هارلان كليفلاند

ميلاد عالم جديد

(فرصة متاحة لقيادة عالمية)

تقديم

روبرت ماكنمارا

ترجمة

د / جمال على زهران

مراجعة

أ.د / محمود إسماعيل محمد

ميلاد عالم جديد

(فرصة متاحة لقيادة عالمية)

هارلان كليفلاند

ميلاد عالم جديد

(فرصة متاحة لقيادة عالمية)

تقديم

روبرت ماكنمارا

ترجمة

دكتور/ جمال على زهران

أستاذ العلوم السياسية

كلية التجارة ببور سعيد/ جامعة قناة السويس

مراجعة

أ.د. محمود إسماعيل محمد

أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

الناشر

المكتبة الأكاديمية

٢٠٠٠

حقوق النشر:

الطبعة الأجنبية :

الطبعة العربية الأولى:

المكتبة الأكاديمية
١٢١ ش التحرير - الدقي - الجيزة
القاهرة - جمهورية مصر العربية
تليفون: ٣٣٦٨٢٨٨ - ٣٤٨٥٢٨٢
فاكس: ٣٤٩١٨٩٠ (٢٠٢)

فهـــرس الكتاب

تقديم ترجمة الكتاب

يتناول هذا الكتاب بالدراسة والتحليل عالم ما بعد الحرب الباردة، ويتعرض المؤلف لبيان مدى الحاجة إلى عالم جديد وكيف يمكن أن يتحقق ذلك، ويصف ديناميكيات العالم الجديد الذى يتشكل، كما يقترح الحدود التى يلتزم بها هذا العالم، مبيناً الجوانب المختلفة التى تتعلق بزعامته وتنظيمه.

إن مؤلف هذا الكتاب، مفكر أمريكى مرموق، له عشرات الدراسات والكتب فى مختلف مجالات العلاقات الدولية والتنمية، ويعمل من خلال هذا الكتاب، بالذات، على اقتراح برنامج عملى ونصائح محددة، للاستفادة من الفرصة التاريخية التى يمر بها العالم، أثر انتهاء الحرب الباردة.

وقد قدَّم لهذا الكتاب، روبرت ماكنمارا، الذى سبق أن تولى منصب رئيس شركة فورد للسيارات، كما تولى منصب وزير الدفاع الأمريكى، وكذلك تولى منصب رئيس البنك الدولى.

ويتولى المؤلف رئاسة الأكاديمية العالمية للعلوم والآداب، كما يتولى الرئاسة الشرفية لجامعة هاواى، وهو العميد المؤسس لمعهد هيوبرت همفرى للشئون العامة بجامعة مينسيوتا، حيث أصبح أستاذا بارزاً سنة ١٩٨٨. كما سبق أن تولى سنة ١٩٥٦ عمادة مدرسة ماكسويل للدراسات العليا فى المواطنة والشئون العامة بجامعة سيراكيوز. وخلال الستينيات شغل كليفلاند منصب مساعد وزير الخارجية الأمريكى لشئون المنظمات الدولية أثناء رئاسة جون كينيدى، كما تولى منصب السفير الأمريكى لدى حلف الأطلنطى أثناء رئاسة ليندون جونسون، بالإضافة إلى أنه تولى رئاسة جامعة هاواى فى الفترة من ١٩٦٩ - ١٩٧٤.

وبالنظر إلى خبرات كليفلاند العلمية والعملية البارزة، كان هذا المؤلف المهم الذى يتصف بالعمق والشمولية، وكانت الحاجة الماسة إلى نقله إلى اللغة العربية.

وقد تولى الترجمة، بهمة واقتدار، الدكتور/ جمال زهران الحاصل على الدكتوراه فى العلوم السياسية والمتخصص فى العلاقات الدولية، والذى يعمل حاليا أستاذاً مساعداً للعلوم السياسية بجامعة قناة السويس، وسبق أن شغل منصب وكيل كلية التجارة ورئيس قسم العلوم السياسية ببور سعيد، وهو من أبرز الباحثين العرب الواعدين فى مجال العلاقات الدولية، وقد أدرك بحسه ووعيه العميق أهمية هذا الكتاب. فتصدى لهذه المهمة الشاقة، وأتم ترجمته ليسهم فى إثراء المكتبة العربية فى العلوم السياسية عموما والعلاقات الدولية خصوصا.

ونرى من خلال الكتاب أن المؤلف، هارلان كليفلاند، يهتم بصفة خاصة بتحليل ما يجرى فى سياسات الأمن والتجارة والنقود والبيئة، على المستوى العالمى، ويوضح العوامل والقوى التى تسهم فى ذلك، ثم يضع خطوطاً عريضة لاستراتيجية شاملة، لما ينبغى عمله لاحتواء الصراعات، ومنعها من أن تتصاعد لتصل لمرحلة الحرب، وكذلك ما ينبغى لتنشيط المساومة فى مجال التجارة، ولمنع حدوث انهيار عصبى للنظام النقدى العالمى، ولمواجهة أزمة العدالة الكامنة، فيما يتعلق بالبيئة العالمية التى يسميها بالمشاع العالمى، وكيفية معالجتها.

ويبين كليفلاند أنه على الأمريكيين أن يقوموا بتعديل سلوكياتهم حتى يكون لهم دور قيادى فى عالم، لن يكون فيه لأية دولة أو حلف أو جنس أو طبقة، فرصة السيطرة المطلقة.

كما يرى كليفلاند أن عالم اليوم يشهد بروز ثلاثة تجمعات من الدول المتقدمة فى مجال المعلومات تتعاون فيما بينها، لتصبح نواة لناد مفتوح للديموقراطيات، ويؤكد أنه رغم انتهاء الحرب الباردة، فإن الحاجة لازالت قائمة لحلف الأطلنطى، وأنها ستظل

كذلك لسنوات عديدة قادمة، كما أن مصير أوروبا ومستقبلها لم يعد قاصراً على أوروبا فقط بل يرتبط بضمير العالم كله، ويشمل ذلك الأمن والاقتصاد العالمى جنباً إلى جنب مع التنمية والبيئة العالمية.

ويؤكد كليفلاند أن نادى الديموقراطيات ليس منظمة جديدة، لها مقر دائم وسكرتارية، بل هى كونفيدرالية للمهتمين، ومركز للمبادأة والمبادرة، وتعوّد على التشاور، وأن على هذا النادي تقع مهمة تنشيط النظام الدولى والتكيف مع تعقيدات الحكم الدولى فى ظل عالم خال من القوى الإمبريالية العملاقة، وتساءل المؤلف عمن يقود وكيف يقود حيث لاتوجد دولة ولا عنصر، ولا مذهب، ولا «نظام» بالمعنى الدقيق لكلمة «نظام» يمكن أن يتولى ويتحمل المسئولية وينتهى إلى أن الولايات المتحدة هى وحدها الدولة المتاحة لتولى رئاسة اللجنة التنفيذية لنادى الديموقراطيات الذى يتولى مهمة المحافظة على النظام والاستقرار العالمى ويحقق التنمية والرخاء فى أرجاء العالم.

وبالطبع فإن ما يعرضه المؤلف يعبر عن وجهة نظر أمريكية تستحق التأمل والتفكير الجاد، وينبغى أن تؤخذ فى الاعتبار عند النظر فى المواقف والمصالح للأطراف الأخرى فى النظام الدولى، خاصة فى المنطقة العربية.

دكتور/ محمود إسماعيل

أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة

مقدمة المترجم

من الموضوعات الشائكة أن يتحدث البعض عن المستقبل فى مجال العلاقات الدولية، فالمسألة تستدعى شحذ كل الأدوات العلمية فى مجال التحليل السياسى، فى هذا الفرع من فروع العلوم السياسية، بل تحتاج إلى جهود كثيرين، وفى تخصصات علمية مختلفة. فالعلاقات الدولية ليست بعدا سياسيا خالصا، بل هى بؤرة تتجمع حولها نشاطات عديدة سياسة واقتصادية وثقافية واجتماعية وحضارية وغيرها. كما أن البحث دائما يدور حول البديل لما هو قائم، فضلاً عن أن الباحثين يقعون أو يعيشون تحت تأثيرات واقعهم، وهذا ما يقود إلى التفكير فيما وراء المحسوس، أو بعبارة أخرى التفكير فى الخيال الواسع.

فالعالم عاش ومكث ما يزيد عن نصف قرن – منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية – تحت تأثير الحرب الباردة التى تزداد اشتعالا بعض الوقت، وتهدأ فى بعض الأوقات الأخرى، وهو ما كان يسمى آنذاك بالانفراج أو الوفاق. وعندما نحاول أن نحلق بخيالنا فى عالم ما بعد الحرب الباردة قبل أن تدخل هذه الحقبة فى الواقع العملى، فإن هذا يعد من الأعمال التى تسجل لأصحابها بغض النظر عن صوابها أو خطأها، عن اتفاقنا أو اختلافنا مع ما ورد فيها من أفكار. ولكن يبقى لأصحاب هذا التفكير، جهدهم العلمى، والذى قد يأخذ طابعًا أيديولوجيًا معينًا، هو بالطبيعة محل خلاف.

وكتاب «ميلاد عالم جديد» لمؤلفه «هارلان كليفلاند»، من ذلك «التفكير المغامر» الذى حلق بنا فى عالم ما بعد الحرب الباردة، فى الوقت الذى عاش تحت تأثيرها، ومارس وظائفه فى آلياتها المختلفة عبر سنوات طويلة. بل هو نتاج لجهد جماعى لعدد من العلماء والتنفيذيين على مستوى العالم – ومنهم الأستاذ الدكتور حلمى

عبدالرحمن – وزير التخطيط المصرى الأسبق – والذى بدأ فى عام ١٩٨٦، (حيث لم تكن هناك بادرة بأن الحرب الباردة فى طريقها للزوال) . كما أن فكرة هذا الكتاب تتأسس على مدى إمكانية خلق المجتمع العالمى المؤسس على المعرفة، بديلاً للحرب الباردة بين أطرافه المهيمنة والمتصارعة . ولذلك فهو يتناول بالتحليل المتعمق سياسات الأمن الدولى والتجارة والمال والبيئة والتنمية والاقتصاد، والقيادة، ليخلص – فى النهاية، وعبر أحد عشر فصلا – إلى استراتيجية للعمل تنتشر من خلالها تكنولوجيا المعرفة والمعلومات، مبينة ما يمكن أن يتم فعله لاحتواء الصراع دون حرب، وتنشيط مفاوضات التجارة الدولية الحرة، والحيلولة دون انهيار النظام النقدى العالمى، ومحاولة تقويض أزمة اللامشروعية، بالإضافة إلى كيفية إدارة البيئة الدولية من خلال الحقوق العالمية المشتركة . ومشيرا إلى أن هذه الآلية الدولية الجديدة قد ظهرت أكثر إلحاحًا فى الضوء المتوهج من نيران حقول البترول فى الكويت، كما ظهرت فى التنافسات الإثنية التى استعادت نشاطها، وأيضا قد ظهرت نتاجاً لتفكك الاتحاد السوفيتى السابق، فضلاً عن الفجوة بين الفقر والغنى، والتى تتسع باستمرار .

ويتسم هذا الكتاب بلغة متجردة جافة إلى حد كبير، ويرتكز على أفكار ومقولات فلسفية، وأيضا عملية، مما كان يستدعى جهداً مضاعفاً فى عملية الترجمة . وأعترف أننى وجدت بعض المصاعب فى ترجمة بعض التفاصيل ولذلك آمل أن أكون بهذا الجهد المبذول فى نقل وترجمة هذا المؤلف، قد تمكنت من تقديم شىء ذى قيمة للقارىء العربى .

وأنتهز هذه الفرصة لكى أتوجه بالشكر للزملاء الباحثين / عبد السلام نوير، وناصر حامد، وسامح راشد، على جهدهم المتميز فى معاونتى لإخراج الترجمة على هذا النحو .

كما أننى أتوجه بالشكر إلى المكتبة الأكاديمية، التى أتاحت لهذا العمل أن يرى

النور فى كتاب منشور، وهذا هو عهدنا بها، وهى مكتبة أكاديمية.

فضلاً عن أننى أشكر أستاذى الفاضل د. محمود إسماعيل الأستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة القاهرة، على تفضله بقبول مراجعة هذا الكتاب، وعنايته الفائقة به، والدقة المتناهية التى كان لها الفضل فى ضبط كثير من المفاهيم، وبعض العبارات التى صعبت علىَّ، ولذلك كانت بصمته فى الكتاب واضحة، وهذا هو عهدى به دائما أستاذاً فاضلا، وعطاءً بلا حدود.

وختاماً فإننى أتمنى أن أكون قد وفقت فى ترجمة هذا المؤلف فى أسلوب يتوافق مع قارئنا العربى.

والله الموفق

د. جمال على زهران

القاهرة فى / يناير ١٩٩٨

تصوير
أحمد ياسين

تقديم لروبرت ماكنمارا

يمكن لأى شخص ان يتحدث عن « نظام عالمى جديد »، إلا أنه فى ضوء الخبرة الدولية، وخلال خمس سنوات متصلة، وبحث مكثف على المستوى الدولى فى الفترة من (١٩٨٦-١٩٩١)، أوضح « هارلان كليفلاند » أسباب الحاجة لنظام جديد، وإمكانات حدوثه. فضلا عما أوضحه من وصف لديناميات هذا النظام، واقتراح حدوده، ونصائحه بشأن التنظيم والقيادة له. وقد وضع « كليفلاند » هذه الأجندة العملية والشاملة، لكى يصبح العالم فى المرحلة التاريخية القادمة، افضل من المرحلة الماضية، استناداً إلى ان هذا التغير هو تغير سلمى على نطاق واسع.

فالمؤلف ينبه، وانا اوافقه، إلى أننا نواجه « لحظة مكشوفة » فى تاريخنا العالمى، وهو ما يستلزم ضرورة طرح كيفية استثمار هذه الفرصة التى لامثيل لها.

ويتسم هارلان كليفلاند، بانه صاحب تجربة غنية، سواء كأستاذ أكاديمى، او كرجل تنفيذى؛ فقد تمكن من ان يفكر بعمق، ويكتب بإقناع حول ما يقصده بالحياة فى « مجتمع معرفة كونى »، والذى يمكّن كلا من التعليم والتفكير من الحصول على « القيمة المضافة ». وقد استطاع كليفلاند بما توافر له من الخبرة العملية والرؤية الفلسفية، أن يساعدنا على فهم اساليب الزعامة المتغيرة وجوهرها فى « اللانظام » العالمى الجديد.

إن كتاب « ميلاد عالم جديد » يحلل طبيعة المهام الجديدة المتمثلة فى: سياسات الامن الدولى، والتجارة، والمال، والبيئة العالمية، وأسباب ظهورها. وهو بذلك يطرح

مخططاً لاستراتيجية شاملة لما يجب أن نفعله لاحتواء الصراع، دون حرب، وتنشيط المساومة حول التجارة، ومنع حدوث انهيار عصبى "Nervous breakdown" للنظام النقدى العالمى، وكذلك معالجة أزمة العدالة "Crisis of Fairness" الكامنة، بالإضافة إلى إدارة بيئة دولية، وهو ما أطلق عليها كليفلاند مسمى « حقوق عالمية مشتركة ».

ويصف هذا الكتاب أيضًا، أساليب الزعامة فى التشاور والتراضى التى بدأت تحل محل النظم التقليدية فى القيادة والتحكم والإكراه، كما أنه يتنبأ بتغيير متواز فى نظام الزعامة الكونية عن طريق « نادى » أمم مفتوح تتزعمه الولايات المتحدة، غير أنه يتعين على الأمريكيين أن يكيفوا اتجاهاتهم وسلوكياتهم، لقيادة عالم لاتتولاه، أمة بعينها، أو تحالف ما، أو جنس معين، أو طبقة ما.

ولقد تعرَّفت كليفلاند لأول مرة فى واشنطن فى ظل رئاسة جون كينيدى، عندما كنت وزيرا للدفاع، وكان هو مساعد وزير الخارجية لشئون الدبلوماسية متعددة الجوانب، والمتعلقة بما يجب عمله، وكيفية عمله فى الأمم المتحدة، وكذلك ما يتعلق بشئون خمسين منظمة دولية أخرى تنتمى إليها الولايات المتحدة. كما تلاقينا كثيرا فى البيت الأبيض، وقد حاولنا أن نفهم، وأن نُقيِّم أفكار وأفعال الأمم الأخرى من الصين وكوريا إلى كوبا والكونغو، والشرق الاوسط بمشاكله المزمنة والشديدة التفجر، فضلا عما تناولناه من مختلف أزمات الأمن والسلام التى تسببت فيها هذه الامم، والتى يمكن أن نجد مفاتيح فهم ردود أفعالها فى سياسات « الجدل البيزنطى العقيم »، التى ملأت ردهات الأمم المتحدة فى نيويورك.

وقد تمتع « هارلان كليفلاند » بمصداقية كبيرة، اكتسبها من الجوانب العملية للدبلوماسية متعددة الجوانب، بإيجابياتها وسلبياتها، حدت – فيما بعد – بالرئيس ليندون جونسون، إلى أن يعينه سفيراً للولايات المتحدة لدى حلف الاطلنطى ليصبح العضو الأمريكى التنفيذى فى هيئة إدارة الحلف. ونظرا لقدرته على التفكير فى القوة

العسكرية والسياسات الدولية كوجهين لعملة واحدة، فقد طلب منه الرئيس نيكسون، عندما جاء إلى السلطة، البقاء في منصبه لفترة انتقالية بلغت نحو نصف العام تقريباً.

وفي أواخر الستينيات، عندما أصبحت مسئولا تنفيذيا في عمل مختلف جداً كرئيس للبنك الدولي، وجدت أن هارلان كليفلاند، لديه أيضا الخبرة في إدارة المعونة للدول النامية؛ إذ إنه نجح بعد الحرب العالمية الثانية في إدارة جهود الأمم المتحدة الواسعة النطاق في الإصلاح والمعونة في كل من إيطاليا والصين، ليعود إلى واشنطن في عام ١٩٤٨، حيث أدار المعونة المقدمة إلى الصين، ثم باقي المعونات الخارجية للولايات المتحدة في الشرق الأدنى. وبحلول عام ١٩٥٢، أصبح هارلان كليفلاند مسئولا، باعتباره مديراً مساعداً لشئون أوروبا في وكالة الأمن المشترك، عن إدارة هذه المعونات في واشنطن، عن العام الرابع من برنامج خطة مارشال، ذات الأعوام الأربعة، لإعادة بناء أوروبا.

بدأ كليفلاند يكيف نفسه مع عمل بديل كعالم وكاتب في السياسات الدولية، والعلاقات الاقتصادية الدولية، والإدارة العامة. ومنذ ذلك الحين، فقد وزع وقته – مناصفة تقريباً – بين قيادة ورئاسة جامعة، والتفكير الجاد فيما يتعلق بالإدارة والقيادة داخل الولايات المتحدة وخارجها. ويعتبر هذا الكتاب «ميلاد عالم جديد»، الكتاب الحادي عشر الذي قام بتأليفه.

إن أولئك الذين ينجحون فيما يكلفون به من مهام، وكذلك أولئك الذين يفكرون بجدية حول ما يمكن القيام به، وكيفية القيام بذلك، هم أناس قليلون، والأكثر قلة منهم هم أولئك الذين يمكنهم التعبير عن ثاقب بصيرتهم. وقد يعتبر ما يغطيه هذا الكتاب شاملا، وعلى نحو غير عادي، كما أن قدرة كليفلاند على التعامل مع الموقف جاءت هي الأخرى على نحو غير عادي. فقد ناقش هذا الكتاب القضايا السياسية المعقدة

مثل: (ضبط التسلح، والمناخ العالمى، والنظم النقدية الدولية)، وذلك بطريقة سهلة وسلسة.

« ... نحن نتطلع لشىء ما جديد فى التنظيم والهيكل والمفهوم » هكذا قال فاليرى جيسكار ديستان - الرئيس الفرنسى الأسبق - منذ فترة ليست ببعيدة، بيد أن الغريب أنه حتى هذه اللحظة لم يوجد المفكر الذى يمكنه أن يقترح طريقًا ممكنًا لذلك».

سيدى الرئيس، يجدر بسيادتكم أن تقابلوا مؤلف هذا الكتاب.

(روبرت. س. ماكنمارا)

واشنطن دى . سى

يناير ١٩٩٣ .

مقدمة المؤلف

«إن لدينا من القوة ما يمكننا من أن نعيد بناء العالم مرة أخرى. فلم يحدث، منذ عهد نوح حتى الآن، موقف مشابه لما هو عليه الحال فى الحاضر، إن ميلاد عالم جديد أصبح الآن بأيدينا».

لقد كتب توماس بين Thomas Paine ذلك، عام ١٧٧٥م. ولدينا اليوم كل الحق بأن نشعر بأننا نشهد مرة أخرى ميلاداً لعالم جديد. ونظرا لأن جهودنا الماضية قد أسهمت فى ظهور هذا العالم الجديد، فإن علينا مسئولية ما يحدث من خيارات وفرص جديدة فى التسعينيات وما بعدها.

إن هذه اللحظة مكشوفة جداً فى تاريخ العالم؛ فآخر فرصة تاريخية لتغيير النظام العالمى - والتى لاتكاد تقارن بأيامنا هذه - بدأت عام ١٩٤٥، الذى بدأت فيه حياتنا الحقيقية، حيث لم يكن أطفال اليوم هم أنفسهم الذين ولدوا وقتها. إن تلك البداية الجديدة أنتجت ميثاق الأمم المتحدة، وحررت بليون شخص من الحكم الاستعمارى، وأحدثت طفرة فى اقتصاديات أوروبا الغربية واليابان، ونظمت حقوق الإنسان عالميا، وأطلقت فكرة معونة التنمية للدول الأفقر، وأنشئت تحالفًا ديموقراطيًّا غير مسبوق، فى وقت السلم.

وفى الصين القديمة، والتى تعتبر نموذجاً للاحتذاء، يقولون:

«ربما تعيش فى أوقات ممتعة أو مسلية».

حيث يعتقد قدامى وكهول الشيوعيين، أن هذا التفكير الصينى القديم يبدو

محاصراً، كما ظهر في اجتماع لنفر من الناس في مايو ١٩٨٩، وجدوا أنفسهم يدركون الطريق الصعب، والذى يجب على الجماهير بالتالى أن تدركه، بكيفية أو بأخرى، الأمر الذى يدفع بهم إلى الاهتمام بالسياسة آجلا أو عاجلا.

إن الانتشار السريع للمعرفة فى الثمانينيات، والذى بلغ الذروة بما يعرف بـ « سنوات الديموقراطية »، لم يفاجىء القادة الشيوعيين فقط، وإنما فاجىء أيضاً جيلاً من الخبراء فى إدارة العلاقات الدولية فى العالم غير الشيوعى نظراً لسقوط خياراتهم المفضلة، وأنماط تفكيرهم بصورة مفاجئة؛ إذ لم يعد بمقدورهم عند تحليل هذه الأوضاع الجديدة؛ الاعتماد على الوضع الفكرى الشامل الذين قاموا بطرحه أو تعلموه، والذى قصر مفهوم السلام على اعتباره مجابهة تحالفات عسكرية تعتمد على الرعب المتبادل بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى. فضلا عن اعتبارهم أن التقدم يعنى استخدام كل اختراع تكنولوجى جديد مع تسخير الطبيعة لخدمة البشرية. كذلك فهم يعتبرون كلا من « النمو والتوازن » هدفين مزدوجين للنشاط الاقتصادى، وأن التنمية هى نتاج التعاملات بين الدول والمساعدة الخارجية.

وعلى حين فجأة بدت مجرد فكرة القوة العظمى القائمة على تملك المخزونات الضخمة من الأسلحة القابلة للاستعمال، باهتة – على الرغم من خطورة القوة التفجيرية الهائلة التى لازالت قائمة وبصورة فجائية أيضا – فإن حلف وارسو لحق بحلفى سياتو "SEATO" (جنوب شرق آسيا)، والسنتو "CENTO" (الحلف المركزى)، وغيرها من التحالفات الأخرى التى استهدفت خلق النظم التابعة لقوة كبرى، وكذلك اندفاع حلفاء شمال الأطلنطى، نتيجة انتصارهم، حيث وجدوا بطريقة عقلانية أنهم يجب أن يظلوا معاً؛ من أجل التعامل مع الأوضاع غير المستقرة فى الشرق والجنوب للمحيط الدفاعى التقليدى (الأطلنطى). كذلك فإنه بصورة فجائية – فى ظل البيئة المعرفية الجديدة – تلاشى منطق النمو الكمى، كما فرضت الاستياءات الواسعة الانتشار والناجمة عن عدم العدل، قيام نظام اقتصادى عالمى، يتوفر له ضمير اجتماعى، أكثر من اعتماده على

مسألة التمويل والبنوك التى أسسها الاقتصاديون لتحقيق التوازن. كما فرضت ردود الفعل العنيفة من جانب الطبيعة بصورة مفاجئة كذلك نتيجة الأخلاقيات الأيكولوجية التى ظهرت من ناحية الإنسان، أنه لا مفر من إعادة التفكير فى تأثيرات النشاط الإنسانى على البيئة الطبيعية، وكذلك الحاجة إلى اختراع وسائل جديدة للتحكم الذاتى فى الإنسان.

ومن أجل هؤلاء الذين يرون، ويقرأون أخبار العالم، وهم مبتهجون بطريقة التغير، فإن هذه « الأوقات الممتعة »، هى بمثابة الموعد العظيم الذى يستحق أن نعيش فيه؛ فنحن نرى الشعوب التى قيدها الحكم المطلق، وكذلك المحنة التى عاشوها، قد وجدت نفسها فجأة، أن من حقها الاختيار، إذا ما أصرت عليه.

كما أنه من أجل الشعوب العديدة التى تبنت الديموقراطية منذ عام ١٩٨٩، فإن مهام الحكم الذاتى أصعب من البراكين الغاضبة التى تقود إلى هذه الديمقراطية. (ويجب أن نتذكر أن الفرنسيين طوال قرن ونصف من الزمان يحاولون تحويل ثورتهم إلى ديموقراطية مستقرة) ومن ثم فإنه بعد هذه التغيرات من عام ١٩٨٩ إلى عام ١٩٩٢، فإن العالم لم يعد هو نفسه.

ويعتمد تقدير الأمر على ما إذا كانت هذه الحقبة التاريخية ستكون نعمة أو نقمة، على ما تفعله الملايين منا فى مختلف الثقافات، وفى أجزاء متفرقة من العالم، من أجل أن نبنى معًا حضارة سوف « تحقق التقدم الاجتماعى، ومستويات حياة أفضل فى سياق حرية أوسع »، وذلك طبقًا لما وضعه ميثاق الأمم المتحدة.

هدف الكتاب وجمهور القراء

إن كتاب « ميلاد عالم جديد »، له هدفان: الأول: هو إيجاد طريقة متفائلة للتفكير حول ذلك الوقت غير الطبيعى الذى نعيش فيه. وفى جملة مبسطة وشاملة، فإن المفتاح لكل الأحداث المفاجئة حولنا، هو « انتشار المعرفة »، أى التوسع بسرعة فى التعلم،

وأيضا النمو السريع فى أعداد الناس المتعلمين، إضافة إلى الزيادات السريعة فى دوران المجلة والصحيفة بين القراء والمستمعين للراديو، والمشاهدين للتليفزيون. أما الهدف الثانى فهو أننى أقترح - انطلاقًا من السنوات الخمس من «إعادة التفكير» فى الوقت الذى كانت السياسات العالمية تتحول فيه رأسًا على عقب - برنامجًا ذا قيمة يتضمن كيفية استثمار هذه اللحظة المفتوحة من الثورة والتمرد على النطاق العالمى لمعظم الأشياء المفيدة، وذلك تلبية للأهداف والحاجات البشرية.

وهذا الكتاب موجه لكل إنسان يركز على حالة أو أوضاع عالمنا، ويرغب فى أن يساعد فى تشكيل مستقبل إيجابى. ومثل هذا الإنسان وغيره، نجدهم فى الحكومة وفى الشئون الدولية، وأيضًا بين رجال الإدارة العامة الحاليين والمستقبلين، وأعضاء الجهاز التنفيذى، والأفراد المتواجدين فى المشروع الخاص، والوكالات التى لا تهدف إلى تحقيق ربح، وأى شخص يريد أن يساعد فى صياغة العالم الجديد الذى يولد الآن، عن طريق «الانتخاب والحب والتخطيط فى القمة».

خلفية هذا الكتاب

فى ربيع ١٩٨٦، عندما كان حائط برلين لازال صلدا أو قائما، كان المنشقون لايزالوا يصرخون فى الخلاء، كما أن عصابة الأربعة فى الصين كان لها وجود فى الذاكرة، ولذلك قمت بوضع خطابات فى صندوق البريد إلى ٢٤ شخصًا من الأشخاص المبدعين بصفة خاصة، (فى أمريكا الشمالية، وأوروبا، وأمريكا اللاتينية، وأفريقيا، وآسيا، والباسفيك). وكانت هذه الخطابات بمثابة دعوات للاشتراك فى مجهود غير حكومى ودولى، وطموح لـ «إعادة التفكير فى الحكم الدولى».

وقد اقترحت فى خطاب دعوتى بالاشتراك مع ثلاثة زملاء هم: (لينكولن بلومفيلد، وجيرى جوزيف، وماجدة ماكهيل)، أنه من الممكن أن «نفحص معًا النظام الدولى ككل، سواء فى أجزائه المختلفة، أو علاقات كل جزء بالأجزاء الأخرى». كما تم الافتراض

بأن نقول لمراسلينا حول العالم إننا قد اتفقنا فيما بيننا بأن نكون « جماعة دولية للتخطيط لما بعد الحرب »، فى وسط حرب كبيرة، أو أزمة دولية. وقد ثار تساؤل فى هذا الصدد، وهو: ألا يمكن أن نشعر بأننا مجبرون أن نتجاوز سماتنا الصعبة، وأن نفكر عالميا حول نظام دولى يتسع للأمن، والتنمية، والإدارة الاقتصادية، وحقوق الإنسان ومسئولياتها، واختلاف الثقافات، وهجرة الشعوب، وكذلك حماية البيئة العالمية؟

وقد تركزت المشكلة أساسًا، فى أن الحضارة الإنسانية لم يكن بوسعها آنذاك أن تطرح الحرب كدافع قوى للتفكير الصعب حول السلام. لذلك فإنه فى اجتماعنا الأول فى نوفمبر ١٩٨٦، اتفقنا على أن نتجرأ، ونعمل على « التخطيط لما بعد الحرب دون وجود الحرب أصلاً ».

وبشكل مدهش... فقد وجدت قبولا من كل شخص دُعِيَ لهذه المناسبة، بحماسة منقطعة النظير، على الرغم من أننا لم نكن قادرين على توفير تكاليف الاستشارة، ولكن استطعنا أن نقدم فقط تكاليف السفر، وأن نوفر جوًّا من التجانس بين المشتركين، مع فرصة مثيرة لإعادة التفكير فى البرنامج؛ من أجل تغيير سلمى فى عالم عاصف.

وعلى أساس ما لدينا من خبرات كاملة فى التعامل على المستوى الحكومى، والمستويات البينية للحكومة، ومع الحكومات ذاتها، فإننا قررنا بأن الحكومات، ولجانها لا تتوقع إمكانية بدء هذا النوع من إعادة التفكير بشكل رئيسى أو فرعى، وأن التوقع فى أوقات الأزمات الحادة ككساد ضخم أو مجرد حرب، يجعل زعماء الحكومة مسئولين -وإن كان بشكل غامض أيضًا- عن الأشياء، كما لو كانوا قد أخذوا المسئولية من أجل تغيير نظام الدستور.

وقد راهنّا آنذاك، على أن يتم الاجتماع لهذا الغرض، من كل أنحاء العالم، وتحت الرعاية غير الحكومية، وانطلاقًا من الحكمة والفلسفة الخاصة بهذا الموضوع، وكذلك المفكرين الممارسين الذين يمكن لهم أن يعملوا معًا بلا قتال، لأنهم لا يحملون على

عاتقهم مسئوليات وظيفية، وذلك كله بهدف أن يتم وضع نظام للتغيير السلمي يتسم بالمعقولية، وقابلية التطبيق.

وعندما بدأنا العمل في منتصف الثمانينيات، لم نكن نتصور أن كلا من الزميلين السوفيتي والصيني يمكنهما أن يلعبا مجرد مباراة مفتوحة وبصورة واسعة، كما وافق اثنان من الأوروبيين الشرقيين (روماني ومجري) على الاشتراك بجوار مفكرين من بلجيكا، وكندا، وشيلي، وكولومبيا، ومصر، وفرنسا، والهند، وأندونيسيا، وإسرائيل، وجامايكا، واليابان، وكينيا، وكوريا الجنوبية، والمكسيك، وسنغافورا، وإسبانيا، والسويد، وسويسرا، وأوغندا، وبريطانيا، والولايات المتحدة.

وبشكل جماعي، وعلى امتداد (٤) سنوات فإن ٣١ شخصاً من هذه الدول الأربعة والعشرين كانوا أعضاء ما يسمى ببساطة: «**المجموعة**»، والتي كان يعاونها مجموعة من المستشارين وثيقي الصلة بالهدف الذي نسعى إلى تحقيقه يبلغ عددهم ١٢ مستشاراً، وآخرين كثيرين، شاركوا في ذلك بالمساعدة في عمليات الاستماع والقراءة، وإعادة الصياغة والكتابة، وفقًا لبرنامج عملنا واستمراريته. (وكانت الطريقة المتبعة، هي أننا بدأنا مهمتنا النابعة من ذاتنا بقائمة من الاجتماعات الدولية التي عقدت، وكذلك بقائمة من المشاركين في كل جزء من المشروع، وقائمة من الأعمال المنشورة التي تم إنجازها في سياق نظام العمل، وهذا كله ما تم إيضاحه في الجزء المعنون بـ «أصل الكتاب»، والذي جاء موقعه في نهاية هذا الكتاب).

إن كثيرا من التشخيص الذي ورد في الفصول الأولى من هذا الكتاب، ومعظم التوجيهات أو المقترحات التي تلتها في الفصول التالية هي نتاج التفاعل المكثف مع هذه الشبكة الدولية من الزملاء الأفاضل المتحفزين. ففي اجتماعنا الكامل والأخير معاً -والذي عقد في برشلونة في أكتوبر ١٩٨٩- وبالطريقة نفسها التي تهاوت بها كل الحوائط عبر كل أوربا الشرقية، قرر أعضاء المجموعة أن يصدروا «بيانا جماعيا» يمكن أن يتم المغامرة به أيضا، باختصار وفي صورة دقيقة، وذلك بهدف إقامة العدالة بما يتوافق

مع عمق واتساع عملنا معا. كذلك اقترحوا أن أكتب رؤيتى الخاصة للاستراتيجيات، والأبنية التى قد ناقشناها. وقد قبلت هذه المهمة، مع بعض التحفظ، لسببين هما: الأول أننى أعرف الصعوبة فى إمكانية أن أكتب، والثانى أن كثيرا مما يمكن أن أكتبه لن يكون تعبيرا صادقًا تمامًا عما يراه الآخرون.

وبحلول عام ١٩٩٠، حيث كان الحماس للاختيار السياسى ينتشر مع انتشار المعرفة حول العالم، فإن ما كان يبدو ضخماً فى منتصف الثمانينيات – باستثناء بعض الممارسة الأكاديمية التى قد أشارت بشكل مفاجئ إلى كل ما هو عاجل وملائم أو فرصة سانحة يجب استثمارها- جعلنى أرى أن ما أكتبه هو كتابة من حائط متحرك؛ فصفحات التاريخ كانت تتغير عن طريق هؤلاء أنفسهم، الذين أصبحوا متحمسين للاختيار السياسى.

ومع استكمال المسودة الأولية تماماً، تفجرت أزمة الخليج، وأصبح صدام حسين اسما مألوفا، وأصبح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يعمل بانسجام من أجل الأمن الجماعى الضخم نتيجة هذا الحدث، كما أصبح يعمل بانسجام بين كل الأعضاء الدائمين بالمجلس على وجه الخصوص، وذلك للمرة الأولى فى السنوات الخمس والأربعين التى تلت توقيع الميثاق.

وقد اكتشفنا أن «تخطيطنا لما بعد الحرب» كان عليه أن يأخذ فى اعتباره الحرب الإقليمية الأولى للحقبة الجديدة التى يعيشها العالم وتداعياتها غير المعروفة؛ دون أن يقتصر فى تركيزه على الحرب الباردة التى تبددت بسرعة جداً فقط، أو الحرب النووية التى لم تكن مطروحة من قبل، كما أن الهويات الثقافية المشتتة، والسياسات الجديدة للانفصال، والإدراك الحديث حول ما فعلته التصرفات الإنسانية بالبيئة الدولية، وكل هذا قد تحدى -فى الوقت نفسه- افتراضنا المأمول من البداية، والذى ابنى على أساس أن هناك احتمالاً أكثر بأن تؤدى المعرفة إلى ضم الشعوب معًا أكثر من تفريقهم.

ونتيجة لإعادة الكتابة فيما بعد، فإننى وجدت تعضيداً أكثر لفلسفة التعاون الدولى، والتى برزت من خلال عملنا معًا، كذلك فقد ازداد التأكيد بأن الانتشار العالمى للمعرفة هو الحركة الأساسية فى الاندفاع السريع للأحداث الجارية، وهو ما كان يتفق مع شعورنا، رغم بعض القلق الذى ظهر مع تدافع الأحداث فى البداية.

إن تحليلنا لكيفية انتشار تكنولوجيا المعرفة، والمعلومات، قد اندمج آنيًّا بداخل كل واحد منا، مع التصنيفات التقليدية المسماة بـ: الأمن، والاقتصاد، والتنمية، والبيئة، والقيادة، والتى ظهرت بصورة أفضل فى بداية التسعينيات عما كانت عليه طوال الثمانينيات. كما أننا حددنا وظائف المستقبل على النطاق الدولى باعتبارها تفكيراً جديداً مطلوبًا، كما ظهرت الآلية الدولية الجديدة أكثر إلحاحًا فى الضوء المتوهج من نيران حقول البترول فى الكويت، كما ظهرت فى التنافسات الإثنية التى استعادت نشاطها، وكذا تفكك الاتحاد السوفيتى السابق، بالإضافة إلى الفجوة المتسعة باستمرار بين الفقر والغنى.

عرض المحتويات

إن الفصول الخمسة الأولى من هذا الكتاب «ميلاد عالم جديد» تتناول وصف موجات التغيير العارمة مما يجعلها أشبه بالمحاولة الثالثة لهذا القرن، والتى تبحث عن تنظيم دولى جديد فى عالم مضطرب، باعتبار أن عصبة الأمم والأمم المتحدة المرتبطتين بفترة الحرب الباردة، هما المحاولتان الأولى والثانية.

ففى الفصلين «**الأول والثانى**»، تم تناول كيفية انتشار المعرفة فى إطار مزايا الاختيار السياسى، وكذلك الثورة العادلة على نطاق دولى واسع، والتى أطاحت بالشمولية رأسا على عقب.

أما الفصل الثالث: فقد نبه إلى أن النموذج الغامض والمسمى بـ «النظام الدولى» لايمكن أن يكون مجرد دولة قومية على نطاق دولى واسع، بل إنه فى الحقيقة، انتقال

السلطة التدريجى إلى المدن من خلال الحكومات نفسها، وإلى المجتمعات القومية الفرعية الأخرى، وإلى الجمعيات والمؤسسات الانتقالية، وأيضا إلى مجموعات من الحكومات، قادرة على التأثير فى الطموحات والمخاطر.

وطبقا لما تم إيضاحه بإسهاب **فى الفصل الرابع**: فإن العمل فى التعاون الدولى قد طرح نماذج وظيفية متماسكة من أجل السلام، وعلى طريق تحقيق المصلحة المشتركة والقوة المهيمنة، وأن هذا يتم بتأثير تكنولوجيات الإعلام الحديث.

أما الفصل الخامس: فإنه يوضح، فى إطار ما سبق، بعض الخطوط الإرشادية السياسية والأخلاقية للترابطات القادمة فى إدارة عملية السلام.

أما ما يلى ذلك، فهو تحليل جديد، ومجموعة من الدعاوى عن الأمن الدولى، والاقتصاد الدولى، والتنمية الدولية، والعموميات البيئية العالمية، على النحو التالى:

* التحكم فى الأسلحة المثيرة (النووية والكيماوية والبيولوجية)، (الفصل السادس).
* اختيار ونشر «المحايدين الفاعلين» كقوى للسلام، وحراس له، وصانعين فى الوقت نفسه، (الفصل السابع).
* تنظيم التجارة الحرة بشكل ملائم، والتكنولوجيات المشتركة، وإدارة الأموال المتاحة، والتحرك نحو استقرار أفضل للعملات العالمية (الفصل الثامن).
* بناء نظام دولى لتحسين «النمو مع العدالة» فى الدول النامية، ووضع المعايير، وعقد الصفقات لمواجهة الاحتياجات الإنسانية الأساسية، وتوظيف فرصة الدين الضخم المتاح، واختراع الوسائل لاستثمار الضرائب، كبديل للمعونات، وذلك لتطوير وسائل التمويل الجديدة من أجل التنمية (الفصل التاسع).
* استغلال فكرة «الوصاية» الموجودة بالفعل فى ميثاق الأمم المتحدة لإدارة السلوك الإنسانى فى المناطق المشتركة على المستوى العالمى، كالمحيطات، والغلاف الجوى،

والفضاء الخارجى، والقارة غير المأهولة فى القطب الجنوبى «أنتاركتيكا»، والبيئات المشتركة، حيث لا يبدو أن قوانين الحرب أو تقاليد اقتصاديات السوق، مفيدة للعمل التعاونى بهذه المجالات (الفصل العاشر).

* من يستطيع أن يقود، ويحكم، ويدير عالما، ليس به شخص مسئول؟ هذا هو السؤال الرئيسى للفصل الحادى عشر، لذلك فإنه يوجد مركز نادى الديموقراطيات، باعتباره ناديًا مفتوحًا على المستوى الداخلى، وممتداً فى عضويته عن طريق الإجماع. وهذا النادى ليس مجرد منظمة دولية، حيث إنه دون سكرتارية أو مركز للقيادة، وليست لديه كذلك الممارسة أو التجربة لما اعتاد عليه حلفاء تنظيم حلف الناتو أن يطلقوا عليه عادة «**الاستشارية**»، ولذلك فإن الوصف الأمثل له: (إم. أى. تى – M. I. T)، وهو ما ورد فى عبارة البروفيسور (لينكولن بلومفيلد)، «تحالف لكل من يرغب». وفى سنوات الصعود، فإن الولايات المتحدة وحدها هى التى كانت فى وضع يسمح لها بأن تخدم باعتبارها «رئيسة اللجنة التنفيذية»، إذا ما استطاعت أن تدير شئونها الخاصة جيداً، لكى تأخذ زمام القيادة مرة ثانية فى بناء مجتمع عالمى.

إننى لا اعترض النص بملاحظات، ولكن الجزء الخاص المعنون بـ «المصادر، والملاحظات، والتعليقات»، يحتوى على معلومات ومراجع موثقة، وهى المصدر للأفكار المتعددة، والكتب، والمقالات، التى تطرح نقاشا ساخنا، ومصدراً أيضا لمن قال، أو كتب بعض التعليقات الحادة بصفة خاصة. وقد تم تنظيم هذا الجزء بترتيب الفصول، وداخل كل فصل أمكن ترتيب الملاحظات بالنظام نفسه، حيث إن النقاط الموجودة فى المتن، هى التى تم إدراجها.

والآن، مع مزيد من التنازل عن الأساليب المعهودة، فقد أخذت بنصيحة «المجموعة» بشكل ضخم، وكتبت هذا الكتاب دون الآخرين. إلا أننى آمل وأعتقد أن ما كتبته يعكس عديداً من أو معظم آرائهم، كما أنه بالتأكيد استند – بشدة – إلى حقائقهم وأفكارهم. فالمسودة الأولية قد أرسلت إلى كل الأعضاء الأحياء من «**المجموعة**»، وأيضا

إلى عدد من المستشارين الخصوصيين الذين ساعدونا خلال العمل. وقد كانت النتيجة تدفق تعليقات نافذة البصيرة، وهى التى أسهمت بدورها فى دعم الكتابة النهائية بمزيد من القوة والدقة.

ومع ذلك، فإننى أطرح مشروعات عديدة من أجل التغيرات التى حدثت فى النظام الدولى، وعلىّ تقع المسئولية فى المعالجة، من خلال من أقر لهم بالفضل من الزملاء الكثيرين الذين شاركوا فى الفرصة التى سنحت لهم، فكان هذا العمل نتاجاً لإقدامهم، وما تحملوه من أعباء تؤكد أنه قام على أكتافهم.

مينيابوليس، مينيسوتا: **هارلان كليفلاند**

يناير ١٩٩٣

المؤلف فى سطور

هارلان كليفلاند، عالم سياسى، وتنفيذى عام، وهو رئيس الأكاديمية الدولية للعلوم والفنون، ورئيس فخرى لجامعة هاواى. كما كان عميداً مؤسسًا لمعهد هيوبرت. هـ. هامفرى للشئون العامة التابع لجامعة مينيسوتا، ثم أصبح أستاذًا متفرغًا فى عام ١٩٨٨.

وأثناء الحرب العالمية الثانية، عمل كليفلاند كمحلل اقتصادى فى فريق الحرب الاقتصادية، ثم كمدير تنفيذى للقسم الاقتصادى لهيئة التحكم، للحلفاء فى إيطاليا. وقد ظل فى روما بعد الحرب، وشغل موقع مساعد رئيس بعثة لإدارة إعادة التعمير والإسعاف التابعة للأمم المتحدة (UNRRA).

وفى عام ١٩٤٧ أصبح المدير الأخير لمكتب الصين الخاص بهذه البعثة، والذى أقيم فى شنغهاى. ومن عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٥٣، كان مسئولاً عن خطة مارشال فى واشنطن، والمؤسس الأول لشعار برامج المساعدة الخارجية فى الشرق الأقصى، ثم عمل كمدير مساعد لوكالة الأمن المشترك التابعة للولايات المتحدة فى أوروبا فى الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٥٣، وفى عام ١٩٥٣، أصبح المحرر التنفيذى، ثم الناشر لمجلة «ريبورتر». وفى عام ١٩٥٦، تم تعيينه عميدا لمدرسة «ماكسويل للمواطنة، والشئون العامة» فى جامعة سيراكيوز.

وخلال الستينيات، عمل كليفلاند كمساعد وزير دولة لشئون التنظيم الدولى فى إدارة الرئيس «چون ف. كينيدى»، وكسفير للولايات المتحدة لدى حلف الناتو (NATO)، تحت رئاسة (ليندون ب. جونسون). كما كان رئيسا للجنة الوزارية للتعاون الدولى عام ١٩٦٥. كذلك تولى رئاسة جامعة هاواى من ١٩٦٩ - ١٩٧٤. ومن عام

١٩٧٤ - ١٩٨٠، فقد طور وأدار برنامجًا فى الشئون الدولية بمعهد «أسبن»، وذلك مع المركز الرئيسى فى برينستون، بنيوچرسى. وفى عام ١٩٧٩، عين كليفلاند لمدة فصل دراسى واحد، كأستاذ زائر مميز، للسلام الدولى فى مدرسة ليندون ب. جونسون للشئون العامة، بجامعة تكساس فى أوستين. وخلال الثمانينيات، عمل لمدة فصلين دراسيين أو ثلاثة سنويا كوصى بصورة عامة للمؤسسة الجامعية لأبحاث الغلاف الجوى فى بولدر، وكولورادو.

وباعتباره خريج جامعة برينستون، وحاصلاً على منحة رودز (Rhodes)، الدراسية فى أكسفورد فى الثلاثينيات، فإن كليڤلاند عمل فى هيئاتها العديدة، وتلقى عشرين درجة فخرية، علاوة على ميدالية الحرية الأمريكية، وجائزة «وودرو ويلسون» التابعة لجامعة برينستون. وفى عام ١٩٨١، فقد تسلم (مع برتراند دى جوڤينيل - من فرنسا)، جائزة (Prix de Talloires)، وهى جائزة سويسرية دولية، تمنح لـ «الأشخاص المبدعين من غير المتخصصين».

الفصل الأول

لحظة فاصلة فى التاريخ وتفجر الاختيار السياسى

«إن الحرية كالجن الذى يطلق من قمقمه، لا يرغب بالضرورة أن ينصت لأوامر الشخص الذى نزع السدادة».

- (رئيسة وزراء ليتوانيا (كازيميرا برونسكين)، ٣ مايو ١٩٩٠).

* * *

تحدثت (باربارا وارد)، الاقتصادية المرموقة، عن عصرها باعتباره، نقطة فاصلة فى التاريخ، فقد كتبت تقول: «إن المجال الحيوى لميراثنا، والمجال التكنولوجى لإبداعنا غير متوازنين، فبوابة المستقبل تفتح على أزمة أكثر مفاجأة وأكثر عالمية ولا مفر منها ومذهلة أكثر من أية أزمة صادفها الجنس البشرى، وستتخذ شكلاً حاسمًا فى حياة الأطفال الذين تمت ولادتهم حتى الآن..».

وكل الأحداث التى وقعت منذ أن كتبت باربارا هذه الكلمات عام ١٩٧١ تؤكد على حكمتها النافذة. ولم يكن جليًا فى ذلك الوقت كما هو الآن، أننا نحن البشر نقوم بتجربة جيوفيزيائية هائلة ولا يمكننا حتى تخمين نتائجها.

ولا ينظر معظم أصدقائى فى مجتمع العلماء العالمى إلى أنفسهم كثوريين، فعديد منهم له سجل طويل فى التصويت مع المحافظين، أو تبنى الموقف الحيادى الذى يبتعد عن

الخلاف فيما يتعلق بأمور السياسة فى مجتمعاتهم، ومع ذلك فإن استكشاف الفضاء الخارجى، وتخطيط الغلاف الجوى والمحيطات، ومتابعة أدق جزيئات المادة، وفك شفرة المعلومات فى جينات (مورثات) الإنسان، ودراسة كيفية عمل المخ، والربط بين أجهزة الكومبيوتر وبين أجهزة الاتصالات اللاسلكية على وجه الخصوص أثبت أن العلم الحديث والتكنولوجيا، قد مهدا الطريق لثورة فى مضمون ومواثيق السياسات العالمية.

* أولاً بالانشطار الذرى ثم بالاندماج النووى، طورنا قدراتنا على القيام بمثل هذه التفجيرات الهائلة التى يصعب علينا فهم الكيفية التى يمكن أن نستخدمها فى الأغراض العسكرية أو كيفية التحكم فيها وتوجيهها لأى غرض آخر (كما فى حالة الاندماج)، وفى الوقت ذاته فإنه بالأسلحة التى انتجناها بالفعل فإن احتمال القيام بشىء مثل الانتحار الحضارى يظل قائماً.

ومع القدرة على القيام بالتفجيرات الضخمة، نجد تطوير نظم عسكرية وصناعية أكثر تعقيداً، تجعلنا مهيأين لذلك النوع من الكوارث المتساقطة التى تميزت بها أحداث جزيرة (ثرى مايل أيلاند) فى أمريكا وبوبال، فى الهند وتشيرنوبل فى الاتحاد السوفيتى السابق، ومكوك الفضاء تشالينجر، وقد ظهرت كل كارثة من هذه الكوارث فى المنازل على التليفزيون فى أنحاء العالم بفضل شبكة الاتصالات المنتشرة عالمياً.

* وبينما كان علم الطبيعة (الفيزياء) يضاعف من القدرة على التفجير، كانت علوم الحياة قد بدأت فى اكتشاف ما يحدث داخل الخلية وتتعلم تحريك الجينات داخل وخارج الفصائل والأنواع وتسخير علم الوراثة وعلم الكيمياء لإعادة تركيب الـ (D.N.A). وفى مجال التكنولوجيا الحيوية ظهرت آثار (ثورة الجينات) واضحة فى الازدياد الكمى فى الإنتاجية النباتية والحيوانية، وفى خلق طرق عملية بالنسبة للمرأة؛ لإنجاب عدد أقل من الأطفال، ووسائل ثبت نجاحها لتصنيع الإنسولين البشرى من البكتريا، وأخرى مبشرة بتصنيع بروتين رخيص ومتوافر، وثالثة محتملة للكشف عن

العيوب الوراثية فى عملية التمثيل الغذائى، وتصحيحها.

* إن الأمر البديهى الواضح أنه فى وقت ما فى السنوات الأخيرة، وكما يقول الكاتب توماس ويلسون الأصغر المتخصص فى البيئة - «لقد بدأت ابتكارات الكائنات البشرية تفوق مبتكرات الطبيعة فى الترتيب العالمى للأشياء.... وقد بدأ الجنس البشرى فى استهلاك بيئته الخاصة» والدليل هو تدميرنا للكثير، دون أن نقصد فعلاً تدمير أى شىء، ويتضمن ذلك تدمير التنوع فى الأصول الوراثية للغابات الاستوائية، وتدمير نقاء البحيرات والجداول والبحار الداخلية بل والمحيطات أيضاً، وتدمير نقاء الهواء الذى نتنفسه، والتوازن فى الغازات المكونة للغلاف الجوى، التى تحافظ على الحياة فى كوكبنا.

إن الأمر الآن يبدو أكثر احتمالاً، عما كان عليه عندما كتبت «باربارا وارد»: «إن الزيادة فى غاز ثانى أكسيد الكربون والغازات الأخرى الناجمة عن عمليات الاحتراق فى الغلاف الجوى قد تؤدى لرفع الحرارة فى العالم، بما يكفى لأن تصبح ولاية كانساس منطقة جافة وترابية، كما حدث من قبل فى أمريكا، وتغمر المياه موانىء العالم عندما ترتفع المياة فى المحيطات بدرجة لا يمكن تداركها.

وأيا كان وقت حدوث ذلك سواء فى أوائل أو فى أواخر القرن الحادى والعشرين - فإنه لا يزال مثار جدل كبير، ويعتمد فى الوقت نفسه على ما نفعله إزاءه.

* إننا لم ندرك حتى فى أوائل السبعينيات - ناهيك عن الأربعينيات - كيف أن التزاوج المتفجر بين الكومبيوترات ووسائل الاتصال يستلزم منا إعادة التفكير فى الأصول الحقيقية لفلسفتنا، وأن نعيد التفكير فى اقتصاد مبنى على تخصيص الندرة فى الموارد، وفى نظم الحكم القائمة على السرية، وفى القوانين القائمة على الملكية الخاصة، وفى الإدارة المبنية على النظام الطبقى.

إن ثورة المعرفة وصلت إلى ذروتها فى الثمانينيات من هذا القرن، ولكنها تمثل الذروة

لقصة طويلة، يبلغ عمرها ٥٣٧ عامًا، منذ تم طبع إنجيل هانز جوتنبرج بحروف متحركة، أو ٤٩٠ عامًا منذ ظهر نيكولاس كوبرنيكوس، وفكرته التى غيرت ما فى الأذهان حول فكرة أن الأرض تدور حول الشمس، و ٣٠٦ عامًا منذ كتاب إسحق نيوتن التاريخى عن الجاذبية الكونية، أو ١٥٩ عامًا منذ تشارلز باباج و« المحرك التحليلى » الذى بشر بالكومبيوتر المعاصر، و١١٧ عامًا منذ اختراع ألكسندر جرهام بل التليفون، و٩٧ عامًا منذ اخترع جوجليلمو ماركونى التلغراف اللاسلكى، و ٣٦ عامًا منذ أول قمر صناعى اتخذ له مدار حول الأرض (سبوتنك - ١)، إذ يؤدى كل ذلك إلى حقبة الثمانينيات، عندما انصهرت الكومبيوترات، وأقمار الفضاء، والاتصالات فى أنظمة كونية ذات أثر واسع الانتشار.

وقد استمعت منذ سنوات طويلة لقصة، أصبحت بالنسبة لى رمزًا لكثير مما حدث فى حياتى : قائد عسكرى شاب يستعرض جنود كتيبته أمام عين ناقدة لجنرال كبير، ويعطى أوامره بصوت هامس : الكتيبة سر، ويميل عليه الزائر رفيع المستوى، موجهًا إليه نصيحة : أيها الشاب، عليك أن تصيح وأنت تعطى الأوامر؛ حتى يبدأ الجميع معا وفوراً. وينظر الكابتن بصبر إلى هذا الرصيد الطويل من الخبرة الإدارية العريضة، ويقول له : « لا تقلق ياجنرال، فالأمر سينتشر بينهم ».

إن انتشار المعرفة هو الذى يجعل من الضرورى أن نفكر بطريقة جديدة تمامًا حول النظام العالمى.

لقد كانت مرحلة ممتدة وحافلة بالأحداث، منذ استقرت دعائم النظام العالمى (الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة - البنك الدولى، وصندوق النقد الدولى التى تم تأسيسها فى بريتون وودز، وكذلك تحالفات وقت السلم، والمنظمات الإقليمية التى تم إنشاؤها ويكاد المرء يقول إن إنشاءها تم فى الصخر).

وحتى يصبح العالم منظماً، فقد شهد خلال هذه الفترة الزمنية القصيرة تحولات فى

أوضاعه، وبمعدل كان من الصعب تخيله فى عام ١٩٤٥ .

ففى ذلك الوقت، وفى سياق التحول الذى شهدته المأساة البشرية فى الحرب العالمية الثانية، والتحذير الذى أطلقته قوة الأنشطة الذرية، فكر قادة الحلفاء وأنشأوا مؤسسات لم تكن مسبوقة فى تاريخ العالم، فوضعوا ميثاق الأمم المتحدة، وأقاموا شبكة من المنظمات العالمية، والتى يضطلع بعضها بمشاكل خاصة على المستوى العالمى (التنبؤ الجوى - الطيران المدنى - الاتصالات اللاسلكية والإلكترونية - مراقبة البيئة - البحث العلمى المشترك) .

وقامت الولايات المتحدة وكندا وأوروبا الغربية بتسخير جهود هائلة للإصلاح، كانت ذراوتها فى مشروع مارشال، وسرعان ما قاموا بإدخال ثلثى ألمانيا - فى تلك « البريسترويكا » الخاصة بذلك الوقت . وقبل أن يمر وقت طويل، كانوا قد ارتبطوا - فيما بينهم - فى تحالفات سلمية من نوع جديد : حلف شمال الأطلنطى، وتحالف نصف الكرة الغربى الذى عرف بميثاق ريو، والتحالف الذى ضم نيوزيلندا وأستراليا مع الولايات المتحدة الأمريكية (ANZUS)، بالإضافة إلى التحالف الثنائى بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان (بعد حل جيشها) . وساعدوا بالتعاون فى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على وضع قوات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة، كانت ضخمة (فى كوريا)، ومتوسطة (فى الكونغو) وصغيرة (فى سيناء وقبرص وكشمير) .

وبشرت كل هذه الخبرة بالأعمال التعاونية التى حدثت فى التسعينيات، بدءاً بعملية عاصفة الصحراء فى الشرق الأوسط، وتفويض الأمم المتحدة فى التدخل فى كل من كمبوديا ويوجوسلافيا .

وبقليل أو كثير من المانعة، قاموا بتحرير ١٣٠ مستعمرة، وبتقنين حقوق الإنسان الدولية . كما بدأوا فى تنفيذ تلك الفكرة التاريخية الغريبة، وهى أن على الدول الغنية الالتزام بتوفير المساعدة المادية والفنية لأبناء عمهم، الفقراء فى العالم .

لقد شهد قادة التحالف الرئيسى - الذى استمر من ٤١-١٩٤٥ وقاسى كثيراً - مصيرهم فى الانفصال السريع عن شركائهم فى الحرب، والتنافس معهم على مستوى العالم حول النفوذ والأيديولوجية، فبالإضافة إلى الاشتراكية بتأكيدها على التوزيع العادل للموارد فى العالم ووعدها بحياة أفضل للجميع، فقد أضاف زعماء الاتحاد السوفيتى الإدعاء بأن ملكية الدولة، والتخطيط المركزى، والمزارع الجماعية، هى السبيل إلى بناء اقتصاد قوى وعادل، وكذلك الفكرة القائلة بأن الزعماء السياسيين عليهم أن يفكروا فى أنفسهم، على أنهم يعملون من أجل من يقومون بالعمل فى العالم كله.

وقد استخدموا العلم المتقدم والتكنولوجيا؛ لإثبات وصولهم لكل مكان فى العالم (تذكروا التأثير واسع النطاق الذى سببه سبوتنك فى عام ١٩٥٧)، كما أعادوا بناء قوة مسلحة، هيمنت بسهولة على أوروبا الشرقية، ومثلت التحدى الحقيقى للقوة العظمى النووية الأخرى. وقد أقنع هذا البريق السياسى والعسكرى للاقتصاد الماركسى، الكثيرين بالاعتقاد أن الاتحاد السوفيتى كان يساعد التاريخ على الاتجاه نحو المصير الماركسى.

وقد شكك الكثيرون فى الغرب، كما قال ألكس دى توكفيل منذ ١٥٠ عاماً فى أن الديمقراطية «تستطيع تنظيم وترتيب تفاصيل مسئوليتها المهمة، وأن تثابر محتفظة بهيكل ثابت، وأن تقوم بأدائها، على الرغم من العقبات الخطيرة». ولكن الذى اتضح أن الغرب قد تسلل، من خلال جاذبية وحيوية الديمقراطية واقتصاد السوق الموجه إلى الدول الشرقية الشيوعية ذات الاقتصاد المخطط، والتى كانت تؤجل إشباعاتها؛ لأن زعماءها أخبروهم بأن ذلك ضرورى من أجل الاشتراكية وأفكارها. وربما تنبأ «دى توكفيل» بهذه النتيجة، من خلال نظرته الثاقبة القديمة، والتى لم ترد فى أفضل أعماله (الديمقراطية فى أمريكا)، وإنما وردت فى خطاب له ألقاه بعد ذلك قال فيه: «الديمقراطية والاشتراكية لا يشتركان فى أى شىء إلا كلمة واحدة هى المساواة؛ لكن لاحظوا الفرق: ففى حين أن الديمقراطية تبحث عن المساواة فى الحرية، فإن الاشتراكية

تبحث عنها فى التقييد والعبودية ».

وبعد أن استخدم الجيش الأحمر العنف مع الحكومة التشيكية برئاسة ألكسندر دوبتشك فى أغسطس سنة ١٩٦٨، قام رسام كاريكاتير باريسى (فرنسى) – وفى رسم واحد – بتوصيف المعضلة التى واجهها الكرملين بعد ذلك! فى عام ١٩٨٩، فقد تضمن الرسم مجموعة من الطلبة والعمال واقفين، فى ركن بأحد الشوارع، وتجرى بينهم مناقشة ساخنة فى السياسة، وفى الخلفية اثنان من القوميساريين السوفييت (منذ ولى الحزب الشيوعى)، يفركان أيديهما وأحدهما يقول للآخر: « المشكلة فى هذه الجمهوريات الديمقراطية الشعبية تبدو فى أنها تنتج شعوباً جمهورية ديمقراطية! ».

وبعد ذلك بعام واحد عدت للوطن من باريس، ومن بروكسل بعد ٤ سنوات قضيتها كسفير للولايات المتحدة لدى حلف الناتو، وفى تعليق له عند رحيلى، تنبأ (مانليو بروزيو)، المفكر الإيطالى الذى كان سكرتيراً عاماً للناتو فى الستينيات بأن السلام سيأتى بالخاصية (الأسموزية) أى بالامتصاص التدريجى للأفكار من خلال الأغشية المسامية للأيديولوجية والقومية، لقد كان ذلك توقعاً جيداً فالمعلومات عن المؤسسات الحرة والمشروعات التى تجلب الثروة، كانت تتسرب من الغرب إلى الشرق فى أوروبا وكانت لها نتائج تحويلية.

وفى عام ١٩٨٩ وفى مفاجأة كاملة – لم يتوقع حدوثها أى من طرفى الحرب الباردة – انفجر الخيار السياسى فى جميع الأنحاء؛ إذ تم إشعال « عام الديمقراطية » كما يحدث دائماً فى الثورات، ليس بواسطة البؤساء، أفقر الفقراء، ولكن بواسطة الملايين من المتعلمين (وباستخدام التصنيف الصينى: الطلبة، العمال، الحرفيين، المفكرين)؛ حيث وصلوا إلى قناعة أن لهم الحق فى الاختيار، وأن احتياجاتهم لم تكن تستحق أن تكون محدودة الأفق بهذا الشكل، ضيقة النطاق، وينقصها المواد التموينية ووسائل الراحة والكرامة والعدل إلى هذه الدرجة.

وتعد الصين نموذجًا دراسيًّا يحتذى، ليس لأن المصلحين الصينيين لم يرقهم ما بدأوه فاستخدموا الدبابات لقمعه، وإنما لأن هذا النموذج يوضح بجلاء كيف أن الانفتاح الاقتصادى يقود إلى مطالب تتعلق بالإصلاح السياسى. فى أواخر الثمانينيات اكتشف زعماء الصين السياسيون والملايين من المستثمرين بالفطرة القيمة المحفزة للأسواق مرة أخرى. وكان ما يقوله المصلحون الصينيون أكثر جاذبية، مما كانوا يفعلونه. وكان الميثاق الجديد عبارة عن تكرار مبدع لكارل ماركس وتوماس جيفرسون (مع إضافة سمات صينية).

وقد أطلق على هذا الابتكار الجديد «الاقتصاد السلعى الاشتراكى» أو «اقتصاد المقايضة» وقالوا إنه وجد قبل الرأسمالية بآلاف السنين، ومن البازارات العربية القديمة وأسواق الخشخاش الصيفية إلى الأسواق الحديثة، كان السوق دائمًا يجلب البائعين والمشترين ويجمعهم معًا لتجرى المساومات على الغوانى والمخدرات، وعلى زيت التانج وشعر الخنزير، وعلى الأرز والخضراوات، وعلى أجهزة الكومبيوتر والأقراص المدمجة لذلك لم يتحدث زعماء الصين عن إعادة اكتشاف آليات السوق باعتبارها واردة من الغرب، وإنما كأشياء يتم استرجاعها من الماضى.

بل إن الذى أعادوا اكتشافه عن الأسواق هو أنهم أوجدوا العمل الشاق، والإبداع والنشاط. وفى تلك الأيام السيئة الماضية كان يتم تحديد الطلب بالتخطيط المركزى ووفقًا لنظام الحصص الثابتة، ومؤخرًا أصبحت الحصص الرسمية منخفضة؛ مما أدى لأن تصبح الأعمال التجارية بصفة عامة موضوعًا لا يتخذ فيه القرار بواسطة المتخصصين فى الاقتصاد، وإنما بواسطة البائعين والمشترين، سواء أدى ذلك إلى أسواق سميت بالسوق السوداء أو بالسوق الحر؛ إذ كانت المسألة أذواق؛ بل إن (دنج شياوبنج)، قال إنه اندهش للتطور السريع فى الصناعات الريفية الصغيرة فى أنحاء الصين كله، بمجرد أن أعطيت لفرصة للرأسمالية المحلية.

ولكن زعماء الصين اكتشفوا صعوبة الطريق؛ إذ أدركوا أنهم لن يستطيعوا السماح لحرية السوق بأن تؤدى إلى حرية فى الأفكار وفى التعبير، مع الاحتفاظ فى الوقت نفسه بإحكام سيطرة الحزب الشيوعى على القوة.

إن الطلبة الذين تظاهروا فى ميدان «تيانانمن» فى صيف ١٩٨٩ كانوا يستلهمون الكثير من الزعيم ماو، وكذلك من «توماس باين»، وفى الكتاب الأحمر الصغير الذى يسقط الآن فى دائرة اللااكتراث، نجد أفكار الزعيم ماو التى تشير إلى أن الثورة القديمة حثت قادة العهد الشيوعى على أن يتذكروا دائماً أن الجماهير هى التى تصنع السياسة، وأن دورهم هو أن يتغلغلوا داخل الشعب، ويستكشفوا إلى أين تتجه الجماهير، ثم يصفوا هذا الإحساس باتجاههم ويقوموا بتشريعه وتنظيمه، وبالتالى تنفيذه، كما يضيف أيضاً أن عليهم أن يعودوا ثانية ويتلاحموا مع الجماهير للتأكد من أنهم يسايرون اتجاهاتهم المتغيرة، وعندها يمكنهم إعادة التوصيف والتشريع والتنظيم، وهذه الدائرة المتواصلة من التواصل بينكم وبين الجماهير، هى التى أصبحت ما يعرف «نظرية للمعرفة».

وسواء درس الطلبة الصينيون ذلك قبل أن يحذف من مقررات القراءة أم لا، فإنهم لعبوا الدور الذى تقوم فيه الجماهير بصناعة السياسة. لقد بدأ القادة والكوادر ثورة مصغرة لبث الحياة فى اقتصاد راكد، ولكن الطلبة والمواطنين الذين شغلتهم هذه التضحية اعتبروا أن ذلك لا يكفى، وأن هذه المبادرة وتلك النتائج لا تعدوكونها نتاجاً لـ«ترك عديد من الأزهار تتفتح» (إنها استعارة أخرى لماو، صادرتها النظم الموالية له)، ونتاجاً كذلك لتشجيع الناس على وضع أقدارهم فى أيديهم.

وفى النهاية قرر حكام الثمانينيات فى بكين أنهم استنفذوا الحد المقبول بشكل كافٍ، وجعلوا الدبابات تؤدى وظيفة العصا الغليظة. وقد خمن عالم النفس ريتشارد فارسون، فى ذلك الوقت أن القادة الصينيين قد أصابهم الخرس والصمم، بما يشبه الصعق

بالتيار؛ إذ انفتحت الصين على العالم الخارجى، وتضاعفت الثروة القومية فى عقد واحد، وانخرطت الصين فى نظم السوق أو ما أسماه منتقدوهم خطأ بالرأسمالية. لكن ماذا جنوا من كل ذلك؟ طلبة مستاءون ومعترضون وغاضبون، ثم تصرفوا كالآباء فى مثل هذه المواقف؛ إذ بدلاً من تقييم نجاحهم وفقًا لنوع الرفض الذى تسببوا فيه، فإنهم بأنفسهم قد غضبوا ولجأوا للكبت الجماهيرى، الذى هيأتهم تمامًا له خلفيتهم السياسية.

وفى الصين - كما فى الغرب، تعتبر مشكلة الميل إلى التناقضين قد أصبحت واضحة بصورة مقلقة: فهؤلاء أصحاب مسئولية القيادة مرئيون دائمًا أكثر مما يجب، فيما يتعلق بمسئولية التغيير؛ حتى يصبح الأمر أكثر خطورة أن يظلوا ساكنين، بدلاً من أن يتحركوا، وليس جديداً ما قاله فولتر: (أنا قائد، لذلك لابد أن استمر)، والشعار الذى تردد بلاتوقف فى الميدان هو «الديمقراطية»، غير أن مضمونه كان غير واضح تمامًا، فقد أخبر طالب صحفياً، بأنه لم يكن يعرف ما هى الديمقراطية، ولكنه يعلم أن الصين تحتاج للمزيد منها، ولم يكن للينين ولا لكونفوشيوس دور كبير فى أحداث ميدان تيانا نمن والأحداث التاريخية التى تمت فى مايو ١٩٨٩ . ورغم أن ١٩٨٩ كان الذكرى المائتين على الثورة الفرنسية، وكذلك ذكرى تولى جورج واشنطن فى أمريكا، فإن الطلقات التذكارية التى سمعت فى أنحاء العالم ،من بكين لم تكن فى جوهرها أمريكية ولا فرنسية أيضًا؛ بل كانت اللغة العالمية لحقوق الإنسان، كانت اللغة المتعددة الثقافة التى تعبر عن طموح الناس فى أن تصبح لهم الكلمة فى مصيرهم الخاص.

لقد كانت كلتا الاستراتيجيتين الصينية والسوفيتية (الإصلاح من الداخل) عبارة عن ثورات نبعت من القمة، وأراد زعماؤهما أن تدار من القمة أيضًا. والفارق بينهما أن دنج شياوبنج اعتقد أن باستطاعته القيام بالإصلاح الاقتصادى؛ بل والانفتاح المطلوب لمجاراة ما يحدده السوق، والاحتفاظ فى الوقت نفسه باحتكار القوة السياسية لحزب واحد، تسيطر عليه مجموعة قليلة متماسكة من أصدقاء العمر.

أما ميخائيل جورباتشوف فكان واضحًا فى خطابه السياسى من البداية أنه يرى ضرورة أن تسير السياسة جنبًا إلى جنب مع الاقتصاد، وفى مايو ١٩٨٩ عندما قام بزيارة الصين وجد أنه معشوق الطلبة المتظاهرين من أجل الديمقراطية. ووقتها أوضح جورباتشوف المسألة للنخبة التى اجتمع بها أن التجربة السوفيتية أوضحت: «أن الإصلاح الاقتصادى لن ينجح، ما لم يدعم بتحول جذرى فى النظام السياسى».

ولم يسمح لأى صينى من المليون المجتمعين داخل وحول ميدان «تيانانمن» بأن يستمعوا للخطاب الذى ألقاه جورباتشوف، ولكن سرعان ما علموا بما فيه من وسائل الإعلام الإلكترونية عبر الأثير، وأدت سرعة بديهة قادة المتظاهرين إلى التوصل لخلاصة، مؤداها أن الإصلاح من أعلى لن يحقق أبداً ما يتماشى مع التوقعات والأحلام التى يخلقها.

إن تسرب المعلومات كان بمثابة طريق ذى اتجاهين، إذ لم يمض وقت طويل، إلا وتسللت حمى المظاهرات فى الشوارع من منتصف الطريق من معظم أنحاء العالم إلى وسط وشرق أوروبا، ورغم أن التغييرات السياسية تحركت بسرعة فى أماكن وأوقات أخرى، إلا أنه من الصعب الحديث عن لحظة تاريخية، فى ظل المعدل المتباين الذى تجرى به هذه التغيرات.

وقد علق أحد المراقبين قائلاً إن إنهاء حكم الحزب الشيوعى فى بولندا استغرق عشر سنوات ،وفى المجر عشرة شهور وفى ألمانيا الشرقية عشرة أسابيع، وفى تشيكوسلوفاكيا عشرة أيام، وفى رومانيا ليس أكثر من عشر ساعات. إن التاريخ الفعلى لا يحدث هكذا فى صورة حزم زمنية مستقلة، ولكن تلك الملاحظة تساعدنا على تذكر تلك السلسلة من المفاجآت السياسية، التى ملأت شاشات التليفزيون فى ١٩٨٩، ثم فى خريف ١٩٩١ عندما انحل الاتحاد السوفيتى نفسه، وأخذت جمهورياته تحاول لملمة أجزائه المتبعثرة.

وبالتأمل فيما حدث يتضح بجلاء أن ما تم من انفجار سياسى نحو التغيير عبر اللغة وحدودها، والحواجز القومية والعقبات السياسية إنما حدث بواسطة تكنولوجيا المعلومات الحديثة، فكل من التليفونات وأجهزة الفاكس والأقمار الصناعية والراديو والتليفزيون والكومبيوترات المستخدمة فى الاتصالات، كلها أكدت بشدة أن نظم الاتصالات القديمة المعهودة أصبحت غير ذات قيمة.

وكما هو الحال فى بكين وكذلك فى الاتحاد السوفيتى، لم يكن هناك فقط الفقراء المدقعون، ولكن أيضاً المحيطين من المتعلمين، وهم الذين جعلوا الموكب يتحرك. فبمجرد أن أوضح الكرملين فى عهد جورباتشوف أن الباب فتح، وأن الفقاعات (البالونات) لن تتوقف عن الارتفاع، أصبحت كلمة «شيوعى» فجأة سبة بين العامة فى العلن، وليس كما كانت دائماً فى الخفاء.

واكتشفت شعوب وسط وشرق أوروبا - واحداً تلو الآخر - لدهشتهم الشديدة - أنهم كانوا يطرقون على باب غير مغلق، وبدأ يتدفقون خلاله، وقبل مرور وقت طويل وجد البعض أنفسهم على الجانب الغربى من بوابة بريندبرج فى سور برلين.

وكان هذا التغيير المفاجىء لمجريات الأحداث بمثابة انتصار لنظرية (الاحتواء) الخاصة «بجورج كينان»، الدبلوماسى والمؤرخ الذى طرح فى عام ١٩٤٧ فكرة «احتواء حذر ومتماسك وصبور وطويل المدى للاتجاهات التوسعية الروسية». ويقول الآن إن الدرع العسكرى للناتو لم يكن العامل الأساسى فى التغيير (بقدر ما ارتبط بتفوق الديمقراطيات الصناعية فى أدائها على الاتحاد السوفيت): «أدرك كثير من الأذكياء فى الاتحاد السوفيت أن النظام كله يهوى، ولم يعد قادراً على المنافسة وأن الدول الرأسمالية سبقته إلى حد بعيد» وبناء على ذلك حدث التغيير وحقق نجاحاً، وبدأ التخلى عن الاقتصاد الماركسى، وانتقل الأمر بسرعة إلى أوروبا بالشرقية، وتدفق المهاجرون من ألمانيا الشرقية وتهدم سور برلين، فكان التفكك المفاجىء غير الدموى فى الاتحاد السوفيت.

سئل «ڤاكلاف هاڤيل»، الكاتب المسرحي – والذى أصبح رئيسًا لتشيكوسلوفاكيا، فى فبراير ١٩٩٠ عبر حوار تليفزيونى – عن شعوره ككاتب دراما عن شهر الأحداث فى ١٩٨٩، فأجاب بلباقة غير مصطنعة بأنها: «دراما مثيرة ومأساة، ولاتصدق بدرجة يصعب معها أن يؤلفها أحد».

الدرس الرئيسى من تلك الفترة فى حياتنا واضح بما يكفى، وهو أن الناس – وليس قادتهم – هم الذين كانوا يقودون المسيرة، وحان الوقت الآن للبدء فى استيعاب هذا الدرس، وها هى أمثلة بسيطة تساعدنا على سرعة الاستيعاب، ونلاحظ فيها التعارض والمفارقة بين الإصلاح من أعلى لأسفل من ناحية، وتفاقم الرغبة فى حرية الاختيار السياسى من القاعدة من ناحية أخرى: ففى الصين تجمدت المجموعة الصغيرة المنادية بالإصلاح من أعلى، وأصبح السؤال ليس ما إذا كانوا سينجحون أم لا، وإنما متى سيأتى من يخلفهم؟

- فى أوروبا الشرقية خرجت بعض التصريحات المتسرعة عن الإصلاح من أعلى على لسان القادة الشيوعيين، تحت وطأة الحشود الثائرة، وأظهرت فورات الخيار السياسى أن معظم القادة القدماء سينتهون إلا قلة منهم، خاصة فى رومانيا، وبلغاريا، وليتوانيا، وأوكرانيا، إذ أنقذوا الموجة الأولى من الإصلاح بالارتداء السريع عن مواقفهم؛ ليصبحوا ديمقراطيين اشتراكيين.

- وفى الاتحاد السوفيتى حاول جورباتشوف أن يحافظ على استمرار جوهر الإصلاح دون كبح جماحه، فدافع عن الانفتاح، وأصبح هذا الدفاع إصرارًا على حرية الاختيار وحق تقرير المصير. فى البداية كان جورباتشوف كمن يسمى فى مصطلحات كرة السلة بأستاذ الهجمة المرتدة السريعة، ففى سنواته الأولى كزعيم للاتحاد السوفيتى، أمكنه تسجيل نقاط عديدة من هجمات مرتدة فى سلة الخصم، إذ سابق جورباتشوف أكثر من مرة – وبشكل متكرر – زعماء العالم الآخرين خاصة الرئيسين ريجان وبوش، فى

اقتراح خفض التسليح إلى حد كبير، وحماية البيئة العالمية، ودعم الأمم المتحدة. ومن ثم أخذ زمام المبادرة وترك نظراءه يتساءلون في داخلهم، وفيما بينهم: هل غدا الشخص واقعيًا فعلاً؟، والواقع أنه كان كذلك.

وفيما بعد، ومثل كثير ممن يفشلون في فهم ما يعلمه كل مدرب كرة سلة للاعبين من أن أهم ما في الهجمة المرتدة السريعة، هو العودة بسرعة إلى سلة الفريق، قبل أن يصل إليها أي شخص آخر؛ إذ كانت ارتداءاته بطيئة، فقد ظل يعتقد أن الاشتراكية قابلة للإصلاح، بعد أن قام أفضل مستشاريه -ومعظم من كان يرأسهم- بإلقائها في سلة مهملات التاريخ، كما تردد في إحداث الهزة التي كان يحتاجها الاقتصاد السوفيتي بشدة، وعين المتشددين الذين كان انقلابهم الفاشل ضده، هو البداية الحقيقية لنهاية الاتحاد السوفيت ولمهمة جورباتشوف.

والعبرة من الحالات الثلاث تتركز في أن الإصلاح من أعلى سيظل دائمًا أقل من المطلوب ومتأخر جداً، فالجماهير ستفلت بسهولة تامة من تحت سيطرة القائمين بالإصلاح.

ومن الصعب أن نفكر في وقت ما من تاريخ العالم، لم يكن فيه لقادة الدول الكبرى علاقة بالأحداث المهمة؟ وقد تابع رؤساء الدول ورؤساء الوزارات في القوى العسكرى والاقتصادية في العالم بدهشة، لم يستطيعوا إخفاءها أنباء تلك الليلة، عندما برزت قوة الجماهير على مسرح أحداث العالم في صيف ١٩٨٩، فلم تعد المقاييس العادية للقوة كالأسلحة والجيوش والناتج القومي الإجمالي هي الأساسية؛ إذ كانت قوة الأفكار -ولا تزال- تلعب دوراً أكثر من أي شيء آخر.

وكانت الحشود المتعجلة تتحرك، ليس بدافع من رؤيتها البعيدة للمدينة الفاضلة (اليوتوبيا)، وإنما بانتقال المعلومات عن الدول المجاورة التي كانت تحصل على خدمات أكثر وسلع أكثر وعدالة أكثر في توزيع هذه السلع والخدمات، وضمانات راسخة أكثر

لحقوق الإنسان، مما كان يقدمه رؤساءهم لهم. وكان لهذا التأثير المستفز الدور الأكبر فى رفع درجة الإحباط السياسى إلى حد الغليان.

والمبدأ واحد ومعروف، فكما كان الزراع يراقبون ويتعلمون وينقلون الاختراعات الزراعية عن جيرانهم، فإن رجال الأعمال والبنوك كانوا يراقبون بفزع، بينما يأخذ منافسهم عملاءهم من خلال الإبداع والمزيد من الجهد، ثم يردون هم عليهم بتقليدهم.

إن ما قضى على زعماء الصين كان المعلومات المتدفقة بلا توقف عما كان يحدث فى اليابان، وكوريا الجنوبية، وتايوان، وهونج كونج وسنغافورة. فالأمر الذى فاجأ الزعماء الشيوعيين فى أوروبا الشرقية هو ما كان يجرى فى أوروبا بالغربية وأمريكا الشمالية. فقد لاحظوا أن الشعوب فى الغرب تختار كلاً من قادتها وأنماط حياتها، ولذلك تكون أفضل حالاً فى الغذاء والملبس وبرغم مشاكلها تكون سعيدة، وتسرب أنباء هذا التناقض بسهولة إلى الشرق، من خلال القصص التى يحكيها المسافرون، ومن خلال الكلمة المكتوبة، والتليفون والفاكسيميلى والراديو والتليفزيون على وجه الخصوص.

إن أكثر المصادر حاليًا لنقل الكلمة هو ما أسماه عالم المستقبليات چون پلات «مسرحة التليفزيون للاحتياجات والمشاكل والمخاوف الإنسانية». فعندما تصبح الأمور مرئية بوضوح أمام الملايين وتكون صارخة.. «حرب، وظلم، **ومدت** الطيور التجربة.. عندها يصبح التليفزيون أداة للضمير، ووسيلة للتعاطف عبر الحدود الجغرافية والاجتماعية».

كان التليفزيون بالنسبة لشعوب أوروبا الشرقية فى الثمانينيات بمثابة نافذة تنظر بها بحسد وغيرة إلى جيرانها، وآلة أفرزت التبرم من الفساد، ومن قادتها الذين لم يستطيعوا تحرير سياساتهم بالقدر الكافى.

وظل جورباتشوف يقول بطريقة أو بأخرى، إن علينا تعبئة الإحساس الشعبى للمشاركة السياسية **والتحسين** الاقتصادى، وذلك بتخليصهم من القلق والسلبية نتيجة

لحكمهم بنظام المرشدين السريين، والاقتصاد المخطط مركزيًا.

ولأن أحداً لا يعرف بالتحديد كيف يمكن التحكم فى هذه العملية من القمة، فقد بدأت الزعامة تتسرب من الرؤساء الذين مكثوا طويلاً فى المنصب، إلى القادة على المستوى المحلى الصغير وجماعات المصالح، (مثل عمال المناجم وعلماء الجامعات وتجار التجزئة والبيروقراطين وأشباههم) وأصبح لهم نصيب أكبر فى إصدار القرارات، والتخفيف من المصاعب الاقتصادية، التى يعانى منها جيرانهم.

ويحاول المصلحون من أعلى الهرم وحتى قاعدته الحفاظ على خط يفصل بين ما هو آمن، وما هو ليس كذلك فيما تعلموه، ومنذ قرن مضى ميزت الصين الإمبريالية بين (أن تتعلم الصين من أجل الأمور الأساسية) و(بين طرق التعليم فى الغرب من أجل الأمور العملية)، لكن كيف يمكن فى هذه الأيام أن يميز القائد بين العملى وبين الأساسى؛ خاصة عندما يصبح التعليم العملى شيئًا أساسيًا جداً؟ «إن جانباً كبيراً من الثقافة المبنية على أساس علمى تأتى جاهزة مع هذه الواردات العملية. وفى داخل التكنولوجيا الحديثة نجد مغروساً فيها الأفكار الغربية عن القيود المفروضة على الحكومات، وعن حرية الاكتشاف والتجربة والتحديد وعن حقوق العمال وعن المديرين الذين يقودون العمل دون مظاهر الرئاسة»، إن المعضلة الأصعب التى يواجهها المصلحون من أعلى، هى كيفية تعليم شعوبهم خصوصاً الشباب، دون إغرائهم بالانشقاق على مجتمعاتهم.

وفيما يتعلق بالسياسة فإن الذين يفكرون **تشوبهم** سمعة رديئة بأنهم ذوو طبع سيىء ومبدعين، ولا يهم كثيراً ما تمرنوا طويلاً على أن يفكروا فيه وجزء مما تعلموه فى كل مجال من مجالات المعرفة هو بهجة الاختيار الإبداعى. فإذا أصبحت حرية الاختيار أساسية فى تعاليمهم التخصصية، فلن تكون مسألة بعيدة المنال أن تقنعهم أن الحرية فى الاختيار السياسى ليست فقط شيئًا جذابًا ولكن يمكن الحصول عليه أيضاً.

وهذا هو سبب أن انتشار التعليم فى انحاء العالم يهدم أهرامات السلطة والثروة

والتفرقة التى تبدو كالجرانيت، ولكن يتضح أنها أحجار رملية مليئة بالثقوب وتنهار تحت أى ضغط.

إن (الطلبة) لا يستطيعون حتى الآن معرفة كيفية إدارة الاقتصاد أو حكم المجتمع، لكنهم يلاحظون أن الكبار أيضًا لا يعرفوه جيداً فنون الإدارة والحكم. والواضح تمامًا أمامهم أن عليهم فتح ما كان مغلقًا، وكشف ما كان مستوراً، وإحلال الخيار الإنسانى محل الغدر اللاإنسانى، وسحب كل ما يتصل (بالمحظورات) من الأطراف إلى المركز، حيث يمكن أن تجرى الاختبارات.

إن تصميم المتعلمين - ويقدرون بالملايين - على أن يكون لهم صوت فى تحديد مصيرهم يبدو دائماً أنه يلقى مقاومة على المدى القصير بواسطة هؤلاء الذين يملكون هذا الحق فعلاً. ولكن على المدى الطويل ومع انتشار المعلومات يصبح من الصعوبة مقاومته، فقد حدث ذلك بالأمس فى ساحة وبناء السفن فى ميناء جدانسك فى بولندا، وفى ميدان فينزيلاز، وفى أكاديمية العلوم السوفيتية، واليوم يحدث ذلك فى الجمهوريات السوفيتية وفى جنوب أفريقيا وفى سياسات أمريكا اللاتينية، مثلما يحدث فى نيكاراجوا وشيلى. وغداً سوف يحدث فى نظم سلطوية ودينية وملكية كدول الخليج، وإيران، والعراق، وكوبا، وكوريا الشمالية وأندونيسيا، والصين. . وهذا إذ أردنا فقط ذكر الدول المرشحة بوضوح حاليًا لحدوث تغيير سياسى بها.

إن الشعوب التى تربت تحت مظلة المؤسسات الديموقراطية، تعتقد أن لديها نوعًا من القدرة على رسم خريطة لتطور الديمقراطية، ونعنى هنا ديموقراطيتهم. ففى الولايات المتحدة، استغرق الأمر ثلاثة عشر عاماً (١٩٧٦-١٩٨٩) لنحتفل بالعيد المائتين للتجربة التى لم تحقق التوازن بين السلطات بحيث لا يحتكر أحد السلطة وحده، كما ينص على ذلك دستور الولايات المتحدة. ومع ذلك فإننا نشعر الآن أن هناك تغيراً أساسيًا، فحركة الديمقراطية أصبحت اليوم واسعة النطاق وأعمق وأشمل عما حققته مجموعة صغيرة من

الرجال الأذكياء الذين يضعون باروكة الشعر فوق رؤوسهم، والذين كانوا من الطبقة العليا فى أيامهم، وبعضهم كان من حائزى العبيد حتى ذلك الوقت عندما أصدروا بيانهم الدستورى والحلول الوسطى العظمى التى توصلوا إليها. وكانوا رجالاً قرأ لهم العالم باهتمام، ومن المفترض أنهم كانوا يتحدثون بوضوح مؤثر وبلباقة باسم الناس فى كل مكان.

والآن نجد الرجال والنساء من كل الأشكال والألوان والألسنة يقفون معًا من أجل أنفسهم بمئات الآلاف فى ميدان عام واحداً بعد الآخر، وبالملايين عندما تتاح لهم الفرصة للتصويت على مستقبلهم.. وقادتهم (القدامى) وراءهم بمسافة، وهم يسارعون لاهثين بادعاء أن المواكب الحديثة لا تزال بحاجة لقارعى الطبول القدامى، فى حين أن القادة الجدد يظهرون على المسرح نساءً ورجالاً بإطراد، وغالبًا من المتعلمين.. صحفيون، وكتاب، أساتذة جامعة- قادة عماليون، ومستثمرون، وموظفون مدنيون، بل وبعض السياسيين المحترفين - ويتم الدفع بهم إلى مواقع السلطة، عن طريق الهدير البركانى للحشود الجديدة من الجماهير، التى أصبحت تتكلم بوضوح أخيراً.

الفصل الثاني

عالم متباين : ثورة العدل

«هل تسير أسرع قليلاً؟ هذا ما قاله السمك الأبيض للقوقعة..»

«توجد سمكة خنزير البحر خلفنا، وهى تمشى على ذيلى»

«لويس كارول، من : رباعيات اللوبستر»

* * *

إن الجماهير المتعجلة التى تدفع قادتها الآن من الخلف، تعبر عن تركيبة معقدة من المخاوف والآمال، وتتعلق آمالهم على الطموحات المنتشرة عن حقوقهم الإنسانية، والتوقعات المتزايدة عن حاجاتهم الإنسانية. إلا أن هذه الآمال تختلط بالمخاوف من التمييز أو التفرقة، والاستغلال، والهيمنة، والغزو أو الحرب الأهلية، والقائمة على صدام الهويات الثقافية.

وقد ألقت تجربة الحرب الباردة، بظلالها على كل من الآمال والمخاوف؛ حيث استخدمت كثيراً لتبرير الاضطهاد السياسى. وابتلعت كثيراً من الموارد، التى كان من الممكن استثمارها فى التعليم والتنمية الاقتصادية ؛ وسحقت المنافسات العرقية التى تعارضت مع الهدف الأوسع، وهو الاستعداد لحرب عالمية أخرى. وقد أدى انتهاء الحرب الباردة إلى زيادة الكفاح من أجل حقوق الإنسان، وجعل قيام حرب جديدة على الفقر ممكنًا، ولكنه أيضاً أشعل نيران الصراعات الثقافية والدينية.

وطوال التاريخ، فإن معيار العدل ووسائل التمييز والتفرقة، كانت مدخلاً لمصدر الهيمنة الحضارية. وفى أوقات أخرى كان ذلك يعنى امتلاك أحدث الأسلحة، مثل هراوة وعصا رجل الكهف، أو رمح الفرد فى القبيلة، والمنجنيق فى بداياته، ودرع الفارس الإقطاعى. ومنذ اختراع البارود، تركز المعنى فى القدرة على توجيه انفجارات أكبر وأكبر ضد هؤلاء الذين لا تحبهم.

كذلك فإن مدخل الهيمنة بين العشائر البدائية الرحالة، سواء كان ذلك فى آسيا الصغرى أو أمريكا قبل وصول الرجل الأبيض إليها قد تمثل فى امتلاك وسائل مواصلات أسرع وموثوق بها أكثر – أما فى عصر المستوطنات البشرية فقد كان ذلك يعنى السيطرة على الأرض ومواد البناء لإنشاء الحصون. وبعد ذلك أصبحت الموارد الأساسية هى المعادن؛ خصوصاً تلك التى يمكن تحويلها إلى طاقة.

وقد كان تفسير وتبرير الفقر والتفرقة والتمييز فى عصر الزراعة يتم بنقص الأرض التى يمكن ريها والصالحة للزراعة، وكان من الصعب توقع أن تشارك المرأة والأجانب فى هذا المصدر النادر حتى ولو كانت المرأة تقوم بمعظم العمل. أما فى المرحلة الصناعية فقد تم تفسير الفقر والتفرقة وتبريرهما بندرة الأشياء، فلم تكن هناك معادن، أو طعام، أو منسوجات، أو سلع مصنوعة تكفى الجميع.

ولذلك، لم يشعر الذين حصلوا عليها أولاً بأى التزام بمشاركة هذه الأشياء مع أى ممن لم يستطيعوا انتزاعها بالقوة، من هؤلاء الذين وصلوا إليها أولاً.

والآن بعد أن أصبحت المعلومات غزيرة ووافرة، ويمكن المشاركة فيها والحصول عليها فورا، فإنها تعتبر الآن المورد العالمى المسيطر، فماذا يعنى ذلك بالنسبة لاحتمالات العدالة؟ بالتأكيد يعنى ذلك أن الناس الذين حصلوا على التعليم لتحويل المعلومات إلى معرفة وحكمة، والذين يشحذون قدرتهم على التفكير والحدس يتعلمون كيفية تحقيق هدف الوصول إلى المعلومات (والأكثر أهمية)، وهؤلاء الذين يستطيعون الأختيار والانتقاء من بين فيض المعلومات الزائدة عن الحاجة، والتى تهددنا جميعاً، فمن الأرجح

أن يكون هؤلاء أفضل حالا، وأن يعاملوا بطريقة أفضل وأكثر عدالة، عن هؤلاء الذين لايملكون هذه المهارات.

ولكن احتمال أن يحدث هذا بالفعل يعتمد فى كل عائلة وعشيرة، أو ناحية، أو مجموعة عرقية وسلطة سياسية، على ما إذا ما كان يتم تشجيع الأفراد - خصوصاً الأطفال - على تعلم أسس الاتصال والعمل بالكومبيوتر، وتشجيعهم على التفكير لأنفسهم، مع مكافأتهم - بالإضافة إلى ذلك - على الأداء الذهنى. وهذه القرارات فى معظمها ليست علاقات دولية، فهى تكمن بعمق فى الشئون الداخلية للعائلات والجيران والمجتمعات المحلية والأمم الثقافية والدول السياسية.

إن العدالة تعتمد على التعليم الذى يعتمد بدوره على ثلاثة أنواع من القرارات، يتم اتخاذها بواسطة الحكومات (وإلى حد ما بواسطة سلطات أخرى دينية أو اجتماعية أو ثقافية أو سلطة الشركات، ولكن فى النهاية يتم أغلبها عن طريق الحكومات). وتعتبر أحد الأختيارات، هو إذا ما كانت السلطات تسمح أم تمنع حق التفكير، والتعبير بالكلام والكتابة أو نشر الأفكار غير التقليدية وغير الشائعة بين الناس. وثمة اختيار سياسى آخر، وهو إذا ما كان الفقراء فى أى مجتمع يحرمون بانتظام من الفرص المتساوية، خصوصاً فرصة تعلم كيفية فرز وتبادل المعلومات، وتساؤل ثالث هو إلى أى مدى يسمح للناس من خلال السياسة العامة أن يعاملوا كفئات (مثل الأجانب عرقيا وغير المتدينين، والنساء والأقليات)، بدلا من أن يعاملوا كأفراد لهم حقوقهم ومشاعرهم الخاصة. هذه الموضوعات الثلاثة المهمة المتداخلة والمتعلقة بالعدالة يمكن جمعها تحت شعارات (حقوق الإنسان، والتنمية والهوية الثقافية).

موضوع حقوق الإنسان

تقول بروفيسور «آلين باجلز» (من جامعة برنستون) أنه بالنسبة للتاريخ الطويل للحضارة الإنسانية، فإن الفكرة الحديثة عن حقوق الإنسان يجب أن تدرج تحت قائمة

المهمة الجديدة، حيث إن المهمة القديمة كانت عبارة عن حقوق ممنوحة أو مستولى عليها، فهى ممنوحة من الله، إذا أمكن تنظيم ذلك. ولكن إذا تطلب الأمر فإنها تنتزع بالقوة ويحافظ عليها بإدعاءات التفوق باعتبارات المولد والمكانة الاجتماعية أو العرق، أو الوصول قبل الآخرين، أو الحصول على الجنسية، وفى النهاية بواسطة القوة.

صحيح أن قانون حامورابى أنقذ الأرستقراطيين من التمثيل بهم من النبلاء أو أندادهم، وأن مواطن روما القديمة إذا أدين بالموت، كان يمكنه أن يختار بين أن تقطع رأسه بدلاً من أن يعذب حتى الموت فى ميدان عام. ولكن حتى تلك الحقوق التى لم تكن موروثة، بل كانت تأتى من سلطة عليا.. فالقاعدة كانت سلب الحقوق، وليست الحقوق التى لايمكن المساس بها؛ فالواجبات - وليست الحقوق - كانت جوهر التقاليد عند اليهود، والصينيين، واليونانيين، والهندوس، والمسيحيين. كما أن الحق الذى سمى إلهيًا أو سماويًا، كان امتيازاً نموذجيًا، وهو حق القلة فى أن يأمروا الكثرة بم يفعلون ولماذا؟

وفى الإسلام (الدين الكتابى الثالث) جاء القرآن بالعدالة والإنصاف فى الملكية، والعدالة تجاه العبيد، والكرم تجاه المحرومين والمحتاجين، ولكن مرة ثانية ليس كحقوق للمحرومين، ولكن كواجبات على الأكثر حظًا وثراءً.

وفى الماركسية أيضاً (وهى الدين الكتابى الرابع لمعتنقيها) (وهى أول مرة يعبد فيها الماركسيون كتابًا ألفه رجل اقتصاد) فإن قيمة الفرد تقاس مباشرة بمشاركته فى النظام الاجتماعى. وقبل جورباتشوف بفترة قصيرة، اتهمت مجلة سوفيتية أندريه ساخاروف، بالفردية المرضية.

ونحن ربما نحيا - حتى إذا كنا لم نلاحظ بوضوح - واحدة من هذه التحولات العميقة فى القيم الإنسانية التى تأتى مرة كل ألف عام). إن نواة حقوق الإنسان كانت هناك دائماً فى ممارسات القلة: العصيان المدنى الذى جاء بدانييل إلى عرين الأسد،

وادعاءات المسيحين الأوائل بأن روما كانت تحكم عن طريق انتهاك الحق المقدس للرب، والشعور بالظلم من الاضطهاد الذى ساق المتمسكين بنقاء دينهم إلى أمريكا، كل هذه سوابق لما فعله بعد ذلك المهاتما غاندى، ومارتن لوثر كنج، ونلسون مانديلا، وليخ فاوتسا، وڤاسلاڤ هاڤيل، الذين انتهكوا القوانين، التى لا تتسق مع الحقوق الفطرية للإنسان.

ومع التنوير فقط جاء القبول الواسع لفكرة أن كل شخص له حقوق ليست ممنوحة بواسطة المجتمع، ولكن يجب أن تكون معترفًا بها - وحتى محمية - من قبل هذا المجتمع. واليوم وبعد ثلاثة قرون مزدحمة بالأحداث وبعد ثورات كثيرة، فإن مضمون هذه الحقوق أدرج فى إعلان الأمم المتحدة العالمى لحقوق الإنسان فى (١٩٤٨)، وصيغت أيضا فى اتفاقيتين لم يصدق عليهما بعد؛ إذ مازالت موضع مناقشة، ولا توجد أيه قائمة ذات حد أدنى لحقوق الإنسان، أمكن تحقيقها بالكامل.

ومع ذلك فإننا نشعر بأن هذه البداية - وهى أساسًا فكرة غربية - فى طريقها، لأن تصبح عالمية؛ ففكرة حقوق الإنسان وفكرة أن المجتمعات يجب أن تحكم نفسها بنفسها أصبحت فكرة أساسية وطبيعية وواضحة، وقد كشفت أنها ربما تكون الثورة الأولى التى تحقق انتشارا عالميا، وهى النجم السوبر العالمى الأول فى تاريخ الفلسفة السياسية.

وفى القالب النمطى لهذه المجموعة من الحقوق العالمية للإنسان، توجد تلك الحقوق المتعلقة بأمن الشخص. وأساس هذه المجموعة من الحقوق هو لتحرر من تجاوزات الدولة وبكلمات سايروس فانس، وزير الخارجية الأمريكى الأسبق، فإن ذلك يعنى (التحرر من الانتهاك الحكومى لكرامة الشخص؛ بما يتضمنه من التعذيب، والمعاملة الوحشية واللاإنسانية، أو العقاب الوحشى، أو القبض التعسفى، والاعتقال، وإنكار الحق فى محاكمة علنية وانتهاك حرمة المنازل).

وفى إعلان الأمم المتحدة لسنة ١٩٤٨، وفى عديد من التصريحات الحكومية، فإن

هذه الحريات (الحريات التى يمكن أن تضمنها الدولة ببساطة عن طريق عدم إساءة معاملة مواطنيها) توضع بين قوسين اثنين من «الحريات إلى»، وهى الحريات التى يمكن ضمانها عن طريق العمل الإيجابى للدولة، وهذه الحقوق هى لتحقيق الحاجات الأساسية للإنسان، والتى تعرف عادة الآن بالمحدد الاجتماعى، ولكنها على المستوى الثقافى والجغرافى تعرف بالحدود الدنيا المتنوعة من الغذاء ، والمأوى، والملبس، والتعليم، والتوظيف)، وحق عدم التمييز فى المعاملة (بسبب الاختلاف فى العرق أو الاعتقاد أو الجنس).

وفى هذا الانصهار بين (الحرية ممن* – والحرية لمن)** يتم استمرار حركة حقوق الإنسان لتصبح عالمية بما فيه الكفاية فى إغرائها وتطبيقها؛ لتكون مؤهلة لأن تصبح فلسفة سياسية عالمية. وانتظام هذه الأفكار هو الذى قدم كيانًا فعالاً من القانون الدولى، وفجَّر الحركات الديموقراطية الرائعة فى ١٩٨٩، وبداية التسعينيات.

كما أنه لا توجد حكومة – حتى السوفيتية الشمولية، أو الديكتاتوريات العسكرية، أو حتى فى جنوب أفريقيا التسلطية – قادرة على أن تتجاهل بشدة حدود الإلزام القصوى، والتى تسمى إعلان الولايات المتحدة للاستقلال أو «الرأى العام للبشرية».

وتقود عبارة حقوق الإنسان انتباهنا إلى ما يجب أن يؤمنه المجتمع للفرد، فيما يتعلق بالقيم الديموقراطية، كما تقود عبارة القيم الديموقراطية انتباهنا إلى كيفية تنظيم المجتمعات لدعم وتأكيد هذه الحقوق. وكلتا العبارتين سليمتان وهذا التفاعل المتبادل بين حقوق الإنسان والقيم الديموقراطية يثبت أنه سيكون متفجراً، وهذه القوة التفجيرية أصبحت الآن قريبة من مركز السياسات العالمية.

* تعنى الحرية من التدخل النسبى للدولة. -Freedoms from

** تعنى الحرية من التدخل الإيجابى للدولة، عن طريق تحقيق دورها فى خدمة المواطنين. -Freedoms to

موضوع التنمية

على الرغم من انهيار نظم القوى القديمة والتساؤلات غير المقبولة للافتراضات البالية، فإن الجليد السياسى الطافى يتبعثر ويجرى فى الغالب فى شرقًا وغربًا.

وعلى أية حال.. فإن موضوع التنمية العميق، والفجوة بين الغنى والفقير (بين الدول ومن خلالها)، مازال جامدا ومتجمداً، ولا تبدو أى اتجاهات متوقعة للدفء. وهذا ما يسميه مهدى المانجرا رئيس جامعة الرباط السابق، بأن «ثلثى العالم» فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، ليس لديهم الكثير لتحتفى به الآن، ولأكثر من اربعين عاماً منذ مرحلة الانفراج المبكر بعد الحرب - وحتى المساعدات الأجنبية المتأخرة - فإن معظم المختصين والأذكياء فى خمس قارات يديرون حربا عالمية الانتشار على الفقر، من خلال دعم النمو الاقتصادى. ومع كل إجراء يمكن ان يستخدمه أى منا، فإن عدد الفقراء الآن أكثر مما كانوا قبل أن نبدأ هذا الإجراء.

وتبرز مرارة تلك الفجوة فى أفريقيا حيث أصبح التحديث أكثر ركودا، أما فى أمريكا اللاتينية حيث تم تكريس التنمية أخيراً لخدمة القروض القديمة، فقد تراجع معدل الدخل بالنظر إلى مستويات السبعينيات. وكذلك في آسيا حيث أصبحت معدلات النمو الاقتصادى أعلى من معدلات الزيادة السكانية؛ حيث يميل الفقر فجائياً نحو مقاومة الثبات التكنولوجى.

وهناك من اللوم ما يلقى على الجميع، فكل بلد غنى أو فقير تم تنظيمه ليمايز «بدرجة أقل أو أكبر» ضد فقرائه؛ فالمؤن والمساعدات التى جاءت من الخارج اتجهت نحو تقوية أبنية التمييز والتفريق الموجودة بالفعل. وخلال أربعين عاماً من مساعدات التنمية، كانت طريقة الإمداد بالمساعدات لها، فى الاحتمال الأغلب السبب فى اتساع الفجوة بين الغنى والأغنياء من ناحية والفقر والفقراء من ناحية أخرى. وفوق ذلك فإن كثيراً من مساعدات التنمية لم توجه إلى الإنفاق على الفقر، بقدر ما وجهت إلى مساعدة

الحكومات العميلة على بناء قدراتها العسكرية، فخلال الفترة من ١٩٧٧ إلى ١٩٨٩ - على سبيل المثال - كان إعطاء المساعدات الأمريكية، مثيراً للسخرية؛ إذا حصلت كل من إسرائيل ومصر المتحاربتين على ٤٧٪ من جملة المساعدت الأمريكية للعالم، وفى الثمانينيات تسارعت المساعدات الأمريكية والتى فى معظمها عسكرية لدول أمريكا الوسطى بما تجاوز كل المساعدات الأمريكية لآسيا.

وفى خلال العقد نفسه ارتفعت هذه المساعدات العسكرية الأمريكية من ربع إلى ثلث المساعدات الإجمالية التى كانت تتناقص بالفعل. وإذا أضيف الدعم الاقتصادى فإن هذا الجزء سوف يكون الثلثين، وهذا لا يعنى القول بأن المساعدات الأجنبية كانت عديمة الفائدة، بل إنه على العكس فعشرات الملايين من الناس على قيد الحياة اليوم بلا شك، وفئات الملايين فى وضع أحسن بسبب المساعدة، التى تأتى من الدول الصديقة والمنظمات الدولية خاصة فى بعض الأماكن؛ حيث زادت المدخلات من الخارج، وحيث كانت القيادة المحلية مدفوعة إلى ذلك بقوة فى (بعض أجزاء من أوروبا، واليابان، وكوريا الجنوبية، وتايوان، وسنغافوره، وبعض المناطق الحديثة التى تحوط وتطوق بعض الدول الصناعية الجديدة)؛ فالنمو الاقتصادى أصبح بصعوبة جزءاً قصيراً من مشهد مؤثر، وتحقق كثير منه عن طريق التوزيع العادل المقارن للفوائد، دون تدمير الهوية الثقافية للشعوب التى تم مساعدتها.

وعلى أية حال.. فهناك ملايين آخرون على المستوى العالمى، تم استبعادهم من حلقة التنمية، حتى فى الأماكن التى بذلت فيها جهود خاصة لتقديم مساعدة خارجية مباشرة على مستوى القرية؛ فهذه المدخلات لم تفلت من الضغوط الهيدروليكية للمضخات الاجتماعية، التى تسحب الموارد يوميًّا من الفقراء المهمشين إلى الميسورين بالفعل فى المدن الكبيرة لكل دولة على الأرض.

وحتى وقت حديث لم يشعر القادة ولا الناخبون فى الدول الديموقراطية، ولا قادة

المجتمعات، التى تحكم دون رضاء، بأى التزام بالتفكير جدياً فى عدم قدرة المجتمع الدولى على مواجهة الحاجات الانسانية الأساسية، لكل فرد يولد فى السباق الإنسانى؛ فقد أنقذتنا الأيديولوجية من مثل هذا التفكير الأساسى فهى عادة ما تمثل إرضاعاً سيكولوجياً بديلاً عن التفكير.

فالأيديولوجية كانت متزايدة، كما تم التعبير عنها وقياسها بالنمو الاقتصادى. فالنمو الكمى للسلع والخدمات كان ينظر إليه - حتى وإذا لم يكن كافيًا فى حد ذاته - على الأقل - باعتباره وسيلة بدائية لإشباع المتطلبات الإنسانية واستمرار السعادة الإنسانية. وكان الافتراض الأساسى أنه «إذا استطعنا إنتاج الكثير والكثير من الثروة، فإن الحاجات الإنسانية الأساسية لكل واحد يمكن مواجهتها عاجلاً أم آجلاً، وعلى كل منا أن يشارك فى إنجاز مشترك، وهكذا سيتحقق العدل، وسنجرب جميعًا إحساساً بالتضامن بأن تشارك فى الحياة الأفضل سوياً. وبسبب المشاركة هذه، ربما تتطلب القوة المطلوبة لدفع النمو الاقتصادى أساليب إدارية وترتيبات سياسية، قد تبدو سلطوية فى المراحل المبكرة، ولكن بعد فترة من الوقت فإن النمو الاقتصادى سيجعل رفاهية الديموقراطية السياسية ممكنة.

وجاءت الحقيقة فى السنوات الحالية، وهى أن الناس لايريدون الانتظار حتى تنساب عليهم الثروة. وفى فترتها التاريخية كانت الأخلاق المتنامية تمثل رؤية فعالة وجذابة، دفعت إلى مجالها الجاذب، ليس فقط المجتمعات المتقدمة لأوروبا الغربية وشمال أمريكا واليابان وإستراليا ونيوزلندا، ولكنها دفعت أيضاً الخبراء والمخططين ورجال الأعمال والقادة السياسيين والنخبة المتعلمة لآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

والأخلاق المتنامية كانت دائماً معيبة فى طريقتين مهمتين، هما:

أولاً: فهى دعمت النمو الاقتصادى كهدف محورى للحياة والعمل وبديل، وليس كمجرد وسائل نحو تحقيق الحاجات الإنسانية الأساسية، وخلف هذه الحاجات، نوعية

مختلفة من المتطلبات الإنسانية، وهذا يشبه القول بأن الغرض الأساسى لشركة كيميائية، هو صناعة الكيماويات دون الرجوع إلى لماذا ولمن تصنع هذه الكيماويات؟ وثانياً: يبدو أن النمو الاقتصادى يولد كثيراً من التلوث، والخطر، والتمزق، والانشقاق، ففى العالم الصناعى أنتج الوعى المتزايد بخسائر الطبيعة، الغضب العام القوى، والذى أنتج ظاهرة «الخضر» فى السياسات والصناعة.

وباسم النمو الاقتصادى، ظهرت ارستقراطية الإنجاز، والتى تعد بالملايين، وهى الارستقراطية التى تواصلت مع الارستقراطيات القديمة الضيقة الأفق، التى قامت على اعتبارات الميلاد وملكية الأرض؛ فعشرات الملايين من الناس تحسنت خدمتهم ولكن مئات الملايين أهملوا.. ولأن الفجوة بين الغنى والفقر اتسعت حتى داخل البلدان نفسها، أكثر من اتساعها بين البلدان بعضها البعض.. فإن افتراض الانطلاق التدريجى لأعلى، والذى أيد وعزز الأخلاق المتنامية لفترة طويلة، أصبح عديم المصداقية. وبسبب انتشار التعليم، أصبح معظم الشباب يفهم كيف ولماذا أصبحت العوائد غير عادلة، وشعروا بأنهم أبعدوا عن النظام، وبدأوا فى التساؤل بقوة: لماذا لم يشاركوا فى حكمها، وتظل انتفاضات ١٩٨٩ شاهدة على ذلك.

وقد عرَّف أحد حكماء العالم الموثوق بهم، وهو سوى ديچتموكو، من أندونيسيا الموضوع فى بلاغة فكرية وباختصار، قبل وفاته فى العام الفيصل ١٩٨٩، قائلاً: بأن مشكلة التنمية هى أن «الأغنياء فى الدول النامية لديهم مصالح كثيرة بالمشاركة مع الأغنياء فى الدول الصناعية، أكثر من مصالحهم مع مصير الملايين من أبناء بلدانهم، الذين مازالوا يعيشون فى الفقر»؛ فجزء كبير من العالم الصناعى، وجزء مهم من العالم النامى يعيشون فى عالم مغلق من العمل والتسلية، الذى أصبح ممكناً عن طريق ثورة الاتصالات ونمو وسائل الاتصال.. وهذا العالم لديه القليل، الذى يمكن عمله مع مشكلة الفقر. إنها فجوة بين هؤلاء الذين لديهم وسائل الدخول إلى المعرفة الحديثة، وهؤلاء الذين يفتقرون إلى مثل تلك الوسائل»،

وذهب «سوى ديچتموكو» إلى التحذير من سوء التوزيع السكانى الضخم على مستوى الكرة الأرضية؛ حيث يحاول سكان البلدان المزدحمة الدخول إلى المناطق الخالية في (آسيا السوفيتية، واستراليا، وكندا، والولايات المتحدة)؛ لأن حق الإنسان ينبع من تغطية الحاجات الإنسانية. كذلك.. فإن الهجرة تحافظ على النمو، لأن معظم الناس يحاولون الفرار من الفقر، ومناطق الصراع العسكرى...

إن جوهر التنمية يلتزم بالشئون المحلية للدول الباقية ذات السيادة، فهو لايتجاوز فقط الترتيبات الاقتصادية داخل البلدان، ولكنه يتجاوز أيضاً موضوعات العدالة الاجتماعية وصدام الهويات الثقافية. ومن أجل هذا الهاجس يجب أن تُتَبَنَّى استراتيجية جديدة للتنمية...

وسوف نعود إلى هذا الموضوع مع بعض الافتراضات، من أجل استراتيجيات دولية جديدة في الفصل التاسع. وفى غضون ذلك، وبينما يمكن إعطاء تحية واحدة للاختيار السياسى، علينا أن نحتفظ بتحيتين لما لم يحدث حتى الآن، وهو قدوم الديموقراطية لأجزاء أخرى من هذه القارات نفسها متضمنة الحالات الأضخم والأصعب، للصين، وأندونيسيا، ومعظم أفريقيا. وكذلك قدوم التنمية أو النمو مع العدالة لمعظم العالم النامى، فالأزمات المزمنة لعدم العدالة والحيرة، والتوجس الدائم من كيفية تحريك الديموقراطية، أصبحت القضايا الملحة بين الأمم ومن خلالها فى التسعينيات وما بعدها.

قضية الهوية الثقافية

تعتبر العدالة موضوعاً مألوفاً فى سياسات التحديث، وهى أكثر تورية عندما ترتبط – كما هو الآن فى معظم المجتمعات – بالضغائن والتفاعلات باسم الهوية الثقافية. وفى السنوات الأخيرة كان مشاهدو التليفزيون فى الغرب يشاهدون بخوف وغبطة تبدد وتبعثر الجليد الضخم الطافى من الحرب البادرة؛ وبعض من جبال الجليد الأضخم، التى

تحررت لتطفو فى المياه الأدفىء للسياسات العالمية، والتى بدأت من جانبها تتبدد وتتبعثر إلى جبال جليد أصغر. وربما تكون خطورة النتيجة غالباً، بقدر خطورة التنافر المجمد، الذى تعودت أن تكون عليه القوتان النوويتان.

والأكثر ذهولاً فى هذه الأحداث المتسلسلة والمذهلة ليس على أية حال انحدار التحولات نحو الديموقراطية، بل هو انفجار التنوع الثقافى، وغليان وطفح الأحقاد باسم التقاليد الثقافية، سواء المنسية غالباً أو المكتشفة حديثاً.

وفى داخل أسوار الجامعات الأمريكية عبر الولايات كلها، تدور المناقشات المرتفعة بين الطلبة حول العدالة الثقافية. فمطالب الجماعات العرقية تدور حول الانفصال المتساوى، دون الاندماج. وأصبح التنوع هو الموضوع المحورى فى تغير المناهج الدراسية وإصلاح وحشد الكلية، واحتجاج الطلبة. وما حدث فى عام ١٩٩١ فى جامعة ستانفورد يعطى دلالة على ذلك الاتجاه القومى؛ فقد اتبعت تلك الجامعة - ذات الممارسات التقليدية - فى صيف هذا العام تقليداً جديداً؛ حيث أقامت ستة احتفالات عرقية لتسليم الشهادات الجامعية. وهذا الاتجاه العادل، ولكن المتفكك فى الولايات المتحدة كان انعكاساً ضعيفاً وباهتاً، لما يحدث بالفعل على مستوى العالم.

تتحدث عالمة الاجتماع «إليز بولدنج»، عن العشرة آلاف من المجتمعات التى تعيش داخل ١٦٨ دولة قومية، وهذه الطريقة الاعتقالية بوضعهم تحت سيطرة الدول، والناجمة عن وجود درجة من التعقيد؛ حيث إن العشرة آلاف مجتمع غير القوميين يفتقدون التواجد ضمن إحساس الخطوط السياسية المألوفة على خرائطنا العالمية المتفق عليها، فقد توجد ملايين متعددة من الصينيين فيما وراء البحار، والروسيين القاطنين فى الجمهوريات المجاورة لروسيا، وملايين من المجر والرومانيين والأتراك فى بلدان شعوب أخرى، وملايين الكاثوليك والباسك والأكراد والفلسطينيين والأريتيريين والتاميل والأيبو والزولو والتبتيين، وملايين من المسلمين الهندوس، والسيخ... كل منهم يعيش فى كنف الآخر

فى شبه القارة الآسيوية، وملايين من الكويبك وهنود أمريكا الشمالية، والذين لايعرفون - شأنهم شأن أمتهم - الدولة التى وجدوا أنفسهم فيها.

ومع تحرك غرب أوروبا نحو الاندماج فإن انفجار يوغسلافيا أنذر البلقانيين بضرورة الحفاظ على أصولهم. وفى فرنسا، يوجد ما يمكن أن يقال عليه مسلمون نشطون، أكثر من الكاثوليك النشطين؛ باعتبار ماذا تعنيه كلمة «نشاط» من ممارسة.

فالهجرة الزائدة ومعدلات الاختلاف فى الإنجاب تخلق الكثير من، التى يكون المجتمعات «كل واحد فيها أقلية».

وقد كانت هذه هى القواعد الأساسية لفترة طويلة للسياسات العرقية العريقة لهاواى، وكذلك فى خريطة كاليفورنيا، وحقيقة فى كليات جامعة كاليفورنيا بيركلى حاليًا.

وقبل ذلك بوقت طويل فإن حقيقة أن «كل واحد يمثل أقلية» ربما تكون قصة الديموقراطية السياسية فى حوالى ٢٤ ولاية أمريكية، ولكن ذلك لا يعنى مجازاً أن بوتقة الانصهار أصبحت أخيراً حقيقة فى الولايات المتحدة؛ فالثقافات المتينة المتميزة لهذه الأمة من المهاجرين من أمم أخرى (أنجلوساكسون، وأفارقة، وإسكندنافيين، وأيرلنديين، وألمان، وجنوب آسيويين، وإيطاليين، وبولنديين، ويهود، وعرب) ومن عديد من الاقطار (صينيين، وكوريين، ويابانيين، ومكسيكيين، وجنوب وسط أمريكا، وجنوب آسيا، وباكستانيين، وأفغانيين)، وكذلك فى كثير من البلدان الأخرى، أصبحت لديهم جميعهم لغة مشتركة وتليفزيون قومى ورياضات وطنية وتكنولوجيات منتشرة على مستوى الوطن.

كذلك فإن جزءاً من الثقافة الأمريكية هو فكرة المجتمع متعدد الثقافات ومتعدد الأعراق مع كل ما هو ذو جوهر وطنى ومنظور كونى، والتى كانت متلائمة فى بدايتها بواسطة الولايات المتحدة، وكندا، والبرازيل، والتى ربما تثبت أنها قد تكون واحدة من الابتكارات الاجتماعية العظمى للقرن العشرين.

كما أن جنوب أفريقيا وأفريقيا السوداء يبحثون سوياً عن أبعاد جديدة للمشاركة والتسامح العرقي؛ ولا يمكن لليابان أن تكون قوة عالمية وجزيرة للنقاء العرقي في آن واحد. ومستقبل الحكم الهندي مرهون بتحديد أبعاد إجراء عديد من السياسات اللامركزية أكثر مما عليه الهند الآن، والتي تفككت بالفعل إلى اجزاء ثلاثة منذ الاستقلال عن بريطانيا، ويمكن كذلك أن تتحول إلى بلدان عديدة أكثر.

*** إذاً ما الهوية الثقافية؟**

أعلنت الأمم المتحدة الفترة من ١٩٨٨-١٩٩٧، عقداً عالمياً للتنمية الثقافية، ولذلك يوجد تعريف للأمم المتحدة، تم التعبير عنه بسهولة في ٦ لغات في وثيقة ١٩٨٧ لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو)، وهو: «أن الهوية الثقافية - أساساً - هي التماثل التلقائي كأفراد مع مجتمعهم القومي والإقليمي والمحلي واللغوي وقيمه الخاصة (الأخلاقية والجمالية.. إلخ)، ومع السلوك الذي من خلاله يستوعبون تاريخه وتقاليده وعاداته وأنماط حياته، والشعور بالاستمرار والمشاركة أو صياغة مصير مشترك، والطريقة التي تبرز بها ذواتنا في «أنا» جماعية، نرى من خلالها صورنا وانعكاساتنا باستمرار، والتي تمكننا من أن نبني شخصياتنا من خلال التعليم، ونعبر عنها في العمل، الذي يؤثر بدوره على العالم الذي نعيش فيه».

والمعضلة في هذا التعريف ليست فقط في الإغفال الواضح لأي اشارة، بأن المجتمعات المغايرة تملك تعاوناً أفضل فيما بينها، ولكنها في التمسك الخاطيء بالغرض الضمني بأن كل شخص عضو في ثقافة واحدة فقط.

فالفنانة وعالمة المستقبليات، ماجدا ميشيل (المجرية المولد وسلوفاكية التعليم، وتعيش في أمريكا بجواز سفر بريطاني)، ترى أنه في العالم المتميز - وحتى في تلك المجتمعات التي تقاوم التحديث علانية - لا توجد هوية ثقافية لأي فرد، تظل بمنأى عن التأثيرات الخارجية؛ حيث إن هوية أي منا تشبه الكولاج، المصنوع من أجزاء متعددة من صور مختلفة، قديمة وجديدة، يخلق تجاورها وتمازجها صورة جديدة تماماً، ومتوازنة ومبهجة

على الأقل لأنفسنا. إن كل منا مزيج متغير ببطء من الهويات الثقافية المتباينة فى منظر طبيعى متغير من المعارف والتأثيرات؛ فالكائنات الإنسانية تعيد تشكيل ذاكرتها عما فيها بثبات، وتعيد ترتيب واختيار الأحداث والانطباعات لكى تتلاءم مع منافعهم الآنية، فالماضى مقدمة فقط وليس تنبؤاً. وطبقاً لهذا التحليل، فإن أى ثقافة لجماعة هى شرعية بشكل جزئى، وبعض الروابط والصلات الثقافية خيالي بشكل كبير، كما يبدو كذلك أن تأثير تكنولوجيا المعلومات الحديثة على الثقافة يدعم التنوع، فقد شعر بعض المراقبين بأن هناك ثقافة شاملة تتطور وتتشكل، وأشاروا إلى ملامح ذلك الشمول في ملابس الجينز الزرقاء والمشروبات الخفيفة والوجبات السريعة والبرامج التليفزيونية الأسلحة الهجومية عبر العالم بأسره.

إن مطاعم ماكدونالد، وكنتاكى وفريد تشيكن موجودة فى كل مدينة عالمية، رغم التنوع العرقى والإقليمى، الذى يتضمن الفرنسى، والصينى، والمكسيكى، والتايلاندى، والإيطالى والفيتنامى؛ فالمجتمعات العالمية الأكثر كثافة معلوماتيًا (مع استثناء واحد واضح هو اليابان) هى المجتمعات الأكثر تنوعاً وتجزئة فى أنماطها الثقافية؛ ففى التكنولوجيات الجديدة خاصة (مثل التليفون، والتليفزيون، والكمبيوتر الشخصى)، التى توسع من معدل الاختيارات الفردية، غالبًا ما يرتبط التقليد الثقافى بالتغير الاجتماعى، وهذا ليس حقيقياً فقط فى العادات العتيقة، والطقوس الدينية والأساطير، ولكنه غالباً ما يؤثر أيضاً على الأوضاع العقلية الثقافية الحديثة والضيقة (مفهوم العالم للبرهان، والمفهوم الاقتصادى عن التوازن)، وهى المفاهيم التى تمنع اندماج التفكير الكلى، وذلك هو جوهر ومركز القيادة السياسية. كما تؤثر تكنولوجيا المعلومات (الكمبيوتر، الأقمار الصناعية، الاتصالات البصرية والتى انصهرت فى نظم تشغيل بصفة خاصة)، فى خلق وعى مشترك لملايين الناس عن البيئة الكونية وعبارات مشتركة، مثل: حقوق الإنسان الموروثة، كما أن تكنولوجيا المعلومات سهلت الحفاظ على الاعتبارات العقلية المتشابهة جغرافيًا.

ولم تعد التأكيدات الكونية للمجتمع كما فى الديسابورا اليهودية، والكنيسة

الكاثوليكية الرومانية نادرة، بل أصبح لها نظير الآن فى جماعات الدفاع عبر القومية والتى لا تحصى، والقرصنة الإجرامية، حتى قادة الحركات الثقافية مثل الشيعة المقدسة فى إيران والتى تأخذ موقفاً مضاداً للحداثة، لا تتردد فى استخدام الكمبيوتر والكاسيت والخدمات الإخبارية التليفزيونية لنشر ادعاءاتها وأفكارها؛ خاصة حول الفدية والاعتراف.

لذلك، وبعيداً عن التنوع العالمى الثرى للثقافات فى كتلة متجانسة.. فإن التكنولوجيات الكونية التى تبين العالم كوحدة، واحدة تساعد على تكثيف دوامة الصراع بين القبائل، والمجموعات العرقية، والنظم الاعتقادية، والأمم، لا سيما الشعور الثقافى لهذه الكلمة. ولم يكن «أندريه مالرو»، المؤلف الذى أصبح وزيراً للثقافة فى فرنسا، مؤمناً بتكنولوجيا المعلومات، وقبل أن يموت وضع تنبؤاً جديراً بالتأمل، وهو أن القرن الحادى والعشرين سوف يصبح «قرناً للأديان».

ولذا.. فإن التنوع الثقافى يعتبر ذا قيمة ضخمة، وهو كما قال الرئيس الأمريكى جون كينيدى فى ١٩٦٣ : «إن ما نفعله هو محاولة جعل العالم آمنا من أجل التنوع الثقافى وهو أيضاً الأمر المقلق للأغلبية من الصفوة والسلطات، والتى تستجيب للطموحات الانفصالية بالتمييز والاضطهاد والإبادة، كما أن الاندفاع العالمى للشعوب نحو تقرير المصير، هو بالفعل حالة أخرى لاتجاههم نحو التخلص من قياداتهم الشرفية.

ويتصادم التنوع الثقافى على أية حال مع قيمتين أخريين، والتى يجب أن يبنى عليهما القرن العشرين: القيمة الأولى هى تصادم «حقوق الجماعة»، والتى تأكدت بالمجتمعات العرقية والثقافية الطموحة، مع أيديولوجية حقوق الإنسان الفردية المتناقضة. وفى الآونة الأخيرة فإن الشخص له حقوق، ليس لأنه عضو فى جماعة أو أمة أو طبقة أو فئة عرقية، أو نوع أو حتى عائلة، ولكن لأنه ينتمى إلى السلالة الإنسانية بحكم ولادته. أما القيمة الأخرى للتنوع الثقافى، فتأتى من قوة الدفع الخارجية

للتكنولوجيا والعلوم الحديثة، والتى تجعل من الممكن التفكير فى العالم كوحدة واحدة، وكسوق عالمى للسلع والخدمات والنقود. وفى المجتمع الكونى يمكن تصور أن يصبح الجوع الانسانى والحرب النووية، أمراً خارجًا على القانون.

فالرغبة القوية فى الانشطار إلى «نحن» ضد «هم» عدائية غير مالوفة ولكنها مفترضة، بين معظم الميول الفطرية الإنسانية الأساسية. وفى السياسات الدولية فهذا يدفع إلى خلق مجتمعات عديدة مبنية على العرقية، والدين، والأيديولوجية، والتى يكون فيها الدفع الداخلى فى حالة توتر مع الثورات العلمية والتكنولوجية، فى هذا الزمان، وهذا يتطلب دفعاً خارجياً من المجتمعات الأوسع؛ من أجل التحكم فى الوظائف التى لا يمكن لها القيام بها بمفردها، حتى بواسطة معظم الأمم القوية أو الشركات الكونية. ومثل هذه الوظائف يرمز لها بوسطاء الأمم المتحدة لحفظ السلام، وقوات حفظ السلام لخطة المناخ العالمية، والرقابة على الأمراض المعدية، ونظم الأمان للطيران المدنى، والتعاون فى البحوث الزراعية، والتنظيف البيئى للبحار الإقليمية ومفهوم الأمور الكونية المشتركة (المحيطات والغلاف الجوى، والفضاء الخارجى والمحيط القطبى).

وعند كل مستوى سياسى، فإن رغبة القادة فى تنسيق جهودهم لحل المشكلة مع الأطراف الأجنبية مقيدة بالدفع المناسب تجاه المركز لجذور البناء الثقافى الاجتماعى، فالناس يشعرون بأنهم مدفوعون للارتباط بهؤلاء الذين يعرفونهم ضد أولئك الذين لايعرفونهم – فالجذب العنيف للانتماء هو الذى يسهم فى الدفع معاً نحو كل بناء سلطوى، من العائلة إلى الإمبراطورية، فالناس تعتز بطرائقهم الخاصة ويرغبون فى الحفاظ عليها، مهما استطاعوا من حرية الفعل، و«إن السياسات تعطى الناس شيئاً ما وشخصاً ما ليؤمنوا به».

ويقول البروفيسور ياهز كيلدور، فى جامعة أورشليم العبرية «هناك رغبة فى التضامن وخطر فى التضامن، ومهمة القادة أن يكونوا قادرين على يذكروا وجه

الاختلاف».

وهذه هى الطريقة التى يحافظ الناس بها على شعورهم بقيمهم الفردية فى مواجهة عدم التأكد من الطبيعة وانعدام الشعور الشخصى والإنسانى فى المؤسسات الكبيرة والأفكار الكبيرة (الشركات، والحكومات، والمذاهب الدينية المتنافسة، والنظريات الاقتصادية، والأفكار المجردة مثل النظام العالمى). وهذا هو ما يفسر: لماذا تصطدم كل حركة تعاونية خارج إطار الجيرة، والقرية، والدولة، أو الأمة، وتكون فى حالة توتر مع قوة الدفع الداخلية للمجتمع، ويكون عبء الإثبات دائماً على هؤلاء الذين يقترحون تنسيق سياسات المجموعة والممارسات مع هؤلاء القادمين من الخارج.

وينطبق دفع المجتمع أيضًا على المجتمعات، التى ترتبط مع بعضها بصلات أخرى غير الصلات الجغرافية مثل العرق (عبء الرجل الأبيض)، والدين (الحركات الأصولية - المجتمعات التبشيرية)، والتضامن المهنى (الرياضيون الأولمبيون، المجتمع الدولى للعلماء)، أو المصالح الاقتصادية المشتركة (مثل منظمة الدول المصدرة للبترول «الأوبك»، والشركات متعددة الجنسية) وهذا يغرى أصحاب النظريات على أن يروا هذه المجتمعات التى تعبر حدود القوميات (أو على الأقل تلك التى يرضون عنها) كشبكات تقوض السيادة المبنية على الحدود الجغرافية للدولة القائمة على الأمة، وقد تحل محلها بمرور الوقت.

ولكن المجتمعات القائمة على القرابة الدموية، أو التخصص أو ذات الميول المتشابهة، ليس من المحتمل أن تكون أقل ضيقاً فى نظرتها أو أقل نزوعاً لتحليل مصالحها فى شكل (نحن وهم) أكثر من نظرة القرى، أو الإمارات والدول القومية، والتى عليها أن تدفن كثيراً من الأحقاد المحلية لتحقق الشعور بالمجتمع.

وهكذا فإن ظاهرة القرية العالمية تعتبر مثالا للتناقض، وهى ليست الطريقة الأكثر إبداعاً للتفكير فى نظام يعبر الحدود للتغير السلمى للمرحلة التاريخية المقبلة. ولا يبدو

أن إعادة بناء النظام سيأتى من النظرة العالمية غير المتكاملة لعلماء الطبيعة الذرية، وخبراء الطاقة النادرة، وعلماء أمراض النبات أو المتعصبين الدينيين، أو نجوم السباق.

وباختصار فإن الدفع المركزى للمجتمع، والذى يعطينا كل جزء من هوياتنا القيمة، يعتبر جزءاً من الحقيقة، وكذلك أيضاً القيمة لكل شخص كفرد إنسان، وكذلك الحاجة لصياغة وتشكيل المجتمعات والمؤسسات الأكثر شمولاً. وهو أمر أصبح ممكناً بواسطة المعرفة الحديثة. وما هو فريد واستثنائى لا يمكن أن يكون عالميا، وما هو عالمى يهدد ويتهدده ما هو فريد، ولذلك وبينما نحتفل بالتنوع الثقافى والتغير السياسى الذى يحدث فى أربع قارات، فإننا بحاجة إلى أن نفكر جدياً فى توفيقها مع كل من حقوق الإنسان الفردية والفرص الإنسانية الكونية.

الفصل الثالث

التشابه الزائف: فشل الدول القومية

«إن الأسباب الكامنة للخلاف والمعارضة، موجودة فى طبيعة الإنسان، ونظراً لصعوبة إزالة أسباب الصراع، فإنه من الأفضل التفكير فى وسائل للتحكم فى آثارها».

(جيمس ماديسون).

* * *

إن كلا من الآمال والمخاوف الإنسانية - إضافة إلى التكنولوجيا العالمية الجديدة، فضلا عن الوعى العام الحديث - قد أسهمت فى خلق الحاجة إلى أجندة عالمية جديدة. وتتضمن هذه الأجندة - فى المقام الأول - القضايا القديمة فى أشكال جديدة، وهى: التحكم فى التغيير دون عنف، وتسوية النزاعات دون حروب، وكذلك إدارة الاقتصاد العالمى الحقيقى، والذى قارب على الانهيار نتيجة عدم وجود المؤسسات القادرة على خلق مناخ عمل مقبول، يمكن التنبؤ به. إن ثلثى العالم بحاجة إلى طرق جديدة للتنمية، لا تأخذ فى الحسبان، حاجات النمو الاقتصادى فحسب، ولكنها تعتبر كذلك مدى اللهفة لتحقيق عدالة أكثر، ومدى العواطف الجياشة نحو هوية ثقافية.

وتركز الأجندة الأضواء حالياً على إدارة البيئات الكوكبية الطبيعية (أعماق البحار، وقاع المحيط، والقطب الجنوبى والطقس، والفضاء الخارجى)، وحماية الموارد الطبيعية

المشتركة (التربة، والغابات، ومصائد الأسماك، والمياه العذبة)، والدورات الطبيعية العالمية مثل (الحرارة والرطوبة والطاقة).

ويتطلب العمل المشترك والجماعي حول هذا المدى من القضايا، إعادة التفكير في: ماذا نعني بكلمة «دولي»؟؛ لأن كل هذه الموضوعات تصل بعمق إلى ما كان يدخل من قبل في دائرة اختصاص كل بلد، فيما يسمى بالشئون الداخلية.

إلا أن الذي يجعل من وجود أجندة دولية، أمراً ضرورياً في كل هذه المتطلبات، هو أن ذلك كله أصبح ممكنا الآن. فثلثمائة عام من الاكتشافات العلمية والمخترعات التكنولوجية، جعلت من نشر المعرفة أمراً ممكنا، وهذا بدوره مكن الناس في أي مكان تقريباً من تكوين خيارات سياسية جديدة عن كيف يتم حكمهم؟ وبواسطة من؟ ولأي أهداف؟

ولاشك أنه بسبب هذه الخيارات الجديدة المخيفة، فإن المؤسسات المنهارة والمعايير البالية، والافتراضات العتيقة في فترة الأربعينات أصبحت بحاجة إلى شيء أكثر من جراحات التجميل. فقد لاحظ أرسطو أن الأطباء يتعلمون ما هي الصحة من خلال دراسة الأجساد، التي غابت عنها الصحة؟ ويمكن لنا أن نتعلم الكثير من التشخيص بروح غير يقينية متشابهة، وأن نعرف لماذا لم يؤد كثير من الأنظمة العالمية الجديدة على مر التاريخ إلى ظهور نظم دائمة، تحقق التعبير السلمي.

إن جاذبية التشابه قوية؛ فالأمريكيون الذين اعتادوا تطور الدولة القومية الأمريكية يميلون إلى افتراض أن النظام العالمي المرغوب يمكن أن يظهر كخطوة طبيعية تالية على غرار التجربة الأمريكية. وفي حالة أمريكا، أصبحت المستعمرات ولايات، ثم أصبحت الولايات اتحاداً كونفيدراليا، الذي تحول بدوره إلى اتحاد فيدرالي، ومن ثم أعتقد بعض المفكرين أن النظام العالمي يعني ظهور قوة عظمى ذات سيادة تفرض الضرائب، وتخطط وتقود شعوب العالم، وتلغي دوائر الاختصاص والحقوق السياسية التي تفصل بين الشعوب.

ولم تقتصر فكرة الحكم المهيمن هذه على الأمريكيين فقط، فبشكل أو بآخر فإن منطق الدولة القومية جذب معظم فلاسفة النظام العالمى. فقد كان مؤسسو الإمبراطورية الرومانية، والثورة اللينينية، وعصبة الأمم، وألمانيا فوق الجميع، ومنطقة الرخاء المشترك لليابان وشرق آسيا، ومئات المشروعات عن الحكومة العالمية. كل هذه الأفكار والحركات ركزت جميها على التأسيس، والبناء، والسلطة، كما سعت للبحث عن ترتيبات، يمكن من خلالها خلق دولة ذات سيادة موحدة أو مجموعة من الدول ذات السيادة، تستطيع أن تفرض الضرائب وتخطط وتقود أغلبية سلبية من الشعوب. وقد اعتبر البعض الأمم المتحدة محطة انتقال نحو الحكومة العالمية، على الرغم من أن ميثاق الأمم المتحدة يؤكد حقوق الإنسان وحق تقرير المصير للشعوب، الأمر الذى جعل من غير المحتمل منذ البداية أن تبقى قوة واحدة أو مجموعة من القوى مسئولة عن القيادة لمدة طويلة.

هذه النظرة الطبيعية - ولكن الخاطئة - ترى أن حكم العالم سوف يشبه حكم قبيلة أو أمة وليس أكثر من ذلك. إن الشكل الأعلى للنظام هو الدولة القومية، التى ادعت صلاحية السلطة للحكم، عن طريق ممارسة قيادة نفر قليل لمصلحة (وفى معظم الأحيان على حساب) الكثيرين. فهل سيكون الحكم على المستوى العالمى على المنوال نفسه؟ إن استقراء التاريخ يقول: نعم.

ولحسن حظ مصير البشرية - ولو أن ذلك يزعج المخططين والمديرين - فإن التوقعات والطموحات بحياة حقيقية للرجال والنساء فى هذا القرن أثبتت أنها متباينة إلى حد كبير بالنسبة لهياكل السلام الثابتة، مع وجود سلطات مركزية مسئولة عن فرض الضرائب والتخطيط والإدارة. فالأفكار حول بناء النظام العالمى التى تمخضت عن الحرب العالمية الثانية، لم تصمد أمام الاندفاع السريع للعلم والتكنولوچيا، والتحركات الكبرى الجماعية للشعوب، ومنافسات القوى العظمى، وطموحات وتطلعات الأمم الجديدة، واستيقاظ الطبقات والأجناس والأعراق المغمورة، وإلحاح بسطاء الناس الذين اعتبروا أن حقوقهم العالمية أكثر أهمية من النظام العالمى، ونظموا أنفسهم للنضال والكفاح من

أجل التحديث الذى شعروا أنهم قد تخلفوا عنه طويلاً.

وهناك المزيد الذى يمكن إضافته إلى الحيطة الأخلاقية فى هذه القصة؛ فاليوم نجد أن الحكومات القومية نفسها.. مع كل ضرائبها المتزايدة، وبنوكها المركزية وسلطاتها التخطيطية، غير قادرة بشكل واضح على الاستمرار فى أداء وظائفها بكفاءة. الذين ينصحون بالحكومة العالمية، عليهم أن يكونوا حذرين فى استخدام الحكومة القومية كنموذج.

وفى الوقت الحالى أصبح الدليل دامغًا، بأن كل حكومة قومية قد جاوزت الحد، وهذا واضح بالتأكيد فى الديمقراطيات الصناعية المنكوبة بالتضخم والبطالة، والتلوث، واكتظاظ المدن، وعدم الأمن، وإدمان المخدرات، وجرائم المراهقين، وكان هذا صحيحًا ومميتًا فى النظام السوفيتى، غير القادر على إطعام جماهيره والخائف من أن يتركهم يهربون، كما أنه حقيقى أيضا فى النموذج الصينى، الذى تعود حكامه على الحديث بصراحة عن «السنوات العشر الضائعة» أثناء الثورة الثقافية والتطاحن السياسى الداخلى. وبعد التصدى بعنف للمظاهرات فى ميدان «تيانانمن»، اختار حكام الصين أيضاً فقدان سنوات أكثر؛ خوفًا من ذلك الخليط المتفجر من الشباب والتعليم. وهو واضح أيضا فى أغلب البلاد النامية غير القادرة على الوفاء بالحاجات الأساسية للإنسان، أو تجنب أسوأ أخطاء الثورة الصناعية فى مراحلها الأولى.

وقد استمر القادة السياسيون فى الاحتفاظ بواجهة شجاعة، ولكن عجزهم عن اتخاذ القرار أصبح مرئيا أكثر فأكثر. وقد اتضح أن التخطيط الاقتصادى المركزى، الذى أصبح شائعاً فى جميع أنحاء العالم بواسطة الديمقراطيات الصناعية التى لم تمارسه بنفسها، قد ألقى جانبا بواسطة النماذج الرئيسية التى مارست هذا التخطيط. كما أن الشركات عابرة القومية والتى تحملت هجوم بعض الحكومات عليها - بينما رحب بها البعض الآخر - استطاعت أن تكيف تطلعاتها وسياساتها وممارساتها؛ لكى تتواءم مع الحياة فى عالم يتزايد فيه اعتماد الدول على بعضها، أكثر من قدرة الحكومات على التواؤم.

وهناك بروليتاريا جديدة، تتدفق عبر الحدود الدولية بأعداد هائلة، بينما تشكل الخصومات والنزاعات العرقية، والدينية والانفصاليون المحليون، ظواهر تهدد وحدة الأمم، التى استقرت منذ وقت طويل. وقد كان كل من: (الاتحاد السوفيتى ويوغسلافيا وسيريلانكا، وجنوب أفريقيا، ونيجيريا، وإثيوبيا، والأردن، ولبنان، وكندا)، نماذج حالية وخيارات مطروحة لهذه الصراعات فى أوائل التسعينيات.

إلا أن جزءا من المأزق يكمن فى أن المؤسسات التقليدية للسيادة الوطنية قد صممت بطريقة سيئة لا تلائم نوعية المشاكل التى تواجهها الآن. وفى العالم الحقيقى فإن أجندة الأحداث تتكون فى معظمها من مشاكل التأديب المشترك، ومشاكل ما بين الإدارات،ومشاكل ما بين المهن. وحتى الآن فإن الحكومات لم تنظم على هذا النحو بعد، حيث إن وضع سياساتها يميل إلى التقيد بالحدود الاصطناعية، التى بقيت من تاريخ التفكير العقلانى (الفيزياء، الأحياء، الاقتصاد والإنثروبولوجيا)، ومنذ تاريخ نشاط الحكومات فى الأزمنة الأكثر بساطة (التعدين، التجارة البحرية، الغابات، تنظيم التجارة)، ومن المهن التاريخية (القانون، الطب، الهندسة).

وكنتيجة مباشرة فإن الوكالات الحكومية القومية فى مجموعها مازالت غير منظمة، لكى تواجه المشاكل التى تتعدى النظم والتخصصات والبيروقراطيات، ولكى تزيد من الوعى بارتباط الأشياء بعضها ببعض؛ ولكى تشجع التدريب التكاملى، والتوظيف، واتخاذ القرار. وبدلاً من ذلك.. فإن كل حكومة هى فى الأساس مجموعة من الوزارات الرأسية، حيث تتصاعد التوصيات إلى أعلى وتهبط الأوامر إلى أسفل. ولكن كلاً من هذه الوزارات (بما فيهم القابعين فى هذه الأهرامات الورقية)، يعرف أن القرارات المعقدة التى تدخل حيز التنفيذ هى فى معظمها ناتجة عن تلك المفاوضات الجانبية، وهى التى نسميها «عمل اللجان»، ويسميها اليابانيون «الإجماع»، وتعود الشيوعيون تسميتها – وإن لم يطبقوها فعليا – «القيادة الجماعية».

أما الجانب الآخر من المعضلة، فهو أن أنواع المشاكل التى تواجهها الحكومات القومية الآن، هى بوضوح مشاكل دولية من حيث مدى مسبباتها وآثارها، فقيمة النقود، ودورات التضخم والكساد، والتهديدات للنظم البيئية، وإنتاج وتوزيع الثروة، وأمن الأشخاص، وتدفق المعلومات «الذى يمثل القوة الدافعة لكل هذه العوامل»، أصبحت حتمية دولية وبدرجة متزايدة؛ ففى الحكومات، حتى حكومات الأمم التى توصف بالأعظم – سواء من حيث التسليح أو الصناعة أو العلم أو الأرض أو حجم السكان – نجد أن القوى التى تدفع نحو التغيير، وتهدد السلام مرتبطة بدرجة أكثر وأكثر، بالقوى الموجودة فى دواوينها ولجانها الاستشارية، وعواصمها.

وهناك مثال صارخ على كلتا المعضلتين قد ظهر على نحو مؤلم لعقدين من الزمان، ويتمثل فى عدم قدره الديمقراطيات الصناعية على أن تطور سياسة للطاقة بالدرجة التى جعلت أى شيء أشبه بعود ثقاب جاهزاً لإشعال المشكلة التى يواجهونها معاً. فقبل ١٩٧٣ على سبيل المثال، لم يكن هناك فرع من أفرع الحكومة الأمريكية (أو منظمة دولية أيضا)، مسئولاً عن العناية بقضية الطاقة. فالمسئوليات كانت موزعة حول البترول والغاز والفحم ومبعثرة كأجزاء فى موضوع غير مدروس يسمى (الطاقة)، والتى تتضمن ضوء الشمس، وتكوين السحب، وحركات المحيطات، ودرجات الحرارة، والتكنولوجيا الصناعية، والتجارة، والاستقرار النقدى، والاستقلال الوطنى، ونماذج الإسكان، والنقل، وتعبئة السكان وأكثر من ذلك. وهذا قد حجب حقيقة، أن حقل الطاقة – فى نهاية الأمر – هو السياسات فى امتدادها ومنتهاها، وهذه مسألة كونية.

وحتى وقت قريب للغاية، دعمت الطاقة الرخيصة النمو الصناعى بالإضافة، إلى كون الماء والهواء مجانيًا، ولم تكن البيئة القضية الرئيسية، أو الشغل الشاغل لأى شخص. وكلما تطور الاقتصاد وتقدم، تزايدت الحاجة إلى الطاقة. لذلك فإنه مع بداية السبعينيات كان معدل استهلاك الفرد للطاقة فى الولايات المتحدة الأمريكية، يعادل ثمانية أضعاف مثيله فى بقية دول العالم، وهذا لم يكن ينظر إليه كمشكلة، أكثر من

كونه مذهباً للنمو النموذجي، وكان من المعتقد أن المشكلة تكمن في جانب العرض.

فقبل ١٩٧٣ عرف كل واحد ماذا تعني كلمة «السياسة»، فهي تعني المساعدة في إتاحة عرض وفير للطاقة بأرخص الأسعار؛ من أجل توسيع النمو الاقتصادي (لأي غرض) ورفع إنتاجية العمل، ولهذا كانت الترتيبات المؤسسية ملائمة ومناسبة بشدة، ولكنها لم تكن معدة للتعامل مع - أو حتى التفكير بوضوح في - الأزمات التي ظهرت بعد ١٩٧٣. فبعد ذلك العام، وبقيادة العرب، تجمع معظم مصدري البترول في كارتل (تكتل) أطلق عليه الأوبك، لرفع الأسعار أربعة أضعاف أسعار عام ١٩٧٣، وفي نهاية الأمر اثني عشر ضعفاً. ولم تتمكن الدول الكبرى المستهلكة للبترول - والتي اخترعت الكارتلات - من تأييد وضع البراءة المنتهكة. وبسبب الحظر العربي والزيادات الضخمة في الأسعار التي قررتها الأوبك، ظهر وعي جديد بأن الطاقة في طريقها إلى أن تكون مكلفة، وأن التدفقات الدولية الضخمة من رأس المال الاستثماري سوف تكون بهذه الطريقة معكوسة، وأن أمريكا الشمالية وغرب أوربا واليابان معتمدون بشكل خطير على بترول الشرق الأوسط، وأن البترول ربما ينضب خلال جيل واحد على أية حال، وأن استغلال الفحم والانشطار النووي كبدائل رئيسية للبترول في المدى القصير سيزيد من مشكلات التلوث البيئي والمشكلات الأمنية، وأننا كنا نهدر الطاقة، دون تطوير بدائل طويلة المدى سريعة وكافية سنحتاجها عاجلاً.

فالاحتياطيات المعلومة من البترول في أواسط السبعينيات، من المقدر لها أن تنفد خلال عقود قليلة -عاجلاً أو آجلاً- ومن ثم أصبحت الحاجة إلى بدائل مكثفة على أولويات القائمة. والبدائل المحتملة في حالة ظهورها كانت الغاز الطبيعي والفحم، والانشطار النووي، والبترول من الرمال والصلصال، والغازات والسوائل المصنوعة من الفحم، والطاقة المتجددة (ضوء الشمس، والرياح، والبراكين، والأشجار، والمخلفات البشرية والحيوانية، والنباتات، والمد والجزر، والاختلافات الحرارية في المحيط المداري، والانشطار النووي، والذي يعد - وبحق - احتمالاً بعيداً، أما الطاقة المتجددة فقد غدت

بشكل خاطىء كالكتابة فى الهواء).

وبعد ذلك بوقت ليس بطويل، بدأ الناس ينزعجون بالتأكيد من ظواهر مثل الدخان فى المدن، والأمطار الحمضية، وزيادة درجة حرارة الكون، وإدراك أن الفحم والبترول كانا المتهمين الرئيسين (ومن إحدى العلامات الدالة على ذلك، أنه خلال ثلاثين عامًا الأخيرة، انبعث فى الغلاف الكونى ميلون طن من ثانى أكسيد الكربون، نتيجة استعمال هذين المصدرين). وقد علمتنا السوق وارتفاع الأسعار، جميعاً كيف نستخدم طاقة أقل؛ ففى الفترة من ١٩٧٣ - ١٩٨٦، كان إجمالى الطاقة الأمريكية عند مستواه، وانخفض بالفعل إطلاق غاز أكسيد الكربون، بينما اتسع «النشاط الاقتصادى» فى الغالب بـ ٤٠٪.

وقد أصبح واضحاً جداً منذ منتصف السبعينيات أن العالم قد يتعرض لمعضلة طاقة عميقة، دون تركيز واضح على كفاءة الطاقة، والاندفاع القوى نحو الطاقة المتجددة، وأبعاد جديدة كاملة للتعاون على المستوى العالمى، بينما أدى توصل الدول الصناعية لصفقة جيدة للحفاظ على الطاقة - بعد اكتشاف مزيد من البترول وتليين أسعار الطاقة العالمية - إلى خلق تصور أو توهم بأن المشكلة قد تلاشت. ولذا وبينما نحن نقترب من منتصف التسعينيات، ما الذى سيصبح وقود المستقبل؟ فمن الواضح أن الفحم ستكون له تأثيرات جوية ضخمة، لم تُدرك منذ عقدين مضيا. أما المتحمسين للطاقة النووية فمازالوا لم يقوموا بواجبهم فى توفير الأمان الكافى، من حيث الاستعداد للنشاط الإشعاعى والانتشار النووى.

أما التركيز على اللجان عبر الحكومية والاستثمار الحكومى فى بدائل الوقود الحفرى، فمازال مهملا بخطورة، ومحل اهتمام ضئيل بشكل يدعو للرثاء، كما أن الديمقراطيات الصناعية أصبحت أكثر اعتماداً على البترول مع الجنوح نحو الشرق الأوسط، أكثر من أى وقت مضى، وفشلت السياسة فى خلق نافذة مغرية لقادة الدول المنتجة للبترول للمرور منها؛ إذ قدم العراق فرصة لدول الأوبك مرة أخرى لتجميد الأسعار والإمدادات

اليومية من البترول.

وبعدئذ وفى صيف ١٩٩٠ خلق الرئيس العراقى صدام حسين أزمة حادة، عندما حاول خطف وابتلاع جارته الصغيرة والغنية فى الجنوب – وهى الكويت – فى محاولة للسيطرة على خُمس الإنتاج العالمى من البترول، ونوقش رد الفعل العالمى على هذه الأزمة الأولى، بعد انتهاء الحرب الباردة، فى سياقها الأمنى فى الفصل السادس. والنقطة هنا هى أن فشل سياسة الطاقة كمثال صارخ لعجز معظم الحكومات القومية القوية على مستوى العالم، التى لم تستطع النظر بعيداً بشكل كاف إلى المستقبل؛ لكى تحكم بفطنة وحذر على الحاضر.

إن النجاح المبكر للدول القومية نتج عن قدرتها على تجميع القوى فى أيدى القلة؛ للحفاظ على احتكار حكومى فعال على القرارات المهمة عن الحكم والسلطة والإدارة كسياسة محلية تؤثر على الأمن والرخاء لشعوبهم. وقدراتهم الحالية هى المرآه العاكسة لقدراتهم السابقة، وعدم قدرة على مسايرة توقعات الأغلبية، واتجاه الغالبية إلى أن تضع المسائل فى أيديها، وذبول السياسة الداخلية تحت تأثير عاصفة المعلومات والتأثيرات الخارجية.

إن القوة فى الواقع تنساب من النظم القومية فى ثلاثة اتجاهات فى آن واحد، (وسوف أتخذ من الخبرة الحالية للولايات المتحدة مثالاً توضيحيًّا ليس فقط لأننى لاحظتها، واستقريتها عن قرب، ولكن لأن انسياب القوة من واشنطن كما أعتقد هو الرائد لاتجاهات مشابهة فى بلدان متقدمة أخرى).

أولا: وعاء الحكومة القومية ينساب من القمة، حيث يحصل الكثيرون على التعليم الكافى؛ ليصروا على المشاركة فى القرارات المؤثرة على حقوقهم الجديدة المفهومة ومصائرهم وأقدارهم الغامضة على الفهم. وفى الولايات المتحدة فإن المؤيدين للانفتاح هم الطلبة المحتجون، وجماعات المستهلكين، والشركات القانونية للمصلحة العامة،

والدور المميز لهذا اللفيف من المواطنين... كلها قد سحبت من كبار الرسميين فى واشنطن القدرة على الحكم دون إخبار الشعب بما يفعلونه، وللحقيقة فإن القدرة على الحكم حتى فى ظل الانفتاح قد ضعفت.

وقبل فترة طويلة من ثورة ريجان، والتى بادرت بالقيام بدور الحكومة الفيدرالية كحصان قائد فى صنع السياسة الداخلية، فإن مئات من المجتمعات المحلية قررت أن تتبنى سياسات خاصة بها من السكان، والنمو، وحماية البيئة، واستخدام التخطيط والسلطات الإقليمية لتدعيم المستقبل المستقل لها. وفى الثمانينيات فإن التآكل المتعمد للحكومة الفيدرالية (باستثناء وزارة الدفاع)، ساعد فى بروز روح جديدة لقيادة المحافظين، حيث اتخذت الولايات الكثير والكثير من المبادرات فى التعليم، والرفاهية، ومحاربة الجريمة، والبيئة. ففى الولايات المتحدة على الأقل، تتم الآن مراجعة مسألة التركيز التاريخى الطويل للسلطات فى المركز فى واشنطن. وكان من السهل التركيز على الاتجاهات المتشابهة فى السلطة القومية فى كل قارة، وحتى قبل التطورات التى حدثت فى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى كأمثلة متطرفة لشعوب تنتزع السلطة من قياداتها المعمرة.

كما أن السلطة أخذت تتسرب من الحكومات القومية من خلال جوانبها أيضًا، فالمشروعات غير الحكومية أسرع بالتأكيد من غيرها، وأقل تقيداً بالسلطات القومية، وذات معدلات طويلة المدى فى التخطيط عن الوكالات الحكومية، وهذا يفسر لماذا أصبحت الأعمال عابرة القومية ناجحة، وهى تمثل أكثر من ثلثى التجارة الدولية، والتى أصبحت ضمن الصفقات الداخلية للشركات الدولية. وهذا يفسر أيضاً لماذا أصبحت الزيادة فى معدلات التوظيف - حتى تلك المملوكة بالكامل للحكومة - مرتبطة بالمنظمات غير الحكومية. فالتنمية والأبحاث المتقدمة، والخدمات القانونية للفقراء، والتبادل الثقافى والتعليمى، والولايات المتحدة للخدمات البريدية، وجمع الضرائب، وإنتاج الأسلحة كلها أمثلة قليلة من كثير، من الأمثلة الأمريكية.

كما أن بعضاً من القوة اللازمة لصيغ السياسة ينبع من الجامعات، والمعاهد البحثية،

والمعامل، وصهاريج التفكير، وجماعات التحليل السياسى، والتى تسهم كل عام بنصيب متزايد من التفكير الاستراتيجى، والتنبؤ، والتخطيط طويل المدى المستخدم بواسطة الحكومة، وهذا الاتجاه متقدم إلى أبعد مدى فى الولايات المتحدة، ولكنه يبرز أيضاً بقوة فى غرب أوروبا واليابان فبعض صهاريج التفكير، غير الحكومية يتم تمويلها فى معظمها أو جميعها بواسطة وكالات حكومية، ويصدق ذلك تماماً على الأكاديميات العلمية حتى فى الولايات المتحدة، ولكن هذه الأكاديميات تشعر بالخصوصية، وأفضلها تكون محمية بأهمية ونفوذ علمائها ومفكريها، الأمر الذى يمنعها من التصرف كمجرد مندوبين للحكومات، التى تدفع الفاتورة أو التكاليف.

إن التركيز الاستراتيجى لغير الحكوميين على قضايا السياسة طويلة المدى، يعنى أحياناً أن الموظفين الحكوميين يهرعون لإدارة الأزمات اليومية، وينشغلون بكيفية ظهور أعمالهم وأفعالهم فى الأخبار التليفزيونية المسائية، وأن يصبحوا المذيعين لسياسة، قد صنعت بالفعل خارج إطار الحكومة.

وأخيراً فإن وضع الحكومات القومية يتزحزح من القمة فى الترتيبات الدولية والاتفاقيات والوكالات، وهذا الاتجاه يقلل من قدرة الحكومة القومية على الرقابة والتمييز؛ إذ إنها لا تستطيع التصرف دون استشارة شركائها وأحياناً (كما فى ضبط التسلح) وأعدائها أيضاً. وبشكل ملح فإن هذا لا يفترض بالضرورة، وحتى أحياناً ضياع أو فقدان السيادة؛ فالسيادة لم تكن أبداً ادعاءً مطلقاً؛ لأنه يرتبط بإدعاءات أخرى، حيث إن تنسيق وائتلاف السيادات هو الطريق الوحيد لكل شريك لممارسة سيادته، حتى بالنسبة للأجهزة المركزية التى أُنشئت بواسطة ميثاق الأمم المتحدة، فإنها تناولت مهامها بشكل جزئى، دون إعلان لشكل الوصاية.

والدروس المثمرة للأمم المتحدة - عبر نصف قرن تقريباً - وجدت فى أجزائها وفى أقسامها الوظيفية التى تفى بالحاجات المحسوسة والتكنولوجيات المتميزة، وبعض من هذا يوجد فى ميادين التنافس والصراع السياسى الحاد (قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام،

ومواثيق حقوق الإنسان، والضغوط المتواصلة على جنوب أفريقيا لإنهاء التفرقة العنصرية) . ولكن معظم الإنجازات المشرقة فى التعاون الدولى تبين أين يمكن للتكنولوجيات الجديدة أن تجعل هناك مباريات يمكن الفوز بها، وتقيد رغبة القيادات السياسية فى تسجيل نقاط جدلية، بدلاً من تقرير أن يفعلوا سوياً ما يمكن القليل فقط سوياً .

وفى تقويم سجل التعاون الدولى منذ ١٩٤٥ ، فإنه من الأفضل ألا يقتصر قياسنا على ما قال مصممو النظام العالمى، بأنهم يريدون تشييده، ولكن نقيس كذلك المؤسسات التى أقاموها بالفعل، واللجان المكونة من الموظفين الرسميين فى الحكومة، ومساعديهم، والقادرين فى الواقع على أن يفعلوا ما يقولون .

وخلال الجيل الطويل منذ أن ظهرت الأمم المتحدة، فإننا نبنى السلام فى أجزاء، تتكون من أشكال قياسات أدائية؛ لأن معظمها صممت لتغلف بالتقنيات المتطورة والمتميزة، وحيث تعمل. كما سنرى فى الفصل القادم أن نجاحهم استند بشدة إلى التقنيات المعلوماتية (تكنولوجيا المعلومات)، ومن الصعب تصور قيامها على فلسفة هؤلاء الذين كانوا حاضرين عند النشأة .

لقد كان فرانكلين روزفلت، الذى انشغل بالتخطيط لعالم ما بعد الحرب – وكأنه يقود مجهوداً حربيًّا عالميًّا – متيقظاً للتعليق الحاد الذى قاله چون مينارد كينز بأن فشل المحاولة الأولى فى هذا القرن لإقامة نظام دولى فى فرنسا، كان بسبب نقص الأفكار الملموسة؛ نتيجة تشربها طبيعة الوصايا الإلهية، والتى أطلقها وودرو ويلسون من البيت الأبيض، وهذا هو سبب تطوير روزفلت لمبدأ (والذى مارسه، ولكنه كان حريصاً على عدم الوعظ به) من أن النموذج الأمثل للسلام يجب أن يوضع ككيان واحد على مدار فترة من الوقت، بعيداً عن أجزائه الرئيسية . وشعر روزفلت أنه كثير جداً أن يبنى السلام كله فى الحال بضربة دبلوماسية منفردة لما يمكن أن يحدثه ذلك من تدمير، كالذى صنعته الحرب العالمية الثانية فى العالم .

وفى السنوات المبكرة لما بعد الحرب، كان التخطيط لعالم جديد يتم بشكل جزئى وصولاً إلى كل ركن متخصص فى الحكومات المتعاونة. أما ديناميكية المتخصصين المتحمسين فسوف تستخدم، للإمداد بقوة حافزة لبناء السلام، والذى سيأخذ فى الغالب شكل المنظمات الدولية، فيما يتصل بالأغراض الخاصة والوظائف الفنية والسياسية المحضة.

كذلك هناك الاستراتيجية الموازية التى تبناها جان مونيه، والذى أراد بحق ولايات متحدة أوروبية، ولكن على أن نبدأ بما أصبح يسمى بالمجتمع الأوروبى، وعلى أن تكون الخطوة الأولى وظيفية صارمة، وهى سلطة أوروبية للفحم والصلب.

حتى المؤسسات المركزية التى أسست بواسطة الأمم المتحدة، فإنها هى الأخرى تناولت مهامها بشكل جزئى، و لم يعلن مجلس الوصاية استقلال كل المستعمرات فى تاريخ محدد؛ كما أن أعضاءه وموظفيه دفعوا السلطات الاستعمارية المتضائلة إلى التكيف مع عملية تصفية الاستعمار، وبادرت القوى الاستعمارية التى رُوّعت من خلال حركات التحرر والاستقلال فى المستعمرات إلى تنفيذ مجموعة متنوعة من البرامج الصارمة بأساليب مختلفة فى أوقات متفاوتة؛ لإقرار سياسة تقرير المصير، لأكثر من المليار نسمة الذين تم الاتفاق بينهم، عندما وقعوا ميثاق الأمم المتحدة.

وحيثما أنتجت هذه التنظيمات السياسية السريعة عنفاً كما هو الحال فى كشمير، والكونغو وقبرص، والشرق الأوسط، فإن منتدى الصفوة رشح لحفظ السلام العام (مجلس الأمن)، أكثر من القيام بعمليات حفظ السلام. والجانب المضئ المثير، هو أن المخططين الأوائل للميثاق كانوا منشغلين بالحيلولة دون وقوع نموذج العدوان الهتلرى، لدرجة أنهم فشلوا فى القيام بعمليات حفظ السلام التى تلتزم بها الأمم المتحدة، فالجنرالات يُوبخون أحياناً بسبب التخطيط لخوض حرب سابقة، يحث صانعو السلام على محاولة الحيلولة دون حدوثها.

إن الأمم المتحدة الجهاز الأكثر عالمية وجمعيتها العامة، كان ينظر إليها على أساس أنها آلية أو جهاز تسجيلى للقرارات القومية المشتركة مع بعض السلطة الكامنة لزيادة العوائد، وعلى المستوى النظرى.. فإنها لا تصنع القرارات، ولكنها تصنع فقط توصيات لأعضائها، كما ذهبت إلى مدى أبعد من ذلك؛ بحيث أصبحت منتدى للجدل والنقاش الأيديولوجى، وتدعم كل الأفعال التى يتم التوصل إليها بالشرعية، بما فى ذلك نشأة إسرائيل واستقلال المستعمرات الإيطالية، والاتجاه الجديد نحو ضبط وتنظيم السكان، وإدانة مؤثرة فعالة للتفرقة العنصرية فى جنوب أفريقيا، ومعاهدات حول قانون القضاء الخارجى والتشاور حول التغيرات البيئية، ونظام التنبؤ بمناخ الكون، والتغيير فى التعريف السياسى للصين، وقوة طوارئ فى الشرق الأوسط، وأول عملية لحفظ السلام والوحيدة التى خضعت للجمعية العامة بدلاً من مجلس الأمن.

كما أصبحت الجمعية العامة أيضًا منتدى للمناقشات العاصفة، التى تعكس كلاً من الانقسام العميق وأحياناً الاتفاق المدهش للرأى العام على المستوى الإنسانى، وكانت مسرحاً لحوار عاصف حول العدالة (مناظرات السبعينيات حول نظام اقتصادى عالمى جديد). ومن المفيد إطلاق العنان للقوانين الموجهة للأعمال عابرة القومية، فهى تعقد مؤتمراً مستمراً ودائماً لقضايا نزع السلاح، والتى كانت غير فعالة، طالما أن القوى العظمى تعتقد أن سباق التسلح النووى والتسويق العالمى للأسلحة التقليدية، كان بمعزل عن مصالحهم المتبادلة. وتبنت الجمعية العامة أيضاً الإعلان العالمى لحقوق الإنسان فى ١٩٤٨، والذى دمج بإبداع بين الحقوق السياسية (التى تركز على أمن الشخص) والحقوق الاجتماعية والاقتصادية (التى تركز على مواجهة الحاجات الأساسية للإنسان).

كما أنتجت الجمعية العامة عديداً من المؤتمرات الدولية المتتالية، بدءاً بمؤتمر استكهولم عام ١٩٧٢، والذى تناول قضايا كالسكان والبيئة والإنسان والغذاء ووضع المرأة، والإسكان، والمياه، والصحراء، ثم أُتبع بمؤتمر الأمم المتحدة للعلم والتكنولوجيا من أجل التنمية، ثم الدعوة إلى اجتماع ضخم فى ١٩٩٢ فى ريو دى جانيرو؛ من أجل

البيئة والتنمية (والذى سيأتى فى الفصل العاشر)، وتعتبر كل هذه الاجتماعات بمثابة برنامج عمل، تم تبنيه حتى قبل أن تغادر الوفود إلى المطار، ونظر إليها عموماً على أنها جهود ناجحة لدفع الموضوعات الكونية ذات الأهمية إلى مائدة عمل الحكومات الوطنية أو القومية، وأعطتها أهمية أكبر، بعد أن كانت مهملة من قبل الحكومات الوطنية والوكالات الدولية؛ ربما لأنها كانت شديدة الحساسية من الناحية الثقافية والسياسية، أو لأنها مجرد مهمة، ولكنها لم تكن ملحة بالدرجة الكافية لأن تسترعى انتباه القيادات السياسية.

وقد كان من السهل - بطبيعة الحال - التوصل إلى اتفاقات دولية فى الصراعات غير السياسية نسبياً؛ حيث تقوم الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة بعملها. إن التقدم فى أحد مجالات النشاط هنا لايحتاج إلى الاعتماد على التقدم المتزامن فى الآخر. والسبب القهرى لإنشاء مثل هذه الهيئات الدولية المتخصصة (التى أضافت قسماً آخر إلى النموذج التعددى)، هو التقدم العلمى والتكنولوجى. وحينما حقق العلماء إنجازاً فيما يمكن أن يفعله الناس لأناس آخرين، اتضح فجأة أن تلك القوى الجديدة غير متحضرة، ولا تستخدم الأغراض الإنسانية التى جلبتها المعرفة الجديدة من سياقها لخدمة الإنسانية.

وهكذا فإن كل اكتشاف علمى أو تكنولوجى أو ابتكار بدا أنه يتطلب اختراع ترتيبات جديدة للحصول عليه ورقابته. وكان الإدراك بالنسبة لمؤسسات الأعمال فى هذا الوقت، هو أن الحاجة أم الاختراع، ولكن فى ميدان التعاون الدولى بدا ذلك الإدراك معكوساً، فالمخترعات التكنولوجية هى أم الحاجة.

وتوجد الآن قائمة بالوظائف التى تنمو سريعاً، والتى ينطبق عليها فقط اسم المنظمات الدولية أو النظم التى تستطيع أن تؤدى، كما أن عديداً من أجزاء السلام هذه تعمل أكثر أو أقل من الطريقة التى يفترض أن تعمل بها، وحيثما يحدث ذلك فإن دم الحكومة الوطنية يصبح أكثر خفة، ومن ثم يصبح من الجدير التساؤل: ما الذى يعمل بالفعل؟ ولماذا؟

الفصل الرابع

النظام الدولى: ماذا يعمل ولماذا؟

«الأيادى الكثيرة تصنع عملاً خفيفاً»

«جون هيوود»

* * *

أول ما يخطر بالبال حين تفكر فى الشئون العالمية، ربما لا يكون الحب أو حتى التسامح، أو الإنسانية والتعاون، الشئ الأول الذى يخطر على العقل، أن معظم الأخبار عن التعاون الدولى، هى على النقيض من ذلك: الحذر والشك، والجدل، والصراع والإرهاب والحرب. أما نجاح التعاون - وهو الذى يتحقق بالفعل - فهو نادراً ما يبرز فى التليفزيون أو فى الصحف أو فى كتب التاريخ التى يقرأها أطفالنا، أو (دعونا نواجه الحقيقة)، فإن هذا النجاح نادراً ما يكون فى مستوى اهتماماتنا الشخصية؛ فدراسة وتعليم العلاقات الدولية يركزان عادة على ما هو خطأ فى الصورة، ومنها: أحداث الشغب وقمعها، والانقلابات العسكرية، وتجارة المخدرات، والغارات للاستيلاء على الشركات، والهوس المالى؛ وسباقات التسلح، والحروب والشائعات عن الحروب.

بيد أنه إذا رجعت للوراء ونظرت إلى المشهد ككل، فسوف ترى كل أنواع النظم والتنظيمات الدولية التى تعمل إلى حد ما بالطريقة المفترض أن تعمل بها.

* **التنبؤ بالمناخ:**

بدءاً بمبادرة إدارة كينيدى فى ١٩٦٣، طورت منظمة الأرصاد العالمية جهازاً لمراقبة الطقس العالمى، وهو جهاز كان قائمًا على التكنولوجيات التى دخلت حيز الاستخدام بالفعل فى أوائل الستينيات، ومنها: الأقمار الصناعية التى تقوم بالتقاط الصور، وأقمار الاتصال، وأقمار الاستشعار عن بعد، وسرعان ما تم تعزيز هذه التكنولوجيات بأجهزة كمبيوتر عملاقة، للمساعدة فى عمل نماذج بمقاييس كبيرة، ودمج البيانات الكونية بسرعة كافية لتحليلها، قبل أن يصل الطقس المتوقع ويرحل. لقد جعلت هذه التكنولوجيات تحقيق النظام العالمى للطقس شيئاً ممكناً، بحيث يستخدم الملاحظات اليومية من أكثر من مائة دولة، والسفن فى البحر، والبالونات مع صور السحب، والريح، وبيانات الرطوبة من الأقمار، ويدمج كل هذه المعلومات معا. وأنت الآن تعتمد على ذلك النظام كل يوم من أيام العام، حتى تستطيع أن تخمن نوع الطقس الذى سوف تحمله السماء خلال الأيام القليلة القادمة فى ركنك من العالم.

* **استئصال الأمراض المعدية:**

إن أمراضا مثل الدفتريا، والجدرى، تم القضاء عليها، أما الملاريا وأمراض أخرى، فقد تمت مواجهتها عليها بواسطة الجمع بين علوم الطب فى نظام عالمى كبير لمعلومات الصحة لعامة. وتقوم منظمة الصحة العالمية بتنسيق هذا البرنامج، الذى يتطلب التعاون المستمر من كل الأمم على الأرض، والتالى فى هذه الأجندة التى لا تنتهى أبداً مرض الإيدز.

** **الطيران المدنى الدولى:**

تستخدم الطائرات من كل الدول المجال الجوى لكل منها، وتستخدم أبراج المراقبة والمطارات مع حوادث قليلة بشكل يثير الدهشة، كما توجد اتفاقية أيضاً تتم من خلالها كل الاتصالات بين الطائرات والمراقبين بلغة مشتركة هى الإنجليزية، والبديل لهذه القواعد المتفق عليها، والتى تم التفاوض عليها من خلال منظمة الطيران المدنى الدولية،

سوف يكون الاضطراب والفوضى بشكل خطير.

**** تخصيص الموجات الصوتية:**

يعقد اتحاد الاتصالات الدولية اجتماعات دورية تضم كل الدول، يطلق عليها اسم المؤتمر الإدارى للإذاعات؛ لتقسيم مجال الذبذبات الكهرومعناطيسية بين كل المستخدمين، ولكل الأغراض (الاتجاه الحديث هو الاتفاق على برنامج للكمبيوتر، يتولى بدوره التخصيص الفعلى للموجات)، هذا التنظيم العام الدولى يجعل من الممكن قيام سوق دولية فى استقبال برامج التليفزيون والراديو، والاتصالات بالتليفون والفاكس عن طريق القمر الصناعى، ويجعل أيضاً عمليات استكشاف الفضاء والاتصال العسكرى الحديث أمراً ممكناً. وبدون اتفاقية تجعل كل دولة تبتعد عن قنوات الآخرين، فلن يتمكن رواد الفضاء من سماع المراقبين الأرضيين الذين يتابعونهم، كما أن صور الأحداث الدولية من مؤتمرات القمة السياسية إلى الألعاب الأوليمبية، سوف تكون مشوهة بدرجة لا يمكن إرسالها، ولن يكون بإمكانك من خلال التليفون أن تتعرف - نتيجة ما يحدث من الضوضاء - على الأصوات المألوفة لعائلتك وأصدقائك.

*** عولمة تدفق المعلومات:**

لأن الاتصالات المبرمجة بالكمبيوتر تعمل بشكل جيد (وغالباً أفضل فيما بين الأمم عنها فى داخل الأمم نفسها)، فقد تطورت النظم حتى يمكنها التوزيع العالمى الفورى للبيانات طوال الأربع والعشرين ساعة في اليوم لأغراض، مثل: أسعار سوق تبادل العملات، وأسواق السلع، والحجوزات على الخطوط الجوية، وتغطية الأخبار والأحداث الرياضية. هذه الأنظمة تتطلب برامج مختلفة للعقل الإلكترونى، وأجهزة الحواسب الآلية بنوعيها «الهاردوير»، و «السوفت وير»، وأشخاص مدربين للعمل معاً عبر الحدود السياسية والمناطق الزمنية، وقادرين على التصرف بسرعة وبدقة، والإحساس بنظام المعلومات الكامل، الذى يلعبون فيه دوراً. لقد أصبح هذا النظام ممكناً إلى حد ما عن

طريق التصرفات الواعية المقصودة للحكومات، ولكننا نجد بشكل اطرادى أن تبادل المعلومات قد اتخذ له مسارا يخصه وحده، ولا تستطيع الحكومات التصرف كرد فعل إلا بعد وصول الحقيقة، كما فى حالة القيمة المتذبذبة للنقود.

*** الأبحاث الزراعية للتنمية:**

تمكنت شبكة من محطات البحث الزراعى التى بدأت مع معهد الأرز الدولى فى الفلبين أن تحقق زيادة كبيرة فى إنتاجية المزارع فى الدول النامية، كجزء من النجاح المعروف باسم (الثورة الخضراء)، وهذه الشبكة يمولها برنامج تشترك فيه المؤسسات الخاصة، (التى بدأت البرنامج) وبرامج المساعدة الحكومية، والبنك الدولى.. وهى تعمل الآن بجد من خلال تربية سلالات الحيوان والنبات، ومن خلال الهندسة الوراثية لتحقق «ثورة الجينات (عوامل الوراثة) «بُعْد الثورة الخضراء».

*** قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام وصنع السلام:**

إنهم (جنود بلا أعداء)، تمركزوا فى أركان كثيرة مضطربة من العالم، ومن بينها أجزاء كثيرة من الشرق الأوسط؛ وقبرص، والكونغو، واليمن، وكشمير، وإريان جايا (غرب غينيا الجديدة)، وأخيرا الصومال، وكمبوديا، وما كان يسمى بيوغسلافيا. إن مراقبى ووسطاء الأمم المتحدة (وفى بعض الأوقات الأمين العام للأمم المتحدة نفسه أو ممثله الشخصى)، كانوا نشطين فى إخماد الصراع وأحياناً تسوية المنازعات فى جميع أنحاء العالم، وهذه الجهود بدأت ببعثة مراقبة السلام فى اليونان فى ١٩٤٦، وبرزت فى جهود صنع السلام المتعددة فى الشرق الأوسط، وأمريكا الجنوبية، وجنوب شرق آسيا، والمهمات المحددة، فى بعض الأماكن مثل تشاد وجمهورية الدومنيكان.

وقد لعب الأمين العام للأمم المتحدة دوراً حيويا فى نزع فتيل أزمة صواريخ كوبا فى ١٩٦٢، وحديثاً فقد ساعد الممثلون الشخصيون للسكرتير العام فى فك الاشتباك فى الحرب الطويلة بين العراق وإيران، وفى إجراء التفاوض حول انسحاب جنوب أفريقيا من ناميبيا، وانسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان، وتشكيل حكومة ائتلافية فى

كمبوديا، وإطلاق سراح الرهائن من لبنان.

* التعاون فى الفضاء الخارجى:

منذ جيل مضى، أعلنت الأمم المتحدة بالاتفاق مع الدول التى لها نشاط فى الفضاء أن الفضاء الخارجى والأجسام السماوية (متضمنة القمر)، تعتبر منطقة مشتركة للبشرية كلها. وأتبعت بعد ذلك بالمعاهدات الرسمية حول موضوعات مثل حدوث أى ضرر للكرة الأرضية، وعودة رواد الفضاء الذين ضلوا طريقهم إلى أوطانهم. ولأن الفضاء بدأ فى الامتلاء، فإن هناك أنواعاً أخرى من التعاون الدولى تبدو ضرورية، مثل: تحريم وضع القنابل فى المدارات، ومتابعة عمليات الإطلاق (وهذا تفعله الأمم المتحدة)، وتنفيذ اتفاقيات التوصل إلى البيانات من المركبات الفضائية المتعلقة بخرائط الطقس والتنبؤ بالمحاصيل، وهناك اقتراح فرنسى تم تقديمه فى ١٩٧٨ بإمداد سكرتير عام الأمم المتحدة بالقدرة على مراقبة التحركات العسكرية بواسطة الأقمار الصناعية، وهو اقتراح ممكن أن يتحول إلى سياسة عملية مفيدة فى التسعينيات.

قانون البحار:

وعن طريق إجماع دولى غير عادى، أمضت دول العالم خمسة عشر عاماً، فى إعادة صياغة قانون المحيطات فى معاهدة طويلة، تاركين فقط موضوعًا واحداً دون حسم. وعندما بدأت المسألة فى ١٩٦٧، أعلنت الجمعية العامة أن المحيطات العميقة وقاع المحيط تعتبر «ميراثًا مشتركًا للبشرية». وفى سنوات المفاوضات المتعددة التى تلت ذلك، تآكل هذا المبدأ عندما سمحت حكومات العالم العالمية للدول الساحلية بالامتداد لمائتى ميل من شواطئها؛ لتكون لها سلطة على «مناطق اقتصادية تخصها وحدها»؛ وبسبب الثغرة الضخمة التى ظلت باقية، فقد اتفقت الدول على طريقة لتنظيم استخدام قاع البحار (وقد عارضت الولايات المتحدة وقليل من الدول الأخرى هذه النقطة). وبالإجماع وافقت حكومات العالم على العمل؛ من أجل حماية أقوى للبيئة البحرية، ومن أجل

الاستخدام العلمى والعسكرى للمحيطات المفتوحة، ومن أجل المضايق المهمة فى البحار العالمية. والمعاهدة الخاصة بذلك هى أكثر الوثائق تعقيداً التى تم التفاوض عليها بين الدول، فهى تحتوى على معادلات حسابية، وتتطلب الاستخدام الجماعى للعمل والحسابات بالكمبيوتر. وعلى الرغم من غياب توقيع الولايات المتحدة بسبب موضوع قاع البحار، فقد أعلن البيت الأبيض مؤخراً أن بقية نصوص المعاهدة الطويلة أصبح «قانوناً مألوفاً».

*** اللجنة العليا للاجئين:**

هذا المكتب المفيد (ويديره شخص واحد وليس لجنة من مندوبى الدول)، تم تأسيسه بواسطة الجمعية العامة، كوسيلة للاعتراف بالمسئولية العالمية نحو اللاجئين والأشخاص المشردين، والذين كان يتعيين إيجاد منازل لهم بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد حل مشكلة معظم المشردين الأوربيين بوقت قصير، ظهرت مشاكل اللاجئين فى قارات أخرى. واليوم يوجد لاجئون دوليون أكثر مما كان فى الأربعين عاماً الماضية يضمون خليطًا عرقيًا متبايناً من الشعوب المختلفة (وعددهم أكثر من ضعف عدد المشردين داخل بلدانهم إذا تم إحصاؤهم)، وقد قامت اللجنة العليا للاجئين بدور نشط ومبتكر كوسيط ومنسق من أجل تنشيط عمليات أنقذت ملايين البشر من التشرد، وأنقذت كثيرين من خطر الأمراض والموت.

وقد منحت جائزة نوبل للسلام مرتين لمكتب اللجنة العليا للاجئين. وفى فترة الثمانينيات كان المكتب أقل نشاطًا، ولكن وجود قيادة جديدة فى بداية التسعينيات أعاد له سمعته الطيبة ووسع من دوره. وقد أصبحت للجنة الأمم المتحدة العليا للاجئين التى تعمل بين الناس الذين يعانون من أوضاعهم علانية دائمة فى النظام الدولى، وأصبحت الحاجة لها الآن أكثر من ذى قبل كضمير منسق لوعى المجتمع العالمى.

* معاهدة الأوزون:

اعتقد اثنان من علماء الكيمياء فى عام ١٩٧٤ أن الأنشطة الإنسانية ربما تؤدى إلى تآكل طبقة الأوزون التى تحمى البشرية من استقبال الأشعة فوق البنفسجية من الشمس أكثر مما ينبغى، وفى عام ١٩٨٧ – وبعد ١٣ سنة فقط – وافقت خمس دول، عن طريق اتفاقية، أن تبطئ من استخدام المواد، التى تؤدى إلى تآكل الأوزون مثل مادة الكلوروفلوروكاربون، وكانت القضايا المتعلقة بهذا الموضوع كما قال الدبلوماسى الأمريكى ريتشارد بينديك معقدة إلى درجة كبيرة، فقد كان العلم مازال يخمن هذه الأشياء، كما أن الدليل على حدوث الضرر كان غائباً. وهذا الإنجاز الذى يدعو للإعجاب كان ممكناً؛ لأنه كان يوجد إجماع علمى دولى عليه، وكانت المعلومات عن الموضوع تتدفق بسهولة، كما أن عملية البحث عن الحقائق جذبت هيئات غير حكومية للمشاركة، ومنها على وجه الخصوص الصناعات التى تستخدم الكلوروفلوروكاربون. كما أن ثمة عاملاً مؤثراً، وهو برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذى ساعد على أن تنحى الحكومات صراعاتها فى الشئون الأخرى جانباً، وتتعاون فى هذا المجال، وكانت الاتفاقية نفسها حافلة بالإنجازات، فقد وضعت حداً معيناً لإطلاق هذه الغازات فى الجو، ولكنها تركت للسوق مهمة تخفيض غاز (الكلوروفلوروكاربون). ولأسباب تتعلق بالعدالة، فإن هذه الأهداف كانت أكثر شدة مع الدول الغنية أكثر من الدول الفقيرة، وقد ترك الباب مفتوحاً – فيما بعد – لمراجعة مستقبلية فى عملية مرنة وديناميكية. وفى السنوات الخمس الأولى التى تلت ١٩٨٧ وافقت معظم البلدان على تشديد قيود المعاهدة فيما يتعلق بإطلاق غاز الكلوروفلوروكاربون.

* معاهدة القطب الجنوبى:

لا يمكن لكل دولة أن تستحوذ على كل شئ، ففى ١٩٥٩ وافقت ١٢ دولة على التحريم المؤقت لإدعاءات الدول ملكيتها لأجزاء من المحيط القطبى الجنوبى، وضرورة

إتاحة القارة للبحوث العلمية، كما حرموا أى أنشطة عسكرية، أو تجارب نووية، أو دفن النفايات النووية فى هذه الأرض المتجمدة التى لا صاحب لها.

ومنذ ١٩٥٩ انضمت ٦ دول أخرى إلى هذه المعاهدة، وأصبحت واحدة أخرى شريكاً كاملاً فى المعاهدة، وقد أفاد التعاون الناجم عن ذلك فى بعض الأعمال العلمية المهمة جداً، فعلى سبيل المثال، أعطت العينات المركزية من الثلج القديم تصوراً تاريخياً مفيداً سواء لمكتشفى الفضاء، أو للمحللين؛ لبحث إمكانية ارتفاع درجة حرارة الكون. ولاشك أن عملية المعاهدة تعد غير عادية، تم الإعداد لها نظراً لعدم وجود هيئة دولية، فكل الشئون الإدارية والسياسية استندت إلى اجتماعات دورية، وذلك عن طريق الدول الأعضاء. وعندما روجعت المعاهدة فى ١٩٩١، ظلت كل الدول الموقعة مرتبطة بالمعاهدة وأضافت إلى ذلك تحريم التنقيب عن المعادن لمدة ٥٠ عاماً.

** وأعتقد أن هذه الأمثلة الاثنتى عشرة السابق ذكرها حالات واضحة للتعاون الناجح على المستوى العالمى فى مواجهة المشكلات الكونية، وعلى ما يتم عمله. ولكن القائمة أهملت ضبط التسلح، فطوال الفترة التى استغرقتها الحرب الباردة، كان ناتج محادثات الحد من التسلح داخل وخارج الأمم المتحدة غير متناسب كلياً مع مدخلات الوقت والجهد.

وعلى أية حال.. فإن القائمة بعيدة عن الاستنفاذ؛ إذ إنها لم تذكر المساهمة العالمية غير العادية لصندوق الأمم المتحدة للطفولة، والفعالية المنقطعة النظير للبنك الدولى، واستمرار وبقاء حرب الأمم المتحدة على الفقر، وهى تتجاهل نجاحات الأعمال والأنشطة عبر القومية والتى تجعل العالم أكثر دولية، بشكل لا تجده الحكومات القومية مريحاً. كما تتجاهل أيضاً الظاهرة الخادعة للأحداث الإعلامية الكونية مثل معونات الحياة، ومسألة بنجلاديش و«نحن العالم».

ويقول جون فوبز الأمريكى الذى عمل نائباً لمدير عام اليونسكو: «إن معظم الناس

عملوا بجد، متمثلين روح اليونسكو، لينظموا أنفسهم من أجل التسامح، والإنسانية والتراحم والتعاون، كما أن المصلحة الأكثر قد تم إنجازها بأناس يتصرفون بالروح نفسها، أكثر من طريقة أداء المشروعات السابقة فى إطار برنامجها، الذى تمت الموافقة عليه». إلى جانب ذلك فإنه يصعب قياس النجاح بالتحديد فى الكثير من أنواع التعاون الدولى، كما فى حالة تدريب المدرسين أو دعم وتأييد حقوق الإنسان أو استرجاع وتدوين التواريخ الثقافية.

وقليل من المنظمات الإقليمية سجلت أيضاً بعض النجاحات المشرفة، فحلف شمال الأطلنطى فعل بالتأكيد الشيئين الرئيسيين اللذين قام من أجلهما، وهما: احتواء القوة العسكرية السوفيتية، وتقديم إطار من التعاون الحميم، يمكن من خلاله إعادة إحياء ألمانيا، دون إحياء المخاوف والمنافسات الأوروبية القديمة. ومنذ أواخر الستينيات أصبح الناتو بمثابة مؤتمر سياسى دؤوب لكيفية صنع السلام مع السوفيت.

أما بالنسبة للمجتمع الأوروبى - وبعد عقدين من أزمة الهوية - فإنه قد توحدت جهودهم، وأقاموا سوقاً مشتركة فعالة وقوية، فبعد ثلاثين عاماً من معاهدة روما اتجهت دول المجموعة الاثنتى عشرة نحو مزيد من الاندماج الغربى فى مشروع معاهدة ماستريخت عام ١٩٩١ بالموافقة على إنشاء عملة مشتركة (وحدت الآن أوروبا عملتها، وأصبحت تحمل اسم «اليورو» - المترجم). وآلية لتنسيق السياسات الخارجية، وقوة دفاع أوروبية، ونسق جديد من القوانين الاجتماعية، وإعطاء البرلمان الأوروبى المنتخب انتخاباً مباشراً سلطات جديدة، مثل: حق الاعتراض على بعض الأعمال التنفيذية، وتعميق تعهداتهم المتبادلة، ومن ثم استطاعوا التعامل مع مسألة توسيع الجماعة الأوربية، وفقط فى الوقت المحدد؛ ولذلك بدأت الدول الإسكندنافية، ودول أوروبا الشرقية المحايدة، ودول يوغسلافيا، والاتحاد السوفيتى السابق فى طرق أبواب الجماعة الأوروبية.

وخارج إطار أوروبا الغربية، يوجد فى ركن واحد فقط من آسيا منظمة دائمة على أساس جغرافى هى (رابطة دول جنوب آسيا «الآسيان»)، تعطى بريق أمل، أما أولئك الموجودين فى شرق أوروبا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا وجنوب آسيا والجامعة العربية فى الشرق الأوسط فلم يصبحوا أبداً لاعبين مؤثرين فى الشئون الدولية؛ حيث تم توظيف واستخدام بعضهم، بينما اختفى البعض الآخر تماماً مثل مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة للدول الشيوعية. وعلى النقيض من ذلك، فإن صافى العمل الذى يربط الناس ذوى الميول الفعلية المتشابهة مثل كارتل البترول، وتجار المخدرات، والمجتمع الدولى للعلماء، والأصوليين الإسلاميين، ونادى الدول الغنية المسمى (منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية)، أثبتت كلها أنها أكثر ترابطاً وتماسكاً، وأكثر دواماً وبقاءً وتأثيراً فى الشئون العالمية.

وتعد اتفاقية تطهير البحر المتوسط مثالاً إقليمياً ناجحاً ومؤثراً ومثيراً للإعجاب، فمياهه الفاتنة أصبحت ملوثة أثناء سنوات ما بعد الحرب، لدرجة أن الكثيرين اعتقدوا أن الحياة البحرية فى البحر المتوسط قد دُمرت، وأن جاذبيتها للسائحين والمقيمين تناقصت بدرجة مؤثرة. وقد وافقت ستون دولة من الدول المتنوعة المحيطة بالبحر المتوسط فى ١٩٧٦ - بتشجيع ومساهمة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة - على وضع خطة عمل لإنقاذ مياهها، وفى خلال عقد ونصف، بدأت الزرقة تعود مرة ثانية إلى أجزاء من البحر المتوسط.

وهناك عشرة خطوط مشتركة تربط قصص النجاح للأمثلة الخاصة بالاثنتى عشرة دولة، والتى ذكرناها آنفاً، فإذا أخذناها سوياً، تكونت مقومات لا تقدر بثمن للنجاح فى التعاون الدولى:

١ - الاتفاق على العوائد المرغوبة:

فالناس الذين لا يتفقون غالباً على شئ ما، يمكن أن يتفقوا على أن بثرة جدرى

صغيرة تشكل تهديداً لهم جميعا. وبشكل أكثر دقة يمكن القول أن نشرة المناخ يمكن أن تكون مفيدة، وأن البحار المغلقة يجب تنظيفها، والطائرات المدنية يجب ألا تصطدم، ويجب أن يساعد أحد ما اللاجئين، وفي معظم فترات هذا القرن، لم يكن هناك اتفاق مطابق لذلك في مجالات التجارة، والمال، ونزع التسلح.

٢ - لا أحد يخسر:

إذ تحولت النجاحات الاثنتي عشرة، بعد سنوات من المفاوضات الدولية إلى مباراة يكسب فيها الجميع.. فمعاهدة الأوزون لم تكن لتوضع في الاعتبار، لو لم تبد الدول المتقدمة اهتمامها بتخفيض الإطلاق السريع لغاز كلوروفلوروكاربون، كما أن كل بلد مطلة على البحر المتوسط سوف تكسب من تطهيره. فإذا كانت تلك البحار المغلقة قد تلوثت بشكل مشترك، فقد أمكن تطهيرها أيضاً بشكل مشترك.

كما أنه في مصلحة كل دولة أن تكون لها قنوات اتصالية غير معاقة بالإرسال اللاسلكي الإلكتروني للآخرين.. ولم نكن قد بدأنا في رؤية تقدم حقيقي في قضية نزع التسلح، إلى أن توصل كل من الاتحاد السوفيتي وحلف الأطلنطي إلى أن أمن كل منهما يمكن تعزيزه واقعيًا بالتخلص من الأسلحة الخطيرة، بل وعديمة الفائدة.

٣ - السيادة قاسم مشترك:

عندما لا تستطيع دولة ما التصرف بفعالية، دون أن تربط بين مواردها وتصوراتها وتكنولوجياتها، وبين المصادر نفسها التي للأمم الأخرى، فإن التعاون لا يعني التنازل عن الاستقلال في التصرفات، وإنما يعني المشاركة فيها، وهكذا يمكنهما أن يستخدما حقوق سيادتهما معاً لتجنب فقدها بشكل منفصل.

٤ - خليط من الخوف والأمل.. هو الحافز للتعاون:

إن الخوف وحده يؤدي إلى عدم العقلانية وأحياناً السلوك العدواني، والأمل وحده

يُنتج المشاعر الطيبة، ولكنه ينتج تأييداً غير واقعي. فالحقيقة القائمة على ارتباط الخوف والأمل، يبدو أنها تعطى الحافز للتعاون. ففى حالة معاهدة الأوزون.. كان التيقن من التهديد، الذى تحدثه طبقة الأوزون، هو السبب ذاته فى خلق قرارات علمية كثيرة، دون الاقتصار على تصرفات أو أفعال سياسية. ولكن ذات مرة التقطت الشركات الرئيسية المسئولة عن انبعاث غاز كلوروفلوروكاربون الرسالة وبحثوا بجدية عن البدائل. وحتى وقت القرار كان «دى بونت» وآخرون، متأكدين تماماً من أن فريقهم البحثى وجد البدائل المتاحة لغاز كلوروفلوروكاربون، ولذلك تعاونوا بشكل أكبر مع الجهود الدبلوماسية للتفاوض حول معاهدة عن ذلك الموضوع.

٥ - الأفراد هم أساس حدوث الأشياء:

فى المراحل المبكرة لكل قصة من هذه القصص الناجحة، لعب عدد قليل من الأفراد الرئيسيين دوراً حاسماً، وتصرفوا كأشخاص دوليين فى القيادة، والإلهام، والمشاركة، والمعرفة، والإصرار، وتوليد مناخ من الثقة، يتجاوز حالة عدم الثقة التى سادت فى ميادين أخرى. وفى «ساعة المناخ العالمية» كان هؤلاء فى معظمهم رجال دولة علماء، ومتخصصون فى اجتثاث بثور الجدرى، وكان هناك أطباء الصحة العامة، وفى قانون البحار كان هناك محامون ذوو رؤى ثاقبة، وبينهم لاعبون رئيسيون من الدول النامية، وفى حالة الاتصالات كان هناك بعض خبراء الاتصالات، الذين رأوا أن العالم المترابط يمكن أن يخلق التعاون ويقضى على الصراع. وفى التعاون كذلك فى مجال الفضاء الخارجى، كان هناك بعض المحامين، وأخيراً بعض رواد الفضاء ومفاهيمهم عن الأرض غير المجزأة.

٦ - تكنولوجيا المعلومات الحديثة هى الأصل:

إن الحاجة إلى بيانات معقدة عملية وسريعة جعلت الاتصال الكفء يبدو قاسماً مشتركاً فى كل قصص النجاح فى التعاون الدولى. وهذا يفترض فكرة شيقة مؤداها؛

نظرًا لأن الكمبيوترات والاتصالات الإلكترونية يقود العالم حالياً نحو نظم ضخمة من التعاون. وعلى سبيل المثال، فإن النظم الجديدة للقياس والحساب تجعل من الممكن أن تولد هذه التكنولوجيات حركة عالمية بين العلوم الأرضية، تمكن الخبراء من التفكير جدياً، وبطريقة نظامية فى الموضوعات البيئية الضخمة، فى إطار كونى مشترك.

٧ - الجماعات غير الحكومية تلعب دوراً ريادياً:

القصة الحديثة للتعاون الدولى متعددة الأطراف، نتيجة مشاركة الأكاديميات العلمية، ومعاهد البحوث، وجماعات المرأة، والشركات الدولية، والخبراء الذين لايشعرون أنهم بحاجة إلى أن يصطنعوا تصرفاتهم كالممثلين الحكوميين، الذين تتركز كل مهمتهم فى تبليغ الأوامر لحكوماتهم. وغالبًا.. فإن الحاجة لتنظيم دولى تحدث أولا للناس بعيداً عن الحكومات؛ فالعلماء على سبيل المثال يهتمون بموضوعات علم وراثة النبات والحيوان، وكيمياء المناخ، والحرب البيولوجية، والبحث فى الشئون القطبية. كما أن معظم «بنود إعلان البيئة الإنسانية»، تمت الموافقة عليها بواسطة الحكومات فى مؤتمر ستوكهولم فى ١٩٧٢، وكانت هذه البنود قد كتبت فى صيف عام ١٩٧١، من قبل جهات غير حكومية، وجمع بواسطة معهد أسبن غير الحكومى، والذى عمل عن قرب مع «موريس سترونج»، السكرتير العام للمؤتمر الرسمى. ومعظم المفاوضات الحقيقية حول المفاهيم واللغة فى قانون معاهدة البحار، خاصة فى المراحل الأخيرة، حدثت خلال الجلسات الرسمية فى اجتماعات معهد قانون البحار، وهو مؤسسة غير حكومية دولية، أقيمت فى هونولولو.

٨ - النظم المرنة وغير المركزية تعمل بشكل أفضل:

بقدر تعقد المهمة، وبقدر تنوع اللاعبين، بقدر ما تظهر الضرورة لنشر العمل؛ بحيث تجد أنواع كثيرة من البشر شعوراً متوافقا فى الاتجاه نفسه. والمثال الأكثر وضوحًا بالطبع هو التدفق الكونى للمعلومات عن السلع، والأدوات المالية، والنقود. وحقا فإن جوهر

نظام السوق هو أن القرارات غير مركزية، ولكنها تقارن وتجمع بسرعة شديدة فى مكان السوق المركزى. . ومع وجود تكنولوجيا المعلومات الحديثة لم يعد هذا مكاناً فحسب، ولكنه ببساطة إتاحة التزامن فى المعلومات نفسها فى آلاف الكمبيوترات المبعثرة. وحتى فى الأنشطة المرتبطة بالوظائف الحكومية. . فإن التعقيدات غير ممركزة، فساعة المناخ العالمية تعمل جيداً بشكل جزئى؛ لأنه من خلال المستويات والتعريفات التى وافقت عليها الحكومات فى «منظمة الأرصاد العالمية». . فإن جميع البيانات الحالية، والتحليل، والنمذجة، والتنبؤ، قد أنجز ليس بواسطة بيروقراطية دولية، ولكن بواسطة خدمات وخبراء المناخ الوطنيين المبعثرين حول العالم فى معامل البحوث المناخية، وفى الكليات الجامعية؛ حيث أمدت ثلاثة أنظمة فى روسيا والولايات المتحدة وإستراليا بالتنسيق الفنى والقدرات الكمبيوترية الضخمة.

٩ - الموهبة المحلية المتعلمة ضرورية :

لا سيما حين يكون للدول النامية دور رئيسى لتلعبه؛ إذ يتم التعاون بشكل أفضل عندما يستخدمون مواهبهم الخاصة لعمل الجزء الخاص بهم؛ فالحاجة إلى المشاركة فى نظام دولى، دفعت الدول النامية بالفعل إلى تطوير وتنمية خبرائهم ومديرى النظام، وتأمين المعونة والمساعدة من الدول المتقدمة تكنولوجيا فى عمل ذلك. وهذا حقيقى بالتحديد فى مجالات، مثل : بحوث المناخ وإدارة الصحة العامة، وعلم الأوبئة، والاستشعار عن بعد من الفضاء الخارجى، والرقابة على الإشارات الهوائية، والاتصالات، وخدمات الأخبار، والبحث الزراعى، وتكنولوجيا الأحياء، وإدارة الموارد البحرية للدول الساحلية والجزرية.

١٠ - الولايات المتحدة لاعب أساسى :

فى الحالات الاثنتى عشرة من قصص النجاح السابق سردها، كانت المبادرات الأمريكية والبحث، والموارد، والقواعد التنظيمية، عوامل مهمة. وبرز الجانب الآخر

للقصة نفسها فى سجلات الثمانينيات، وعندما كانت الولايات المتحدة تغوص فى المياه، فإن النظام الدولى كان راكداً أيضاً.

إن عالم المستقبل سوف يكون مختلفاً، فمعظم التاريخ الذى تمت مراجعته هنا بدأ فى حقبة، كانت الولايات فيها الدولة الوحيدة التى استطاعت أن تتخذ مبادرات ضخمة، تتطلب موارد جديدة رئيسية ونظرة عالمية طموحة. وفى التسعينيات وما بعدها، اعتمدت المشروعات التعاونية الكونية بالطبع جزئياً على المبادرة والقيادة من أوروبا واليابان على المنوال نفسه. وسوف تكون أدوار القيادة المهمة، متاحة أمام القوى المتوسطة مثل الصين، وكندا، والبرازيل، والهند، وأستراليا، ونيجيريا. ولأن نظم التعاون الدولى أصبحت أكبر من ملابسهم الضيقة، فإنه يمكننا أن ننظر أكثر وأكثر إلى التنفيذيين العموميين الدوليين للقيام بالدور الفعال الذى لعبه حديثاً السكرتير العام للأمم المتحدة بيريز دى كولار فى القضايا العسكرية والسياسية، كما لعب موريس ستروغ ومصطفى طلبه أول مديرين تنفيذيين لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة دوراً فعالاً فى مواجهة التهديدات، التى تتعرض لها بيئة الكون.

ولكن على الرغم من كل ما قيل، فإن تخمينى هو أنه فى شئون القيادة الدولية فإن الماضى هو جزئيا مقدمة للحاضر؛ فالولايات المتحدة لا تزال هى البلد الوحيد ذا الطبيعة الكونية فى كل مجال: سياسى، عسكرى، واقتصادى، وتعليمى، وثقافى. حتى بين أكثر الشركاء تعاوناً فربما يكون على الحكومات الأمريكية والمنظمات الأمريكية غير الحكومية أن تساهم بأكثر من حصتها من المبادرات، لإعادة تشكيل النظام الدولى، حتى إذا أمكن أن يكون الدعم المالى والإنسانى لهذه الأنماط الجديدة من التعاون أكثر اتساعاً فى المشاركة الآن. وفى الفصل الحادى عشر سوف نعود إلى اضطراب القيادة العالمية، حيث لا نجد أحداً مسئولاً عن قيادة العالم.

الفصل الخامس

إدارة السلام: خطوط إرشادية «للمحاولة الثالثة»

«إن الوظيفة الرئيسية للحكم، هى تعليم المجتمع على المستوى العالمى، وتنظيم وتسهيل هذا التعلم. وعلى أية حال فإن القدرة التعليمية لمجتمع ما تحدد قدرته على التقدم والتنمية المستمرة والمتواصلة».

«نوت هامرشولد - ١٩٩٠».

* * *

إن مجتمع المعرفة هو مجتمع يتعلم. ونحن تعلمنا ما الذى يجب أن نفعله، وما لايجب أن نفعله من المحاولتين الأوليين من أجل النظام العالمى، وهما: «عصبة الأمم التى تلت الحرب العالمية الأولى، والأمم المتحدة والمنظمات الأخرى التى نمت بعد الحرب العالمية الثانية». والآن وفى هذه اللحظة المفتوحة فى تاريخ العالم، فنحن لدينا فرصة لتطبيق مما تعلمناه فى المحاولة الثالثة دون أن تنشب الحرب الثالثة أولاً.

وكجزء من جهدنا لإعادة التفكير فى حكم دولى، فقد قررنا أنا والبروفيسور «نينكولن بلومفيلد»، من معهد ماساشوستس للتكنولوجيا، أن نشرع بطريقة تنظيمية فى وضع بعض الخطوط الإرشادية لما لم يكن يسمى حينئذ نظامًا عالميًا جديداً. هل كانت هناك أخطاء أساسية فى الطريقة التى أنشئت بها الأمم المتحدة، عند كتابة الميثاق بين ١٩٤٣، ١٩٤٥؟ وهل هناك بعض النماذج المقبولة على نطاق واسع - مثل

مستويات السلوك المتحضر - والتى يمكن فيها للمحاولة الثالثة أن تكون لها جذور، وهل يتطلب ذلك أنواعاً جديدة من المنظمات لتنفيذ نوع جديد من المحاولة؟

إن المؤسسين لعصبة الأمم والأمم المتحدة ومعظم المؤيدين أو المدافعين الآخرين عن المؤسسات الحاكمة من أجل عالم واحد، شاركوا فى بعض الأفكار الأساسية. فنظامهم العالمى سوف يتكون من منظمات عالمية تدير وتطبق الحقوق والواجبات العالمية إذا أمكنها ذلك.. وسوف يعكسون إرادة سياسية عالمية تقريباً للارتباط سويا لتقييد وتأديب الخارجين على القانون والمعتدين (فى صورة قيصر ڤيلهلم وأدولف هتلر). وسوف يعملون عن طريق حكم القانون، ويتخذون القرارات من خلال ديموقراطية برلمانية، والتى ستحل من خلالها الدول ذات السيادة محل الأفراد ذوى السيادة.

إن هذه الأفكار حملتنا جزءاً من الطريق نحو نظام عالمى للتغيير السلمى، وربما لمسافة تصل إلى ١٠٪ من الطريق. ولا يمكن أن تحملنا إلى أبعد من ذلك؛ لأن حكم المجتمع العالمى يفترض مسبقاً وجود مجتمع عالمى. والذى حدث أن أنواع المؤسسات التى ظهرت من هذه المفاهيم النبيلة لا تناسب أنواع المجتمع العالمى، التى بدأت فى الظهور فى العقود الأخيرة من هذا القرن، لماذا؟ فالأفكار كانت عالمية، والمؤسسات كانت وحدوية، ولكن المجتمع العالمى الحقيقى النامى كان متعدداً.

وبالنسبة لعصبة الأمم، كان مطلوباً لنجاحها وجود نادٍ من المتماثلين فكريا، والمصممين على السيطرة. وحتى فى بدايتها فى عام ١٩١٩، و١٩٢٠.. فإن العصبة لم تجذب، الولايات المتحدة الأمريكية التى كانت تحبذ سياسة العزلة حتى ذلك الوقت. وسرعان ما وجد الأعضاء الذين التحقوا بالنادى، أنه ليست لديهم القوة أو الإرادة للتعامل مع المجموعة المتزايدة من الخارجين على القانون مثل العسكريين اليابانيين فى منشوريا، والفاشيين الإيطاليين فى أثيوبيا، ثم النازيين الألمان وأطماعهم التوسعية على جبهتين فى أوروبا. وتجمدت مذاهب السلام فى نموذج من اللاتغيير، واللامناورة، واللاتفاوض، واللامقاومة حتى أصبحت المقاومة هى الخيار الوحيد الباقى.

وفى تلك الأيام، كان من المقدر أن تنشأ ثورة عالمية للعدل، ولكنها ظلت خاملة بسبب الحكم الاستعمارى والتفوق البحرى وسياسات الإملاء الاقتصادية، وفى هذه الأثناء حقق المتماثلون فكريًا بعض التقدم فى خلق لغة مشتركة للحديث عن الطقس، ومتابعة الأمراض المعدية وإبراز مستويات العمالة على النمط الغربى.. إلا أن معظم البشرية تم تركها بنجاح خارج سياج مجموعة المتماثلين. وقد كانت أمريكا اللاتينية، وأفريقيا السوداء، وأفريقيا العربية، وآسيا القارية تعتمد عليها أو تابعة لها فى «جمود». وكان هذا صحيحًا سواء كانت هذه الدول مستعمرات رسمية، أو محميات مثل الصين وسيام وأثيوبيا، ومعظم نصف الكرة الغربى أو أجزاء من الكومنولث ما زالت تحمل صفة «بريطانى»، وبالنسبة للاتحاد السوفيتى الذى ظل يصارع لكى يُولد على أساس القالب الذى وضعه له لينين، فقد ظل مشغولاً بالمعارك بين الثوار المؤسسين وحقيقة ثورة داخلية عميقة (رغم ما يعلنه الماركسيون من خطب طنانة عالميًا).

وبعد ذلك انهار كل بناء عصبة الأمم تحت تأثير الموجة الجارفة لحرب، لم تكن حتى وقتها عالمية الانتشار تكنولوجيا، ولكنها استطاعت أن تكون عالمية فعلاً.

الأمم المتحدة - افتراضات خاطئة

كانت الأمم المتحدة كما أطلقت على نفسها «التحالف المضاد لهتلر» أثناء الحرب العالمية الثانية، وكان الخلفاء مشغولين بمن يحاربون ضده، أكثر من انشغالهم بما كانوا يحاربون من أجله.

هذه الأمم المتحدة تجمعت بعدئذ فى سان فرانسيسكو فى ١٩٤٥؛ لتنظيم السلام فى عالم ما بعد الحرب. وبدأوا افتراضات مشابهة لتلك التى كانت لعصبة الأمم (نظام عالمى مدعوم بمؤسسات عالمية يعكس الحقوق والواجبات العالمية)، وتظهر إرادة عالمية للاتحاد معًا ضد الخارجين على القانون، ويسير طبقا للأحكام والقواعد الشرعية والممارسة شبه البرلمانية.

وهذه الافتراضات جعلت النتائج تنحاز نحو آلية الوضع القائم، وقد قام نوت همرشولد، (رئيس رابطة النقل الجوى الدولية لفترة طويلة)، بتحليل « أزمة منتصف العمر » لهذا المشروع الكبير لما بعد الحرب، ولاحظ أن القادة السياسيين غالبا ما يكونوا متفقين بأنه « عندما يتحقق هدف سياسى ذات مرة . . فإن الزمن سيتوقف ولن ولم يتطور العالم إلى أبعد من ذلك » .

* ولكن عالم ما بعد ١٩٤٥ ، على أية حال، كان أقل ثباتًا واستقراراً، وأصبح السلام بشكل أكثر وضوحًا وسيلة للتغير، فالتغيرات الراديكالية والعالمية كانت مدرجة فى ميثاق الأمم المتحدة نفسه، ومنها : حق تقرير المصير للأمم، وحقوق الإنسان للجميع. وكذا انقسم أعضاء التحالف الفائز فى الحرب العالمية الثانية تحت تأثير الحرب الباردة، وبدأوا على الفور فى استغلال الطموحات السياسية المتزايدة والتوقعات الاقتصادية المتصاعدة فى القارات الأربع لخدمة تنافسهم الجديد . و لم يكن بناء النظام العالمى بعد الحرب معداً لمواجهة الزلازل التى سرعان ما أصابت عمليات الأمم المتحدة التى كانت لاتزال هشة، والحق أن عديداً من افتراضاتها الأساسية كان خاطئا بشكل أساسى. وكانت تلك الأخطاء متأصلة فى العالم الغربى بشكل، جعلها لا تستطيع أن تعيش بعد أن أصبح العالم كله هو المسرح.

والافتراض الأول لمؤسسى الأمم المتحدة هو أن القوى العظمى الرئيسية – بعد أن كسبت الحرب – يمكنها أن تقمع وتردع العدوان عن طريق الأمن الجماعى، وكانت الوصفة صحيحة للتعامل مع الحرب التى وقعت بالفعل، ولكن الحرب العالمية الباردة وعديد من الصراعات الإقليمية التالية، كانت خارج اختصاص ميثاق الأمم المتحدة. وحتى وقوع أزمة العراق فى ١٩٩٠ ، فإن نموذج رد فعل مجلس الأمن، عندما يعرض عليه نزاع إقليمى، كان كما يلى :

١ – تجنب إعلان أى طرف هو المعتدى.

٢ – نصح الطرفين المتحاربين بوقف القتال والتشاور.

٣ – وفي بعض الحالات، الترتيب لقوات حفظ السلام، ووسطاء من طرف ثالث. وبمعنى آخر استخدام طرق وأشكال للتدخل غير مقررة بوضوح في الميثاق، وكان الاستثناء الرئيسي لذلك متمثلاً في قرار عام ١٩٥٠ لمواجهة العدوان في كوريا. وهذا كان ممكنًا فقط لأن وفد الاتحاد السوفيتي في الأمم المتحدة كان يقاطع مجلس الأمن في ذلك الأسبوع، في موضوع غير متعلق بكوريا، ولم يستطع أن يغير موقفه ويدخل غرفة المجلس ويعترض.

كما أن هناك بعض القضايا الرئيسية، التي تجاهلها جدول أعمال مجلس الأمن، مثل: المنافسات بين القوى العظمى (سباق التسلح بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وجمود اتفاق وارسو – والناتو) وحتى الصراعات الإقليمية الرئيسية مثل الحرب، التي استمرت لمدة عقد كامل بين الولايات المتحدة وڤيتنام، وحرب الثماني سنوات بين إيران والعراق، تجاهلتها أجندة مجلس الأمن سواء بالرضا والقبول، أو بإصرار الأطراف المتورطة مبدئيًا. وأما الصراعات الأقل من ذلك فقد تمت مناقشتها، دون عمل أو تصرف (كما حدث لسنوات بالنسبة للقوات الڤيتنامية في كمبوديا)، أو بأحكام أوتوماتيكية مسبقة (كما في حالة أي موضوع يخص إسرائيل أو جنوب أفريقيا). والدول التي تستطيع أن تفعل شيئا ما مؤثرا لإنهاء الصراعات، لم تكن تميل لذلك، أما بقية العالم فقد كانت مثل شهود جريمة قتل في أحد الشوارع، إذ يفضلون ألا يتورطوا فيها.

وفي عالم نووي، فمن المحتمل أن نكون محظوظين، وألا يتحول الأمن الجماعي الدولي – وهو التزام بأن يتدخل الجميع في كل مرة يتم فيها خرق السلام – لكي يكون مذهباً واقعيًا، والذي تأخر بالفعل هو ابتكار آلية عملية دائمة لحفظ السلام الدولي والتسوية السلمية.

وهناك خطأ افتراضى آخر لمؤسسى الأمم المتحدة، وهو إمكان نسخ المؤسسات التشريعية المألوفة على المستوى الدولى بين الحكومات. وأطلق دين راسك، عليها اسم (الدبلوماسية البرلمانية)، وكانت كتاباته عن هذا الموضوع هى التى جعلته المحلل المفكر للعلاقات الدولية. وكان الرئيس الأمريكى المنتخب وقتها جون كينيدى (والذى لم يقابل راسك قط) يبحث عن وزير خارجية بعد انتخابات ١٩٦٠.

وفى أى هيئة تشريعية حقيقية، فإن المصالح المتصادمة تؤدى إلى معارك لا تسيل فيها الدماء. وتقرر الأغلبية الأمر للجميع، غير أن لجنة من الدول ذات السيادة لا يمكنها أن تتصرف بهذه الطريقة.

وعندما تخلف السوفيت عن الالتزام بواجباتهم المالية، فقد فكرت الأمم المتحدة فى الستينيات فى الولايات المتحدة باعتبارها الجسد البرلمانى، حتى وإن كان يمكن الاعتماد عليها دوليا للدفاع عن قوتها الذاتية، من أجل اختبار دولة عضو. وعندما حدث ذلك، كنت أنا الشخص المسئول فى الدولة؛ لكى أصدر هذا الحكم، وكان تخمينى خاطئاً، فمعظم الأعضاء فى الجمعية العامة تهربوا من معاداة قوة عظمى، من أجل ديون مستحقة السداد وأخيراً، وبعد دورتين فى العجلة السياسية فى واشنطن.. فإن الولايات المتحدة تخلفت أيضا عن الالتزام بدفع ما هو مستحق عليها، وهو التزام من المفترض أن له قوة القانون الأمريكى تحت قوة المعاهدة لدستورنا.

وإنه لشىء مهم أن يميل أعضاء الأمم المتحدة إلى الموافقة من البداية على التصرف طبقاً للتوافق عندما تكون هناك أعمال أكيدة يجب فعلها حتى فى المجالات المختلف عليها. وهذا حقيقى – على سبيل المثال – فى المعاهدة الخاصة بالمبادئ الحاكمة لأنشطة الدول فى اكتشاف واستخدام الفضاء الخارجى متضمنة القمر والأجسام السماوية، والمفاوضات حول قانون البحار (حتى التصويت النهائى) وعديد من الأفعال والتصرفات من الوكالات الفنية عبر الحكومية.

وحتى هذا يكون بالمناسبة حقيقياً فى حالة مجلس الأمن، فإذا وجب اتخاذ فعل أو تصرف.. فإن القوى الخمس صاحبة حق الفيتو تظل تتناقش حتى تصل إلى اتفاقية. وإذا تم التوصل إلى اتفاقية فإن التصويت يعكس فقط ما يعرفه كل واحد بالفعل، وإذا لم يمكن التوصل إلى اتفاق.. فإنهم سيتجنبون التصويت؛ فالتصويت طريقة جيدة لتجسيد عدم التوافق أو عدم الاتفاق. ولكن التصويت ليس مفيداً تماما فى تحقيق الترابط بين بعض الشعوب ذات السيادة لعمل بعض الأشياء سويا.

والملحوظة الثالثة: عن مؤسسى الأمم المتحدة، هى إسناد قراراتهم فى الإدارة النقدية والاقتصادية من خلال اتفاقية «بريتون وودز»، التى أقامت البنك الدولى، وصندوق النقد الدولى، وكان عليها أن تعامل التوازن كهدف فى حد ذاته. فنموذج التوازن عند الاقتصاديين، والمنطق النيوتونى عن فكرة الركود فى العلوم الفيزيائية يفترض أن اضطراب السوق سوف أو يجب أن يستقر فى حالة طبيعية للتوازن بين القوى المتعارضة للعرض والطلب؛ بمعنى أن تفاعل عوامل العرض والطلب كفيل بتحقيق التوازن، ولكن الكثير من الأجندة الاقتصادية الدولية طوال الأربعين سنة الماضية تحولت إلى موضوعات للمساواة، دون التوازن.

إن معظم قادة دول العالم المحرومة لايريدون الركود، فهم يريدون التغيير الديناميكى نحو عالم أكثر عدالة، بل إنهم لايريدون حتى حرية التجارة وتبادل النقود، وحرية البحار وحرية الاتصال، فهم يتنبأون بأن البيئات الحرة سوف تكون أكثر ربحية للأقوى تكنولوجيا، وهذا يكون متاحاً للشركات الأكثر قدرة على إضافة القيمة، ومن ثم إنتاج الثروة من هذه النظم والموارد. ولأن الدول الصناعية الأخرى تعدت على الأسواق الأجنبية، والمحلية للولايات المتحدة فى السيارات، والصلب، والإلكترونيات، ورقائق الكمبيوتر، والحبوب، والتليفزيون الملون، فإن الولايات المتحدة اقتنعت بأن التجارة العادلة القائمة على الاتفاق بين طرفين أقل خسارة من الحرية غير المقيدة.

والافتراض الرابع من تلك الافتراضات التى خلقت النظام الدولى الراهن، هو أن الدول القومية سوف تكون الفاعل المهم الحقيقى الوحيد فى المرحلة السياسية الدولية. ومنذ أن أصبح مؤسسو عالم ما بعد الحرب، قادة فى حكوماتهم القومية، فإن هذا كان تعديلاً مهنيًا طبيعيًا، ولكنه أدى إلى تشوه رئيسى؛ فالجهد المبذول لبحث الموضوعات بين الدول ذات السيادة فى لجان من الممثلين المتمرسين يمكن أن تختلف فيه المسائل الدولية المحلية من واحدة لأخرى. وبشكل تتابعى فإنه بالطبع لا يمكنهم ذلك، ومضمون معظم الشئون الدولية الآن هو أن هناك جهوداً بواسطة الدول المختلفة للتأثير على الشئون الداخلية لكل منها. وهذا يفسر سبب وجود مفاوضات ضبط التسلح، والتجارة، ومساعدات التنمية عبر البحار، والرقابة على الإشارات الهوائية، وخلافه.

وقصة التسرب عبر الحدود القابلة للنفاذ، هى أيضا قصة التأثير المتزايد للحركات والمنظمات غير الحكومية، والشركات العالمية، والكارتلات السلعية، والمنظمات عبر القومية من كل نوع متضمنة فى حدها الأقصى، الجريمة الدولية، وتجارة المخدرات، والإرهاب. وعلى مستقبل التعاون الدولى أن يعمل بأقصى درجة من المرونة مع المؤسسات غير الحكومية التى تقارن بالكل، ولكن الدول الضخمة غالبًا ما تميل إلى قوة أكثر وتتصرف بمرونة أكبر، وأوضح فى أهدافها (لأنها أكثر تركيزاً).

خامسا: انقسام نظام الأمم المتحدة عن طريق ذوى التنشئة الغربية فى تقاليد التفاؤل عن التقدم الحتمى، وكمال الإنسان، وكان الاستدلال هو أن المنظمات الدولية يجب أن تعتبر كمحطة نحو حكومة تتجاوز حدود الحكومة القومية.

وفى ١٩٤٨ أيدت الأمم المتحدة بشكل ساحق خطة الولايات المتحدة؛ لتتحول إلى سلطة دولية. وكان المشروع سيدار دون اعتراض قوة عظمى، ورفض الاتحاد السوفيتى العرض، واتجه نحو تطوير أسلحته النووية الخاصة. وهذا وفر على نواب الولايات المتحدة تقرير ما إذا كان الشعب الأمريكى يريد حقيقة أن ينقسم حول القنبلة، التى أنهت فى

فترة قصيرة الحرب مع اليابان أم لا.

ولبعض الوقت ركزت المناقشات على مقترحات حول حكومة عالمية محددة مثل خطة «كلارك سون»، والتى دعت إلى قوة مركزية كافية لتقوية عملية نزع التسلح، بل والحكم الوطنى من أجل وظائف أخرى»، ومثل هدف الأفكار تمت مناقشتها بين المثقفين، ولكنها لم تؤخذ بجدية بواسطة الحكومات؛ فقد احتاجت هذه الحكومات إلى أكثر من مجرد الاتفاق والشعور المجتمعى بشكل يفوق الموجود فى عقود ما بعد الحرب، كما كانت الحكومات غير محصنة ضد الخوف من أن الحكومة العالمية ربما تصبح هى نفسها جائزة، ويظل هناك سؤال رئيسى يبدو دائماً بلا إجابة:

إذا لم أحب الحكومة العالمية أو أنها لا تحبنى.. فأين أذهب إذاً؟

المعايير والمستويات الدولية

إن الغرض من المحاولة الثالثة ليس «نظاماً عالميًا»، والذى يبدو غالباً أنه يعنى الدفاع عن الوضع القائم بواسطة هؤلاء، الذين يكونون الأعظم قوة وقتيّاً. بل إن غرض هذه المحاولة الجديدة هو ضمان التغيير السلمى فى عالم صنع؛ لكى يكون آمنًا من أجل التنوع.

وحيث لا يوجد أحد فى موقع مسئولية عامة تماماً، كما أن المستوطنين الأمريكيين قد أتخموا بالملوك الأوتوقراطيين.. فإن شعوب العالم – إذا أتيحت لها الفرصة لتعبر عن نفسها– فسوف يبدو أنها قد سئمت من القياصرة، والديكتاتوريين، والعسكريين، والمفوضين والرؤساء وأرباب العمل والسلطات المميزة من أنواع عديدة. والمشكلة إذاً ليست فى بناء هياكل السلطة والتمييز، والتى تصمم لكى تكون خطوات باقية فى الطريق المرتفع نحو الحكومة العالمية، ولكن المشكلة تكمن فى إيجاد العمليات المناسبة لإدارة التعددية. ولا يتطلب الحكم الدولى، أن تكون فى صراع مع السيادة الوطنية، وبحثنا هذا يكون فى الطرق التى تستطيع الدول – ومواطنوها من خلالها – أن تجمع

خبراتها التعليمية والجماعية فى نظام، يكسب الجميع من ورائه للأغراض المشتركة، دون اشتراط التجانس مع هوياتهم الثقافية.

وقد أصبحت بعض الأغراض المشتركة، والمستويات والمعايير المشتركة أكثر تقبلاً بالفعل، ومنها:

- التكامل الإقليمى.

- حرمة البعثات الدبلوماسية (فالانتهاكات دراماتيكية لأنها نادرة).

- عدم استخدام وحظر انتشار الأسلحة النووية.

- حصانة الطائرات المدنية والسفن (أسهم قليل من الهجمات الوحشية والحوادث المأساوية فى تقوية المعايير ضد الخطف وإطلاق النار على ركاب الطائرة الأبرياء).

- الالتزام بمساعدة اللاجئين.

- عدم قبول الحكم الاستعمارى.

- عدم قبول التمييز العنصرى الرسمى كنوع من أنواع العقاب.

- عدم إنكار مساواة المرأة.

- القائمة الكاملة لحقوق الإنسان، التى وضعت فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان فى ١٩٤٨، والتى دعمها قانون هلسنكى النهائى فى ١٩٧٥.

والقبول الواسع بالمبدأ لا يمثل إذعاناً عالميًا فى التطبيق بالطبع، ولكنها خطوة فى هذا الاتجاه. وربما توافق معظم شعوب العالم وحتى حكوماتها الآن على بعض المعايير الأبعد منالاً. وفى المحاولة الثالثة فإن المشكلة أصبحت: هى كيف يمكن أن تجعلهم عمليين؟

* الحرب العالمية الثالثة غير جائزة كلية، والأسلحة النووية يجب أن تكون غير مناسبة

للصراع السياسى.

* يجب أن تعزل الصراعات المحلية عن التدخلات الخارجية بقدر الإمكان لتجنب تصعيدها (وعلى أية حال.. فإن الحالات الواضحة للعدوان مثل الغزو العراقى للكويت تظل تلفت الانتباه إلى مسئولية والتزام كل أعضاء الأمم المتحدة، ومجلس الأمن الدولى لاتخاذ إجراءات جماعية فعالة لردع أعمال العدوان).

* يجب ألا تستخدم حياة المتفرجين الأبرياء كأدوات أو هراوات سياسية (أداة قمع).

* ضرورة حماية جودة الحياة البشرية على مستوى العالم، من الانتهاك الصارخ للمناخ والمحيط الحيوى من العالم.

* ألا يذهب طفل فى العالم إلى سريره وهو جوعان.

ويجب التمييز بوضوح بين درجتين من التعاون الدولى: القرارات السياسية العامة الأكثر مركزية، مع المشاركة العالمية. حيث يتم تشجيع المناقشات، ويتم التوصل إلى الاتفاقيات على مستويات المعايير والأهداف، والقوانين الأخلاقية. والأخرى هى العمليات الأكثر إجرائية، حيث إن معظم الشركات والسلطات يمكن أن تنجز أهدافها الخاصة، والتصرف من خلال إطار من التوافق حول المعايير والقواعد، ولكن دون الحاجة إلى صنع قرار مركزى أو نظم شديدة التنظيم أو بيروقراطيات دولية ضخمة. وفى بعض الحالات، خاصة فى الاقتصاد الدولى.. فإن المستوى الإجرائى سوف يكون نظام السوق.

إن هذا التمييز بين التأسيس الجماعى؛ للمعايير والقواعد، والمساومة العشوائية، والمشاركة، والوضوح، يوصف - بشكل ضيق الأفق - بأنه سوء الاستخدام الكثير لكلمة اللامركزية. وفى نظام لا مركزى ما، تظل الرقابة فى مكتب مركزى، وهو المكتب الذى يقرر كيفية ممارسة الرقابة الجزئية بواسطة السلطات الثانوية، وكيفية الاحتفاظ بقناة لها عبر نظام محاسبى مركزى. وهذا يفسر سبب استخدامى لكلمة « لا مركزى » لنظام، يشجع فيه عديد من الزهور على التفتح، ويتحفز عديد من نقاط الضوء للإضاءة. إن

الأعمال التعلمية تتم من القاع إلى القمة.

إن مراجعة ما يحدث فى عالم اليوم، تدفعنا إلى تأخير إدراكنا للدور الحيوى الذى تلعبه المنظمات غير الحكومية، والذى يتضمن الشركات التى تؤثر قراراتها على حياة وثروات الشعوب، والهيئات المهنية، والتى تلعب خبرتها دوراً فى التعليم والحركات الدينية بقدراتها التى لا نظير لها فى الحب والكراهية، والمجتمع العلمى الدولى المتميز، وصحافة الرأى التى تعنى الناس من أجل التغيير السلوكى. فالمنظمات غير الحكومية الرئيسية (وليس بالضرورة المنظمات غير الحكومية المعتمدة ولكن هؤلاء الذين أصبحوا فاعلين أساسيين فى علاقات دولية حقيقية) تحتاج إلى أن تدرج داخل عملية صنع القرار والتخطيط بشكل يعكس أدوارهم العالمية الحقيقية.

وتتطلب بعض القضايا الكونية أعمالا من ملايين الأفراد، والعائلات، والجماعات الصغيرة. وسوف يكون هناك دور مهم لوسائل الإعلام فى نشر الكلمة وتطويرها كقاعدة للتعاون السياسى.

وتقترح خبرة سنوات ما بعد الحرب، أنه عندما تريد الحكومات تسجيل عدم رضائها فإنها تلجأ للتصويت. وعندما يجب أن يتصرفوا سوياً لعمل شىء ما لا يحظى بقبول الجميع، فإنهم يطلبون باضطرار من الخارجين أن يتصرفوا بالتوافق. وفى عديد من الثقافات التى تمارس صنع القرار بهذه الطريقة، فإن كلمة توافق لا تعنى الإجماع، بقدر ما أنها تعنى شيئاً ما أكثر، مثل إذعان هؤلاء الذين يعتنون (بالقرار المحدد) مؤيدين بلا مبالاة وهؤلاء الذين لا يهتمون.

وغالباً فإن أى وظيفة من «وظائف المستقبل» التى نوقشت لا تستدعى أن تتورط فيها كل حكومات الدول وشعوب العالم. وفى التطبيق - إن لم يكن فى النظرية - فإن معظم التعاون الدولى - حتى داخل المنظمات ذات العضوية العالمية - يشمل فقط المجتمعات ذات الشأن، والتى كان «لينكولن بلومفيلد» أول من أطلق عليها (تحالف

الإرادات)، وهذا هو ما يجب أن يكون، وهؤلاء عليهم أن يتصرفوا، مهما كان هذا التصرف. وإذا كان لابد من إنجاز المهمة الجماعية، فهى لا يمكنها أن تكون موضوعاً للإذعان بواسطة المجتمع العالمى الأقل تعاونًا، أو بواسطة العضو الأكثر لامبالاة. وفى الحالات التى تؤثر على الكون، الذى نتشارك فيه جميعًا، فالذين يقومون بتصرف اضطرارى - على أية حال - عليهم التزام لا مفر منه لتفسير ما يفعلونه سويًا، ولماذا فعلوا ذلك؟ ولذلك فإننا نحتاج أيضاً إلى منتديات استشارية مفتوحة، حيث لا يوجد هناك مكان للمقامرة، أو حيثما لا يشارك المقامرون فى تلك المنتديات.

مبدأ «الفوق» قومية

إن بعض الأفكار الموجودة فى بقية هذا الكتاب عن إعادة تنظيم وهندسة النظام العالمى من الممكن أن نجدها متلائمة مع المنظمات والعمليات الموجودة بالفعل؛ لاسيما، المنتديات الخاصة بالحكومات ذات السيادة، والعالمية منها والإقليمية أو الوظيفية، والتى تُخدم بواسطة من يطلق عليهم «الخادمون المدنيون الدوليون»، والمعينون بواسطة الحكومة، بالنيابة عن المجموعة، وهم من يطلق عليهم الخبراء طبقاً لقدراتهم، والذين يتم إمدادهم - جزئيًا - بالمال بواسطة «الأرصدة التطوعية»، والتى يتطوع بها بعض أعضاء النادى أو المنتدى.

وهذا الوصف هو الشائع، إذ إنه يصف الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة التابعة لها. فالبنك الدولى هو مجموعة من الوكالات والتحالفات الدولية الإقليمية، وكثير من المنتديات الخاصة بالتعاملات بين الحكومات، بهدف التعاون التقنى فى مجالات يتراوح مداها بين حقوق المياه إلى حقوق النشر، وهناك استثناءات لهذا المثال، كمنظمة العمل الدولية، حيث تفسح مجالاً لتمثيل الاتحادات العمالية ونقابات العمال. إلا أن قضايا اللاجئين لا يتم إدراجها من خلال لجنة معينة، ولكنها تناقش من خلال مفوض سامٍ، وهذا يضيف نوعاً من المرونة، ولكن من خلال الممارسة العملية فإن الوفود الحكومية

المعينة - من خلال حكوماتهم - يتقدمون بالنصيحة إلى مكتب المفوض السامى فيما يتعلق بالأمور الخاصة بالميزانية، والذى يتصرف كمجلس الإدارة، كذلك فإن معاهدة المحيط القطبى لم تؤسس - كما هو ملاحظ - سكرتارية دولية خاصة بها. وهكذا فإن النمط السائد لما بعد الحرب من ١٩٤٥ حتى الآن هو «اللجنة» المكونة من الأعضاء ذوى السيادة وموظفيها الإداريين.

وفى التسعينيات وما تلاها فإن ما نحتاجه بين الدول يتعدى إطار اللجنة المكونة من الأعضاء الممثلين لحكوماتهم. و تعد الأمم المتحدة - إلى حد بعيد - مثالاً للآراء غير الكفء والاستجابة الكسولة، كما أنها غالبًا ما تكون مجرد وصفة علاجية لحالة الشلل، ويبدو ذلك حينما يطلب من هذه اللجان المكونة أن تؤدى شيئًا عمليّاً، فإذا بهذه اللجان تستخدم بدلاً عن ذلك كجمعيات عامة صغيرة. وبواسطة الخبراء الفنيين المعينين.. فإن مستقبل الفلسطينيين أو جنوب أفريقيا أو كوريا أو قضايا أخرى هى أمور لا يمكنهم التصرف حيالها.

وهكذا.. يمكننا أن نرى أن نموذج الأمم المتحدة يعمل بكفاءة إذا سمحت له الظروف بذلك، ولكن الوظائف المستقبلية العالمية، والتى من بينها مراقبة الصراع الدولى، وأيضا تعبئة قوى السلم العالمية، وقوى صنع السلام، وتنظيم التجارة الدولية ومكافحة الإرهاب، وتنظيم الاستثمار، وتدعيم البحث العلمى، وتحدى الابتكار العلمى تجاه حاجات الإنسان وتعليم الشعوب وتدريبها ليكونوا مفكرين مبدعين، ومساعدة فقراء العالم ليصبحوا أغنياء بواسطة قوى العقل وجماعة حقوق الإنسان، واكتشاف فائدة البرلمانات العالمية... كل ذلك أمور تحتاج إلى قدرة دولية للتصرف، وكثير من الأنظمة الديناميكية المرنة، أكثر مما هو موجود.

إننا فى كل هذه المجالات بحاجة إلى معيار يتميز بثباته وقابليته للتنفيذ. وبخصوص ثبات المعيار.. فإنه لا مفر من عمل النخبة، ولكن تبعاً للحاجة العاجلة من قبل الدولة

للآلات الفنية للنشر والتحليل، وأيضا مساعدة المبدعين فى تلك اللجان؛ للوصول إلى قواعد مستقرة وفكر رزين، من خلال أهداف ومعايير، تكون فيها الحكومات والمنظمات غير الحكومية قادرة على تطبيقها فى أراضيها ومحاكمها. وفى المستقبل. . . فإن اللجان سوف تكون بحاجة لأن تضم إليها أناساً ليس فقط من الجهات الحكومية، ولكن أيضًا من المنظمات غير الحكومية، والذين ستتم استشارتهم فى المعايير والمقاييس الدولية التى يتوقعون أن تطبق عليهم.

وفيما يتجاوز عمل اللجنة بخصوص ثبات المعيار الدولى، فإنه إذا أردنا الحصول على نتائج مرجوة، فإننا لم نعد نعتمد بعد على هؤلاء الموظفين الدائمين، أصحاب المسئوليات والمهام المتعددة فى أوطانهم، ولكن ما البديل؟ ففى منتصف السبعينيات حينما احتدم الجدل حول مقترحات النظام الاقتصادى العالمى الجديد. فقد حضرت مناقشات مجموعة معهد أسبن غير الحكومى، وهى مجموعة تختص بمناقشة التبادل غير المتكافئ بين الدول، وكان اتفاقنا هو الأول فى حينه، ولكنه لم يعد كذلك اليوم . . فقد كان يبدو حينئذ - ومازال - ضرورة وجود نوع جديد من التنظيم الدولى، أفضل من اللجان التى تضم أعضاء ذوى سيادة فى مجال التنظيم العمل التنفيذى، ولكن دون خطر على العدل وحقوق الإنسان ورعاية الوظائف الدولية.

وقد كان العضو الفرنسى جورج بيرتون أول من أطلق على هذا الابتكار الاجتماعى الوسيط اسم « المؤسسة الفوق قومية »، ونقتبس هنا أحدث شرح أو تفسير لذلك بخبرة أوروبية،وذلك فى تقرير عام ١٩٧٥ المعنون بـ « الصفقة العالمية »:

> **«إن مبدأ الفوق قومية قد تم وصفه طبقاً لطريقة عمل الجماعة الأوربية، وذلك وصولاً إلى تصور نجم «الفوق قومية» لدى جان مونيه، إذ أصبح الأوروبيون أقزاماً من حيث الوضع الدولى، ونتيجة سقوطهم، اخترعوا شيئاً جديداً، ألا وهو لجنة سياسية تعمل على المستوى السياسى، والتى**

تدول كثيراً من المبادرات العملية، دون تحقير من القوة الحاسمة للدول، والتي من الممكن بما لها من قوة أن تؤثر على اللجنة لتحقيق أهداف محددة.

إن المفوضين الأوروبيين ليسوا خداماً مدنيين دوليين. فهم في معظم الأحيان وزراء سابقون، وقد تعودوا العمل من خلال مجلس للوزراء، وهم يعينون لمدة ٥ سنوات بواسطة حكوماتهم، ولكنهم غير قابلين للعزل بواسطة هذه الحكومات، ولكن بإجماع جميع الحكومات (وذلك لم يحدث أبداً). ولذلك فهم يتعاملون مع القادة بجرأة، (وهذا التمييز أدركته بوضوح عندما سمعت دين راسك - في لحظة نادرة - يقول ليوثانت، السكرتير العام للأمم المتحدة،: من الذى تعتقد أنه يمثل حكومة؟ وحسب اتفاقية روما، فإنه لجنة المفوضين وليس العضو الحكومي، التى تتولى زمام المبادرة في عرض النظم الأوروبية (يجب أن يراعى التعريف الدقيق لكلمة «أوروبى في المعاهدة»، وعلى هذه اللجنة أيضاً يقع عبء القيام بالاستشارات مع الهيئات غير الحكومية مثل: (الاتحاد التجارى العالمي، الوكالات الزراعية... وما أشبه). وبواسطة ذلك فإنهم يستطيعون تكوين إطار للمناقشة العامة والمناظرة، التى تعد بمثابة مؤشر أو «قرون استشعار سياسية» للحكومات، وربما كان هناك نوع فريد عندما تريد الحكومات أن تجعل اللجنة تدرس أى مبادرة، فإنها تطرح على مجلس الوزراء الذى لا يستطيع أن يجيزها أو يعيد صياغتها إذا لم يرد هؤلاء تمرير المبادرة، وعليهم أن يدفعوا المبادرة إلى النطاق العملي ويردونها مرة ثانية إلى المجال العلنى العام حيثما يتم الاتفاق عليها.

إن النقطة الأساسية هى «وظيفة المستقبل» وهنا فإنه تلزم الحاجة لعمليات ضرورية. وهكذا فإن «الفوق قومية» فى هذا المضمار سوف تحتاج إلى تركيب وتحليل السياسة الدولية والاتفاق عليها، وقرارات السياسة الدولية، ومراقبة كيفية تنفيذ السياسات

بواسطة السوق أو بواسطة الميكانزمات المحكومة أو عن طريق توليفة خلاقة منهما.

وقبل الانتقال إلى نقطة أخرى، علينا أن نبدى ملاحظة مهمة، ألا وهى أن المنظمة «الفوق قومية» الوحيدة - وهى اللجنة الأوربية - أقل ديمقراطية من تلك الحكومات الوطنية المسماة بالحكومات الديموقراطية، ففى معاهدة ماستريخت ١٩٩١، أعطى البرلمان الأوروبى المنتخب بشكل مباشر، حق الڤيتو بصدد مجموعة من القضايا، ولكن الهيئة التنفيذية وهى اللجنة الأوروبية قد تم تعيينها دون مشورة أو رضاء البرلمان الأوروبى. وهكذا فإن المجموعة الأوروبية مازال أمامها طريق طويل، قبل أن تحاكى الديموقراطية الفيدرالية.

الضرائب الدولية

فى الماضى، وحتى البرامج الدولية التى تم قبولها بشكل واسع وأساسى، نُكبت بأزمات مالية حادة، وسوف يكون من الضرورى أن نطور قنوات الدخل الدولية، والتى لاتعتمد على روح بحث سنوية بواسطة خمسين حكومة.

إن شراء عالم من التغيير السلمى سوف سيكون أقل تكلفة عما لو استخدم التهديد أو القوة.. وهناك كثير من النظم الدولية والمعاملات عابرة القومية الوفيرة، والتى تعتمد على مصداقيتها فى إقرار السلام، فالرسوخ الذى يشاركون فيه فى عالم آمن كافٍ لجعل النقل، والاتصال، والمعاملات أموراً ممكنة يجب أن تنعكس فى الأسعار، التى ندفعها جميعا لمثل هذه الخدمات.

إن توصيات اللجان الدولية المتعددة، والتى درست عيوب إنجازات النظام الدولى، بما فيها تقرير الشمال - الجنوب بواسطة المجموعة، التى كان يرأسها مستشار ألمانيا الغربية السابق فيلى برانت، «مستقبلنا المشترك»، وتقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التى كان يرأسها رئيس الوزراء النرويجى جرو هارلم قد اشتمل الاقتراحات المتوارثة، والخاصة بأن فرض الضرائب الدولية هى جزء من الحل. وواحد من هذه، تقرير معهد أسبن «الصفقة

العالمية»، والذى يدافع عن تطوير الضريبة العالمية، ويمكن وصف هذه الفكرة كالتالى:

«إنه بدلا من محاولة ضخ الحياة مرة أخرى إلى السياسة المندحرة بقرارات السنة تلو السنة التى تقوم بها الحكومات المنفردة، حول كيفية المواءمة مع «ماذا» والسير مع «من» اللذين يحتاجان إلى تدفق لتمويل للتنمية، والتى تتخلق بشكل تلقائى تحت السيطرة العالمية.. فعلينا أن نتعامل مع فكرة الضريبة العالمية (على السفن المبحرة فى المياه الدولية، وعلى السفر الجوى العالمى على جوازات السفر على الاتصالات الدولية، والمصايد المحيطية) كفكرة قد حل أوانها، رغم أن هذه الفكرة من الصعب بدايةً أن تكون نهائية».

إن جانبًا من هذه الفكرة يمكن أن يربط بين تمويل التنمية وخلق حقوق السحب الخاصة التى يوفرها صندوق النقد الدولى، ولكن هذه الحقوق من المفترض أن تشكل جهازًا لإيجاد الاستقرار النقدى، يجب - لذلك - أن يتم إيجادها وسط فجوات متوسطة غير منتظمة، وفى اللحظات التى تكون الحاجة فيها شديدة إلى السيولة النقدية العالمية.. ومثل هذا النظام قد يساعد على دفع التنمية العالمية «أو غير ذلك من الوظائف التى يمكن أن تدعمها مثل هذه الموارد الدولية، وكذلك عندما لا تبرر السيولة الدولية خلق جهاز نقدى دولى جديد، كما حدث فى عقدى السبعينيات والثمانينيات»!

إن هذا المطروح باعتباره قضية من القضايا البدهية أو قضايا الحس العام يمكن أن يفسر كون الوظائف الدولية واجبة لأن تقوم بمعظم هذه الأنشطة، وأن تستفيد من بيئة العالم الجديدة السلمية والمليئة بالتوقعات. إن السفر والنقل والاتصالات والمقاصات البنكية الدولية عناصر مرشحة بشكل واضح؛ لتكون ضمن هذه الأنشطة. وبما أن السماسرة والمسافرين الدوليين متواجدون الآن بشكل مضطرد.. فإننى لا أرى سببًا مقنعًا، كى لا أدفع مبلغًا معينًا من المال مقابل رسوم جواز السفر الخاص بى، أو جزءًا من

الثمن لتذكرة فى الطائرة، أو أضيف بعض الشىء إلى فاتورة تليفوناتى وفاكساتى، وإرسالى للبيانات عبر الحدود الدولية من أجل أن يساعدنى ذلك كله فى أن أنقل نفسى ومتعلقاتى وأفكارى حول العالم بطريقة أبسط وأسهل، مما قد تكون عليه الآن، والذى يتصف بعدم العدالة والتوتر والمخاطرة، إذا لم يكن النظام الدولى فى وضع عمل جديد.

إن هناك جهازًا آخر من السهل فهمه، باعتباره وسيلة أخرى لفرض ضرائب على استخدام جزء من التراث المشترك للبشرية، مثل تأجير مواقف للانتظار فى المدار الفضائى الكونى ووضع تراخيص لرسوم استغلال موارد أعماق المحيطات أو أعماق البحار أو الهامش القارى، كما فى حالة العمل فى القارة القطبية الشمالية. إن دفع بعض المال للنقل العالمى للموارد الجينية، ودفع رسوم أخرى لتصدير البيانات وعملية تدفقها؛ خاصة فيما يتعلق بالمقاصات البنكية المالية الدولية، وضريبة على الإطلاق المتعمد للغازات الضارة مثل الميثان والكوروفلوروكربون وثانى أكسيد الكربون، وما إلى ذلك. (مثله مثل ضرائب التبغ أو الكحول) مما يعتبر عوائد لموارد كثيرة، مما يمكن أن يوضع فى هذه القائمة، التى لا يحدها سوى الخيال الإنسانى.

وعبر السنوات، طرح قدر كبير من التفكير لمعالجة هذا الموضوع، فليس ثمة حكومة وطنية، يمكن أن تكون قائدًا عالميًا له كفاءة معالجة هذا الأمر عاجلا أم آجلا فإن شخصًا ما سوف يقوم بهذه المهمة، ومن سيأخذ الخطوة الأولى فى هذا السياق، فسوف ينظر إليه باعتباره مشاركًا، لا يمكن نسيانه فى السعى نحو نظام فاعل من أجل التغيير السلمى فى العالم.

التعددية العملية

ما الخطوط الإرشادية لهذه المحاولة الثالثة بما فى ذلك مبادىء الفوق قومية، إضافة إلى طرح الحاجة إلى تدفقات من الموارد العالمية، التى تجعل القرارات الدولية قادرة على الفعالية المتواصلة، وتضع بصمة نحو مستقبل جديد لتلك المنظمات المختلفة، التى تم

إنشاؤها فى الأربعينيات والخمسينيات لتدير المحاولة الثانية، وخاصة تلك المنظمات المتعلقة بالأمم المتحدة؟، لابد للمستقبل دائماً من أن يتأسس فى الماضى. إن ميثاق الأمم المتحدة هو نقطة البداية الواضحة التى سنبدأ منها. لقد طرح أحد الدبلوماسيين فى الولايات المتحدة فى نيويورك - منذ سنوات مضت - مقولة ذات دلالة مهمة فى هذا الشأن؛ إذ قال (ليس ثمة شيء خطأ فيما يخص الصفحات الخمس الأولى من ميثاق الأمم المتحدة، وأضاف أن الصفحات الخمسين التالية الخاصة بالإجراءات التى تمضى فى ذلك المسار، هى التى تحتاج إلى مراجعة).

ليس من الدقة تماماً أن نقول إن الاثنين وخمسين صفحة التى تلت افتتاحية ميثاق الأمم المتحدة، والفصل الأول الذى يتضمن الغايات والمبادىء تتعامل فقط مع الإجراءات. إن المادة (٥٥) تُعرف الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بأنها « ذات محتوى لعلاقات ودية وسلمية »، وهى تربط القانون الدولى مع فكرة حقوق الإنسان والحريات الأساسية، باعتبارها محط اهتمام الحكومات فى كل مكان فى العالم، كما أن المادة (٧٣) تتعامل مع الأشخاص، الذين لم يحصلوا بعد على وضعية كاملة لحكومة مستقلة، وتقول بأن « مصالح القاطنين فى هذه الأقاليم والمناطق ذات أولوية وأهمية قصوى »، وهذا هو حجر الزاوية فى الإنجاز الأكبر لميثاق الأمم المتحدة حتى الآن، وهو إنهاء حكم الاستعمار.

ومن الحقيقة على أية حال أن البناء الإجرائى المنشأ على هذه الصيغة للأمم المتحدة -باعتبارها منظمة لها هذه الطبيعة - قد تداخل مع سعى كثير من الأعضاء لإعلان أهدافهم وغاياتهم الجماعية، كما يبدو من هذه الفقرات القليلة التى سنطرحها، وهى: (نص الديباجة، الفصل الأول، المادة ٥٥ من ميثاق الأمم المتحدة، التى أعيد إنتاجها كفكرة زمنية فى الجزء المسمى المصادر، والملاحظات، والتعليقات).

وكما رأينا فإن كثيراً من الأشكال التى اعتمدت فى تكوينها على الأمم المتحدة كمؤسسات عالمية، ظلت تعمل بشكل جيد على أى حال، ولكن ما يثير الانتباه هو

اقتراح صيغة جديدة للمستقبل، مؤداها أن وكالات الأمم المتحدة والعمليات التى عملت على ممارستها هى تلك التى ترتبط أساسًا بمبادىء وأهداف الميثاق (ولكنها تداولت بشكل سريع هش مع إجراءات الميثاق) . فمثلا نجاح الأمم المتحدة فى عمليات حفظ السلام والدخول بين الفصائل المتنازعة، وكذلك صنع السلام بالوساطة والمصالحة ما بين الأطراف حول المسائل محل النزاع . . كل هذا موجود فى الصفحات الخمسين الخاصة بالإجراءات فى ميثاق المنظمة . . ولكن يبدو أنها متناغمة مع أهداف الميثاق بتأكيد ضرورة عدم استخدام بأنه يجب القوات المسلحة، وخدمة المصالح المشتركة (من الديباجة، وأن تكون مركزًا للتوافق والتنسيق فى التفاعلات ما بين الدول؛ من أجل الوصول إلى غاياتهم المشتركة) (المادة ١ النقطة ٤) .

وثمة مثال آخر نجده فى الميثاق، عندما يصف إجراءات التصويت، ولكن هذا الوصف لا يستخدم إلا عند أخذ الأصوات؛ فالميثاق نفسه لا يتطلب التصويت . وكما رأينا فإن كثيراً من الإجراءات الناجمة التى قامت بها وكالات الأمم المتحدة تمت الموافقة عليها (عن طريق الإجماع) . . وعندما كان يتم التصويت فى مثل هذه الحالات، فقد كان يستهدف تأكيد الإجماع حول اتفاقات مسبقة؛ ليتم تسجيلها، والتى لم تحظ بالموافقة الكلية بعد، كما هو الحال بالنسبة لمعاهدة قانون البحار .

وثمة مثال ثالث يتعلق بإجراءات الميثاق التى تصف الأمم المتحدة كمنظمة، لا أعضاء فيها سوى الحكومات، وأن أطراف النزاع ليسوا سوى حكومات . ولكن بالاحتكام إلى نص الميثاق، فإن تهديدات السلام، والترويج للسلام وإدانة الأفعال العدوانية تأتى فقط من الحكومات . إن الإرهاب الدولى بهذا المعنى لم يكن معروفًا قبل عام ١٩٤٥ ، وكذلك بالأمر بالنسبة للتكتلات غير الحكومية العالمية، إذ إن الجريمة والمخدرات وغيرها من المشكلات التى تسير وفق أهداف واضحة، وأكثر اقترابًا من السطح لم يكن لها هذا الأثر فى ذلك الوقت . كذلك . . فإن تنبؤات أسعار العملات أو تحديد أسعار السلع لم تكن مطروحة، إذ لم يتم التفكير فى مثل هذه القضايا آنذاك، باعتبارها قضايا متعلقة

بالأمن والسلم الدوليين كما هو الحال الآن.

ولم يحدث ذلك حتى تم الوصول إلى مسودات المادة ٧١؛ إذ افترض أن المنظمات غير الحكومية يتم الرجوع إليها للتشاور؛ وقد كان هذا يتم فقط فيما يخص المسائل الاقتصادية والاجتماعية، وليس قضايا السلم والأمن الدوليين أو سياسة الأوصياء أو القانون الدولي. وحتى الفصل الخاص بالسكرتارية العامة، نجده يفترض أن طاقم العمل الدولي سيقوم وحده - من خلال موظفي الأمم المتحدة - بإنجاز كل مهام العمل الدولي. ولكن التاريخ خلال السبع وأربعين عامًا الماضية مليء بالأدلة التي تثبت أن المنظمات غير الحكومية قد أخذت غالبًا جانب القيادة - في أغلب الأوقات - في صناعة وتنفيذ السياسات العالمية، وهو الأمر الذى استطاع الأعضاء الرسميون للأمم المتحدة أن يستنبطوه فيما بعد. على أية حال .. إن الأكاديمية العالمية للسلام كانت تقوم بمعظم التدريب المنظم لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وهى منظمة غير حكومية. كما أن معظم جهود الوساطة والمصالحة التى قامت بها السكرتارية العامة نفذها أناس، تمت إعارتهم إلى السكرتير العام أو عيَّنهم هو بنفسه داخل محيط الخدمة المدنية، بل وكان ثمة متطوعون، ليست لهم صفة رسمية للقيام بهذا العمل. إن معظم الحقائق المفيدة التى نجدها، ومعظم كشافات التقارير التى يتم نشرها حول انتهاكات حقوق الإنسان تضمنتها صحيفة الميثاق الخاصة بالأمم المتحدة. وإن كان الذين قاموا بها هم من منظمات لها فعاليات غير حكومية مثل منظمة العفو الدولية أو المفوضية الدولية للقضاة.

إن كثيرا من المقترحات التى تم تقديمها فى بقية هذا الكتاب، يمكن أن تؤدى إلى تعزيز الأمم المتحدة، إن لم تكن محاولة فعلية لإعادة الحياة إليها مرة أخرى، وإعادة فتح الفتوات إلى أجزاء معينة من نظام الأمم المتحدة لا تعمل حاليا. إن تعزيز الأمم المتحدة يعنى السعى بأهدافها ومبادئها بشكل جاد إلى الأمام، على أن يكون ذلك من خلال الأفعال التى تبنى مؤسسات جديدة حية، ضمن إطار الميثاق، تعكس الحقائق المنتظرة والمتوقعة فى القرن الحادى والعشرين.

إننا نحتاج إلى النظر بهذه الكيفية إلى الأمم المتحدة أكثر من أى وقت مضى، فأى اتفاق دولى للمحامين طلب منه أن يكتب الديباجة، الفصل الأول من المادة ٥٥ والمادة ٧٣ من ميثاق الأمم المتحدة لن يستطيع بالتأكيد أن يضيف شيئًا أكثر إلى تعريف مدى الحاجة إلى جعل التغيير السلمى وصناعة السلام أشياء قابلة للتفصيل.

إن ما نحتاجه لا يقتصر على أن نطور وسائل العمل الجديدة، التى لا تتجاهل أو تهمل الأهداف المنصوص عليها فى ميثاق الأمم المتحدة، ولكن الحاجة تتركز فى جعل التغيير السلمى وصناعة السلام لميثاق قابلة لأن تكون مؤثرة، وكذلك تغيير بعض العمليات التى عفى عليها الزمن؛ من أجل الوصول إلى :

١ - تحديد نظام أمنى عالمى لجعل العالم أكثر أمانًا وابتعاداً عن الشقاق والتوتر (الفصلان السادس، السابع من هذا الكتاب).

٢ - تنظيم الأسواق العالمية لجعلها ليس فقط على مستوى الكفاءة، بل وعادلة (الفصل الثامن من هذا الكتاب).

٣ - خلق دفعة للنمو العادل على المستوى العالمى، تدعمها أشياء أكثر فعالية من مجرد المساعدات الممنوحة والقروض (الفصل التاسع).

٤ - التفاوض من أجل تسويات كونية فاعلة وعادلة حول البيئة الإنسانية؛ والتى أصبحت تحظى باهتمام عالمى (الفصل العاشر).

إن نظامًا حساسًا من أجل التغيير السلمى يخدم أناسًا أكثر، مما تم إنجازه فى تاريخ العالم كله، يعتبر هدفًا مطروحًا. وثمة خطوات معينة فى هذا الاتجاه، تم اتخاذها بالفعل فى مقدمة (ديباجة) الأمم المتحدة بمنظور عملى. إن المبادىء الحاكمة قد جعلت من نفسها شيئًا ظاهراً وواضحاً. كما أن اللغز والتعقيد الذى يواجهنا، هو كيف نتحرك دون قيود فى مسار متعرج نحو ما علّمنا إياه النصف قرن الأخير؛ لكى نضعه موضع التنفيذ، وعن طريق التجربة والخطأ نصل إلى النظرية.

إن مهمتنا القادمة فى عقد التسعينيات مشابهة - إلى حد كبير - لتلك المهمة الناجحة التى واجهها توماس جيفرسون، وجيمس ماديسون وغيرهم من مؤسسى الولايات المتحدة الأمريكية. لقد استطاعوا أن يطوروا طريقة جديدة فى التفكير فى كيفية حكم أمة ناهضة مليئة بالتنوعات. لقد كتبوا وقتها قواعد عامة لمؤسسات دائمة، استطاعت أن تؤكد أنه ليس ثمة عالم واحد ثابت، يمكن أن يكون فى موضع المسئولية العامة عن كل شىء.

ولا يبدو أن إدارة الحياة الواقعية للسلام فى طول العالم وعرضه لا تتطلب الارتباط بعالم ماديسونى (كذلك العالم الذى عاشه جيمس ماديسون) أى عالم من التفاوضات والتكيف والمواءمة بين الاختلافات القومية والوظيفية.. عالم يكون الناس فيه قادرين على الاتفاق على الخطوة التالية التى سينجزونها سويا، بإحساس مشترك بالحاجة (بل والدفع من خلال حكومة كونية)، إلى أن يوافقوا على مقررات دينية ومحددات اقتصادية واتفاقات سياسية. إن ثمة فكرة بأن تعددية عملية وليس كونية أحادية هى التى ستكون مصير الجنس البشرى

الفصل السادس

فوضى دولية جديدة: تآكل القوة العظمى

«إن أحد تعريفات السلام هو أنه صراع يتم السيطرة عليه بشكل جيد»

(كينيث بولدنج - ١٩٩٠)

* * *

فى التسعينيات من هذا القرن، ولأول مرة منذ الفوضى التى سادت فى أوائل العصور الوسطى، لا يوجد زعماء قوميون مسيطرون على السياسات الدولية، أو حتى يحاولون السيطرة عليها، أو يعتقدون أنهم مسيطرون عليها، وهم ليسوا كذلك، فالمطامع الكبرى لشارلمان، والإمبراطوريات الرومانية المقدسة والإسبانية والبريطانية والألمانية فى عصر القيصر ڤيلهلم وأدولف هتلر والعسكريين اليابانيين، أو الاتحاد السوفيتى فى عهد لينين أو ستالين والذين خلفوهم.. كلها قد سقطت فى الطريق. وكذلك الشعور الغامض بأن الغرب الذى يعتمد كثيراً على حلف شمال الأطلنطى، هو «الأخ الأكبر» للعالم، هذا الشعار أصبح شيئًا باليًا بسرعة، وكذلك الزعم بأن الولايات المتحدة هى العم الغنى الذى يدعم هذا الحلف.

ولمدة ٤٠ سنة تعتبر لحظة فى عمر التاريخ، أمكن للأسلحة النووية أن تقنع الجميع تقريبًا بأن هناك دولتين تستحقان وضع «الدولة العظمى»؛ فقد ثبت أن الانفجارات

العظمى لا يمكن استخدامها عسكرياً كأدوات للهيمنة العالمية .

وقد حاولت إحدى القوتين العظميين أن تساند آخر إمبراطوريات هذا العالم فى تحالف بالإكراه. ولقد راهنت بشدة على القوة العسكرية، ولكنها تخلفت فى كل شيء آخر؛ حتى كفت عن النضال لكى تصبح رقم واحد أو حتى رقم ٢ . وراهنت القوة العظمى الأخرى بشدة على أصناف أخرى من القوة العسكرية، التى لم يكن ظاهراً أنه يمكن تطبيقها فى مواقف الحياة العسكرية الحقيقية، كما لم يكن ممكناً التلويح بها، دون أن تبدو وكأنها دولة بلطجية. ولكن رهاناتها الأخرى كانت أكثر انتشاراً وتركيزاً على : العلم، والقدرة الاقتصادية المنظمة المؤسسية، والحرية والتعاون الدولى، مثل : مشروع مارشال وحلف شمال الأطلنطى والمساعدات الاقتصادية الى الأعداء السابقين، والدعوة العالمية لاحترام حقوق الإنسان، والتجارة الأكثر حرية، وكذلك اندماج أجهزة الكمبيوتر مع نظم الاتصالات الحديثة بهدف خلق المجتمع الدولى للمعرفة .

إن عالم التسعينيات وما بعدها يبدو مختلفًا بشكل أساسى عن كل ما نجده فى ذاكرتنا الثقافية، عن العلاقات الدولية. وليس ثمة قوة لديها القدرة على أن تتحمل وحدها مسئولية أن تجعل العالم آمناً من أجل التنوع والاختلاف . ولقد كان واضحاً تماماً أن عالمًا دون وجود مسئول عنه، سيكون أكثر التهابًا وأكثر عرضة للأزمات عن العالم، الذى مر بمرحلة خطرة، ولكنه تميز بالثبات أثناء مرحلة المواجهة بين القوى العظمى النووية التى تحدق فى بعضها البعض من قواعد الصواريخ الحصينة .

إن القوى الاستعمارية القديمة والحديثة لم تقم فقط بتحرير ثلثى العالم من التبعية السياسية والاستغلال الاقتصادى، ودورها الاستراتيجى كأدوات فى الصراع الدولى، ولكنها كذلك تخلت عنها إلى حد كبير. وأصبح الاستقلال مرادفًا فى المعنى لكلمة « الإهمال » .

وفى بداية التسعينيات، واجهت قوى الغرب الرأسمالية منها والماركسية، وهى

مصدومة وخائفة تتوجس شراً من عديد من المشاكل الخاصة بها، مثل: الصراعات الاجتماعية الداخلية المتزايدة والمنافسة مع الجيران من دول العالم الأخرى، والخوف من اللاجئين والمهاجرين، بالإضافة إلى استيائها من الدول؛ التى طرحتها جانباً كمخالب فى الصراع، ولكنها كانت طموحة.

وفى دول شرق أوروبا وجمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق، نجد أن الديموقراطية والتنمية الاقتصادية من المتوقع لهما أن يكون طريقهما مملوءاً بالمطبات. وكذلك فإن الصين الشيوعية ومنهجها فى التحديث، والطريق المزدوج الذى تتبعه فى التعليم والقمع معًا، يضمن بأن تكون شريكا قلقا وغير مستقر فى النظام الدولى. كما أن الصراعات الداخلية والمنافسات الإقليمية فى جنوب آسيا ستجعل مناطق مثل كشمير ووادى الإندوس وسرى لانكا ومناطق الصراع الأخرى تحتل مركزاً متقدمًا في نشرات الأخبار دائماً. وفى الشرق الأوسط، فإن الجراح القديمة والأحقاد الجديدة بالإضافة إلى التوزيع غير العادل جيولوجيًّا للثروة؛ يبدو أنها ستحتفظ بالملوك والمستبدين، الزعماء الأغنياء والشعوب الفقيرة، الأصوليين ودعاة التحديث من المسلمين واليهود والعرب، والذين يحاولون قتل بعضهم البعض.

وفى أفريقيا نجد أن هناك تطورات كثيرة تحدث، ومحاولات لإنشاء مؤسسات، وحكومات حديثة ولكنها مازالت تخسر فى سباقها المستمر مع الفقر، وكذلك القبلية والنمو السكانى والعجز والفساد.

أما الإمكانيات الضخمة والموارد الغنية لدول أمريكا اللاتينية فإنها سوف تظل فى موضع الخطر، إلا إذا أمكن دعم التوجهات الديموقراطية، التى بدأت فى الثمانينيات واستمرارها فى التسعينيات. وهناك – إضافة إلى مناطق أخرى – جماعات من منتجى ومروجى وتجار المخدرات، التى تؤدى إلى الإدمان، يستمرون فى شن الحرب على المدنية. وفى شرق آسيا وحدها نجد بقعًا مضيئة على شكل الهلال، ولكن حتى هناك نجد أن النمو الاقتصادى يسبق بصورة كبيرة أية محاولة للحصول على رضا المحكومين.

وفوق هذا المشهد العالمى تحلق فى الأفق الزيادة الكبيرة المستمرة والسريعة فى عدد السكان، التى تجعل كل مشكلة أقل قابلية للحل وكل حل أقل أملا. وهؤلاء الناس ولدوا فى عالم جديد، يعتقد فيه كل واحد بعد أن فاز الغرب أن من حق كل فرد حرية التعبير وحرية العبادة وحرية الخلاص من العوز ومن الخوف.

الاختبار الأول

إن تحطيم سور برلين وانهياره فى خريف ١٩٨٩ كان عبارة عن شعار أو استعارة لنهاية حقبة كاملة، وكان كذلك عنواناً لبداية حقبة جديدة. لأن العالم كما كانت تصفه عبارة «ت.إس. إليوت» كان ينبض بين حياتين - «إن العالم لم يضطر أن ينتظر سنة كاملة؛ لكى يلحظ حياته الجديدة». إن الغزو العراقى للكويت فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠ كان يمدنا بالنموذج الاستعارى الوصفى الأول، لألغاز عالم ما بعد الحرب، وقد كانت هذه الاستعارة عرقية مختلطة وتناسب تماماً ماله من ثقافات مختلطة ومتشابكة، وولاءت عرقية ودينية مختلفة، وأيديولوجيات مختلطة حول الحكومة العالمية، ولكن الطبيعة الأساسية لتلك التغييرات السياسية العالمية ظهرت بوضوح فى رد الفعل تجاه العراق، التى حاولت أن تبتلع جارها الصغير الثرى فى الجنوب بالطريقة القديمة.

ولم يكن الديكتاتور العراقى الذى حكم لفترة طويلة، صدام حسين، غبياً؛ فقد كان عنده أساس جيد للاعتقاد بأن كثيراً من دول العالم أقرت حشده لقواته العسكرية؛ فالاتحاد السوفيتى قد أرسل له معدات عسكرية حديثة، ومعها خبراء (فنيين على مستوى عالٍ لمساعدة العراق فى تعلم كيفية التعامل مع هذه الاسلحة). وقدمت الحكومات الفرنسية المتعاقبة عديداً من المعدات العسكرية الحديثة للعراق، بل وساعدته أيضاً فى بناء محطة لإنتاج الوقود النووى، التى لم توقفها إلا الضربة الجوية الإسرائيلية المفاجئة ضد هذه المحطة. كذلك فإن العراق خلال الثمانينيات قد حلَّ مكان ليبيا باعتباره أكبر سوق فى العالم لاستيراد السلاح من البرازيل. كذلك حصل العراق على

مساعدة أرجنتينية لإنشاء أماكن آمنة لبناء الصواريخ، وكذلك كانت الولايات المتحدة كانت تقف إلى جانب العراق خلال حرب الثماني سنوات ضد إيران، وكانت تتيح له تسهيلات كبيرة في الحصول على مشتريات من المعدات العسكرية حتى الأسبوع الأخير قبل بداية غزوه للكويت.

إن الرئيس العراقي افترض - نتيجة لتأثر حياته بفترة الحرب الباردة - أن بقية دول العالم لن تستطيع أن تتحد معاً، تحت زعامة الأمم المتحدة لتمنعه من تنفيذ ما يريد ولو أن ذلك حدث في أواخر الأربعينيات لوقف ينظر - وهو شاب - في إعجاب بما يحدث، مثلما فعل ديفيد بن جوريون الإسرائيلي، وهو يستولى على أراضي العرب، ويخطط عملياته العسكرية على فترات، يستغرق كل منها ٥ أيام؛ لأنه خمن بصواب أن هذا ما سوف يستغرقه مجلس الأمن ليأمر إسرائيل بوقف إطلاق النار والتفاوض، (وليس هذا من قبيل التخمين فحسب، فقد أبلغني بن جوريون باستراتيجيته هذه فعلاً، عندما كنت رئيساً للتحرير، وأجريت معه مقابلة صحفية في ١٩٥٥).

ولكن الرئيس العراقي كانت حساباته خاطئة فيما يخص مرحلة ما بعد الحرب الباردة؛ لأن السوفيت أوقفوا مساعدتهم العسكرية، التي استمرت طويلاً للعراق بعد ساعات من غزوه للكويت، إضافة إلى أن الأمريكيين الذين كان نصيبهم من الإمداد النفطي العراقي والكويتي مجتمعتين يقل عن نسبة ٥٪ - ولكنهم يضطرون إلى أن يستوردوا حوالى ٤٦٪ من احتياجاتهم البترولية من مواقع أخرى - قرروا بسرعة فرض حظر على العراق. إضافة إلى أن اليابانيين والأوروبيين فعلوا - رغم اعتمادهم الشديد على بترول الشرق الأوسط - مثل ما فعلت كل من أمريكا والاتحاد السوفيتي.

ثم جاء دور مجلس الأمن في الأمم المتحدة، والذي كان دائما يعصر يديه بلا جدوى، في مثل هذه القضايا خلال فترة الحرب الباردة. ولكنه هنا قرر أن ينشط بشكل فعال تلك الفقرة، التي لم تستخدم إلا نادراً، وهي الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وأن

يامر بفرض حظر شامل على صادرات البترول من العراق والكويت بعد الغزو، وكل البضائع والمنتجات الأخرى المنتجة فى العراق والكويت والمصدرة للخارج، ويفرض حظراً على مبيعات «الأسلحة والمعدات العسكرية» إلى أى منهما، أو «تحويل الاموال إلى العراق أو الكويت»، بما فى ذلك الاستثمارات الأجنبية. أما فى اليوم التالى.. فإننا نجد أن تركيا قد انضمت إلى هذا القرار نفسه بوقف العمل فى خط الانابيب، الذى كان يحمل حوالى ثلثى النفط العراقى المصدر عبر الأراضى التركية إلى أحد موانئ تركيا فى شرق البحر المتوسط، من أجل شحنه للمستوردين فى أنحاء العالم.

أما العرب(*) المنقسمون إلى فريقين طوال تاريخهم: (الذين يملكون والذين لايملكون: العائلات الملكية ورجال الجيش الأقوياء). وكانت تلك الحالة (الغزو العراقى للكويت) نوعاً من الاختبار لفكرة أن الشجاعة ترتبط بشكل طردى بالابتعاد عن المشاكل، ولكن بعد أسبوع من التردد الملكى، نجد أن الملك فهد – ملك المملكة العربية السعودية – قد طلب المعونة، واستنجد بالقوات الخارجية؛ ومن ثم كانت القوات التى تم تشكيلها لتدعيم الحظر الذى فرضته الأمم المتحدة على العراق، وإيقاف أى غزو آخر محتمل قد تم تعبئتها فى الأسبوع التالى مباشرة، حيث إن اثنتى عشر دولة عضواً فى الجامعة العربية تقودها مصر، قالت إنها ستشارك فى إرسال القوات إلى السعودية..

ولم يحدث خلال التاريخ الحديث إطلاقًا أن حدث مثل ذلك الإجماع الدولى على قرار ما بالتدخل والتحرك المباشر ضد أحد المعتدين. إن ذلك الإجماع المفاجئ قد ساعدته الرغبة السوفيتية الحميمة فى التعاون مع الغرب حول تلك المسألة، وحقيقة أن الصين لم يعدلها ثمة أيديولوجيا أو مراهنات قومية على استخدام حقها فى التصويت

(*) المترجم: تم ترجمة النص كما هو مراعاة للأمانة العلمية، ولكن ما ورد فى النص يعكس قراءة متعسفة للتاريخ العربى، بل وقراءة معادية للعرب أنفسهم من جانب المؤلف. فإذا كان العرب قد انقسموا إلى فريقين (يملكون ولا يملكون) فهى قراءة أيديولوچية، تنطبق على كل شعوب العالم ودوله وقومياته من جانب، أو هى قراءة غير واعية بحقائق التاريخ العربى القديم والحديث، الذى شهد أسباباً عديدة للانقسام والتوحد، تختلف بالتأكيد عن الأسباب التى شكلت أزمة غزو العراق للكويت.

بالڤيتو فى مجلس الأمن، لكى تقف ضد أى إدانة عالمية مرتقبة للقائد العراقى، الذى أدخل بلاده فى مشكلة حقيقية.

إن ذلك الإجماع كان أيضاً -وإلى حد ما - نتيجة للتغطية المستمرة على مدار الساعة لأزمة الخليج فى شبكات التليفزيون عبر العالم ككل. إن جيمس شليزنجر الذى كان وزيراً سابقاً للدفاع فى الولايات المتحدة، كان يأخذ اقتباساً من كلاوزڤيتز المنظر الاستراتيجى الشهير، ليصبغ به عبارته بأن «التليفزيون هو امتداد للدبلوماسية بوسيلة أخرى» من عبارة كلاوزڤيتز الشهيرة: «بأن الحرب هى امتداد للدبلوماسية بوسيلة أخرى». إن انتشار الديموقراطية أدى إلى نوع من الإحساس بالانفتاح فى كثير من مناطق العالم، والتى لم تكن قبل ذلك داخلة ضمن النظام الإعلامى الكونى، ولذلك فإن المسألة بالنسبة لرجال التليفزيون كانت نوعاً من المكاشفة الكونية، التى خلقت أسواقاً جديدة جذابة لهذه البضاعة المعلوماتية لهذا العالم.

إن الرغبة المحمومة التى عمت العالم فى ذلك الوقت، لم تكن ناجمة عن التعاطف الكبير مع الكويت، والتى لم تكن تمثل سوى بقعة صغيرة على هامش ساحلى صحراوى، يعوم فوق أكبر بحيرات العالم من النفط - وإنما كانت على الجانب الآخر ناجمة عن صعوبة إيجاد تبرير عقلانى فى ذلك الجو الجديد من التعددية والمشاركة لكى نجيب: لماذا يجب ان تسيطر تلك الإمارة القبلية على ذلك الكم الضخم من الثروة، الذى لم تعمل لكى تحصل عليه. وفى الواقع لم يكن يبدو أن الملكيات المتداعية التى فى طور الاحتضار - حول الخليج الفارسى - تستطيع أن تحمل ملامح الصورة السياسية العالمية الجديدة. إن الأمر الأكثر حساسية فى ذلك كان هو العقل العراقى، الذى دخل إلى حيز درامى على المسرح العالمى أثر فى مناطق أخرى كثيرة من العالم إن ذلك التدخل الذى تم ضد هذه الإمارة الملكية لم يجعل من الشعب الكويتى سوى جرحى ولاجئين.

كما أن التحالف الدولى والإجماع السياسى الذى حققته الولايات المتحدة، كان قد

تجمع وتوافق خلال أسابيع عديدة بسبب حالة من إحادية الجانب، قد تواترت منذ نهايات ١٩٩٠، ولذلك فإن الرئيس جورج بوش قد ضاعف من قوة القوات الأمريكية في الخليج، دون أن يستشير أياً من الحلفاء، أو الكونجرس الأمريكي نفسه.

ولفترة طويلة من التاريخ التالي لهذه المسألة، كان العلم الأمريكي هو العلم الوحيد الذي يرتفع على مثل هذه المغامرات العسكرية عبر العالم. ولكن في العقود الحديثة نجد أن استخدام القوات الأمريكية في عمليات دولية متعددة الجنسيات، كانت ترفع أعلاماً عديدة، ليكون ذلك هو الطريق لتجنب مشكلات سياسية داخلية (داخل الولايات المتحدة) حول التدخلات والالتزامات، التي تقطعها الولايات المتحدة على نفسها عبر البحار. ولمدة أربعين عاماً، كان تحالف الناتو والقوى الأمريكية المخصصة للأمم المتحدة في كوريا يستجمع له مساندة شعبية سواء على المستوى الأفقي أو الرأسي (أي مساندة شعبية بشكل خاص وعام)، وكانت حرب فيتنام هي أيضاً إحدى النقاط التي تعبر عن رأي الولايات المتحدة وحده، والذي كان يصنع في أمريكا، وكان يفشل عندما لا يحصل على دعم داخلي كاف. لقد كانت هناك بالقطع استثناءات حديثة لهذه الصورة من التدخل متعدد الجنسيات، سواء في جرينادا أو بنما، ولكن الولايات المتحدة كانت هي وحدها التي تقوم بالمغامرة؛ لكي تهرب من ردود أفعال سياسية داخلية داخل الولايات المتحدة إن قامت بهذه العملية في ظرف محدد لا يزيد عن أسبوع أو أسبوعين.

ومن أجل حماية هذه العملية في الخليج الفارسي.. فإن الولايات المتحدة قد عادت بسرعة إلى الأمم المتحدة والى فكرة الدبلوماسية متعددة الجنسيات؛ باعتبارها المفتاح لخلق إجماع سواء داخل المحيط السياسي الأمريكي، أو لتبنى به نظامها في التحالف. وكان المسرح معداً بالتالي لعاصفة الصحراء، وبمجرد أن نفذ صبر ذلك التحالف.. فإن القوة قد تم طرحها واستخدامها في الخليج، وبالتالي ثبت نجاحها المبهر. لقد استمرت الحرب الجوية حوالي ٤٠ يوماً، واستمرت الحرب الأرضية لأربع أيام فقط، وكان مبدأ الأمن الجماعي قد أثبت صلاحيته في هذه المسألة، وكانت كل المشاكل التي خلقتها

تلك الأزمة قد تم القضاء عليها فوراً.

ولكن بقيت مشاكل أخرى؛ لأن الديكتاتور العراقى استمر ممسكًا بزمام الأمور فى بلده، رغم أنه قد تم طرده من المنطقة الإقليمية التى دخل فيها، ولم يكن تهديده باستخدام أسلحة الدمار الشامل سواء الكيماوية أو النووية أو البيولوجية أو السموم محل اهتمام؛ لأن توقعات الأمم المتحدة، كانت لا تزيد عن حدود ما كانت المخابرات الغربية قد طرحته ببساطة عما يمكن لدولة نامية أن تحققه عندما تحوز مساعدة كبيرة من الدول الأخرى المتقدمة التى كانت صديقة لها، وبالتالى ثبت أن للعراق ترسانة قوية من الأسلحة غير التقليدية. وبعد جهد دولى قصير فى مجال الإنقاذ، كان معظم الأكراد والشيعة قد تركوا وحدهم؛ ليواجهوا مصائرهم مع النظام العراقى فى فترة تاريخية صعبة، وكانت الإمارات المختلفة فى جنوب هذه المنطقة قد عادت مرة أخرى الى نظمها غير الديموقراطية، وكان مستخدمو الطاقة فى العالم الغربى أقل اعتمادية على بترول الشرق الأوسط. كما أن توترات الصراع العربى الإسرائيلى قد تضاءلت جداً، إضافة إلى أن عملية السلام فى منطقة الخليج نفسها قد تم تأمينها بشكل حاسم عن طريق ذلك النصر المبين، الذى تم تحقيقه ضد العراق.

ولكن لاتزال هذه النتائج الضخمة التى نتجت عن تلك السلسلة من الأنفجارات المتتابعة لهذه البراكين السياسية التى تسمى الشرق الأوسط، لاتزال تقود إلى اختبارها الأول فى مدى تماسكها ومدى تماسك نظام عالمى دون حرب باردة. إن ذلك قام بالفعل بتوضيح أجندة مهمة للحكم العالمى، الذى تم تجاهله لفترة طويلة، من قبل عديد من الأكاديميين والباحثين والقادة السياسيين وكذلك المؤسسات الخاصة الكبيرة، ومراكز البحث.. إنها فكرة المركب الصناعى العسكرى، وكانت حركة السلام بالتالى – بكل أشكالها التى تمثلها – فكرة مناهضة لاستراتيجيات الحرب النووية، وقد تم تجاوز علاقات الاتحاد السوفيتى مع الولايات المتحدة.

إن الأجندة الجديدة من أجل تأمين العالم ضد كافة أصناف الصراع والتوترات كانت معبأة فى خمس حزم كبيرة من الأفعال والإجراءات، وكانت كل منها ترتبط بالأخرى، وهذه الحزم الخمس، هى:

١ - نزع السلاح بشكل جذرى والتخلص الفعلى والنهائى من الأسلحة الكيميائية، والتأكد من عدم استخدام الأسلحة النووية من كافة الأشكال والإحجام أو قابليتها للاستخدام.

٢ - تخفيض أو إنهاء احتمالية استخدام أسلحة الدمار الشامل، وما ينتج عنها من مخاوف سواء كانت كيميائية أم بيولوجية، وكذلك أجهزة إطلاق الصواريخ، والتى كان حصول بعض الدول عليها أكثر سهولة من الأسلحة النووية.

٣- التنظيم من أجل الوقاية والوساطة فى موضوعات الصراعات الإقليمية، وكذلك إدارة الأزمات والوساطة فى التوترات القديمة، إضافة إلى عزل تلك التوترات التى لا يمكن تسويتها، وإيقاف الحروب عندما تشتعل، واستعادة السلام عندما يتم خرقه.

٤ - تقوية النظام الدولى للاستجابة الإنسانية فى حالة الكوارث والأزمات الإنسانية داخل وبين الدول، وكذلك مواجهة تهديدات الأمن لهؤلاء الذين يتعرضون لتهديدات الإرهاب، أو الذين يستدرجون لإدمان المخدرات، أو الذين يتم احتجازهم فى صراعات متعلقة بحقوق الإنسان، أو الذين يتم طردهم من منازلهم كلاجئين، أو الذين يتعرضون أو تحل بهم كوارث طبيعية أو غير طبيعية بشكل مفاجىء.

٥- تطوير نظام أوسع وأكثر مرونة لقيادة العالم؛ أى تكوين نادٍ للديموقراطيات وهؤلاء الأعضاء، الذين يريدون أن يكونوا مؤثرين كمجموعات مختلفة، من أجل مواقف مختلفة فى مناطقهم الإقليمية، بهدف تحقيق غايات معينة، إن لم تكن القيام بإجراءات تؤثر على استقرار وثيقة الأمم المتحدة وتطبيقها.

(إن الأربع حزم الأولى من الإجراءات التى ترد فى هذا الفصل والذى يليه، هى تلك التى تتناول الأمن العالمى، بشكل يتجاوز التعريف الضيق للصراعات العسكرية أو الأوضاع الأخرى، التى يتهدد فيها أمن الأفراد، والتى تتعلق بما تقوم به القوات المسلحة أو قوات البوليس، أو أى من العاملين الآخرين فى مجالات الطوارئ).

إن الحزمة الخامسة من السياسات تتطلب مناقشة أوسع لطبيعة القيادة الدولية داخل إطار فكرة أنه ليس هناك أحد ما مسئول عن العالم أجمع بمفرده؛ أى عدم الانفراد بالقيادة المطلقة للعالم، وسوف تتم مناقشتها تفصيلياً فى الفصل الثامن، بعد أن نقدم بعض ملامح الاهتمام بالصراعات المهمة والخطيرة الحادثة فى الاقتصاد الدولى، والتى سنشرحها فى الفصل الثامن، وما يتعلق بسياسات الفقر فى الفصل التاسع، وفكرة حماية بيئة هذا الكوكب فى الفصل العاشر.

الاقتراب نحو عقل جماعى حول المسألة النووية

لابد أن يكون واضحاً الآن حتى بالنسبة للحكومات أن دولة ما لا تستطيع ولاتحتاج إلى أن تهدد بإحداث عديد من الانفجارات الضخمة، تنفذها فى ترسانتها العسكرية؛ من أجل ان تسير فى اتجاه حيازة قدرة ذات اعتبار فى اللعبة الدولية، أو فى لعبة المعلومات، أو لعبة التهديدات، أو لعبة إزالة التهديدات التى تكون فيها المسألة العسكرية صاحبة الاعتبار الأول، دون بقية المسائل المتعلقة بإقليم الدولة أو صناعاتها أو سكانها. إن التهديدات النووية وما ينتج عنها تعتبر حروباً قد تم خوضها، من خلال أفكار أو انطباعات سابقة مع معرفة الانعكاسات الكامنة، التى يمكن أن تحدث نتيجة للاستمرار فيها، ونتيجة عدم التأكد من النتائج التى يمكن أن تظهر. إن التفكير فى التهديدات النووية والدمار الشامل، لا يجب أن ينظر إليها على أنها أكوام من البناء الأساسى، بل إنها مجرد لعبة معلوماتية، تومض بشكل متجدد لتلقى الأضواء حول الاحتياجات، التى تفرضها بعض النظم العسكرية فى هذه اللعبة الكبرى، التى تتكلم عنها.

عندما تم استخدام أول سلاحين نوويين فى السابق، أنتجتهما الترسانة النووية، وتم إلقاؤهما على هيروشيما ونجازاكى فى ١٩٤٥، سارع العلماء والقادة السياسيون إلى الحكم بأن الأسلحة النووية هى أسلحة نهائية، وأن هؤلاء الذين يملكون الأسلحة لابد وأن يسموا بالقوى العظمى، ولأكثر من أربعة عقود ونصف؛ أى حوالى ٤٥ سنة، أثبتت فيما بعد حقيقتين أساسيتين.

الأولى هى أن العالم قد تم إمداده بكثير من الأسلحة النووية ففى ١٩٤٥ كان كل ما يملكه العالم من الاختراعات فى هذه المسألة، هو مجرد ثلاث قنابل، استخدمت اثنتان منها بالفعل فى اليابان. ولكن بحلول عام ١٩٨٩ أصبح هناك حوالى ٥٧ ألف سلاح نووى أو رأس نووى تمثل تبعاً لما أوردته روس سيڤارد، التى قامت بعملية استقصاء لهذه الأسلحة لفترة طويلة: «إن القوة التدميرية تعادل ١,٢ مليون مرة القوة التدميرية التى ألقيت على هيروشيما، أو على الأقل ألف مرة من القدرة النيرانية للأسلحة المستخدمة فى جميع الحروب، منذ اختراع البارود كسلاح فى الحروب منذ ستة قرون مضت.

وثمة طريقة أخرى لحساب دلالة هذه الأرقام ذهنيًا، عندما نحسب قدرة ١١ ميجا طن من الطاقة التدميرية، التى تم إطلاقها بشكل شامل فى كل من: الحرب العالمية الثانية والحرب الكورية والحرب الفيتنامية، بينما نجد أن الطاقة التدميرية للأسلحة النووية وترسانتها والتى وجدت عام ١٩٨٩، تفوق حوالى ١٨ ألف ميجا طن من الطاقة.

لقد أنتجت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ما يقرب من ٩٨٪ من الطاقة النيرانية؛ أى حوالى ٥٥,٥٠٠ ألف جهاز نووى كبير و«صغير»، بمتوسط طاقة تدميرية يبلغ ٣٠ ضعف قنبلة هيروشيما، وبما يعادل حوالى ١٦٠ مليون مرة الانفجار، الذى حدث فى مفاعل تشرنوبيل بالاتحاد السوفيتى، وكانت كل هذه الطاقة التدميرية يوجهها كل طرف إلى الطرف الآخر وحلفائه وسكانه.

إن روبرت ماكنمارا الذى كان وزيراً للدفاع فى الولايات المتحدة فى الأعوام ١٩٦١-

١٩٦٧، كان يوافق على المزيد من هذا الحشد المتبادل، ولكن فيما بعد أعلن أنه ليس ثمة معنى فعلى للتفكير بهذا المنطق فيما يخص مفهوم الدفاع، لقد تلقى هو نفسه نصيبًا كافيًا من اللوم لما يسمى «بالقرارات الإجرامية»، التى دفعت هذه القوى العظمى إلى حافة الهاوية، ولم يكن من السهولة بأى حال التراجع عنها. «كان كل قرار من هذه القرارات متخذاً بذاته، ويبدو أنه قرار عقلاني لا مفر منه، ولكن الحقيقة أن هذه القرارات كان يتم اتخاذها دون العودة -بأى حال من الأحوال- إلى خطة كاملة أساسية متكاملة تستند إلى هدف بعيد المدى»... هذا ما قاله روبرت ماكنمارا.

وفى مرتبة ثانية، تأتى فرنسا باعتبارها ثانى القوى التفجيرية بهذا الصدد، فهى تملك ٤٥٠ سلاحاً نووياً فى عام ١٩٨٩، ثم بريطانيا وتمتلك ٣٠٠ سلاح نووى والصين ٣٥٠، وكانوا هم الأعضاء الأكثر ثقلاً فى ذلك النادى النووى، بينما كانت هناك دول أخرى تطور إما مفاعلات نووية سلمية لا يمكن التمييز بينها وبين الأسلحة النووية مثل الهند، أو تحوى قدرات نووية لا يعلن عنها دولياً مثل إسرائيل وجنوب أفريقيا وباكستان، وكانت ثمة دول أخرى اتضحت رغبتها فى أنها تريد أن تطور إمكانياتها فى الأسلحة النووية مثل العراق والبرازيل والأرجنتين وكوريا الشمالية، سواء عن طريق طرح برامج كهربائية نووية لتطورها فيما يسمى حوض البلوتونيوم، أو تأخذ طريقها الذى تفضله للوصول إلى هذه الطاقة؛ أى أن تخصب اليورانيوم الخاص به، أو التى استطاعت أن تستولى عليه من مصانع أخرى بعيدة، وبالتالى تساعدها عمليات التهريب الدولية التى تتم للمواد النووية وملحقاتها.

إن الحقيقة الأخرى الكبرى هى أنه منذ إلقاء هاتين القنبلتين، فليست هناك حكومة أو جهة غير حكومية قد استطاعت بالفعل أن توجه قوة عسكرية لها حجم أو سمة التفجير الضخم، الذى تحدثه الطاقة النووية، وما تهدد هذه الطاقة بأن تحدثه من دمار محسوس. لقد كانت الوظيفة الوحيدة لمثل هذه الأسلحة هى أن تخدم فى خلق حالة من التهديد المؤجل؛ خاصة من أجل ردع قوة يمكن مقارنتها بهذا الشكل، يقوم بها

شخص آخر وأى قوة أخرى مناوئة.

لقد كان صحيحاً أنه بينما كان نيكتيا خروشوف سكرتيراً عامًّا فى الكرملين، فإنه قد هدد باستخدام القوة النووية وإطلاقها ٤١ مرة، في سباق التهديد باستخدام الأسلحة النووية. ويقول النائب الأدميرال «جون مارشال لى» أنه منذ أن استخدمت الولايات المتحدة القنبلة النووية ضد مدينة نجازاكى؛ فإنها هددت – جديًّا – باستخدام هذه الأسلحة بضع وعشرين مرة، في خلال ما واجهته من أزمات فى إيران أو كوريا أو فيتنام أو كوبا أو ما حدث فى الخليج الفارسى* (العربى). ولكن هاتان القائمتان أصبحتا الآن جزءاً من التاريخ القديم. وبعد أن ترك المتبجح نيكيتا خروشوف الكرملين، أصبحت مسألة التعامل مع السلاح النووى لا تخضع لذلك النمط، فعلى الرغم من حالة عدم العقلانية، التى تطلقها ألسنة الساسة حول خوض الحرب النووية، فقد كان يتم نشرها سواء فى الفلسفة العسكرية السوفيتية، أو الأمريكية فى واشنطن خلال السنوات الأولى من حكم ريجان، ولم ينجح أفضل المحللين السياسيين العالميين فى أن يستخلص أسلوباً عمليّاً لاستخدام مثل هذه التهديدات المفاجئة باستخدام القوى التفجيرية لخدمة مصالحهم القومية. وبحلول ١٩٩٠ كان ملايين المواطنين يعيشون حالة مماثلة لحالة الطفل فى قصة «هانز كريستيان أندرسون»؛ إذ كانوا يستطيعون أن يروا أن القوتين النوويتين أصبحتا عاريتين تماماً أمام المسرح السياسى فى العالم.

إن الفجوة بين الأسطورة والواقع لم يكن لها وجود. ولم تكن المسألة أكثر وضوحاً منها فى الخطط العسكرية لحلف شمال الأطلنطى الناتو. لقد كانا مؤسسين – ولفترة طويلة – على فلسفة تقول إن اتفاقية حلف شمال الأطلسى التى تجتمع لجانها غالباً فى الولايات المتحدة، سوف تقوم بالضربة الأولى بالسلاح النووى، إذا ما هاجم الاتحاد السوفيتى بالأسلحة التقليدية، أو هدد بأن يفرض سلطته على أوروبا الغربية. إن هذه الفكرة كانت موروثة بشكل لا يصدق لحوالى عقد كامل أو عقدين. وقد قمت شخصياً بالخدمة فى باريس وبروكسل كسفير للولايات المتحدة فى الناتو؛ حيث كنت

عضواً في الهيئة السياسية لمديري حلف شمال الأطلنطي ما بين ١٩٦٥ - ١٩٦٩، ولكنني لم أصدق حتى في ذلك الوقت أن هناك رئيسًا أمريكيًّا، يمكن بالفعل أن يقوم بمثل هذا القرار، الذي يعتبر نوعاً من الانتحار الثنائي. كما أنني وجدت أنه ليس ثمة أحد في أوروبا أو في واشنطن لم يعترف بشكل شخصي خاص -وبصورة غير معلنة- عن شكوكه في مثل ذلك، ورغم كل شيء فإن عدم التيقن من الشكل الذي ستتصرف به الولايات المتحدة في حالة الطوارىء في مثل هذه القضية، كان جوهر فكرة الردع النووي؛ أي عدم التنبؤ بماهية الموقف الأمريكي وماهية القرار الصادر تجاهه؛ فلم يستطع أحد في أي من المكاتب المسئولة أن يقترح فكرة عدم التأكد من هذا الموقف على الإطلاق.

وفي السبعينيات كان ثمة بعض الناس في مواقع جيدة، يعرفون هذه المسائل، وبدأوا في التحدث عنها بشكل جماهيري، بمجرد خروجهم من مناصبهم، فالأدميرال نويل جايلر الذي كان قائداً سابقاً لرئاسة المسرح الباسفيكي، أو لرئاسة منطقة المحيط الهادي، كان أحد هؤلاء الذين تساءلوا بشكل واضح ومبكر حول العلاقة بين القوات المسلحة وحالات الانفجار النووي، وقد تكلم روبرت ماكنمارا في أحد لقاءات معهد أسبن في السبعينيات بأنه ليس ثمة أحد من الرئيسيين اللذين خدم تحت رئاستهما- كوزير للدفاع خلال الستينيات، وهما جون كينيدي وليندون جونسون- تصور أن يستخدم السلاح النووي كضربة أولى، كما أن هنري كيسنجر - بمجرد أن أنهى وظيفته كمستشار للأمن القومي في عهد الرئيسين ريتشارد نيكسون وجيرالد فورد - صرّح في لندن بأنه يتشكك في مدى صدق الآراء التي تتحدث عن الضربة النووية الأولى بشكل عام، وكان بالتالي يقلل تماماً من شأن الاستراتيجية المعلنة لحلف الناتو، ويلقي عليها غطاءً ثقيلاً من الشكوك.

من حيث التأثير، فإن هذه الاستراتيجية قد قضت نحبها منذ الستينيات، ولكنها لم

تعلن من جديد إلا مع مجىء يوليو ١٩٩٠، عندما وصل مجلس شمال الأطلنطى إلى نوع من الإجماع الرسمى وغير الرسمى؛ لأن يتحول الناتو من فكرة الاستخدام الأول للسلاح النووى إلى استخدام السلاح النووى كبديل أخير. وكانت الخطوة التالية الملحة فى هذا القطار المستمر، هى أهمية التفاوض؛ للوصول إلى فكرة ألا يستخدم أحد السلاح النووى فى الضربة الأولى، وكانت الخطوة التالية لها أيضاً هى عدم الاستخدام المطلق للسلاح النووى لردع استخدام الآخرين للسلاح النووى.

وحتى عندما كانت الولايات المتحدة لا تزال تفكر فى مسألة الردع وفكرة عدم التوازن.. فإنه كان هناك نوع من التقدير العام لكون الاستراتيجية التسليحية تحتاج إلى ردع متبادل مناسب لنسبة حوالى ١٠-١٥٪ من الأسلحة النووية الموجودة بالفعل، أو لحوالى ألفين سلاح استراتيجى على أقصى تقدير، وليس للعشرات من الآلاف، كما هو كائن بالفعل. وفى عام ١٩٨٦، تقدم ريتشارد جاروين، الذى كان خبيراً فى مؤسسة IBM فى سياسات التسليح بمبادرة لتقليص ٩٥٪ من الأسلحة الموجودة، حيث لا يتبقى للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى إلا ألف رأس نووى لكل منهما فقط، مع الأخذ فى الاعتبار كل أنواع أنظمة الإطلاق الموجودة، وكان يفترض أن يبقى لكل من إنجلترا وفرنسا والصين فى هذا الاقتراح ألفا رأس نووى لكل واحدة. وكان التفكير الموازى فى الكرملين ينعكس فى ملاحظات جورباتشوف المتزايدة فى التشكيك حول مدى جدوى الأسلحة النووية. وبحلول ١٩٩٠ كان ماكنمارا يكتب قائلاً بأن الردع النووى يحتاج إلى عدة مئات من الرؤوس النووية على أقصى تقدير، وكان يقول بأن الرقم الموازى لهذا التقدير قد يكون فى حوالى العشرينات.

لقد كانت هناك درجة من درجات التحول نحو نمط أكبر من العقلانية فى هذه المسألة، بتخفيض عدد الأسلحة النووية إلى حد أن يكون مجرد رمز وصورة للقوة. ولكن خلال السنوات السابقة كانت مفاوضات الحد من التسلح قد اكتسبت نوعاً من

الإيقاع المتصل بحد ذاتها، وكان القادة السياسيون فى كلا المعسكرين يحسون بضرورة الاستجابة للانتقادات الداخلية، والتى يصر أصحابها على أن تصلهم معلومات كافية ومؤقتة زمنيًا، توضح دون أدنى شك عدم وجود أى نوع من الغش ما بين الطرفين. وبلاشك، كان التوضيح المحك الأساسى نحو تخفيضات حقيقية فى التسليح، ولكن عندما يتم النظر إلى عملية خفض القدرات النووية بما يجعلها غير قادرة على الردع. وكان الشئ الأكثر أهمية وقتها هو التساؤل حول ما الذى نريد أن نفهمه نتيجة لفشل مبدأ الردع، إذا حدث؟، وليس كم عدد مرات التدمير التى يمكن أن يحدثها كل معسكر على حدة.

اللغز النووى العالمى

مع بدايات التسعينيات، كانت مفاوضات الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى حول الأسلحة النووية قد ذهبت إلى أبعد مدى يمكن أن تصل إليه، والذى لم يكن كافياً لتغيير معدل التوازن بين الشرق والغرب، فكلا الطرفين كان لا يزال يخطط لاستبقاء أكبر عدد ممكن من الأسلحة النووية؛ حتى أكثر مما يستطيع ان يستخدمه بالفعل. وكانت عملية نقل أعداد ضخمة من الرؤوس النووية، تمضى تباعًا؛ تحسباً لأى نوع من التغيير الجذرى فى المواقف؛ ولكن التغيير الفعلى جاء من خلال تغيير النوايا، وليس تغيير القدرات على تعظيم معدلات التدمير، الذى يمكن أن يلحقها كل طرف بخصمه.

وقد بدأت التغييرات الرئيسية الأولى مع حقبة جورباتشوف، وكانت الخطوة الأولى هى الموافقة على التخلص من فصيلة كاملة من الأسلحة النووية، أى تلك الأسلحة ذات المدى المتوسط. وبالنسبة للاتحاد السوفيتى كانت هذه هى الأداة الأولى التى يستخدمها لتهديد أوروبا الغربية. ولكن جورباتشوف وافق على إلغاء قوة كاملة من ٢١٥٠ رأس نووى من هذا النوع، ووافق الرئيس رونالد ريجان على تخفيض ٥٥٠ من هذه الأسلحة

المماثلة، التى تملكها الولايات المتحدة، وكان من المفترض أن يتم تركيبها فى أوروبا كجزء من التوازن، الذى يسعى الناتو لخلقه مع الكتلة الشرقية. (وتم إعادة تدوير بعض الرؤوس النووية الأمريكية وتحويلها إلى قنابل تعمل بالجاذبية لاستخدامها فى قاذفات القنابل من طائرات F16 «إف ١٦»، وبهذا التحويل أمكن اعادتها مرة أخرى إلى المسرح الأوروبى).

وفى الوقت نفسه كانت المفاوضات لا تزال تجرى أسلحة استراتيجية أبعد مدى وأكبر عدداً. وكانت المقايضة قد وصلت إلى نهايتها بحلول يوليو ١٩٩١، بعد ١٥ عاماً من المباحثات؛ إذ وافق كل جانب على أن يخفض ٤٥٠٠ من أسلحته الأكثر قوة فى هذا المضمار.

وفى أواخر عام ١٩٩١ وبعد إحباط محاولة الإنقلاب فى موسكو - التى كانت بداية النهاية لحقبة جورباتشوف - تم الوصول إلى اتفاق جديد حول منع التسلح بعد التخفيض، وسحب وتد مير ١١ ألف سلاح قصير المدى للاتحاد السوفيتى، و٥٥٠٠ سلاح موازٍ لها من قبل الولايات المتحدة، كان من المفترض أن تكون أسلحة تكتيكية فى الحرب الأوروبية. ومرة أخرى افترض خبراء عسكريون أمريكيون أنه يمكن إعادة تدمير بعض من الوقود النووى فى أسلحة الولايات المتحدة؛ لكى يستخدم فى إنتاج أسلحة أخرى لا تشملها اتفاقيات الحد من التسلح حتى ذلك الوقت. وبمجرد أن أصبح الاتحاد السوفيتى عبارة عن كومنولث للدول المستقلة، وظهر الاتحاد الروسى ودُوله النووية الخليفة لها. فإن الرئيس الروسى يلتسين كان مستعداً لأن يمضى إلى أبعد من ذلك فى تخفيض الرؤوس النووية، بل إنه تجاوز الفكرة المحورية التى كانت قائمة وقتها بالنسبة لكل مفاوضات الحد من التسلح السابقة بأن الردع النووى المحايد يتطلب من كلا الطرفين أن يحتفظ بجزئية ما من الرؤوس النووية فقط؛ لتمثل له قيمة، يمكن أن تكون قوة يعتد بها.

ولكن فى ١٧ يونيـــه ١٩٩٢، وافق الرئيس الروسى يلتـسين - خـلال زيارة له إلى واشنطن مع نظيره الأمريكى بوش - على اقتطاع حوالى ثلثى ما تبقى من القوة النووية الروسية والأمريكية المتعلقة برؤوس الصواريخ النووية طويلة المدى. وبالتالى كان التفاوض قائمًا بشكل أساسى على حوالى ١١,٢٥٠ ألف رأس نووى من هذا النوع لدى كل من الجانبين، ووافق الروس على تخفيض ثلاثة آلاف رأس من جانبهم، بحلول عام ٢٠٠٣، وكان التخفيض الأقصى الذى سيقوم به الأمريكيون حوالى ٣٥٠٠ رأس نووى. ولكن رغم أن عام ٢٠٠٣ هو الحد النهائى لمدى التفاوض الذى وافق عليه يلتسين، إلا أنه أمكن فيما بعد نقل التاريخ إلى مرحلة متقدمة أكثر إلى عام ٢٠٠٠، إذا ما ساعدت الولايات المتحدة الدولة الروسية فى تحمل جزء من تكاليف تدمير صواريخها النووية.

ومن ثم كان الاتفاق الجديد سيساعد - عندما يتم تطبيقه وتمريره - على التخلص من الجزء الرئيسى من الترسانة الروسية التقليدية، التى كان يعتمد عليها باعتبارها قوة الضربة الأولى بالنسبة للاتحاد السوفيتى، والتى كانت متمركزة فى صواريخ موضوعة على الأرض، يمكنها أن تطلق حوالى ١٠ رؤوس نووية مرة واحدة تجاه أهداف أمريكية على بعد مئات الأميال. وكان على الولايات المتحدة أن تتخلى عن قوة أصغر بكثير من الرؤوس النووية من صواريخ MX، التى يحمل كل منها ١٠ رؤوس نووية، ولكنها تحتفظ ببقية صواريخها متعددة الرؤوس، التى تحتفظ بها فى الغواصات الموجودة فى منطقة الترايدنت، رغم أن كلاً من هذه الغواصات لا يمكنها أن تحمل أكثر من ٤ صواريخ، بدلاً من ثمانية؛ حيث صممت لذلك.

إن حدوث هذه التفاوضات بما فيها من رجحان كبير لكفة الولايات المتحدة، لم يكن بحد ذاته اقتراحًا دراميًا فيما يخص العدد المقترح. لقد قدم روجرز هيلزمان - الذى كان فى رئاسة مخابرات الولايات المتحدة - نوعًا من التقدير بأن الروس سوف يحتاجون حوالى مائتين رأس نووى، من أجل تدمير ٧٠ منطقة متروبوليتانية أمريكية؛ تحتوى على أكثر من ٥٠٪ من تعداد السكان الأمريكيين. بينما ستحتاج الولايات المتحدة إلى ٣٠٠

رأس نووية لتدمير الجزء الأكبر من المناطق الحضرية التى تحوى ٥٠٪ من تعداد السكان الروس.... إن خوض حرب نووية ما على كل جانب، عندما يحمل كل منهما ٣٠٠٠ : ٣٥٠٠ رأس نووى لصواريخ عابرة القارات لا يعتبر تفوقًا كبيراً تجاه الحرب النووية، التى قد يخوضها طرفان، يحمل كل منهما ١٢ ألف رأس نووى، ففى كلتا الحالتين يمكن لأى الطرفين أن يلغى نصف تعداد سكان الطرف الآخر، وتقريباً كل بنيته الصناعية». (وبالتالى كان التفاوض لتخفيض الأسلحة النووية بهذا الحجم الضخم بسيطًا؛ لأن كلا من الطرفين سيظل يحتفظ بقوة تدميرية كبيرة قادرة على ردع الآخر - المترجم).

ولذلك فإن اتفاقية بوش - يلتسين الموقعة فى صيف ١٩٩٢ حتى إذا تم المضى بها قدمًا - دون أى نوع من الغش من قبل أى الطرفين - سوف تترك فرصة لكل منهما لأن تكون لديه أكثر من عشرة أضعاف القوة النووية للدخول فى حالة «الانتحار الثنائى» فيما بين كل منهما، (وباستثناء حدوث تغيير جذرى فى النوايا) فإن الردع الاستراتيجى بين موسكو وواشنطن لايزال قائمًا.

وفى الوقت نفسه.. فإن الحديث حول عدم إمكانية تطبيق استخدام الأسلحة النووية، وعدم فعاليتها وملاءمتها لتسوية المنازعات بين الدول، كانت مسألة آخذة فى الانتشار على المستوى العالمى ككل. فمنذ جيل سابق.. كان المستشارون الأكاديميون المتخصصون فى الولايات المتحدة يخبرون قادتهم السياسيين بأنه مع بدايات التسعينيات سوف يكون هناك حوالى ٢٥- ٣٥ دولة مالكة للأسلحة النووية. ولكن هذه التنبؤات والتوقعات لم تتحقق، فكثير من هذه التوقعات لابد أن يمت بصلة إلى الشكوك حول مدى استخدام الأسلحة النووية فى بعض المواقف والمناطق الخاصة، مثل وادى الأندوس أو كشمير، وكذلك فى تلك الخريطة البالغة التعقيد الخاصة بالشرق الأوسط، إضافة إلى أن هناك مناقشات عديدة، ستثار حول المسائل المتعلقة بالحدود والأنهار والحدود التجارية بين دول أمريكا اللاتينية، التى لايتصور أيضا أن تدخل هذه الأسلحة كعامل فى تسوية النزاعات حولها. لم يكن ممكنًا - بأى حال - الحصول على أى من المطالب القومية

بإطلاق قوة نووية، تعادل في انفجارها عشرات المرات القنبلة التي ألقيت على هيروشيما؛ إذ لم يكن منطقيًا أن تستخدم أسلحة بهذا الحجم في منازعات كتلك. ولابد أن الخاطر نفسه قد راود الصينيين، والذين كانوا ذوي موقع متميز من النادي النووي؛ لأن مثل هذه القوة التفجيرية لن تكون مؤثرة أو مجدية في مناقشة أو التعامل مع بعض التهديدات، التي يفترض أنها كانت تسبب لهم أرقًا كبيراً، تلك المشاكل التي كانت تجري داخل شوارع الصين نفسها بشكل ما.

وإلى حد ما، كان يمكن تتبع المعدل المضطرب لانتشار التسلح النووي لأكثر من أربع عقود، من خلال الممارسات التي تقوم بها القوى النووية الكبرى أساساً. إن الإلهامات الواسعة التي أوجدتها وكالة الأمم المتحدة عالميًا؛ للرقابة على الطاقة النووية، الخاصة بالدول، التي كانت تنتج منتجات من المواد الخام النووية، يمكن استخدامها في تصنيع السلاح النووي؛ أي تلك المعاهدة المسماة بمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية «N.P.T»، والتي وقعت عليها حتى ذلك الحين ١٣٧ دولة، وهذا الأثر الدولي الذي أوجدته هذه الوكالة والمعاهدة الخاصة بها كان ذا أثر مهم، وإن لم يصل إلى حد الإبهار العالمي الكوني حتى عام ١٩٩١، إلا أنها لم تشمل بعد فرنسا أو الصين. وحتى عام ١٩٩٢ كانت التوقيعات تحتاج إلى أن تدخل فيها بعض الحكومات الطموحة، التي لم تفكر بعد في عواقب امتلاك القوة النووية مثل الهند وباكستان، وإسرائيل، وجنوب أفريقيا، والبرازيل، والأرجنتين، وكوريا الشمالية، فهذه الدول لم توقع حتى ذلك الحين على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

إن معظم هذه الدول كان يتوق إلى امتلاك السلاح النووي، أو أن بعضها قد تخطى الأقوال إلى الأعمال بالفعل، وكانت هذه الدول تمثل لغزًا جديداً لعملية حفظ السلام؛ فنحن نعرف أن الردع المتبادل بين الدولتين العظميين في عصر الحرب الباردة كان يقوم على أن تردع القوة العظمى القوة العظمى الأخرى، ولكن بعد وقت بدا أن ذلك لا يجدي، ولم تصبح له درجة قبول شديدة، رغم أنه كان - من قبل - جزءاً من واقع

سلام العالم؛ أى السلام المبنى على التهديد المتبادل بالإفناء بين الطرفين، ولكن لم يكن لدينا أى نوع من الفكر على الوجه الآخر حول مسائل أخرى، متعلقة بالعلاقات المتوترة على المستويات الإقليمية، التى تتسم بكثير من التشابك والتعقيد، وكيف يمكن أن تتأثر بمثل هذا التهديد النووى، فضلاً عن الاستخدام الفعلى للأسلحة النووية فى إحدى هذه المناطق؛ فمثلاً يمكن أن تنظر كوريا الجنوبية واليابان مرة أخرى إلى تلك المحددات التى وضعتها لنفسها فيما يخص هذا الشأن -أى التسلح النووى- بأن لكل منهم المعرفة العلمية والقدرة الصناعية على تطوير مثل هذا السلاح إذا ما أرادت ذلك.

إن الدول التى تقف على أعتاب امتلاك القوة النووية لم تنضم فحسب إلى معاهدة منع التسلح النووى، ولكنها كانت أيضاً جزءاً من الدول التى تقدم نوعاً من الإمداد النووى لدول أخرى. إن النادى الذى يضم الدولة التى تملك قوة نووية، كان ينوى أن يمنع تصدير الأسلحة النووية إلى الدول، التى تريد امتلاك هذه الأسلحة، ولكن ماذا كان أثر تسرب ذلك التقرير عام ١٩٩٠، الذى أنتجته الجماعة الاستراتيجية لمعهد أسبين، والذى يقول: «إنه بينما تحاول كل دولة أن تمتلك سلاحًا نووياً فإنها بمجرد أن تحصل عليه، تحاول أن تنكر على الدول الأخرى أن تحوز مثل هذه القدرة. ولكن قبل أن تحاول دولة ما -ملتزمة بفكرة منع انتشار الأسلحة النووية- فإنها قد تدخل فى خطأ ما؛ فمثلاً الولايات المتحدة ساعدت البريطانيين، وفرنسا ساعدت الإسرائيليين، والسوفيت ساعدوا الصينيين، والذين ساعدوا بدورهم باكستان.

إن مثل هذه الأخطاء غالبًا ما تتكرر نتيجة فجوات فى الرقابة من قبل الحكومات وعدم قدرتهم على التحكم فى الخبراء، الذين يعملون لصالح شركات خاصة. إن مجموعة المراقبة النووية الخاصة بجامعة «ويسكنسون» قد أوردت قصة نمطية فى هذا الشأن، مفادها أن المؤسسات الألمانية باعت إلى الباكستانيين مواد بلغت قيمتها مليون لتخصيب اليورانيوم لأغراض تسليحية، كما باعت إليها بعض الحديد الصلب الخاص والإلكترونيات والآلات فائقة الدقة الكافية لتصنيع الأسلحة النووية. وعندما قررت

باكستان حيازة قنبلة اندماجية مؤسسة على عنصر التريتيوم . . فإنها قد اشترت التصميم الخاص بصناعة مفاعل نووى من التريتيوم من المؤسسات الألمانية، وبالتالى ساعدهم ذلك على أن يحصلوا على قدرة كبيرة على تنقية وتكرير عنصر التريتيوم، وبعض التريتيوم الخام لإجراء الاختبارات، إن الاستخدام المدنى لغاز التريتيوم المنتج من خلال هذه العملية -كما يقول الألمان الذين حققوا فى التصدير غير القانونى لهذه المادة - لم يكن استخدامًا سليمًا. كما ساعد الألمان بعض الدول الجنوب آسيوية لتطوير قدراتها على امتلاك مثل هذه القوة، ففى الثمانينيات كان أحد النازيين السابقين الذين يعملون خارج دوسلدورف قد ساعد الهند على أن تتغلب على حالة النقص فى الماء الثقيل، بأن شحن لها حوالى ٢٥٠ طن من هذه المادة، كانت كافية لمساعدة الهند على إنتاج حوالى ٤٠ قنبلة نووية كل عام.

ولكن لا يزال ثمة أمل فى بدايات التسعينيات يتمثل فى وجود حقيقة عامة لرفض الدخول فى لحروب وإنهاء حالات الصراع - التى كانت موجودة من عام ١٩٤٥ - مما قد يعطى بعض الأمل فى أن بعض الدول قد تنظر إلى امتلاك السلاح النووى باعتباره مغامرة خطيرة، قد تعرضها للمخاطر بشكل أساسى.

إن الشىء الذى كان حقيقيّاً بالنسبة لحكومات هذه الدول، كان أيضًا حقيقيًّا بالنسبة للقوى غير الحكومية، ففى ٤٧ عامًا مضت لم تحاول أى من الجماعات الإرهابية أن تستخدم سلاحًا نوويًا ما فى هجماتها. إن أقوى الانفجارات الإرهابية التى تم تسجيلها، كان بتفجير حوالى طنين من مادة T.N.T وهى الكمية التى تكفى بالكاد؛ لأن تملأ شاحنة من الحجم المتوسط، ولكنها كانت كافية كذلك لأن تفجر فندق الملك داود فى القدس، ومعامل الرياضيات والفيزياء الخاصة بجامعة ويسكنسون، أو أن تقتل ٢٤١ جنديًّا بحريًّا أمريكيًّا فى ثكناتهم غير المحمية بشكل كاف فى بيروت، إن طنين من T.N.T لا تصل حتى إلى مستوى أدنى حد من أصغر الأسلحة النووية التكتيكية. وأكثر الناس هوساً فى السياسة العالمية لا يستطيعون أن يعرفوا كيف يستخدمون الأسلحة

النووية على وجه الحقيقة، ولعلهم جهلهم هذا يعتبر شيئاً ايجابيا؛ إذ لا يعرفون بالمعنى العسكرى الدقيق ماذا تعنى هذه الأسلحة.. كأسلحة.

إن فكرة عدم إمكانية التراجع فيما يخص الأسلحة النووية، كانت مسألة أساسية فى الكشف عن فشل معظم الحكومات الوطنية فى حماية حدودها من عمليات التسرب والتهريب الخاصة بمثل هذه المواد. إن ترسانات ضخمة من المواد المتفجرة لا تستطيع أن تحمى - حتى القوى العظمى - من دخول المهاجرين على نحو كبير، أو لا تستطيع أن تحميها من تجارة المخدرات. والإرهابيون أيضاً لم تكن القوة النووية لتخيفهم، وللأسباب نفسها.. كانت قوات الميليشيات فى المناطق الحضرية فى بيروت غير مندهشة، أو خائفة من إرسال الولايات المتحدة لسفينة حربية ضخمة على شواطىء لبنان للتعامل معهم.

إن الإدميرال لى الذى خدم فى وزارة الأمن القومى لفترة طويلة، فى قسم الاستخدام العسكرى فى الأسلحة النووية، كتب دراسة فى عام ١٩٨٤، كان مفادها أن الأسلحة النووية غير كافية؛ لأن تتوافق مع مثل هذه القرارات الأساسية، بل إنه لا يمكن التحكم فيها بدرجة الدقة نفسها فيما يخص الأسلحة النارية أو أسلحة الطيران، كما أضاف إن الأسلحة النووية ليست خطوة تقدمية وليست كذلك خطوة ثورية، ولكنها أدخلتنا إلى حقبة جديدة تماماً، حيث صارت الصراعات النووية فيما بين الدول تفقد كل معنى لعلاقتها بالأهداف السياسية.

إن الاعتراف الواضح بعدم صلاحية الأسلحة النووية فى مثل هذه المناورات السياسية يخلق فرصة كبيرة لفكرة استخدام المتفجرات التفجيرية التى هى أصغر إلى حد ما. والمشكلة هى أن الحروب الإقليمية ذاتها، قد تطورت فيما تستخدمه من أسلحة تقليدية، بحيث أصبحت تستخدم أسلحة أكثر دقة وكثافة وقوة، وهو ما يعنى أنها تحاول أن تحقق درجة أعلى من الأمان، عن تلك الدرجة التى يمكن أن يكفلها استخدام السلاح النووى، وبالتالى أصبحت هناك قناعة ما رغم تفاقم التوترات الإقليمية، بأن

الصراعات الإقليمية لن تقود إلى حرب نووية.

كانت هذه هى الأوضاع التى وقفت عليها ساحة الاختيارات السياسية، عندما بدأت إعادة الهيكلة من أعلى إلى أسفل، وقبل اختفاء الاتحاد السوفيتى السابق؛ ليسهم ذلك جزئياً فى تفككه إلى كل من الجمهورية الروسية ودول كومنولث الدول المستقلة رغم هشاشته. وبالنسبة للوضع الجديد الذى أصبحت عليه الأمور، لم تكن هناك سياسة استراتيجية محددة، ولم يكن بإمكان أحد معرفة ما ينبغى عليه أن يفعل. وليس ثمة أحد من ألمع المفكرين الاستراتيجيين كان يحلم بأن طاولة الشطرنج هذه، التى كان يقف عليها كل من الملكين الكبيرين يمكن أن تذوب بهذا الشكل، مثل ساحرة شريرة فى تمثيلية «الساحر أوز» الشهيرة، بل إن القواعد القديمة فى اللعبة، بما فى ذلك السعى المضطرد للحد من التسلح وفكرة التجسس المتبادل بين الطرفين الأعظمين، واتفاقيات التوضيح، وكذلك الخطوط الساخنة، ومراكز اتصال الأزمات التى أنشئت؛ لمحاولة إبعاد المواجهة، واستبعاد الخطأ فى إطلاق الصواريخ... كل تلك القواعد بدت بهذا المعنى وكأنها صارت جزءاً من النمط التقليدى القديم، الذى عفا عليه الزمن، ولكن يظل اللغز النووى باقياً. إن تفجير القوى المتوقع للأسلحة النووية، وشكوك القوى العظمى تجاه بعضها البعض؛ مما يؤدى إلى حالة عدم الاستقرار، بالإضافة إلى مخاطر الانزلاق إلى استخدام قوى أخرى لهذه الأسلحة... كل ذلك يبقى اللغز النووى قائماً.

إن اللغز النووى الجديد يأتى من خلال نقطتين كاملتين، أولاً: كيف يمكن تخفيض وخفض حالة الإمداد المستمر للأسلحة النووية، التى كانت موجودة فى الولايات المتحدة أو للدول التالية للاتحاد السوفيتى. إن المفاهيم الرياضية والتكنولوجيا بالنسبة لهذه القوى العملاقة، يمكن أن تتحول لحسابات وعمليات مختلفة، قبل طبع هذا الكتاب. وفى المدى الأوسع فإننا نأمل فى تفكيك ثم تفجير المزيد من الأسلحة النووية؛ أى ما يجاوز ٥٠ ألف سلاح نووى، فى حين أن حماية التجمعات السكانية الكبيرة من المخلفات الإشعاعية لفترة مضت - تصل إلى حوالى نصف قرن من هذا العصر النووى -

لا تزال مشكلة فى كيفية الوصول إلى أسلوب آمن للتخلص من هذه المخلفات.

وفى التعرض لهذه المهمة الصعبة فإن الأسلوب القديم الذى كانت تسير عليه اتفاقيات الحد من التسلح بين الطرفين المتصارعين أفسح المجال للأساليب المحلية الوطنية للتفتيش، وهى بالتأكيد غير مناسبة، وإن كان بعض المفاوضين الغربيين يحاول بأن يخفى الفكرة الملحة بأن الحرب الباردة قد لا تكون انتهت بحال من الأحوال، فهم يصرون على بناء الثقة بأنظمة معقدة من التأكيدات، التى تقدمها الدولة تجاه التزامها بهذه المعاهدات. وكان مفاوضون آخرون من روسيا ودولها النووية القريبة ينظرون من خلف أكتافهم إلى سياساتهم الداخلية، التى تواجه بمزيد من الكراهية، من قبل دعاة الانفصال الثقافى، أو دعاة الهوية الإسلامية، أو دعاة الحكم الذاتى المستقل.

ومن ثم.. فقد كانوا يدعون وجود مشكلة ما فى التعامل مع قضيتهم النووية. ومن أجل إنجاز هذه المهمة وبشكل عاجل، وإعادة التأكيد على أن العالم أصبح أكثر مسئولية عن هذه الجوانب، فإنه لا يثبت وجود وكالة دولية خاصة بهذه المسألة، يكون معظم أعضائها - وليس بالضرورة كلهم - من الخبراء، من الدول العديدة التى تمتلك أسلحة نووية، سيتم تفكيكها أو تدميرها، أو من الأعضاء الذين شغلوا المقاعد الخمسة الدائمة فى مجلس الأمن. ولابد من إنشاء وكالة الطوارىء الجديدة هذه من خلال مجلس الأمن، وأن تكون مهمتها لهذا الهدف وحده، ولفترة زمنية محددة.. وأن تكون ممثلة فى ذلك للوكالة الأكبر من وكالات الأمم المتحدة، وهى إدارة إعادة التوطين والغوث التى تم إنشاؤها بعد الحرب (العالمية الثانية). وتكون مدعمة بالدول ذات القدرات النووية، مما سيساعد على دعمها، سواء من الناحية التقنية أم من الناحية المالية التمويلية.

إن الجزء الآخر من اللغز النووى الجديد يكمن فى كيفية ردع الزعماء القوميين الذين لم يقتنعوا بعد بأن الأسلحة النووية غير مناسبة عسكريًا، أو حتى كأسلحة نووية. وهنا تبدأ فكرة الحكمة المفروضة من أجل تجاوز مشكلات خاصة ببعض الدول النووية، التى

تحاول أن تتصرف وفق قناعاتها الخاصة فقط، وأنه لابد من إقناعهم بتفكيك ترساناتهم الضخمة من السلاح النووى، الذى لا يستخدمونه ولا يعود عليهم بالنفع. وبداية لابد من ردع رغبتهم فى استخدام هذه الأسلحة عن طريق رادعين آخرين، وبهذه الطريقة فقط يمكن للقوى النووية أن تردع بعضها البعض، بأن تقبل إعادة تأكيد توصيفهم كدول غير نووية.

بل إن بعض هؤلاء القادة لا يستطيعون حتى الآن أن يدركوا هذه النقطة، ومن ثم لابد أن تتواجد بعض القوى النووية فى ظل هذه الظروف، عن طريق ردعهم باستخدام قوة نووية أخرى، بل لابد أن تكون هذه القوة قادرة على الفعل والتحرك بأوامر مباشرة من واشنطن وموسكو ولندن وموسكو ولندن وباريس، ويمكنها القيام بردع مباشر قوى ضد زعيم أى دولة، يحاول أن يستخدم أسلحته النووية لأى غرض فى أى مكان.

تنص معاهدة شمال الأطلنطى على أن الهجوم على أى عضو من الأعضاء يعتبر هجوماً على كل الأعضاء، وثمة مبدأ مشابه لذلك خاص بالأمن لاعتبار مثل هذه الضربة هجوماً على الحضارة الإنسانية بشكل عام.

وإذا تم بهذا المعنى تقديم تحذير عام ضد أى نوع من أنواع التصرف النووى، فإننا نكون قد قطعنا شوطاً طويلاً، ولن يكون مجرد مبادرة طيبة وكافية لمجلس الأمن ليبدأ بها فكرة «اوقفوا النار وتكلموا»، بل إن أى دولة أو مجموعة من الدول لها أن تتصرف وفق ما يندرج تحت فكرة الدفاع عن النفس، أو الدفاع الجماعى، كما تصيغه الفقرة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، وذلك يعنى بالتالى تقديم تنظيم معين لهذه المسألة، دون حاجة لأن تعلن كل دولة أن تلتزم كل الدول الأخرى قبلها بهذا الالتزام. إن تأكيد هذا الحكم سيعمل بالقطع على توحيد حالات عديدة من عدم التأكد، التى قد تظهر أمامنا حول متى يجب استخدام القوة؛ لتحقيق مثل هذا الردع النووى العالمى الذى نريده.

إن الجزء الغامض والمحير والبناء أيضاً يكمن فى أن كيفية معرفة القدرات النووية من

هذا المنظور، مسالة لها أهميتها. ولكن بسبب من حالة عدم التأكد حول متى يمكن أن تستخدم هذه القوى، خضعت أوروبا لحالة من الردع لفترة نصف قرن، لقد آن الأوان لتطبيق هذه التصورات تجاه جميع الدول بشكل متساو.

إن هناك تعليقًا أخيراً حول فكرة الوعى الجماعى بالمسألة النووية، يمكن أن نطرحه بالاعتماد على خبرتى الخاصة، باعتبارى أمريكيًا ارتبط فى مرحلة ما بشكل عميق فى الاستراتيجية النووية حتى الآن، بعيداً عن فكرة أن تكون معاصرة. وسوف أبدأ هنا بفكرة طرحها الرئيس الروسى يلتسين، عندما سافر للولايات المتحدة عام ١٩٩٢ ... هذه الفكرة راديكالية للغاية، ولكنها رغم ذلك مرت دون انتباه كاف، فقد قال علينا جميعًا أن نفعل شيئًا ذا قيمة تجاه المسألة النووية، وهو أن نتخلص من هذه الأسلحة النووية تماما.

وعندما خاض أدلاى ستيفنسون حملته ضد الأسلحة النووية، عندما كان يخوض معركة الرئاسة ضد الرئيس الأمريكى أيزنهاور عام ١٩٥٦؛ إذ قرر فى ذلك الوقت - بعكس نصائح مستشاريه له - أن يتكلم بشكل عقلانى إلى الشعب الأمريكى فى هذه المسألة. وفى الستينيات، كان الزعيم السوفيتى خروشوف الذى كان خطابه ذا قيمة حقيقية فى حياة الناس، يطرح - بشكل مستمر - فكرة نزع السلاح العام والكامل بين القوتين العظميين. وفى ذلك الوقت الذى لم يكن يهدد بأن يدفن الولايات المتحدة، أو أن يفجر ويحرق ايطاليا أو أن يدمر مبنى الأكروبول فى أثينا باستخدام الرماد الإشعاعى، وفى السبعينيات، كان كارتر يهدف إلى نزع الأسلحة النووية كهدف أسمى لسياسته. وكذلك الحال بالنسبة لما فعله جورباتشوف وريجان فى قمة ريكيافيك عام ١٩٨٦، ثم استطاع الرئيس الأمريكى ريجان أن يقول بعد ذلك أن المسألة كانت صعبة جداً بالنسبة لرئيس أى دولة أن يتحدث عن السلام، إذا كان يعنيه بشكل حقيقى.

وبمعنى عام كان الحديث عن السلام جزءاً من الدعاية السياسية. ولكن حالة التوتر

التى تحيق بفكرة نزع السلاح الثنائى الكامل كانت تلعب دورها الخطير فى حفز مفاوضات ضبط التسلح، التى بدأت منذ الستينيات.

إن الاستراتيجية التى تبنتها الولايات المتحدة فى ذلك الوقت، وأسماها البعض استراتيجية «جيوجيتسو» النووية، كان لابد من ضرورة مراجعتها فى التسعينيات، وسوف أطرح عليكم قصة قصيرة توضح ما أقصده بهذا المعنى:

إن وظيفتى فى إدارة الرئيس كينيدى كانت سكرتيراً مساعداً لوزير شئون التنظيم الدولى فى ذلك الوقت، وكنت مسئولاً عن سياسة الولايات المتحدة فى الأمم المتحدة. وكان مرافقنا الأساسى فى مبنى الولايات المتحدة بنيورك فى ذلك الوقت، هو أدلاى ستيڤنسون، والمؤرخ الكبير أرثر شلزنجر، أحد معاونى الرئيس الكبار. وفى يوم السبت ٥ أغسطس ١٩٦١، اجتمع ثلاثتنا مع كينيدى لنتجول فى هيان سبورت، على متن اللنش الخاص بالرئيس، وكنا نتكلم حول أجندة الجمعية العامة القادمة للأمم المتحدة، وكانت فى ذلك الوقت هى أول ظهور كامل للرئيس كينيدى فى سياق سياسات الأمم المتحدة، وكتب شلزنجر فى «السيرة الذاتية لجون كينيدى فى ألف يوم» يقول: «وإنه يتذكر ذلك اليوم، وكأنه كان يوماً رمادياً. لقد كان الشىء الباقى فى ذاكرتى فى وقتها هى تلك الابتسامة الجميلة التى طرحها كينيدى، والتى كانت توفر علينا معظم الكوابيس المزعجة».

وبالنسبة لستيڤنسون – الذى كان التخلص من الأسلحة النووية هو أحد أولوياته – كان يريد التأكد من أن الرئيس الصغير السن هذا يشركه فى مشاعره القوية تلك، ولكن كينيدى لم يكن استراتيجيًا إلى المدى البعيد، لقد كانت تدفعه التكنيكات المحددة. وبالنسبة له كانت مسألة نزع السلاح تعتبر مجرد شأن من شئون الحرب النفسية لا أكثر، ولكن ستيڤنسون فى ثورة من ثورات غضبه، هجر الأسلوب الكلاسيكى للحديث، ثم قال «إن عليك يا جاك أن تؤمن بهذا».

لقد كان هذا هو المدخل الخاطىء، الذى يمكن أن يسير عليه شخص براجماتى. لقد سادنا جميعًا صمت رهيب لبعض الوقت، وفى محاولة لإصلاح الشرخ الذى حدث، وباتخاذ تكتيك مختلف، قلت:

سيدى الرئيس، إن المشكلة كما يلى أن السوفيت ظلوا لعدة سنوات يهربون من جرائم القتل التى يرتكبونها، ثم ظهروا الآن بفكرة نزع السلاح العام والكامل، وبينما نحن نطرح فكرة الخطوات التالية سيفطن كثير من الناس أننا صرنا أقل اهتمامًا بالسلام عن السوفيت أنفسهم. إننا الآن إذا قدمنا هذه الأفكار فى المناظرة الدولية، وخرجنا بفكرة نزع السلاح الشامل والكامل باعتباره هدفنا النهائى، فلن يكون هناك شىء آخر نناقشه مع السوفيت، عند هذا المستوى من التجريد. والذى علينا أن نناقشه عندئذ، لن يكون سوى الخطوات التى بعد ذلك.

ولكن الرئيس فى هذه اللحظة لم يكن أمام عقله الذكى صعوبة فى أن يتفهم هذا التكتيك، فقال: حسنًا.. هذا يبدو معقولاً..» ومضينا فى مناقشة موضوعات أخرى.

وبعد ذلك بفترة طويلة استطاع اثنان من أمهر السياسيين، وهما: جون جى ماكلوى وڤاليريان زورين أن يناقشا فى الأمم المتحدة اتفاقًا سوفيتيا أمريكيًا؛ للتخلص من القوات المسلحة على مراحل إذا ما وافق كل طرف على أن يفعل الشىء نفسه، من خلال إطار تنظيمى من القانون الدولى. لقد قاد ذلك بالفعل إلى أن نتكلم عن الخطوات التالية، وعلى الرغم من الأصداء الدرامية لأزمة الصواريخ الكوبية وقتها.. فإن الخطوة الأولى كانت معاهدة لحظر التجارب النووية، وكانت تمضى فى طريقها لمدة عامين تاليين لذلك القرار، الذى اتخذه جون كينيدى فى المرة التى كنا فيها سويًا.

إن تدمير الأسلحة النووية بعد مسألة يوتوبية، ولكن ذلك لا يعنى أنه هدف خيالى، وذلك إذا أخذنا فى الاعتبار مدى صعوبة استخدام هذه الأسلحة ومدى خطورتها فى

مجرد بقائها متروكة دون استخدام.

إن نقل هذه الفكرة البسيطة إلى الوعى الجماعى هى مسألة صعبة للغاية. من الصعب جداً أن تنشطر الذرة نصفين، ومن ثم فإن عملية لصقها مرة أخرى ستكون مستحيلة. إن الخبراء يستطيعون القيام غالبًا بكل شيء، بفضل الاختراعات الحديثة، ما عدا نفى هذه الاختراعات. ولا يستطيع القادة السياسيون كذلك - بأقصى ما لديهم من القدرات والكفاءات العقلية - أن يتخيلوا إمكانية سهلة للوصول إلى عالم خال من السلاح النووى. إن هؤلاء الذين يعيشون فى بريطانيا والصين وفرنسا وروسيا والولايات المتحدة لم يستطيعوا أن يصلوا إلى مثل هذه الإمكانية، وبالتالى فإنه بالنسبة لليوم وغداً، لابد وأن صدام حسين لن يستطيع إدراك أن الاستخدام النووى هو استخدام لآلة انتحار مثالية.

ومن ثم علينا أن نلتزم بهدف معين، هو «عدم وجود إمداد جديد» لمثل هذه الأسلحة، ولكن هل يمكن أن تأخذ فكرة أن نتجمع من أجل هدف «لا مزيد من التهديد»، مداها كفكرة إنسانية صعبة التطبيق... هذا ما انتظرناه ونستطيع الآن بأن نجيب عنه أن معظم القادة السياسين فى العالم سوف يستمرون فى افتراض أن الأسلحة النووية هى أشياء ثمينة، طالما أن القادة فى أمريكا يتصرفون بمثل هذا المفهوم. إن رغبة الولايات المتحدة فى إزالة الأسلحة النووية التى تملكها بمجرد أن يزيل الآخرون ما لديهم من هذه الأسلحة، سوف تكون أفضل طريقة، سواء للعالم ككل فى إدارة سياسات نزع التسلح بما يعنى: توفير أعلى قاعدة أخلاقية لهذا الموضوع، وأقوى موقف تفاوضى للمهمة نفسها.

ولكن يوجد - فى هذه الأثناء - موقفان محددان فى مجلس الأمن: الأول هو أن نجدد قيام مؤسسة دولية لتدمير أكثر من ٩٠٪ من السلاح النووى فى العالم، والموقف

الثانى هو أن نعلن أن أى استخدام للأسلحة النووية سوف يتخذ ضده إجراء عقابى شديد؛ باعتباره شيئًا مضاداً للحضارة الإنسانية. إن كلا المطلبين سوف يحركان العالم بشكل أكبر نحو وعى جماعى نووى حقيقى.

استبعاد الأسلحة الكيماوية والبيولوجية

لقد كان لجدتى نوعان من المناديل بعضها للاستعراض والمباهاة، والبعض الآخر للاستعمال. إن تطور موضوعات الأسلحة النووية يضع هذه الأسلحة - مبدئيًّا - فى فئة الاستعراض. إن مايستحوذ على الاهتمام العالمى فيما يخص التسليح لا يعد أسلحة انتحارية بشكل و اضح. وتلك الأسلحة، التى تستخدم المنتجات الكيمياء الحيوية أو البيولوجيا أو الهندسة الوراثية، تم اختراعها أساسًا بهدف إخافة الأعداء، واستخدامها عند الضرورة. إن إمكانات الحرب الكيماوية أو الحرب البيولوجية أو حرب السموم كانت بالأساس تهدف إلى إخافة الآخرين وتعظيم حالة الخطر الموروث حول مثل هذه الأسلحة، عن طريق إثارة مخاوف أخرى، مما هو مجهول.

إن الأسلحة الكيماوية - وما ينتج عنها من أصناف من المعاملات مثل غاز الأعصاب أو الأنواع الأخرى من المركبات فائقة التدمير، التى تهاجم الجهاز العصبى فى الإنسان - هذه الأنواع لها تاريخ طويل، وتم تطويرها بشكل كبير على هذا المسار التاريخى.

لقد توفى والدى - الذى خدم فى جيش الولايات المتحدة - بعد ثمان سنوات من الحرب العالمية الأولى، وكانت وفاته نتيجة التأثر بإحدى الهجمات الألمانية بغازات الأعصاب. إن المخاوف من حرب الغازات هذه، تم الإعلان عنها بشكل ضخم أثناء وبعد الحرب، وارتبطت فى الذهن الجماعى بما يسمى الإنفلونزا القاتلة، أو تلك الأوبئة التى انتشرت بين عامى ١٩١٧، ١٩١٨، والتى أتت على حياة حوالى ٢٥ مليون شخص، وعظمت بشكل كبير من خسائر الأرواح البشرية، عندما كانت هذه العدوى القاتلة تنتقل بشكل سريع جداً، وسط جماعات كبيرة من البشر. وبحلول عام ١٩٢٥ أدت

مثل هذه المسائل إلى التوقيع على بروتوكول جنيف، والذى وصل عدد الدول المنضمة إليه حاليًا مائة وثلاثين دولة. وهذا البروتوكول يحكم استخدامنا فى حالة الحروب لمثل هذه السموم المؤثرة على الكائن الإنسانى، أو الغازات الأخرى أو الطرق البكترويولوجية، التى يمكن أن تدخل ضمن أسلحة الحروب.

وبالاختلاف الشديد عن المعاهدة المفتوحة التى تعمل على التمييز فيما يخص دفع الدول إلى عدم الانضمام إلى النادى النووى.. فإن بروتوكول جنيف يهدف إلى أن ينظم حظرًا شاملاً على استخدام هذا النوع من الأسلحة (الكيماوية والبيولوجية)؛ إذ إنه لايقوم على أى نوع من التمييز، بين الدول الكبيرة والصغيرة، فيما يخص امتلاك هذه الأسلحة، أو التمييز بين الأغنياء والفقراء، والقوى العظمى والقوى الأضعف. لقد ساعد هذا البروتوكول خلال جيل كامل - أثناء خلال الحرب العالمية الثانية والكورية - فى أن يكون نمطًا عالميًا متماسكًا لكيفية تنظيم السلوك الدولى، فيما يخص هذا النوع من التسلح. وهو لايحدد - بأى حال - وسائل معينة لتمرير سياسات حظر هذا النوع من التسليح، كما أنه لا يفرض أى نوع من العقوبات على الدول التى تستخدم مثل هذه الأسلحة، بل إنه لا يحتوى حتى على وسيلة إجرائية للنظر فى الشكاوى، التى ترفع من دول معينة.

وفى الستينيات، بدأ العلماء فى دق ناقوس الخطر حول هذه المسألة، فقد استخدمت مصر الأسلحة الكيماوية فى حربها باليمن، واستخدمت الولايات المتحدة مواد كيماوية عديدة فى حربها فى ڤيتنام، وقتلت أكثر من ٦ آلاف رأس من الأغنام بشكل عرضى بسبب غاز الأعصاب فى يوتاه ١٩٦٨، وفى السنة نفسها تقدمت بريطانيا باقتراح لإنجاز معاهدة أكثر شمولية وإلزامًا بهذا الصدد؛ لتكون محل بروتوكول جنيف، وتعثرت المحادثات حول هذه الفكرة لفترة طويلة، حتى تم الفصل بين مفهومى كل من الحرب الكيمائية والحرب البيولوجية؛ إذ كانت الأسلحة الكيمائية تعتبر ذات خطر كبير، ولكن الأسلحة البيولوجية كانت - وقتها - لا تزال فى عداد الأوراق البحثية أو صور الخيال

العلمى (لم يعد هذا حقيقيًا حتى الآن)؛ حيث تقدمت بريطانيا بهذا الاقتراح سنة ١٩٦٨ . وبحلول عام ١٩٧٢ ، وتبعًا لهذه التطورات . . تمت صياغة اتفاقية جديدة تمت صياغتها والإتفاق حولها - على وجه السرعة، ووقعت عليها وصدقت ١١٠ دول، بينما اكتفت ٢٤ دولة أخرى بالتوقيع فقط دون التصديق. وكانت هذه الاتفاقية تحظر تطوير وإنتاج وتخزين الأسلحة البيولوجية والسموم، وتهدف تدمير أى مخزون موجود من هذه الأسلحة، فى غضون ستة أشهر من التوقيع على الاتفاقية.

وكان الشعار المطروح فى ذلك الوقت واضحًا للغاية، وهو التخلص نهائيًا من إمكانية حدوث حرب بيولوجية أو بكتريولوجية، أو استخدام هذه الأنواع أو السموم فى حالات الحروب كأسلحة. وكانت اتفاقية حظر الحروب البيولوجية والمسماة BTW ، تصف تطور الأسلحة الهجومية، ولكن الأبحاث التى تواصل دراسة هذا التطور لم تتم تغطيتها. وكما حدث بالنسبة لبروتوكول جنيف . . فإنه لم تفرض أى عقوبات أو إجراءات من أجل التحقق أو التفتيش على هذه الإجراءات التى تنص عليها الاتفاقية، ومن ثم كان هذا الإجماع الواسع، الذى تم تحليله من خلال إدراك عالمى، بأن تلك الأسلحة ليست لها أهمية عسكرية؛ لأنها - كما تقول إحدى الدراسات - كانت غير قابلة للسيطرة عليها، بعد إطلاقها، وغير قابلة لتوقع آثارها بشكل دقيق، كما أنها كانت ستؤدى لعواقب، لا يمكن التنبؤ بها أو حسابها.

إن هذا التصور بدأ وكأنه يحوز دعم ومساندة كونية واسعة لعقد من الزمن أو أكثر من ذلك، ثم دقت أجراس الخطر مرة أخرى بعد ذلك فى بدايات الثمانينيات، ففى عام ١٩٧٩ ظهر وباء الجمرة (مرض مهلك من أمراض الماشية وقد يصيب الإنسان أيضًا) فى منطقة سفردلوڤسك فى الاتحاد السوفيتى، وكان السبب فيه كما تقول الولايات المتحدة، هو إطلاق بطريق الخطأ لبعض قدرات الأسلحة البيولوجية، وكانت مصادر الولايات المتحدة تتهم الاتحاد السوفيتى بأن السم المعروف باسم المطر الأصفر، تم استخدامه بواسطة الڤيتناميين ضد سكان « همونج »، وكمبوديا، وكذلك استخدمه

الاتحاد السوفيتى فى حربه فى أفغانستان. ورغم الانتشار الإعلامى الهائل لهذه الأخبار والأحداث، إلا أنها لم تحقق - إطلاقًا - أى إجماع، إذ لم يكن معظم وقائعها صحيحاً.

ولم تكن ثمة مواثيق عالمية - باستثناء بروتوكول جنيف ضعيف الفعالية - تستطيع أن تحجِّم وتحدِّد مسألة الحرب الكيماوية. استخدم العراق غاز الأعصاب ومركبات السيانيد، ليس فقط ضد القوات الإيرانية، كما كان يفعل منذ ١٩٨٤ دون أن يعلن عن هذا، بل إنه بعد عام ١٩٨٨ بدأ يصرح بذلك من أجل أن يضفى درجة من درجات الرعب ضد مواطنيه من الأقلية الكردية، التى استخدم هذه الغازات ضدها بالفعل. إن التهديد العراقى باستخدام الأسلحة الكيميائية ضد المدن الإيرانية، ربما يكون أحد العوامل المهمة، التى أرغمت طهران على قبول وقف إطلاق النار. أما فى جنيف فإن المفاوضات حول منع الأسلحة الكيماوية استمرت طوال الثمانينيات، ولكنه حتى بدايات ١٩٩٢ فإنها لم تحقق إنجازاً لمعاهدة.

إن الثورة التى حدثت فى مجال البكتريولوجيا جعلت الحرب البيولوجية أكثر عملية وأكثر خطورة فى الوقت نفسه؛ ففى بداية السبعينيات قامت مجموعة من خبراء الأمم المتحدة بطرح فرضية مهمة، حول أن هناك إجراءات معينة يمكن أن تتم - بشكل متعمد - لتغيير الجينات، من أجل تغيير الخصائص والسمات الخاصة ببعض الكائنات الدقيقة؛ لاستخدامها كأدوات للحرب البيولوجية. وفى تقرير أعده معهد ستوكهولم لبحوث السلام الدولى سنة ١٩٩٠، قام به علماء وخبراء أمريكيون وسويديون، تم وصف التقدم التقنى الهائل الذى حدث فى هذا النوع من أسلحة البحث العلمى على هذا النحو:

> **توجد فى الطبيعة كميات قليلة جداً من السموم التى تنتجها أعداد قليلة نسبيًا من الكائنات الدقيقة والنباتات والحيوانات، ولكن فى الوقت الحاضر أصبحت تقنيات الهندسة الوراثية قادرة على تطوير كائنات دقيقة، لها**

القدرة على إنتاج السموم، ويمكن أن تكون مجالاً للاستخدام كأدوات للحرب، بينما تمكننا الآن تكنولوجيا التحلل الوراثية من إنتاج كميات ضخمة من هذا النوع بشكل، يكون له تأثير يبلغ ضعف مئات وآلاف الأثر الذى تحدثه المركبات العصبية. إن إنتاج هذه المركبات العصبية وتخزينها بكميات كبيرة يمكن أن يكون بديلاً عن غاز الأعصاب؛ ليستخدم كعامل خطير، يمكن أن ينافس نظم التسليح التقليدية والكيمائية، بل والأسلحة النووية.

وبالعودة إلى الحرب البيولوجية.. فإن علم البكتريولوجيا يقدم أدوات تسليحية ضخمة للتغلب على المحددات التكنولوجية، التى عاقت حتى الآن تطوير وتحديث الأسلحة البيولوجية، وإلى حد ما منع استخدامها كأسلحة عسكرية. وأنه إذا ما توافرت درجة من الرغبة العسكرية فى تطوير هذا النوع من التسليح.. فإن المركبات المسببة للأمراض يمكن هندستها وراثيًّا لزيادة درجة العدوى، التى تسببها، وبالتالى نشر هذه المعاملات، التى تهدف تدمير الأجهزة المناعية للأشخاص، الذين يمكن أن يتعرضوا لها. بل يمكن عن طريق التقنيات الحديثة زيادة حدة وكفاءة وخطورة معاملات الحرب البيولوجية بزيادة كفاءتها فى التخزين والتعبئة، وبالتالى زيادة قدرتها عند إطلاقها على مقاومة العوامل البيئية مثل الجفاف والأشعة فوق البنفسجية. بهذا المعنى.. فإنه بمجرد إيجاد هذه السلالات الجديدة.. فإنه يمكن توجيهها ضد جماعات بشرية معينة، ومن هنا جاءت تسميتها باسم الأسلحة العِرْقية.

وقريبًا من هذا المعنى، تتطور هذه التقنيات الجديدة لقتل البشر باعتبارها «تقدمًا» تكنولوجيًّا، يدفع بهذه المركبات الفتاكة إلى البشر الذين يراد قتلهم. وفى تقرير تم إنجازه عام ١٩٩٠ بواسطة أربعة من الخبراء المتخصصين فى معهد آسبن تحت اسم الصواريخ

الباليستيكية، قالوا إن هذه الأسلحة، والتى يمكن أن يطلق عليها اسم «المتعدد المنتشر»، والتى تشمل الصواريخ ذات التجهيزات النووية والكيماوية والبيولوجية، يمكن توجيهها بدرجة عالية من الدقة والمفاجأة، بشكل يجعلها أكثر جاذبية وإغراءً من قبل الدول التى تريد تهديد جيرانها. إن هذه الصواريخ تعتبر وسيلة أرخص بكثير لكسر حالة الجمود فى التفاوت، التى حدثت بين قدرات الضرب الجوى من ناحية، والدفاعات الجوية المثبتة أرضيًا من ناحية أخرى. وهناك أربعة عشرة دولة تملك الآن صواريخ بالستيكية، وطبقًا لتقرير ١٩٩٠، فإن نصف هذه الدول لديها صواريخ يبلغ مداها أكثر من ٢٠٠ ميل، و١٢ منها تم وضعها فى قوائم الدول، التى يشك بأن لديها أسلحة كيمائية.

ويرجح أن الدول النامية ذات الصواريخ قد استوردتها عن طريق بعض الوكلاء الوسطاء من الدول الصناعية الكبرى، ولذلك فإن هناك زيادة مستمرة مضطردة فى الدول النامية التى تسير فى برامج عسكرية كبرى، فالأرجنتين مثلاً أخذت من العراق صواريخ الإكسوسيت الفرنسية الشهيرة، التى استخدمتها فى ضرب سفينة حربية بريطانية، أثناء الحرب بين بريطانيا والأرجنتين، حول جزر فوكلاند ومالڤينا وبحلول عام ١٩٩١ كانت هناك عشرون دولة نامية لديها القدرة على صناعة أسلحتها الكيميائية بنفسها. كما تفترض المخابرات المركزية الأمريكية أنه بحلول عام ٢٠٠٠ فإن ١٥ دولة من دول العالم الثالث ستكون قادرة على صناعة أسلحتها البالستيكية بنفسها.

إن عشرات الدول يمكنها الآن أن تكون شريكاً فى لعبة التهديد الشامل ضد بعضها البعض، إذا ما تعمدت ذلك، فالحصول على بعض الصواريخ الباليستيكية من السوق الدولية ليس أمراً صعباً. كذلك... فإن الاستخدام الثنائى لبعض الكيمائيات يمكن أن يجعل من أى دولة – لها صناعة دوائية، وأسمدة وصناعة مبيدات حشرية وصناعات بتروكيمائية – تكون منتجة ومصدره محتملة للأسلحة الكيمائية مثل غيرها من الدول. إن السموم القوية والمواد المعالجة بكترويولوجيًا سوف تظل بحاجة إلى علماء متخصصين فى جزيئات دقيقة وعدد من المهندسين المتخصصين، بالإضافة إلى تسهيلات

من المعدات المتطورة؛ وأعلى معدلات تأمين هذه المصانع، ولكن الكميات المطلوبة لإنتاج تهديد إرهابى شديد، يمكن أن تكون كميات صغيرة جداً، من السهل إخفاؤها فى بعض المعامل، التى قد تبدو للعيان منشأة مختلفة تماماً من حيث الغرض.

إن فكرة الاختيار العام للإنسانية حول هذا الموضوع سوف تظل بالتأكيد ترجح كفة الحظر النهائى والشامل لكل أسلحة التدمير الشامل بهذا المعنى، ولكن السؤال الآن هو: ما الذى يمكن أن نفعله؛ لتحويل هذا الإجماع الإنسانى إلى سياسة عالمية وحركة دولية كبرى فى وجه القليلين، والخطرين من قيادات الدول العنيدة جداً، التى تريد أن تمتلك هذه الأسلحة.

إن المواثيق التى لا تشجع على انتشار الأسلحة النووية كانت أكثر نجاحاً، عندما كان الخبراء - منذ ثلاثين عاماً - يفكرون فيما يمكن أن ينجم عن استخدام هذه الأسلحة. وإن المسألة هنا تعتمد على الإدراك العام الذى يدركه البشر ضد ذلك النوع من الأسلحة النهائية، التى لم يتم اختيار إلا نوع واحد منها بشكل توضيحى لموضوع الميثاق حوله، وهو الأسلحة النووية عن طريق معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، والتى يتم العمل بها عن طريق التفتيش المستمر على مفاعلات القدرات النووية، والتى يمكنها أن تنتج وقوداً نوويا وأسلحة نووية. إن التفتيش الذى تقوم به وكالة الأمم المتحدة المتخصصة المسماة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية - يبدو ناجحاً، ولكن بالنسبة للأسلحة الكيمائية والبيولوجية لا تزال هناك قناعة كبيرة بضرورة خطرها دون تمييز، ولكن على الأوراق. إلا أنه من الصعوبة الشديدة الوصول إلى خضوع وإذعان من الدول كلها لعملية الحظر الخاصة بهذا النوع من الأسلحة، أى أن يكون هناك تحرك من أجل إدماج الأسلحة البيولوجية والسموم والأسلحة الكيمائية فى صورة واحدة، والتى صادفت حتى الآن عقوداً طويلة من المفاوضات غير المثمرة بين الخبراء، الذين يجتمعون بشكل مستمر فى جنيف، دون أن يصلوا إلى شيء.

إن الحقيقة العارية والتى تخفيها لغة الخطاب التقنى - بشكل أو بآخر - هى أن إيجاد نظام واضح ومحدد للتفتيش على الأسلحة البيولوجية والكيمائية أمر فى غاية التعقيد، ويحتاج إلى إمدادات ضخمة جداً لتعيين آلاف من الخبراء فى مناطق عديدة من العالم للقيام بمهمتهم، كما أنه سيكون نظامًا مكلفاً جداً، بل وستصل تكاليفه إلى عشرات الأضعاف بالنسبة للأسلحة الكيمائية مما تحتاجه إمكانيات التفتيش الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة النووية، بل إن التفتيش على هذه الأسلحة أيضاً سيكون أكثر صعوبة، قياسًا بالتفتيش على الأسلحة النووية؛ لأنه سيحتاج إلى دقة شديدة، كما أنه قد يسبب نوعاً من دمار البيئة أو تسريبات الزيت أو الإضرار بنظم النقل المدنى. ويبدو أن طريقة الإقناع هى الأهم، أما مسألة إيجاد مواثيق ومعاهدات دولية تفصيلية تؤكد وتتبنى فكرة التفتيش العالمى فإنها على غير وفاق مع حالة التسرب المستمرة فى التسهيلات المتاحة هنا وهناك لإنتاج هذه الأسلحة. إن بعض الإمكانيات الخاصة ببعض الدول لإنتاج هذه الأسلحة، هى على درجة كبيرة من السرية والبعد عن الملاحظة، ومثال ذلك هو المصنع الليبى المتعلق بإنتاج مثل هذه الأسلحة، والذى تم اكتشافه فى ١٩٩٠، أو اكتشاف مشروعات المدفعية العملاقة التى كان العراق يسير فيها، فهذه المشروعات كانت مخفاة لفترة طويلة جداً، حتى بالنسبة لأكثر العيون دقة وإصراراً على المتابعة.

وعندما تتصل الأمور بما يخص تكنولوجيا الصواريخ.. فإن الاقتراب الذى تم تطويره حتى الآن، هو فكرة كارتل الدول الممدة بهذه الصواريخ؛ أى السيطرة على جماعة الدول التى تملك هذه الصواريخ وتملك تصديرها للآخرين؛ إذ ليس هناك معاهدة فى هذا الشأن، ولكن الدول الصناعية السبع الكبرى (الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، كندا، إيطاليا، اليابان) قررت عام ١٩٨٧ أنها سوف تفرض درجة من درجات الحظر على الخبراء، الذين يمكن أن يشاركوا فى عملية الحصول على صواريخ ذات قدرات نووية، وحقق هذا بدوره درجة من درجات التعاهد ذى الطبيعة المفتوحة

والتمييزية، وليس هناك تفتيش دولى؛ فكل حكومة تستخدم قواعد التصدير الخاصة بها للقيام بهذه المهمة.

وبالطبع كان من الممكن لمثل هذا الاتفاق أن يكون ذا فاعلية لو انضمت كل الدول القادرة على إمداد غيرها بهذه الأسلحة، إلى هذا الكارتل (التكتل). ولكن الصواريخ باعتبارها آلات معقدة - إلى حد كبير- فإنه كما يقول تقرير معهد آسبن، ليس هناك أسلوب محدد للتعامل معها، وللتأكد من أن كل الأجزاء المتحركة ذات الطبيعة الثمينة جداً فى تصنيعها والتى تصل إلى المئات والآلاف فى صواريخ «بيرشنج٢»، يمكن القول بأنها كلها فى حالة جيدة للاستخدام؛ فقد يتعطل عدد من هذه القطع الدقيقة فى مثل هذه الصواريخ. إن ما ينقصنا فيما يخص مسألة الصواريخ الباليستيكية، هو أن يكون ثمة «تابو» وعنصر تحريم يتم الإقرار به على نطاق واسع.

هل هناك ثمة ضوء فى نهاية هذه الأنفاق الطويلة الخطرة؟ إن أول هذه الاعتبارات وأكثرها أهمية هو أن تظل هناك درجة من درجات الثورة العامة فى مثل هذه المسألة، وثانيها أن نصل إلى حالة من الشفافية تعظم درجة المنع والحظر، التى تصوغ المبادىء التى نتحرك حولها، وتكون معروفة عالمياً، وبالتالى يمكن رصد ومراقبة الانتهاكات التى تحدث لهذه القواعد. وثالثها هو أن نجعل هذه الانتهاكات ذات طبيعة خطيرة جدا وعواقب وخيمة جدا على المنتهكين، وأن نضمن أن الجريمة لاتدفع ثمناً لارتكابها فى مثل هذه المواقف.

وباستثناء هذه الصواريخ، فإن المشكلات لا تزال باقية فيما يتعلق بالأسلحة البيولوجية والكيمائية والسموم، والتى صارت قريبة جدا من العقل الجمعى كله فى الوقت الحاضر. وأثناء المحاورات حول هذه المسألة لابد أن يكون الافتراض الأساسى أنه على جميع الدول أن تحظر وترفض الاستخدام العسكرى لمثل هذه الأسلحة، ولكن هل يمكن لهذه القناعة العالمية الكونية أن يصير لها نظام أو معاهدة وأثناء حظر انتشار ذات

طبيعة عالمية؟ وما دام الشعار واضحاً، فلابد وأن يكون بالإمكان التأكد من أن مزيداً من الانتهاكات لمثل هذه العنصر التحريمى «التابو» الذى يقره العالم، يجابه بتصرف وإجراء وحركة عالمية سريعة ومعروفة. إن الحكومات لا تستطيع أن تقوم بهذا وحدها، ولكن مجتمع العلماء الدولى يستطيع القيام بهذه المهمة.

وهناك اقتراح استثنائى مهم بهذا الصدد، مرره عالمان فى البكتريولوجيا هما رايموند أ. زالنسكاس وزميله كارل جوران هيدين، فى تقرير معهد ستوكهولم الدولى لبحوث السلام، مفاده إننا نجد أن معاهدة ١٩٧٢ حول الأسلحة البيولوجية والسموم تحتوى على البند ١٠، الذى يحمل وعدا مهمًا لم يتم تنفيذه حتى الآن، وهو أن الحكومات الموقعة على هذه المعاهدة سوف تتعهد بالتسهيلات والإجراءات التى تكفل تحقيق البند المشار إليه، ويكون لها الحق فى المشاركة فى التبادل المشترك للمعدات والأدوات والمواد الخام والعلماء والمعلومات التكنولوجية، إلى أقصى حد من أجل استخدام البكتريولوجيا ومعاملاتها والسموم للأغراض السلمية.

وإذا تم أخذ الفقرة ١٠ بدرجة من الاهتمام، فإن مجتمع العلماء ذوى الضمائر الحية يستطيع - حينئذ - أن يتخذ ما من شأنه ان يكون له قيمة فعلية فى هذه المجال، من أجل الأغراض السلمية وغيرها من الأغراض التى تفيد، على المستوى العالمى.

إن احتمالية وجود فعالية جيدة توجه إلى مثل هذه المسائل لا تزال قليلة، إلا إذا قام الممارسون أنفسهم بأخذ المسئولية اللازمة للقيام بذلك. إن الممارسة التفصيلية للعلم غالبًا ما تكون خارج نطاق سيطرة الحكومات... ومن ثم فإنها تتطلب وجود خبير ليلاحق خبيراً آخر يقوم بهذه العملية.

إن ما يُحتاج إليه هنا من أجل إعادة تنشيط الفقرة ١٠، هو الدفع إلى أقصى حد فى عملية التبادل حول مسائل التكنولوجيا الحيوية. إن زالنسكاس وهيدين يقدمان مثل هذه المهمة؛ من أجل أن تكون محل اهتمام الاتحادات الدولية للمجالس العلمية، والتى

تضم في عضويتها معظم المنتمين إلى فروع العلم والأكاديميين من حوالى ٧٥ أكاديمية علمية ومجالس قومية، و٢٠ اتحاداً علمياً دولياً، إضافة إلى ٢٦ من المنظمات العلمية الأخرى. إن المجلس العالمى للاتحادات العلمية، فى الواقع لا يحظى بدور بارز فى مثل هذا الفصل الخاص بتحقيق المجتمع العلمى الدولى تجاه قضايا معينة، ولكنه لا يزال يعمل بدرجة عالية من الاستقلال عن الحكومات. وفى العلوم المتعلقة بالغلاف الجوى على سبيل المثال فقد ساعدت مجموعة من علماء المجلس على تحفيز المراقبة الدولية للطاقة؛ من أجل تنظيم البرنامج البحثى الكونى حول شئون الغلاف الجوى. وحديثاً هناك جيل جديد من العلماء يتضامن مع بعضه البعض؛ من أجل تأكيد ذلك الإجماع العالمى العلمى، الذى تستند أسسه إلى فكرة اتخاذ ممارسات وإجراءات معينة؛ للقضاء على الغازات داخل المنازل؛ أى الكلوروفلوروكربون المسبب لثقب الأوزون، والإبطاء من معدلات سخونة العالم، التى من المتوقع ان تزيد خلال القرن الحادى والعشرين. لقد قام المجلس العالمى للاتحادات العلمية بالفعل بتنشيط لجنة خاصة بالتكنولوجيا الحيوية يتم تشغيلها؛ من أجل أن تقود منظمة، تدعو إلى التعاون العلمى الدولى الهادف إلى خلق محاولة كونية للقضاء على الأسلحة البيولوجية وحروب المواد السامة.

وفى مسألة الأسلحة الكيماوية فإنه حتى الآن، لا توجد فرص كبيرة لإنجاز معاهدة رسمية جديدة، تظهر فى إطار ذلك الماراثون الطويل من المباحثات الفنية فى جنيف. إن إنتاج الجديد من معدات الحرب الكيماوية يعنى تحفيز إنتاج عدد ضخم من الكيماويات السابقة التخليق بالدرجة وبالكمية نفسها، من خلال تسهيلات معينة، يمكن أن تنتج دون أى حاجة للتعاون أو التنسيق مع أى من الوثائق أو الأوراق، التى تتابع هذه المسائل. ولذلك قد يبدو فى معاهدة خاصة بالأسلحة الكيماوية أن كل الأمور فى نطاق قدرة المراقبين على المراقبة أو التحقيق... إنه يضع فقط صفحة واحدة حول هذه المسألة سطحى مبسط دون تعمق. إن معاهدة الأسلحة الكيماوية التى كانت المفاوضات بشأنها صعبة جداً فى جنيف، ملأت ١٤٢ صفحة بحلول عام ١٩٩٠، ويمكن أن تنتج وثيقة

أخرى بحجم كتاب كبير أيضاً مثل وثيقة قانون البحار، وقبل أن يؤكد المفاوضون لقادتهم السياسيين أنها جاهزة للتصويت عليها.

وسواء تم الوصول إلى اتفاقية رسمية وإنجازها أو لم يتم، فإن هناك اهتماماً ضخماً وعالميا من قبل العلماء، سنكون بحاجة إليه من أجل، لنظل فى موقع المراقبة اللصيقة والجيدة لما يخص إنتاج السموم أو المواد السامة.

إن تدفق المعلومات الدولى حول هذه التصرفات والإجراءات يمكن اعتباره ذا قدرة ضخمة انتقادية على ردع من يقوم بمثل هذه الإجراءات.

وفيما وراء الإحساس بالعار أو بالإحراج أمام الدول فإن بعض القادة قد لا يكونون مهتمين بمثل هذا الحرج، ولكن يظل هناك إجراءً ثالث لفرض عقوبات، وهو اعتبار أن هذه الأفعال هى أفعال ضد الحضارة، وتحمل درجة عالية جداً من درجات التقدير، باعتبارها خروجاً على القانون. إن بعض الاستراتيجيين الذين يجلسون فى مقاعدهم المريحة يقولون بأنه يجب أن تكون المعاملة من خلال فكرة العين بالعين والسن بالسن، وأنه بعد مضى شهر من أزمة العراق عام ١٩٩٠ انضم البريطانيون بقواتهم إلى عاصفة الصحراء، وكانت جريدة «الإيكونومست» البريطانية تنصح الولايات المتحدة بضرب العراق ضربة قوية، وإعطائه درساً سيئاً إلى أكبر حد ممكن، وقالت بأن غاز الأعصاب لابد أن يستخدم ضد العراق، فإذا استخدموا غازات عصبية أكثر خطورة.. فلابد أن يتوقعوا أن تسقط عليهم شلالات من VX أو السارين. وفى واقعنا – على أية حال – فإنه ليس هناك زعماء سياسيون أو قادة عسكريون، يمكنهم هنا التصرف بمثل هذه الاستراتيجية الديناميكية.

هنا، وكما فى حالة الأسلحة النووية.. فإنه لابد من التعبير عن الإجماع الدولى من خلال مجلس الأمن الدولى، القائل بأن استخدام الأسلحة الكيماوية أو البيولوجية يعتبر نوعاً من الاعتداء ضد الحضارة الإنسانية.

ولا يعد كل هؤلاء الذين يوافقون على تعبير مبادئ الأمم المتحدة، واثقين من أنهم يريدون لها أن تتحقق؛ أى ان يضعوا الجرس فى رقبة القط. ولكن بالنسبة لتحالف عدد من الإرادات فإن ثمة بدائل كثيرة، لابد أن تترك مفتوحة على أوسع نطاق، وهناك مناقشة ستثار بأن العقوبة لابد أن تكون على قدر الجريمة. ولكن قدرة من ينتهك حد الحرب أو يستخدم أسلحة تدميرية شاملة نووية، وكيماوية، أو بيولوجية أو صواريخ، يمكنها أن تنتقل إلى أراضى دول أخرى، لابد له من أن يزال فوراً من خلال فعل دولى حاسم. إن تهديد أمن العالم وتهديد حقوق الإنسان، يجب أن يكون جزءاً من الماضى، ولابد من أن تكون هناك مبادىء محترمة ومحددة، وغير قابلة للاختراق والانتهاك، وإلا فإن الضحية ستكون هى الحضارة الإنسانية نفسها ولا شىء أخر.

الفصل السابع

الأمن العالمى: الدور النشط للمحايدين

«إن المجتمع السياسى خلق للأعمال النبيلة، وليس لمجرد الصداقة»

(أرسطو - كتاب السياسة)

* * *

إنه وحتى اثناء الحرب الباردة، وعلى الرغم من السلام المتجمد فى أوروبا، فإن هناك ١٢٢ حالة حرب فى مناطق أخرى، فى العالم قتلت ٢٢ مليون شخص. إن هذه الحروب - بالإضافة إلى كونها صراعات مدنية أخرى، وحالات توتر مؤدية للحرب كلها - قد قتلت وشردت على الأقل عدداً مساوياً لهذا العدد من الأشخاص.

وعندما تمت إزاحة الغطاء الرطب عن الحرب الباردة.. فإن ملايين المتخاصمين والمتشاجرين استيقظوا من نومهم العميق باستدعاء ذاكرتهم الثقافية، التى لم تتغير، وعندها طرحوا السؤالين الآتيين: «أين نحن؟ ألم نكن على وشك أن نصيب رؤوس جيراننا؟».

عند النظر إلى العالم ككل بشكل عشوائى؛ وإدارة الكرة الأرضية التى فى يدنا، ثم إيقافها بطرف الأصبع عند أى نقطة، فإذا لمست أيدينا نقطة تشير إلى اليابس، فسوف نشير - على أى حال - إلى نقطة تعانى حالة من الصراع أو حالة من الصراع المحتمل،

ففى أفريقيا لاتزال الكراهيات القبلية تغلى سواء فى الصومال أو السودان أو اثيوبيا أو موزمبيق، وكذلك فى ليبيريا. وفى الشرق الأوسط وحول الخليج الفارسى (العربى)، نجد أن الاتفاقيات حول إجراءات السلام تخفى استعدادات جديدة للحرب. إن الهنود والباكستانيين لا يزالون يتساءلون عما إذا كان بإمكانهم استخدام الأسلحة النووية لإنهاء الصراع سواء فى كشمير أو وادى الأندوس أم لا. أما فى افغانستان فإن انسحاب القوى العظمى (الاتحاد السوفيتى) لم يفعل شيئًا سوى أفغنة الصراع؛ أى جعله صراعًا أفغانيًّا داخليًّا، كذلك فإن عملية بلقنة كثير من أراضى شرق القارة الأوروبية بدأت مع تفكك يوغسلافيا، وكذلك فى الاتحاد السوفيتى السابق نتيجة انتصار الجمهوريين الذين قد يرغبون أو لا يرغبون فى العودة إلى الديموقراطية. كذلك نجد أن نمور التاميل فى سرى لانكا وميليشيات «الدرب المضىء» فى بيرو، وكذلك مروجى المخدرات.. كل هؤلاء تتم تعبئتهم باعتبارهم مقاتلين أحرار، فيما يشبه اللصوص الذين يرتدون ملابس رجال البنوك، حتى لا يكتشف أمرهم. وليس ثمة حل لهذه المشكلات الخطرة التى ستواجه الفوضى العالمية الجديدة.

إن انفجار البراكين السياسية التى خمدت لفترة طويلة، قد بدأ وبشكل جاد، من خلال ظهور هؤلاء الفاعلين، وبالتالى بيان الحاجة الملحة إلى الفاعلين المحايدين. وهم يشكلون فى كل هذه الصراعات بين الدول - وفى داخلها - نوعاً من الأساس للمجتمع المتمدين. إنها ليست مجموعات محايدة فيما يخص حقوق الإنسان الفردية أو الاختلافات الثقافية الإنسانية أو الفرص الإنسانية الكونية المفتوحة التى يزيد العلم الحديث والتكنولوجيا من اتساعها. وأهم من ذلك أنه ليس ثمة محايدون فيما يتعلق بمسألة العنف، ولكن هناك دائماً أفضل لحل الصراعات بدلاً من اغتيال الخصوم. إن هذه الفاعلية من أجل السلام يمكن إيجادها، ليس باتخاذ مواقف ما بين الأطراف المتصارعة، بل بمحاولة التوسط والمشاركة ومنع العنف قبل أن يشتعل، واستعادة حالة السلم عندما يتم اختراقها.

إن الأدوات التى يمكن أن يستخدمها المحايدون تتراوح من التبنى الجمعى العام للقضية، والدعوة إلى التعاطف المعنوى تجاهها ومروراً بفرض العقوبات الاقتصادية، ثم استدعاء قوات «جنود بلا أعداء» ليتم وضعهم بين المتحاربين، والدعوة إلى عمل عسكرى جماعى؛ من أجل وقف الاعتداء، وردع كل الأفعال التى تتم ضد الحضارة، مثل استخدام أسلحة الدمار الشامل.

إن الفاعلين المحايدين هم صناع السلام سواء على المستوى العام أو الخاص. وهم المصالحين والمفاوضين، والوسطاء، والمحكمين، ومتخذى أو موجهى الرأى العام (المحلفين) وقد يحدث أن يتم إعدادهم لكى يكونوا قادة قوميين، مثلما كان الحال عندما اتخذ الرئيس الأمريكى تيودور روزفلت مثل هذا القرار، ودعا الروس واليابانين إلى بورت سموث ويورك شاير من أجل تسوية الحروب عام ١٩٠٥. إن أهمية المسألة تتزايد؛ فهناك نوعان من البشر: الموظفون الرسميون الدوليون، القوى غير الحكومية الدولية، وكذلك المواطنين المستقلين الذين يتجمعون معًا عبر حدود القوميات؛ من أجل أن يؤدوا عملاً أكثر فعالية وسرعة وجرأة، مما يمكن أن تؤديه كل من البيروقراطيات الموجودة أو السياسيين المحترفين.

بعد العام الأول من نهاية الحرب الباردة، كان خافير بيريز دى كويلار من بيرو قد بدأ يوضح الحسابات الجريئة الشجاعة، التى أنجزتها السكرتارية العامة للأمم المتحدة فى مجال وقف الحروب فى أقاليم عديدة من العالم، مثل: شرق أفريقيا والخليج الفارسى وجنوب شرق آسيا وأمريكا الوسطى. إن السكرتير العام اللاحق للأمم المتحدة، بطرس غالى، كان شخصية دولية غير عادية، فهو مواطن مسيحى من مصر، عربى، له زوجة يهودية، ولديه عديد من الأدوار التى يمكن أن يقوم بها بداية من التدخل الحيادى السلبى الذى كان يقوم به كورت ڤالدهايم النمساوى الجنسية فى السبعينيات إلى الديناميات الجريئة والخطرة أيضًا التى كان يتخذها داج همرشولد السويدى الجنسية فى الخمسينيات؛ فهو يجمع ما بين موقفين لشخصيتين مختلفتين جداً، شغلتا هذا المنصب سابقًا فى الأمم

المتحدة: ڤالدهايم فى السبعينيات وهمرشولد فى الخمسينيات. إن همرشولد هو نفسه الذى كان عند زيارته للزعيم السوفيتى خروشوف فى منتجع البحر الأسود فى ١٩٥٧. وبمجرد أن أطلق الاتحاد السوفيتى أول قمر صناعى مدارى، كان همرشولد يصف مواقفه فى تلك الفترة، بالدور الفعال الذى يتخذه صانع السلام غير المتحيز، وغير المنضم لأحد المعسكرين، قائلاً: «إننى مثل جهازكم هذا المسمى توتنك» (اسم القمر الصناعى وقتها). لقد كان همرشولد يقول (لقد تم إطلاقى من أرضية سويدية، ولكنى الآن أدور فى فلك واسع جداً ولا أخص دولة بعينها).

إدارة الأزمات

إن التوقع والردع وصنع السلام والوساطة والمصالحة فى شئون الصراعات الدولية، أشياء مهمة جداً فى الوقت الحاضر، ولا تتعلق بالشئون الدولية فقط، بل تتصل أيضًا بالصراعات الداخلية؛ إذ إنها تمثل درجة من المسئولية المشتركة على المستوى الدولى؛ لأن مثل هذه الصراعات تعرض الحياة الإنسانية إلى المأساة بمجرد أن تبدأ. لذلك.. فإن على المجتمع الدولى- والذى يجب أن يتصرف باعتباره مجتمعًا دوليًّا فى مثل هذه الشئون- أن يكون أكثر جدية واحترافًا وتنظيمًا؛ من أجل أن يوجه جهوده للتعامل مع المشاكل.

إن العلم فن إدارة الأزمات يعتمدان إلى حد كبير - مثلهما مثل عملية إدارة الحرب - على مهارات القيادة والسيطرة والاتصال والاستخبارات. وغالباً ما يتم ذلك خلف ستار ما من السرية، وقد تم ذلك فى بعض الحكومات التى كانت تسيرها قوى عسكرية كبرى. ولكن لابد من الاهتمام بأن المعلومات التفصيلية واسعة الانتشار والسريعة والدقيقة هى مسألة أساسية أيضاً؛ إضافة إلى أن الشفافية -كما رأينا من قبل فى مسألة التحكم فى أسلحة الدمار الشامل- هى أيضاً نوع من الردع؛ فهى تكشف الحقائق. إن الحاجة إلى حقل دولى واسع من قواعد البيانات، وقواعد الاتصالات، وعمليات تدوير

وتوصيل المعلومات، يمكن أن تكون متوافرة لدى الحكومات أو لدى القوى غير الحكومية والجماعات التى تراقب هذه التطورات وهى يمكنها أن تساعد فى حل بعض الصراعات الداخلية والعالمية فى الوقت نفسه، تلك الصراعات التى تلقى بظلها الثقيل على مجريات السياسة العالمية.

إن الانتشار السريع لتكنولوجيا المعلومات بهذه الطريقة تجعل بالإمكان تنظيم أكثر من تدفق كاف للمعلومات، لأن يدخل فى تنظيمه وتشغيله والاستفادة منه كل القادمين الجدد إلى المركز الخاص بالتحليلات والدراسات، والمرتبط بأجهزة الأمم المتحدة. إن تكوين جماعة مميزة من الباحثين والمحللين هى مسألة قد تمت بالفعل، من خلال عدد من أجهزة الأمم المتحدة، مثل: مكتب الأمم المتحدة للتنسيق الخاص بالأبحاث وتجميع المعلومات، والذى له خبرة كبيرة فى معالجة قواعد بيانات الكومبيوتر وتحليل الصراعات، من خلال برنامج خاص يعرف باسم برنامج CASCON تم تطويره فى معهد ماساسوشتى للتكنولوجيا بواسطة لينكولن بلومفيلد والآن مولتون. وقد يكون قول بلومفيلد صحيحًا بخصوص أن الزيادة فى عملية التشغيل الذاتى الأوتوماتيكى للمعلومات ونقص الاستمرارية قد تبدو شيئًا مثيراً للشك ومروجًا لأفكار الموظفين الرسميين المعادين للتكنولوجيا.

ولكن تكنولوجيات المعلومات الحديثة على أية حال عبارة عن نعمة كبيرة، لها جوانب مختلفة، وتعتبر -بشكل أو بآخر- سلاحًا ذا حدين. لقد عملت شخصيًا فى شئون الاتصال، التى تسيرها أجهزة الكومبيوتر، ولا أصدق بأن أحداً قد أتقن هذه المسألة تماماً خلال عقد كامل حتى الآن، وفى كل مرة كنت أعمل على تشغيل نفسى، كنت أجد نفسى فى وسط يجعلنى مرتبطًا بعمق، باتصال ما لعدة دقائق وساعات، بل ولأيام كنت أجد نفسى أتساءل كيف أمكن لى أن أتأكد من بعض الأشياء، إذا كنت فى موقع القيادة - مثلاً - لكتيبة مسلحة أو كنت قائداً لمثل هذه الكتيبة. إن كل

معجزات الاتصالية التى نراها الآن أصبحت هى المفتاح للقوة العسكرية، وسوف تقوم بالأفعال التى يريدها موجهوها، وحتى بعد الاختبارات المرهقة فى الحالات، التى يتم فيها إجراء نماذج للمحاكاة، عندما لا تكون هناك صراعات واقعية.

إذا كانت أجهزة الهاردوير (الأجهزة المسئولة عن تنظيم العمليات والأسس التى يعمل بها جهاز الكمبيوتر) تعمل بشكل أقرب إلى الكمال - فذلك افتراض خطر إذا ما قسنا عليه أى نموذج صناعى إنسانى، ولعل خبرة الولايات المتحدة مع مكوك الفضاء تحمل درجة من درجات الشهادة بذلك، حيث يمكن أن تنتج وتمرر كمية هائلة من المعلومات، ليس فقط بالدخول إليها، ولكن أيضاً بتحديد مصادرها فى أصعب المناطق، التى تحتاجها إدارة أى نظام معلوماتى. إن الجهاز كلما زادت درجة تشغيله الآلية، كان أكثر قدرة على إنتاج المعلومات بكم أعلى بكثير. كما أن عملية اختيار ما هو أكثر من مجرد شىء مثير للانتباه، وتحديداً كل ماله علاقة بصناعة القرار اليوم، هى بحد ذاتها عنق الزجاجة لأى نظام معلوماتى، يخدم الذين يحاولون أن يحللوا أو أن يتخذوا المواقف والأفعال بصورة مستعجلة.

إن العقل الإنسانى لايزال جهاز الكمبيوتر الأكثر فائدة بالنسبة لنا، ولكنه أيضاً أخف أجهزة السوفت وير (الأجهزة التى تقوم بإجراء العمليات داخل الكمبيوتر) التى نملكها؛ إذ يصاب بالإرهاق والتعب إلى الحد، الذى لا يستطيع أن يدخل معلومات جديدة. (إن الفلاح سيقول لضيفه الذى يزوره فى الريف: إننى لا أقوم بالفلاحة الآن رغم أننى أعرف كيف أقوم بها). وبالتالى تظهر هنا فكرة جديدة وأفكار استثنائية غير عادية، (وهى أن المشكلة معقدة إلى حد كبير، وبالتالى علينا ألا نزيد من تعقيد المستقبل، وهذا ما يقوله المدير التنفيذى للباحث). إن الإنسان الذى يملك عقلاً تم إرهاقه سوف يميل دائماً إلى أن يضيق دائرة الاستشارة التى يحظى بها من الخارج، إلى الحد الذى يستبعد به مصادر المعلومات غير المريحة له، والتى لم يطلب أساساً تفكيراً

أكثر بصددها. إن هذه النماذج يمكن أن نراها فى نطاق علاقات أى رئيس أمريكى مع الكونجرس أثناء فترة حكمه، فالباحث والمحلل النفسى موترام تور، الذى درس مخاطر ومعوقات الوجود فى المناصب القيادية، وما ينتج عنها من حالات عدم الكفاءة... كتب حول أحد الرؤساء يقول: «إن هذا الرئيس كان يتصرف بشكل خاص جداً فى أوقات الأزمات بأن يوجه طاقاته بإلقاء اللوم على الآخرين».

وبعد أن حاولت دراسة اثنين من الرؤساء الأمريكيين فى فترات عديدة من الأزمات الأمنية والحالات السلمية.. فإننى أصبحت مهتماً ببعض الحالات التى كان الرئيس لايشعر فيها بدرجة كافية من الارتياح، فيما يخص المستقبل أو المصير الذى يتوجه إليه، فأداء فرانكلين روزفلت فى يالطا (كان يشكو منه تشرشل قائلاً: حيث قال إن روزفلت لم يكن يعتبر أو يهتم بأى شىء، كنا نحاول أن نفعله)، كذلك كانت لوودرو ويلسون صرامة تكتيكية شديدة حول عصبة الأمم عندما كان رئيساً، وكذلك كانت لإبراهام لينكولن حالة من التردد الخطير أثناء الفترة الأولى من رئاسته، (عندما كانت تستعجله حالات الضغط من أجل التعجل فى اتخاذ المواقف، فكانت الظروف غير المسيطر عليها تجعله غير قادر على صناعة القرار، وكان ذلك أحد آراء المؤرخين الذين كتبوا عنه).. وليست هناك أهمية لجودة نظام تمرير المعلومات فى حالة الأزمة؛ لأن الشىء الأكثر أهمية هنا هو العمل الذهنى؛ فهى القضية الأهم لهذا العمل لدى من ينتقون ما هى المعلومات التى تستخدم، وفى أى جزء يجب أن توجه. إن الخصائص الأساسية المطلوبة لهذه المسائل، هى خصائص إنسانية أساساً؛ أى تتصل بالحكم المنعكس، وكذلك المرونة والقدرة العالية على التكيف السريع مع المواقف، التى لم يفكر المخططون فى برمجتها فى صياغات آلية، والتى تقف -رغم تصاعد المد الشديد للذكاء الصناعى- باعتبارها جزءاً «غير ذكى»، ولكنه مجرد متعلق بمدى كفاءة وجودة تشغيل المعلومات.

ولم تكن المسألة بالصيغة ذاتها قبل أن يختفى الاتحاد السوفيتى بفترة طويلة، عندما

قام جورباتشوف بتنظيم لقاء خاص فى موسكو؛ ليرى ما يمكن أن يتعلمه من النقاط المقارنة حول أزمة الصواريخ الروسية التى كانت قد حدثت فى كوبا عام ١٩٦٢ . إن بعض هؤلاء الذين كانوا مشاركين مسئولين فى إدارة هذا الصراع، (والذى كان أكثر الصراعات قربًا فى تفجير الحرب النووية)، حضروا هذا اللقاء. وكان تقرير روبرت ماكنمارا عام ١٩٩٠ حول هذا الحوار مضيئًا إلى حد كبير؛ إذ كان يقول إن خروشوف قد فعل ما فعل، وأن كينيدى قد استجاب بالصورة التى استجاب بها؛ لأن معاونى وبطانة وشعب كل منهما، كانوا هم الحائزين على الاعتبار الأهم والأكثر عمقًا فى حالة عدم الثقة، التى كانت سائدة وقتها فى ظل الحرب الباردة. إن إدارة الأزمات كما يستخلص ماكنمارا هى عملية صعبة وخطيرة وغير مؤكدة، وهو يقول: «علينا أن نوجه اهتمامنا إلى تجنب الأزمات لا إدارة الأزمات».

الإنذار المبكر

بأخذ عملية تسرب المعلومات كمعطى فإن ذلك يعطينا إرشادات وخطوط عامة حول أى الاستعدادات يمكن إجراؤها قبل الحروب، مثل: تحريك القوات وتجهيز المعدات والقوات البحرية والجوية، بل وحتى بناء خطوط الإمدادات للتعامل مع حالات الأزمة، التى قد يعرفها شخص ما، والتى ليست بالضرورة أشياء سيعرفها الجواسيس، بل سيعرفها أى أحد. لقد كنت أتعامل شخصيًا - ذات مرة - مع منتجات جهاز المخابرات الأمريكى لسنوات عديدة، وكنت قليلاً ما أرى معلومات تعتبر مختلفة، عما هو متاح للعامة ككل، والتى تستحق أن نغامر بأن نُضْبط ونحن نمررها، فعادة ما تكون هذه المعلومات معروفة ومتاحة بمؤشراتها، التى تجعل منها نمطًا متكررًا إذا ما استطاع أحد الخبراء الموهوبين من المحللين أن يجمعها بعضها إلى بعض. (إن مهارة المحلل هى دائمًا ما تكون متناسبة طرديًا مع قدرته على أن يتجنب التشويش الذى تحدثه المعلومات المفاجئة؛ نتيجة عدم اتساقها مع نظامه من المفاهيم).

إضافة إلى ذلك.. فإن الأقمار الصناعية الفضائية التى تستطيع أن ترى خلال السحب، ليلاً أو نهاراً، أصبحت الآن وسيلة لتعقب آثار كافة التحركات العسكرية المختلفة (وليس بالطبع تعقب آثار الأبحاث العلمية أو التكنولوجيات الصغيرة المحدودة بالتالى). بحلول ١٩٩٠، كانت هناك قراءات مختلفة من القمر الصناعى الفرنسى SPOT، وبعض الأقمار الصناعية الروسية، إضافة إلى بيانات عديدة التقطتها الأقمار الصناعية الأمريكية المتعلقة بدراسة حالة الطقس والاستشعار عن بعد. لقد أمكن لكل ذلك أن يعطى لأى أحد كل الإمكانيات المعلوماتية التى يطلبها. إن أقمار التجسس المتقدمة التى يمكنها أن تقرأ من الفضاء الخارجى أرقام اللوحات المعدنية للسيارات بمنتهى الدقة، لابد أن تثير الانتباه وتدق ناقوس الخطر أمام المحللين الاستخباريين العالميين، وأمام المجتمع الدولى، والقادة السياسيين والدبلوماسيين، وكذلك الاستشاريين العسكريين، إضافة إلى الجمهور العالمى للراديو والتليفزيون، حول كل التحركات العسكرية التى يمكن أن تحمل فى مضامينها نوعًا من التهديد، ولو نسبيًّا بإشعال الحرب.

وفى عام ١٩٧٨ تقدمت أنا وبلومفيلد باقتراح إلى تقرير معهد «آسبن» لمبادرة أمريكية خاصة بمراقبة وظائف الأقمار الصناعية، التى يتم تمريرها من خلال الأمم المتحدة. ولكن المشكلة أن هذا الاقتراح صادف آذاناً صماء لإدارة الرئيس الأمريكى وقتها جيمى كارتر، والتقطه أحد الخبراء الفرنسيين الذين كنا نقوم باستشارتهم، ومرره إلى الرئيس الفرنسى ڤاليرى جيسكار ديستان، الذى وضعه ضمن خطابه الأساسى الكبير، الذى قدمه فى تلك السنة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، فيما يخص حظر التسلح. إن الفكرة التى طرحت فى هذا المشروع، كان مؤداها أن توفير مثل هذه القدرة على مراقبة وظائف الأقمار الصناعية سيتيح إنتاج المعلومات وتوفيرها، من خلال الأمم المتحدة، بما يجعلها عاملاً للردع العسكرى، ولحل الأزمات العسكرية، ولإرغام الحكومات على

المضى تجاه محاولة إيجاد وسائل لحل الصراعات بصورة سلمية. وفى ذلك الوقت لم يكن العالم جاهزاً لقبول التصريح بوجود مثل هذه الأجهزة التجسسية فى سمائه، ولعلنا الآن نجد أن وقت هذه الفكرة قد حان.

إن آرثر كلارك، ذلك العالم الخيالى، الذى كتب أفضل مؤلفات الخيال العلمى مبيعاً فى العالم، قدم فكرة معينة حول أن هذا القمر (قمر التجسس العام) سوف تديره كندا والسويد واليابان، (وهى القوى الوحيدة التى لها قدرات فضائية، ولا تملك قدرات نووية، والتى كانت بالضرورة هى الهدف التاريخى للقنابل النووية)... هذه القوى يمكنها أن تكون مثل تلك الدولة الموغلة فى حياديتها «سويسرا»، ويمكن أن تقوم هذه الدول - كما يقول كلارك - بتمرير مثل هذا المشروع الذى سندخله بالتأكيد والإشراف عليه. إن ما يقال عنه أنه عصر الشفافية - حسب كلام كلارك - يمثل بالنسبة لكثير من الناس ولكثير من الأمم العيش فى بيوت من الزجاج. إن هؤلاء البشر قد لايدركون مدى كونهم يقومون بمثل هذه الأفعال، ولكن فى عصر الشفافية -وعند مجىء فجره- فإن الحكمة السياسية والعسكرية ستتعاون مع كل أضدادها، مما لم يكن معه سبيل إلى التوافق.

إن الشفافية يمكن أيضاً دعمها من خلال تقوية المنظمات غير الحكومية العالمية، التى تتولى مراقبة الصراعات، مع التحذير من الصراعات المستقبلية. إن الضوء البحثى الذى تلقيته هذه المنظمات غير الحكومية أصبح ذا أهمية وضرورة خاصة؛ لكى يلقى على ما يخص انتهاكات حقوق الإنسان. إن عمل منظمة العفو الدولية التى مقرها لندن، والوكالة الدولية للحقوقيين التى مقرها جنيف.. نماذج مميزة فى مثل هذا الشأن. إن إقامة وكالة لمراقبة أنشطة الأقمار الصناعية على المستوى الدولى -كما اقترحته فرنسا- يمكن له أن يتواصل مع نشاطات المنظمات غير الحكومية، ويؤدى معها كثيراً من العمل الذى يجمع تلك الأجهزة الأساسية، ويخلق قدرات هائلة على المشاهدة، والتى سيكون لها

- باعتبار الجدوى القصوى - فرض أن تنتشر فى العالم كله، وأن تراها وكالة الأمم المتحدة نفسها.

إن هناك دائمًا نوعًا من الاتصال الآنى متعدد القنوات، تقدمه تلك الأقمار الصناعية، يجعل من الممكن نقل الصراع أو حالة التوتر المحلية - حتى لو كان بعيداً جداً - إلى بؤرة الاهتمام العالمى الدولى، وذلك يقطع طريقين فى آن واحد: أولهما ففى السيناريوهات الإرهابية - على سبيل المثال - فإن الاهتمام العالمى قد يكون هو بالضبط ما يريده المختطفون أو محتجزو الرهائن، (وسوف نعود إلى هذه الفقرة ثانية فى هذا الكتاب بشكل تفصيلى). ولكن وجود تبادل سريع للمعلومات، يمكن له أيضا أن يسرع فى عمليات التشاور والتواصل داخل المجتمع المهتم بهذه المسألة؛ فمثلا المؤتمرات اللاسلكية المتعددة التى قد توفرها أجهزة الكمبيوتر الحديثة، يمكن أن تساعد فى سرعة وتحريك وتعبئة رد الفعل الدولى بشكل يوازى تلك السرعة التى يقوم بها الذهن الإنسانى نفسه فى المراجعات والحسابات. وبالتالى فإن الاستجابة فى مركز المعلومات أو فى غرفة العمليات فى ذلك الشأن، سوف تساعد قوات حفظ السلام الدولية فى أن تختصر الوقت والجهد، وأن تكون ذات كفاءة فى المهام العامة.

الطرف الثالث : الموجود دائماً

إن حل الصراعات سواء داخل الأسرة، أو فى المجتمع المحلى، أو فيما بين الدول يحتاج دائماً إلى طرف ثالث... شخص ما قادر على تحليل القضايا بشكل مستقل، وله الرغبة فى أن يتكلم بصراحة مع الأطراف الأخرى، وأن يستمع إليهم جميعا، وكذلك فى حالات الصراعات المتشابكة والمعقدة... طرف له الرغبة فى أن يستمع إلى جميع الأطراف المعنية.

إن السكرتيرين العموميين للأمم المتحدة وممثليهم الشخصيين، كانوا بشكل أو بآخر

أطراف فاعلة، فى مثل هذا الدور (اعتماداً على شخصيتهم وشجاعتهم فى الدخول فى هذه المواقف)، وهى بهذا المعنى تمثل تدخلاً فى لحظات حاسمة من تاريخ العالم. إن داج همرشولد كانت لديه الرغبة فى أن يدخل بشكل مؤثر فى عملية وقف فوضى الدم المسفوح فى الكونغو (الذى يسمى الآن زائير) عندما حصل الكونغو على استقلاله سنة ١٩٦٠ من بلجيكا. وقد أدى هذا الاستقلال إلى قيام حرب أهلية، كانت تعتبر فى ذلك الوقت - بدرجة أو بأخرى - حربًا بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة. ولكن على هذه الجبهة البعيدة... كان ممثلوه الشخصيون فى ذلك الوقت رالف بونش وكونور كروز أوبراين. إضافة إلى تلك القوة الضخمة لحفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، والتى كانت أكبر قوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة قامت بتوحيد هذه الدولة، ومساعدة الأطراف الخارجية ذات القوة والنفوذ على أن تقرر أن تبقى على مسافة ما، بعيدة عن هذه القضية (إن هذه الأزمة قد كلفت همرشولد حياته بصورة غامضة فى الكونغو، عندما سقطت طائرته؛ مما أدى إلى أزمة مزمنة ومستعصية فى ميزانية حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، استمرت لمدة ربع قرن).

إن يوثانث كان أيضًا راغبًا فى التدخل فى الأزمة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى حول الصواريخ الكوبية، وكان يتقدم برغبته إلى كلا الطرفين بألا يزيدوا من عمق الخطر النووى، الحادث عن طريق التدخل البحرى المباشر فى المواجهة بينهما، وقد استجاب خروشوف إلى نداءات الأمم المتحدة، وذلك عندما أعلن بأن السفن السوفيتية وطواقمها المصاحبة لها سوف تتراجع وتعود، دون أن تعترض المدمرات الأمريكية التى قامت بمحاصرة كوبا. (القصة التى لم تنشر فى هذا المجال هى حول ذلك الخطاب الذى أرسله السكرتير العام للأمم المتحدة إلى خروشوف، والذى تمت صياغته داخل أروقة الإدارة السياسية فى الولايات المتحدة الأمريكية. لقد احتاجت الولايات المتحدة بشكل ملح جداً إلى هذا الفاعل المحايد، يوثانت، ليقوم بهذه الخطوة المهمة والجريئة، والتى

مكنت الزعيم السوفيتى من إنقاذ ماء وجهه بالاستجابة إلى ذلك المطلب أو النداء العالمى، وليس بالإذعان إلى آراء ومطالب بعض المستشارين) .

إن نماذج أحدث للسكرتيريين العموميين للأمم المتحدة، أو للسكرتارية العامة للأمم المتحدة باعتبارها الطرف الثالث المتوافر دائمًا فى حالات الصراع الدولى، نجد أن خافير بيريز دى كويلار وممثليه الشخصيين كانوا اللاعبين الأساسيين فى المشكلات التاريخية المعقدة، التى ساعدت على سحب القوات السوفيتية من أفغانستان، كما ساعدت -وإن لم يكن بشكل نهائى- على الوساطة فى حالة الحرب بين العراق وإيران، كما أنها استطاعت أن تجمع الأطراف الأربعة المتحاربة إلى مائدة المفاوضات فى كمبوديا، إضافة إلى أنها أخذت دوراً أساسيًا فى عملية حفظ السلام فيما كان يسمى بيوغسلافيا، بعد أن يأس الاتحاد الأوروبى من أداء دوره فى هذه العملية الصعبة.

لقد كانت لبيريز دى كويلار شجاعته المعروفه فى مثل هذه المواقف، التى قام فيها بدفع بعض الناس ذوى المواقف التكتيكية والمهارات الخاصة؛ لأن يخدموا كممثلين شخصيين له. وكان أحدهم هو سكرتير الدولة السابق فى الولايات المتحدة، سايروس فانس، الذى دخل فى عملية حفظ السلام والتسوية فى يوغسلافيا، ومهد الطريق لدخول قوات الأمم المتحدة إلى هناك. وهناك نموذج آخر، هو الإيطالى جيادومينكو بيكو، الذى ساعد على وقف حرب الثمانى سنوات بين العراق وإيران، وساهم فى إطلاق سراح الرهائن الغربيين فى لبنان.

إن هناك حاجة مستمرة دائمة إلى هذا النوع من الخدمة الدولية؛ أى الوساطة وقبول الطرف الثالث. وبعد نصف قرن تقريبًا من التجربة، فلم يعد من المعقول اعتبار ذلك نوعًا من الوظائف الثانوية. إن ما نحتاجه الآن هو جمع مشترك من الناس، قادرين وراغبين فى أن يمثلوا المجتمع الدولى كوسطاء ومصالحين، يعملون على فرض المصالحة بكل جهدهم؛ وتجنب العنف، وتسوية المنازعات بشكل سلمى. إن مثل هؤلاء

الأشخاص سيكونون موضع تقدير وثقة كبيرة لأنهم معروفون بكرامتهم ونزاهتهم، ومن ثم يتم الموافقة عليهم مسبقاً للعب هذا الدور، ليكون ذا أثر مهم كمنطلق، يلاحظه السكرتير العام للأمم المتحدة، ويتخذ منه منطلقاً لمبادراته التى توجه مسارات أداء مجلس الأمن الدولى.

إن مثل هذا الجمع من الناس، يمكن له أن يشمل عدداً كبيراً من الناس من ثقافات عديدة، ومن كل مناطق العالم، وأناساً لهم خبرة فى الشئون الدولية والمحلية، ولهم القدرة على الإقناع، وأن تكون شخصياتهم مستقلة وبارعة فى التعامل مع العلاقات الإنسانية. ولا يتحتم بالضرورة أن يكون أفراد هذا الجمع موظفين دائمين طوال الوقت - مثل الموظفين الدوليين من قبل الأمم المتحدة - فيما عدا المستشارين الذين يستعدون عند وجود طارئ مهم، يحتاج إلى خدماتهم - ولكن قد يكون هناك أشخاص متميزون من جنسيات مختلفة، وذوى مهارات عديدة (بما فيها المهارات اللغوية)، يستطيعون أن يضيفوها إلى مسئولياتهم القومية؛ باعتبارهم محكمين أو قانونيين أو علماء أو أساتذة أو قادة عاملين، أو رجال أعمال أو تنفيذيين فى مؤسسات غير ربحية، أو دبلوماسيين متقاعدين، أو موظفين رسميين فى الوكالات الدولية، أو غير ذلك... المهم أن الجميع سيوافق - بمرور الوقت - على إسقاط كل الاعتبارات السابقة، والتصرف بشكل طبيعى لخدمة مجتمع العالم فى تفكيك أو حل الأزمات الدولية.

ومن أجل أن نتجنب فرض الإجراءات ذات الظروف الطارئة، التى تسببها المجادلات والمناقشات المتعلقة بمؤهلات مثل هؤلاء الوسطاء، فإن يكونوا جاهزين فى مواقعهم، ومعينين فى تلك المجموعة من قبل مجلس الأمن، من خلال توصية السكرتير العام للأمم المتحدة. وسوف يكون التعيين بهذا المعنى نوعاً من التشريف الشخصى، إضافة إلى أنه مسئولية ثقيلة كامنة، فيما يخص مسائل الحياة والموت التى سيعالجها هؤلاء البشر. إن الأعضاء فى مثل هذه المجموعة المتميزة، سوف تعمل من خلال منظمات إقليمية فى

محاولة لإحلال نوع من التغيير السلمى، فيما يرونه من أحكام شخصية.

إن تلك الحاجة الواسعة الانتشار لتواجد الطرف الثالث ليست بالضرورة بديلا عن الآليات الرسمية لمهام: الوساطة والتحكيم، وتقريب وجهات النظر المذكورة فى ميثاق الأمم المتحدة، طوال خمسين صفحة من الإجراءات، أو فى نظام محكمة العدل الدولية. إن تلك الهياكل لا تزال على قيد الحياة، ولكنها ليست صحية بالضرورة. لقد أضعفت الولايات المتحدة المحكمة الدولية بشكل أكبر طوال عقد الثمانينيات، بعدم رغبتها فى إدخال الإجرائية القضائية لهذه المحكمة ضمن أعمالها التى تقوم بها، ومن مثال ذلك عمليات موانىء التعدين فى نيكاراجوا. ولكن مع نهايات ذلك العقد - كما كانت الحرب الباردة على وشك الانتهاء من ناحية أخرى - فإن كلاً من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى قالا بأنهما سيضعان بعض خلافاتهما أمام هذه المحكمة، وفى ١٩٨٩ كان مجلس الشيوخ فى الولايات المتحدة يكسر تراثه الطويل من تقاليد التردد، ويوافق على التحكيم الدولى فى معظم الخلافات والمنازعات التجارية القائمة. إن محكمة العالم قد تجد أن أجندتها مملوءة بالقضايا التى تمس التجارة والاستثمار وقانون البحار والإرهاب وتجارة المخدرات.

ولكن دعنا نواجه المسألة من زاوية أخرى؛ بخصوص هذه الفكرة الغريبة جداً القائلة بأن السياسة الدولية يمكن تنظيمها بشكل ثانوى، من خلال إجراءات ولوائح التحكيم، التى لم تلعب المحاكم دوراً مؤثراً فى تشكيلها على المسرح العالمى. إن الآليات القانونية الرسمية التى سادت لم تكن تجتذب معظم رجال الأعمال فى العالم، وربما ذلك جزئياً؛ لأن معظم الأعمال التى يجب على العالم أن يؤديها، لم تعد الحكومات تقوم بها. إن معظم القانون الدولى يتم صنعه ليس فى المحكمة، ولكن فى الخارج حيث توجد المشاكل التى يضعها البشر، الذين لايفكرون فى أنفسهم باعتبارهم صانعين للقانون، أو مطبقين للإجراءات، ولكن باعتبارهم فقط يؤدون ما يجب أداؤه؛ أى إدانة القوة المسلحة،

وممارسة الدبلوماسية، وشراء وبيع الأشياء، وتحريك المعلومات وتدويرها، وحل المنازعات قضية تلو الأخرى، وسط عالم مضطرب بشكل مزمن.

حفظ السلام وفرض السلام

إن وظيفة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة تم ذكرها فى الفصل الرابع، كمثال للوظيفة التى يمكن أداؤها. إنها تشترك مع المفوضية العليا للاجئين فى التميز عن باقى وظائف الأمم المتحدة، بأنه يتم إعطاء جائزة نوبل للسلام لها. لقد أصبح لحفظ السلام معنى خاص الآن، ولم يعد من الأهمية بمكان توضيح المحددات التى تقف أمامه. إن المسألة لا تكمن فى الأشياء، التى تقوم بها الأمم المتحدة ووكالاتها أو تحاول القيام بها، أو تلك التى تحاول منع الحروب إذا كانت وشيكة، أو حتى وقفها بعد أن تشتعل، وإنما تعنى ببساطة القوات المسلحة، التى يتم تجميعها من دول غير مشتركة فى النزاع، ويتم تجهيزها بالزى الأزرق، وبأعلام الأمم المتحدة، ثم توضع – من خلال قرارات مجلس الأمن – بين القوات المسلحة للطرفين المتحاربين؛ بشرط موافقتهما على وجود قوات الأمم المتحدة بينهما؛ لحفظ كل منهما من قطع رقبة الآخر، وبالتالى إجبارهما بذلك على تسوية منازعاتهما. وقد كان هذا الإجراء يتم غالباً فى حالة وجود وقف لإطلاق النار، وبذلك فإن القدرة على تسوية النزاع يتم تقليصها إلى درجة كبيرة. إن قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة التى تم تجميعها منذ الخمسينيات والستينيات لاتزال موجودة على الحدود العربية الإسرائيلية، أو فى جزيرة قبرص لتفصل بين اليونانيين والأتراك القبارصة، وكذلك فى كشمير من أجل مراقبة الهنود والباكستانيين، وهم يتحرشون ببعضهم البعض فوق هذا المسرح الرائع من الصراع.

وعادة ما تتجاوز عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة مجرد كونها جهداً يبذل لمنع حالة حرب وشيكة الحدوث، بل إن طرح قوات محايدة كقوة ثالثة فى منطقة أرض لا أحد » ما بين حكومتين اعتزمتا تسوية الأمر بينهما على مسرح الحرب. وعلى أرض

المعارك سيكون –بشكل أو بآخر– هناك تبسيط يؤكد ضرورة وجود قوة دولية صغيرة – قد تُحاصر من كلا الطرفين بشكل أولى – تمنع أن يصل كل طرف إلى الآخر بالفعل فى حالة الاشتباك الكامل - وبالتالى تحول قوات الأمم المتحدة دون اشتباك المتنازعين، إن الدعوة التى تطلق فى الأمم المتحدة لتكوين «جنود بلا أعداء»، عادة ما تكون محاولة لإنقاذ ماء الوجه لكلا الطرفين، اللذين يعترفان بأن إشعال الحرب ليس فى صالح أى منهما، ولكن الطرفين المتنازعين غير مستعدين – بالطبع – لأن يصنعا حالة من الود والوئام فيما بينهما.

وبعيدا عن المنع على أية حال.. فلن تكون قوات حفظ السلام التى يكلفها مجلس الأمن؛ بعيدة عن أن تمنع أى شيء، أو أن تفعل كل شيء من وجهة نظر العلميات التى يوافق عليها المجلس، والتى يتم متابعتها بشكل سلبى؛ فهذه العمليات التى يتم متابعتها مثل الانتخابات السياسية أو انسحاب القوات، هى التى تكون أكثر قدرة على المحاولة الجادة والفاعلة لحل المشكلات الإقليمية وتجاوزها. وفى بدايات الستينيات كان ثمة قوة من خمسة آلاف جندى، معظمهم من الهند وماليزيا، تطارد قوات كاتنجا فى طول وعرض الجزء الجنوبى لزائير، وكان تواجد الأمم المتحدة لا يضمن بالقطع أن حكومة جيدة ستحل محل حالة الفوضى، القائمة وقتها، إذ إنه فى حالة زائير كانت هناك مشكلات أخرى قد ظهرت بعد الأزمة. وفى السنوات الأخيرة لعبت مثل هذه القوات أكثر من دور يتجاوز التواجد السلبى، رغم أنها –بشكل نمطى– كانت فى ظروف مشابهة، مثلما فى أفغانستان بعد الانسحاب السوفيتى، أو فى الخليج؛ من أجل مراقبة وقف إطلاق النار بين العراق وإيران، أو فى أنجولا من أجل ضمان رحيل القوات الكوبية أو الجنوب أفريقية، أو فى ناميبيا من أجل حماية هذه الدولة بعد الاستقلال.

والشيء الذى لم يقرره مجلس الأمن أبداً، هو إنزال قوات لحفظ السلام فى حالة اشتباك كامل وحاد بين قوتين كبيرتين مسلحتين. إن الاستثناء الوحيد حدث فى سنة

١٩٥٠، عندما كان الاتحاد السوفيتي يقاطع مجلس الأمن، وفي هذه الظروف - وباستغلال هذه الميزة - تمكنت الولايات المتحدة من أن تستصدر قراراً خاصاً بتقسيم كوريا الشمالية، عند خط التقسيم (الذى كان وقتها خط ٣٨ عرضاً)، وبالتالى تم تجهيز إرسالية من الأمم المتحدة بتكليف من مجلس الأمن، وبمجرد أن تم هذا، لم يتم سحب هذا التكليف؛ لأن الولايات المتحدة استطاعت أن تستخدم الفيتو ضد أى قرار يغير القرار الأصلى.

إن خبرات الأمم المتحدة فى حفظ السلام لم تقدم حتى الآن قوات بحرية متكاملة تابعة لها، وهناك مناقشة غير رسمية لهذا الموضوع تمت فى ١٩٨٩، وكانت ترعاها جمعيات الأمم المتحدة فى كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، وتقدمت باقتراح إنشاء قوات حفظ سلام بحرية متعددة الجنسيات، تحت رعاية الأمم المتحدة، فى ظل ظروف معينة للقيام بمهمات محددة، ترتبط - فى معظمها - بحالة وقف إطلاق النار، وإعادة فتح الممرات المائية الدولية. إن الحالة الخاصة بهذا النمط كانت الخليج الفارسى؛ فثمة عديد من الاقتراحات، التى جاءت لإعادة نشر أعلام جديدة للاساطيل فى الخليج، تكون لها ألوان الأبيض والأزرق؛ أى علامة الأمم المتحدة. وتم تقنين هذا الإجراء، عندما حدث الغزو العراقى للكويت، ولكن رد الفعل العالمى لمثل هذا الإجراء كان مؤثراً بالضرورة فى التأكيد على فكرة ضرورة إعداد قوات حفظ السلام إعداداً جيداً قبل أن تذهب إلى البحر فى مناطق العالم، التى لها مياه إقليمية ذات طبيعة خاصة.

إن قوات حفظ سلام الأمم المتحدة تم تعريفها من خلال الممارسة، وليس من خلال ميثاق الأمم المتحدة، فمن المفترض أنها قوات جاءت لتبقى.. وعلى أى حال فإذا كان ذلك سيتم - وستكون تلك وظيفة مستمرة ومستقرة لها مستقبلاً - عندها فإن الأغلبية الديموقراطية فى العالم ستحتاج إلى أن تحل مشكلتين، أولاها: هى كيف نعد تلك القوات التى سوف نحتاجها، وثانيتها هى كيف سنشارك فى تحمل تكاليف ومصاريف هذه القوات.

منذ سنوات عديدة قرر جنرال متقاعد من الهند - كان قد خدم كرئيس لطاقم حفظ السلام التابع للأمم المتحدة - أن يحاول ملء فجوة تدريب قوات الأمم المتحدة. ولذلك أنشأ الجنرال إندار ريكى أكاديمية السلام العالمية -كمنظمة غير حكومية - وهى تعمل الآن فى مكتب قريب من مقر الأمم المتحدة فى نيويورك (وخلفه بعد ذلك « أولارا أوتونو » من أوغندا، وهو دبلوماسي ذكى وماهر، وله خبرة طويلة فى الأمم المتحدة)، وخلال عقدين أو أكثر، نجد أن أكاديمية السلام العالمية قد طورت « وسيلة ما » فى التفكير ، بخصوص وظيفة « الجنود دون أعداء »؛ وكيفية تنظيم برامج تدريبهم على الوظائف العسكرية، التى يمكن أن تضطلع بها قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وقامت أربع دول اسكندناقية - إضافة إلى كندا - بتقديم قوات حفظ السلام، الذين يرتدون زى الأمم المتحدة الأزرق، وقامت هذه الدول بإعداد خطط وبرامج تدريبهم اعدادهم للخدمة العسكرية التابعة للأمم المتحدة.

لقد مر وقت طويل قبل أن تصبح مثل هذه النشاطات، جزءاً أساسيًا من النظام الأعم والأكثر ثباتاً لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، يموله المجتمع الدولى كليًا، ويشترك فيه أشخاص عسكريون من أكثر عدد ممكن من الدول. ولعله بعد عقد من الآن، يجب أن تكون ثمة عناصر فى كل الجيوش والقوات المسلحة من مختلف الدول، يتم تدريبها فقط من أجل أن تخدم، كجزء من عملها، فى قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

وحتى الوقت الحاضر فقد أسدت لنا الحرب الباردة نصيحة باستبعاد وحدات معينة من القوات المسلحة الكبرى فى حفظ السلام، التى ترعاها الأمم المتحدة، رغم أن الولايات المتحدة قد أصبحت فعالة فى تقديم خدمات النقل الجوى لهذه القوات. وقد أصبحت بعض القوى العالمية المتوسطة مثل كندا وأستراليا راغبة فى المشاركة، ولأسباب تاريخية فإن بعض الدول (مثل ألمانيا واليابان) قد انسحبتا من مثل هذه الخدمة، التى يؤديها المجتمع الدولى، رغم أنهما يساعدان فى تمويلها. وفى عام ١٩٩٢ فإن اليابان-

ولأول مرة – أعطت فرصة لجزء صغير من قواتها المسلحة الخاصة بالدفاع الذاتى، لأن تشترك فى قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة فى كمبوديا. وثمة دول أخرى مثل سويسرا والنمسا لها دعم كبير، إلا أن تقاليد الحياد التى التزمت بها، كانت تحجم دورها. ولكن كان ثمة محايدون أوربيون آخرون مثل السويد وفنلندا، أو دول عدم الانحياز الأخرى مثل الهند وماليزيا، كانت كريمة جدًا فى إمداد قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام بالأشخاص، الذين يعملون فيها كجنود.

وبنهاية الحرب الباردة، لم يكن هناك معنى لأى من الأسباب التاريخية، التى قد تقدم للامتناع عن توفير هذه المشاركة فى قوات الأمم المتحدة. علاوة على ذلك، فإن المؤسسات العسكرية المحدودة الحجم فى معظم الدول النامية، يجب أن تلعب دورًا كبيرًا ومهمًا فى حفظ سلام العالم؛ لأنه توجد حاجة ملحة فى هذه الدول النامية تستدعى تدخل الأمم المتحدة لحفظ السلام فى هذه المناطق.

إن القضية الأخرى هى من الذى سيدفع تكاليف ونفقات هذه القوات. إن حفظ السلام نوع من الأمور، التى يجب أن يشترك الجميع فى الاضطلاع بمسئوليتها، كما أنه نوع من المثال الأكيد حول قضية وجود ضريبة عالمية، يجب على الجميع دفعها، وهى ليست موضوعًا للجدل الدولى فى الحكومات القومية، حول ما إذا كان سلام العالم يستحق أن تدفع بعض نفقاته أم لا، ولكن لابد من وجود تيار مستمر آلى من الموارد المتاحة لمثل هذه النشاطات، يعتمد على حيوية ونشاط العالم بشكل أو بآخر، فيما يخص شئون السلام.

وفى عام ١٩٩٢ لم يضيع السكرتير العام للأمم المتحدة د. بطرس غالى أى وقت فى الضغط على أعضاء الأمم المتحدة؛ لمساعدته على تنظيم فعالية أوسع وأفضل لعمليات حفظ السلام. لقد رأى أن هناك حاجة أساسية لأعداد صغيرة من القوات، تكون جاهزة للاستخدام خلال ٢٤ ساعة، ولذلك طلب أن يشترك أكبر عدد ممكن من الأعضاء فى

تدريب مثل هذه الوحدات، يبلغ قوام كل منها ألف جندى، من أجل القيام بواجب حفظ السلام.

ثم اقترح د. بطرس غالى ضرورة أن تكون لمجلس الأمن وحدات «فرض السلام»، ليتم استخدامها في المواقف التى تتعدى مهام حفظ السلام، مثل حالة وقف إطلاق النار التى يتم التوصل إليها، ويتم خرقها من قبل أحد الأطراف، وكذلك عملية استعادة أو المحافظة على وقف إطلاق النار، التى تعنى مناهضة الأفعال العدائية وقمعها، ما بين جيشى دولتين، وذلك يستدعى درجة أعلى من التدريب والإعداد المتخصص والتسلح الأثقل؛ لإنجاز هذه المهام. إن القوات القائمة بغرض السلام وتدعيمه -كما أوضح بطرس غالى فى المذكرة التى طرحها بعنوان «أجندة من أجل السلام»، فى التاسع عشر من يونيو ١٩٩٢ - يجب أن تأخذ صلاحيتها وفعاليتها من مجلس الأمن، وأن تخضع لسلطة الأمم المتحدة، وأن تتكون من قوات تطوعت لمثل هذه الخدمات، كما أنها يجب أن تكون (أسوة بقوات حفظ السلام) تحت قيادة السكرتير العام.

لقد أوضح د/ بطرس غالى بشكل جلى أن حفظ السلام وتدعيمه وفرضه سوف يكون عبارة عن مهمات قصيرة المدى، من حيث استخدامها للقوة القصوى للأمم المتحدة، كما تذكر الفقرة ٤٢ من ميثاق الأمم المتحدة، «التى تنص على أخذ إجراءات عسكرية من لحفظ أو استعاده السلم والأمن الدوليين»، لقد مضى يُذكِّر أعضاء الأمم المتحدة بالتزاماتهم وواجباتهم؛ فمن خلال الفقرة ٤٣ من ميثاق الأمم المتحدة، هناك فرصة لإنجاز اتفاقات، من خلال تكوين قوات، تكون مهيأة لخدمة مجلس الأمن من أجل مناهضة الاعتداءات الجسيمة، «وليس فقط من خلال قواعد استثنائية، ولكن كذلك من خلال قواعد دائمة».

وكما قال السكرتير العام الجديد للأمم المتحدة بطرس غالى، وبشكل مهذب جداً.. «فإن ذلك يتم تحت الظروف السياسية التى تتواجد حالياً لأول مرة فى التاريخ، منذ أن

تبنى ميثاق الأمم المتحدة هذه الأفكار». كما أنه أضاف: «إنه يمكن رؤية أن العوائق التى كانت موجودة لفترة طويلة، وحالت دون المضى فى مثل هذه الاتفاقات والإجراءات الخاصة، لم يعد لها وجود، ولم تعد ظاهرة ومسيطرة». ثم قال بأنه على المعتدى، أن يعرف أن مجلس الأمن لديه وسائله الفعالة والخاصة فى الاستجابة. لقد أوضح بطرس غالى بشكل واضح أن الأمم المتحدة لا تتوقع أن تأخذ «جيشًا كاملاً كبيراً مسلحًا بالأسلحة المعقدة»، ولكنها يمكن أن تستخدم إجراء ما، ذو درجة أقل من الاستعداد والتسليح فى مقاومة أى تهديد تفرضه قوة مسلحة.

إن تقرير يونيو ١٩٩٢ كان علامة جيدة، وكان عبارة عن دليل واضح، أن هناك سكرتيراً عامًا جديداً للأمم المتحدة، شجاع وعملى فى الوقت نفسه، استطاع أن يخلف بيريز دى كويلار بنجاح، وأن يثبت أنه أقرب إلى داج همرشولد منه إلى كورت فالدهايم فى الاستجابة للأحداث، باعتباره فاعلاً محايداً.. كذلك فإنه من الأهمية توضيح ذلك الطرح، وذلك الوضوح فى تفكير بطرس غالى، حول الاحتياجات الموجودة والتفرقة بين ثلاثة مستويات من الفعالية العسكرية للأمم المتحدة، وهى: حفظ السلام، و«تقوية السلام»، وردع المنتهكين الاساسيين للسلام.

إلا أن جهد بطرس غالى الخلاق فى تحليل هذه الفكرة وطرحها أمام الحكومات العالمية، وكيفية إعادة التفكير وإعادة تشكيل قضايا ومنظورات حفظ السلام مع نهاية الحرب الباردة.. كل هذا كان منتظراً أن يصطدم بفكر العقود الأربع الأولى من نشاط الأمم المتحدة بين حكوماتها. وقبل شهرين من تقديم السكرتير العام للأمم المتحدة لتقريره، حذرت الإدارة الأمريكية من إعطاء مجلس الأمن قوات عسكرية ثابتة، أو محاولة إعادة إحياء لجنة الشئون العسكرية (التى تم تأسيسها وفق ميثاق الأمم المتحدة، باعتبارها قوة كبيرة، تشارك فيها كل رؤساء الوحدات، إلا أن هذه اللجنة لم يتم تشغيلها بالمرة فى حالات الطوارىء الحقيقية، والتى كانت بمثابة قضية حياة «أو موت»).

عندما تصير الشئون الداخلية شئونًا عالمية

إن ميثاق الأمم المتحدة - مثله مثل أى كتاب مرجعى يصدر فى أول كل عام فى القانون الدولى - يتناول قضية التدخل الدولى، «بأنه يعنى كل المسائل التى تعتبر أساسًا ضمن القضاء المحلى لأى دولة» . إن درجة الأخلاقية فى هذه المقولة المذهبية تعتبر واضحة وصريحة ومرحبًا بها . إن خريطة العالم الحقيقية عبارة عن غابة أو أدغال من التأويلات الثنائية العميقة، التى تأخذ أكثر وأكثر فى التشدد، وتستخدم فيها الجغرافيا السياسية لهذا العالم كمحددات لفهمها وأخذ القرارات بشأنها .

إن انتهاكات حقوق الإنسان صار لها وقت طويل، منذ أن أصبحت مشروعة، أو إذا قلنا غالبًا غير مرضية لأشخاص مهمين دوليًا، كما أن قوات حفظ السلام - حسب تعريفها الآن - تعتبر فى وسط بعض الصراعات والتوترات الداخلية لبعض الدول، وفى بعض الأحوال مثل قبرص . . فإنها قد أصبحت هناك لمدة جيل بكامله . إن الأسواق الدولية تعطى وتحدد أسعار السلع الأساسية (مثل الحبوب والطاقة)، وكذلك بالنسبة للأموال والأسهم والسندات . ولكن التهديدات العالمية الحقيقية أو المتخيلة تؤدى إلى أخذ قرارات تؤثر على الميزانية المحلية، وتحاول تكتلات وجماعات الضغط عبر الحدود أن تؤثر على القادة السياسيين فى القضايا، التى تتراوح من التأمين البحرى وسياسات الطاقة الخاصة بثانى أكسيد الكربون، حتى سياسات تخطيط أو تحديد النسل . إن كل القروض الدولية أو المساعدات الخارجية ترتبط بإصلاحات السياسات الداخلية فى معظم الدول النامية . وتعتمد التجارة الدولية - بشكل عميق- على تأثيرها على معظم الصناعات الوطنية، وغيرها من القضايا الداخلية الحساسة للدول مثل الوظائف والأسعار، وحياة صناعات بأكملها . إن الحركات الدولية لإناس يغيرون التركيبة العرقية داخل دول بعينها، قد تعتبر - بهذا المعنى - نوعًا من الشئون الداخلية، ولكن الجرائم الدولية أو الجرائم المنظمة خاصة تجارة المخدرات تؤثر بعمق - إلى حد بعيد - على المجتمعات المحلية، وسببت اهتمامًا كبيرًا، أوجد على الساحة دوائر قوية دولية أو شبكات عالمية من

وكالات البوليس المحلية والقومية بل والعالمية. إن المراقبين الدوليين صاروا مشهداً مألوفًا الآن فيما يخص الانتخابات القومية، أو حتى الانتخابات المحلية - مثل انتخابات البلديات - مما يعنى أن هناك حالة ما من عولمة الشئون الداخلية بدأت تحدث وتعطى نتائجها، فى صورة تغييرات كلية عالمية سواء فى نظم التربية أو التعليم أو البحوث، بدءاً من ألعاب ما قبل المدرسة إلى مناهج البحث فى مرحلة ما بعد الدكتوراه .

وبالتالى فإنه لم يعد هناك شىء ما قد يسبب الدهشة أو الصدمة فى تنامى فكرة «الأمن العالمى»، والتى صارت على وشك أن تعبر حدود فكرة التدخل فى الشئون، التى كانت موجودة، وتم اعتبارها شئونًا داخلية؛ إذ إن القليل جدا تم الحديث عنه فيما يعتبر عدم تدخل فى شئون الدول؛ فمثلا قوات التحالف فى «عاصفة الصحراء» كانت تحمل قرارات من مجلس الأمن الدولى، وطارت فوق الحدود العراقية، ودخلت إلى داخل أراضى الأقاليم والسيادة العراقية. وفيما بعد الحرب، أوجدت مناطق عازلة مؤقتة، ومناطق محمية وآمنة (للأكراد والشيعة). إن هذه القوات كانت تضع بهذا المعنى قانونًا دوليا جديداً، بشكل لم يعتاد معالجة القانون به من قبل؛ أى بصياغة حالة تلو أخرى. وهناك الآن اتفاق عام واسع على مستوى الممارسة أساسًا - إن لم يكن على مستوى النظرية - على أن مبادىء الأمم المتحدة، فيما يخص عدم التدخل ، قد تم تنحيتها جانبًا لصالح أهداف أسمى، تتعلق بجعل العالم أكثر أمانًا وأبعد عن الشقاق والتوتر.

إن ثمة سؤالين يستخدمان ليكونا بمثابة أوراق اختبار لمعرفة ما إذا كانت دولة ما داخل أو خارج الدول التى تفهم هذه المسائل بالكيفية التى سبق عرضها. السؤال الأول:

هل للأطراف الخارجية تفويض دولى لأفعالها تلك، التى قد تعتبر باعتبارها نوعًا من التدخل؟

ولا يزال هذا السؤال مرتبطًا باعتبارات عديدة؛ فالنظر إلى هذه المسألة من وجهة نظر

أمريكية . . فإننا كأمريكيين، كان لنا مثل هذا التفويض من مجلس الأمن، سواء فى كوريا أو فى الكويت، وفى ڤيتنام لم تكن المسألة بهذه الصورة، وهذا ما جعلنا ننجز ما كنا نخطط لإنجازه سواء فى كوريا أو الكويت، وفى الحالة الأولى دفع إنجازنا كوريا الشمالية إلى ما وراء خط عرض ٣٨ْ، وحرَّر الكويت فى الحالة الثانية من الاحتلال العراقى. إننا لم ننجح فى أن نقنع الڤيتناميين الشماليين بأن يتركوا جيرانهم وحدهم، وهذا لم يحدث لأننا لم نعرف كيف ننجز هذه المهمة فقط، ولكن أيضًا لأن الدعم الشعبى لهذه «الحرب الأمريكية» قد تساقط، لأن الأمن الجماعى يعمل فقط، عندما يكون الأمن فعلاً جماعيًّا.

السؤال الثانى: هل كانت الأطراف الخارجية مدعوة لأن تتدخل؟

إن الاختبار على النقيض تمامًا، قد تحول إلى سؤال مستهلك وفاسد وغير ذى قيمة كسؤال أخلاقى. إن القوة العسكرية الكبيرة يمكنها أن تنظم تدخلها، وأن تجعل نفسها مدعوة للتدخل. إن السوفيت كانوا مدعوين للتدخل بواسطة تلك الدمى الشيوعية المحلية، التى كانت تمضى فى ركابهم؛ من أجل سحق تلك الجموع الشعبية الثائرة والمثيرة للقلاقل، سواء فى المجر ١٩٥٦، أوفى تشيكو سلوفاكيا ١٩٦٨، أو فى أفغانستان ١٩٧٩، وفى الحالة الأفغانية كانت الدعوة منظمًا لها، بعد أن بدأ الغزو فعلاً، ولذلك فإن الحاكم الدمية اعتصم فى مكتبه وتشبث بمنصبه أولاً. وفى التاريخ الحديث للولايات المتحدة، فإن إدارة نيكسون تجاهلت الحصول على دعوة لدخول كمبوديا ١٩٧٠؛ كما أن الرئيس ريجان ودبلوماسيه مكنوا جماعة من الدول الكاريبية الصغيرة من أن تطلب التدخل بشكل الغزو فى جرينادا ١٩٨٣، إضافة إلى أن الرئيس بوش تمت دعوته للتدخل فى بنما سنة ١٩٨٩، من قبل الرئيس المنتخب حديثًا، الذى أدى قسم تنصيبه كرئيس تحت الحماية الأمريكية، بمجرد أن بدأت العملية.

ومن خلال ممارسات الدول فى ذاكرتنا التاريخية الحديثة . . فإنه يمكن استخلاص

بعض الجزيئات المفيدة فيما يتعلق بالقانون الدولى، وفيما يلى عشر قضايا رئيسية مرشحة؛ لتكون موضوعة فى الكتاب المرجعى للغد.

*** القضية الأولى:**

بمجرد أن يكون لذلك تكليف أو تفويض برد أحد الغزاة إلى ما وراء حدوده الخاصة، فإنه يصبح مسموحًا لك كذلك أن تغزو ذلك الغازى أيضًا. إن الجنرال نورمان شوارسكوف- فى استراتيجيته المسماة «هيل مارى»- كان يهدف إلى ضرب أقوى القوات العراقية كنموذج حديث للون الحى؛ أى إن هناك إصراراً على ضربة قوية، تعد نموذجًا فى رد العدوان. وبشكل أقل كان اختيار الجنرال ماك آرثر فى الإنزال الذى قام به على أرض كوريا الشمالية، منذ حوالى ٤٠ عامًا.

*** القضية الثانية:**

إنه من المسموح به أن تستخدم القوة لتمنع حكومة دموية حمراء، من استخدام أسلحة الدمار الشامل الخطيرة، ولذلك فإنه من الأفضل القيام بهذه المهمة بالنيابة عن المجتمع الدولى. لقد قامت إسرائيل بقصف المفاعل النووى العراقى سنة ١٩٨١، عندما كانت موسكو وواشنطن لا تزالان تفكر أنه بإمكانهما أن يكونا أصدقاء لصدام حسين؛ فالمبادرة الخاصة التى قامت بها إسرائيل كانت مخططًا مرسومًا، من خلال التوجه العام الذى كان موجوداً.

*** القضية الثالثة:**

إن تدخل قوات حفظ السلام التى يكلفها مجلس الأمن الدولى، تعتبر طريقة مقبولة للحفاظ على كل ما يكفى لحصر مجموعات القوى المسلحة التى تقبل هذا التدخل.. والنقطة هنا هى أن حافظى السلام لا يستطيعون أن يتوقعوا أن يقوموا بدور الوسيط فى الاضطرابات السياسية المعقدة. إنه من الأفضل أن يتم إلقاء حافظى السلام فيما بين

جماعتين متصارعتين، بدلاً من أن نحاول خلق الظروف التى تسمح لهم بالرحيل.

*** القضية الرابعة:**

إن التطهير العرقى وغيره من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان يبرر التدخل الدولى، حتى بعد الدرس الذى وضعته تجربة الهولوكست التى قام بها هتلر، فإن الحكومات كانت مترددة ومتخوفة، بخصوص محاولة إيقاف حكومات أخرى عن فكرة عدم الوثوق بذات مواطنيها. وعلى أية حال فإن عدم الثقة والتشكك الذى يحس به آلاف وملايين العراقيين، الذين يحاولون الفرار من حكومتهم، وكذلك الآلاف الذين يموتون أثناء محاولة انسحابهم إلى خارج الأراضى العراقية، لكى يجدوا بعض المعونات... كل ذلك يعنى تحذير الحكومة العراقية؛ لتبقى بعيدة عن مناطق معينة، داخل إقليمها وتخضع لسيطرتها.

*** القضية الخامسة:**

عندما تفقد السلطة المركزية فى دولة ما قدرتها على السيطرة والتحكم، فإنه يصبح مسموحًا للأطراف الخارجية - التى تعمل بشكل متضامن فيما بينها - على تشكيل حكومة فعالة قادرة على السيطرة والتحكم في أمورها الداخلية، فبعد الحرب العالمية الثانية، ساعدت وكالة الأمم المتحدة للغوث واللاجئين الإدارات الحكومية المستحدثة فى كل من إيطاليا ويوغسلافيا وأوكرانيا والصين، وفى بدايات الستينيات، قامت الولايات المتحدة بشىء مماثل فى الكونغو (زائير حاليًا). وفى ١٩٩١ قامت الولايات المتحدة والصين والاتحاد السوفيتى بمساعدة وسطاء الأمم المتحدة فى محاولة وضع كمبوديا على الطريق السوى، واستعاده تماسكها كدولة مرة أخرى. وفى أى لحظة من الوقت.. فإن هناك قائمة طويلة من الدول، التى تحتاج إلى المساعدة الدولية لتصبح دولا حقيقية.

* **القضية السادسة:**

إن التدخل يعتبر مشروعًا من أجل قمع الإرهاب والإرهابيين، خاصة عندما تدعمهم من حكومات قومية. إن المقاييس الدولية لإحباط الاستخدام الإجرامي للمطارات والبنوك وأجهزة الإعلام، لا يحتاج إلى أن يحجَّم بحصره بالتساؤلات حول حقوق الدول والحكومات الوطنية، تلك الدول والحكومات، التي تفقد حقوقها إذا كانت تنتهك حقوق حكومات قومية أخرى.

* **القضية السابعة:**

إن إنقاذ الرهائن باستخدام القوة هو فى العادة أمر مقبول، ويمكن أن يكون ناجحًا (كما فعل الإسرائيليون فى مطار عنتيبى، أو كما فعل البلجيكيون مع الولايات المتحدة فى قضية ستانفيل)، كما يمكن أن يكون مُبَرَّرًا، ولكن هذا لا يمنع أن هناك مشكلات خطيرة قد تحدث، كما فى حالة طائرات الهليوكوبتر الأمريكية، التى سقطت فى الصحراء، وهى فى طريقها لالتقاط الرهائن الأمريكيين من السفارة الأمريكية بطهران.

* **القضية الثامنة:**

إن مروجى المخدرات وتجارها فيما بين الدول يمكن مطاردتهم باستخدام البوليس الدولى، ومن خلال إمكانياته التى لا تحتاج إلى أن ننظر بأى درجة من الاعتبار إلى فكرة الحدود القومية، أكثر من الدرجة التى يعترف بها هؤلاء المجرمون بهذه الحدود.

* **القضية التاسعة:**

إن اللاجئين وعمليات التقويض التى تحدث لهم وإعادة توطينهم فى مكان آخر، تعتبر من صميم المسئولية الدولية. إن الأناس الذين يتم إخلاؤهم من أوطانهم أو إعادة نشرهم فى أماكن أخرى، يعتبرون هدفًا مشروعًا للمساعدات الإنسانية من الدول

الخارجية. إن حق البشر فى الحياة والاستقرار فى مكان ما، أصبح بشكل سريع المهمة الأولى للضمير العالمى .

*** القضية العاشرة :**

إن التعامل مع الكوارث سواء التى تحدث مصادفة، مثل الكوارث الطبيعية (كالزلازل والبراكين والأعاصير)، أم التى تحدث نتيجة خطأ بشرى (مثل حادث مفاعل تشرنوبيل)، يعد بوضوح التزامًا عالميًا، دون النظر إلى الدول التى يحدث لمواطنيها وشعبها مثل هذه الحالات الحرجة، التى تحتاج للمعونة الطارئة .

إننا هنا نكون قد سردنا بعض الأفعال التى يمكن أن تنبثق من ميثاق الأمم المتحدة، من أجل حصر الاعتداء ودحضه، أو التدخل لمنع حكومة دموية قاسية من استخدام أسلحة الدمار الشامل، وكذلك من أجل وضع قوات حفظ السلام بين الطرفين المتحاربين، اللذين وافقا على الوصول إلى وقف لإطلاق النار. ولننظر الآن إلى قضايا أخرى حيث إن الخط الفاصل بين « المحلى » و« العالمى » قد تم محوه وتجاوزه، من خلال أشكال عديدة للتدخل العابر للحدود، سواء من خلال الرضا المحلى، أم غير ذلك، وكلها تحتاج إلى أسباب أمنية أو أسباب إنسانية على حد سواء .

انتهاكات حقوق الإنسان

إن الأجندة غير المخبأة تمامًا لحقوق الإنسان تتعامل - فى الغالب - مع كيفية معاملة الحكومات لشعوبها. وفى خطاب مثير للدهشة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى مارس ١٩٧٧، قال الرئيس الأمريكى كارتر - دون أى مداراة دبلوماسية - « إنه ليس هناك عضو فى الأمم المتحدة يمكنه أن يزعم أن إساءة معاملته لمواطنيه داخل دولته تعد من الأمور الخاصة به وحده ». وكان كارتر يتكلم بوضوح شديد، ليس فقط عن عمليات التعذيب للسجناء السياسيين، ولكن أيضا عن الحرمان غير المبرر لبعض الفقراء .

إن الأداة الأساسية للتدخل هنا، كانت هى المعلومات ونشر الأبحاث الدقيقة حول القضايا الفردية من قبل منظمات حقوق الإنسان خارج إطار الحكومات (مثل منظمة العفو الدولية أو المفوضية الدولية للحقوقيين، أو بيت الحرية، أو منظمات المراقبة مثل منظمات مراقبة هلسنكى، التى تواجدت فى شرق أوروبا والاتحاد السوفيتى السابق)، وكذلك ثمة تقاريرترد حول انتهاكات حقوق الإنسان، التى تمارسها الحكومات، (مثل التقرير السنوى لحالة انتهاكات حقوق الإنسان فى العالم، والذى يشرف عليه الكونجرس الأمريكى، وتتم طباعته سنويًّا فى الإدارة الأمريكية). و لمدة ربع قرن، بدأت المناهضة الفعلية وتزايدت حالة الانتقاد ضد نظام الآبارثيد فى جنوب أفريقيا، بواسطة كثير من الأعضاء فى الجمعية العامة للأمم المتحدة، الذين ظنوا أن هذا العمل، وأن هذه التعبئة كانت دون جدوى، وأن حكومة جنوب أفريقيا لن تنصت لمثل هذه الشكوى. ولكن الموجات المتتابعة حطمت تلك الصخرة العنيدة، وتم تسويتها والانتصار على مساوئها. لقد حدث تغير جدى وجذرى بشكل مضطرد وتدريجى خلال فترة طويلة، وسيستمر فى المستقبل، داخل هذه الدولة التى كانت مقسمة بشكل عميق جدًّا.

إن ثمة شعارات وغايات وقيمًا كبرى على مستوى العالم، فيما يخص حقوق الإنسان، أصبحت الآن منتشرة وبشكل تفصيلى كبير - فى ميثاق الأمم المتحدة المدون ١٩٤٥، أو فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان (١٩٤٨) أو العديد من العهود الدولية غير المصدق عليها، إضافة إلى وثيقة هلسنكى النهائية (سنة ١٩٧٥)، (وقد أدت هذه الوثيقة الأخيرة إلى أن يوافق الزعيم السوفيتى بريجينيف على التعاون بإعطاء الفرصة لمراجعة موقف الأتحاد السوفيتى في الانضمام إلى نص الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، الذى كان الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية الحليفة له قد قاطعوه فى الجمعية العامة، منذ ٧٢ عامًا قبل ذلك). إن جعل هذه الشعارات والغايات فعالة فى دولة تلو دولة، وفى مجتمع تلو مجتمع يتطلب شجاعة وإصرارًا، ووجود منظمات غير حكومية مصرة

ومخلصة وذات كفاءة، وفى النهاية نجد أنفسنا أمام عدد منها يؤدى بالفعل هذا الدور بشكل جيد.

انهيارات الحكومة

إن هناك استثناءً واضحًا فيما يخص مبدأ عدم التدخل، يظهر عندما لا تكون هناك حكومة فعالة فيما لا يزال يسمى دولة قومية. إن لبنان كان مثالاً تراجيديًّا حديثا لمثل هذا الاستثناء. إن مبدأ عدم التدخل فى مثل هذه الحالة اللبنانية كان غير ذى معنى على الإطلاق، فعديد من الدول بما فى ذلك إسرائيل وسوريا وإيران ودول غربية أخرى، تدخلت من منطلق القوة، وحاولت كل منها أن تجعل الأشياء هناك أسوأ وأسوأ، وأصبحت فكرة الوصول إلى حكومة وطنية بعيدة عن الاحتمال. إن الصيغة التى قد تقال فى مثل هذه الحالة هى ألا نتجادل حول مسألة التدخل من عدمه، بل نعمل على تنظيم تدخل عالمى وقوى وكاف؛ للحفاظ على السلام الداخلى لهذه الدولة، وأن يكون خلاقًا بشكل كاف أيضا؛ لبناء حكومة ما من هذه الأشلاء المتناثرة، من لبنان، وأن تكون ممولة ومعدة جيداً لأداء مثل هذه الوظيفة، التى كانت تقوم وكالة الأمم المتحدة للغوث واللاجئين فى مناطق عديدة من العالم بعد الحرب العالمية الثانية.

وتعد كمبوديا التى تداخلت فيها أربع جماعات مسلحة مثالاً آخر، وكانت حالة لضرورة التدخل العالمى. لقد كان هناك سلام حذر بين هذه الجماعات المتقاتلة، تم التفاوض عليه، من خلال الأمم المتحدة. كما أن هناك دولاً أخرى، خصوصا تلك التى كانت فيها جماعات مسلحة، لها قوة كبيرة وسيطرة عالية، كان يمكن أن تواجه درجات متفاوتة من انهيار الحكومة، وهو ما يستدعى أو يتطلب العمل الدولى. إن التجزئة سواء فى جنوب أفريقيا أم يوغوسلافيا أم الاتحاد السوفيتى السابق من الممكن أن تتطلب عديداً من التدخلات المتوالية من نوعية المنشورات فى حالات الانتخابات، أو ضبط السياسات المالية، وصولاً إلى الدعم الاقتصادى الكبير، أو إنزال قوات لحفظ

السلام، قد تستمر كفترة طويلة.

وفى كل حالة من هذه الحالات، نجد أن قوات الصليب الأحمر الدولية يمكن أن تخدم بشكل كبير، وبأسلوب مبهر كفاعلين محايدين، فى العملية بشكل كامل، يحمل درجة من المخاطرة إلى حد ما . إن اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولى لايجب خلطها مع منظمات الصليب الأحمر الداخلية؛ فالصليب الأحمر الدولى هو وكالة عالمية غير حكومية، كل موظفيها من السويسريين التنفيذين، تحكمها لجنة من ثلاثة وعشرين فرداً سويسريًا، وهى الأداة الأساسية لتنفيذ اتفاقات جنيف الموقعة عام ١٩٤٩ . إن مثل هذه المحددات والمعايير الإنسانية الشهيرة يمكن أن تؤثر على الحكومات، أو أن تتدخل حتى فى حالة الحرب؛ للوصول إلى ما يلى:

أولا: الاهتمام والمساعدة لكل من الأصدقاء والأعداء على حد سواء.

ثانيا: احترام كل كائن إنسانى وشرفه وكرامته ومعتقداته الدينية، والحقوق الخاصة بالطفل.

ثالثا: منع المعاملة التى تحط أو المهينة بالكرامة الإنسانية، إضافة إلى منع أخذ الرهائن أو التمييز الجماعى أو التعذيب، أو الإجراءات الخاصة بتدمير الممتلكات.

رابعًا: تخويل اللجنة الدولية للصليب الأحمر حق إرسال الوفود لزيارة الأسرى أو المواطنين المحتجزين وإجراء المقابلات دون تدخل السلطات مع أى من الأشخاص، الذين هم فى حالة اعتقال.

وثمة بروتوكولان إضافيان فى عام ١٩٧٧، يوضحان بشكل جلى أن هذه المبادئ تنطبق على جميع المدنيين، وأنها صالحة ليس فقط فى حالات الحروب العالمية، ولكن كذلك فى حالة الحروب الأهلية.

إن هذه الأهداف الاستثنائية وغير العادية تمت مساندتها بشكل كبير عام ١٩٩١،

عن طريق مساهمات الحكومة بحوالى ٧٠٠ مليون فرنك سويسرى؛ أى ما يوازى ٤٧٠ مليون دولار، وهذا المبلغ الذى يعتبر صغيراً بمقاييس نفقات الحكومات، يستطيع أن يوفر تدخلاً عميقًا فى حوالى ١٥ أو ٢٠ بقعة من أسخن بقاع العالم فى توتراتها وأزماتها، فى أى وقت يحدد.

وبطبيعة تكليفها، فإن المنظمة الدولية للصليب الأحمر تتدخل أيضًا، وبشكل عميق فى الشئون الداخلية للدول ذات السيادة. وعادة.. ما تم ذلك فى لحظات معينة من تاريخها، عندما كانت المشاعر حول فكرة السيادة وتقرير المصير مرتفعة للغاية. ولكن هؤلاء الضيوف السويسريون لا يكترثون بنظريات بعدم التدخل، ولا تخيفهم الشكوك حول فكرة التدخل، كما أنهم بذلك يستطيعون أداء دورهم بأقصى حد ممكن. إن وفود منظمة الصليب الأحمر الدولية دائمًا ما تكون مستعدة للدخول فى أشد مناطق العالم صراعًا؛ من أجل حماية الأشخاص الذين يكونون - وقتها - أقل قدرة فى الدفاع عن أنفسهم، وتقوم هذه الوفود بتقديم خدمة ذات مستويات عالية جداً بشكل أخلاقى عملى، ودونما إبطاء، وفى وقت قصير جداً؛ لأنه قد تكون هناك مهام كثيرة فى بعض المناطق الخطرة جداً فى العالم. ولذلك فمن الصعب أن نفكر بأن ثمة حداً ما أقل من نصف بليون دولار، يستطيع أن يوفر تشغيل هذا الخير الإنسانى وتقريره بكل تلك الحكمة، وكل تلك الشجاعة.

الإرهاب والرهائن والمخدرات

إن الإرهاب هو تهديد أو إساءة معاملة أو اغتيال الأبرياء من أجل أغراض الإذعان والضغط، سواء كانت الفدية المطلوبة أموالا خاصة أم تصرفًا عامًا (مثل طلب إطلاق سراح سجناء معينين). إن الدول الراعية للإرهاب ليست ظاهرة جديدة، وبمجرد طرح هذا نجد اسمى جنكيز خان وأدولف هتلر يقفزان إلى أذهاننا، ولكن استخدام بعض المنظمات غير الحكومية نصف المستقلة أو شبه المستقلة، باعتبارهم أطرافاً متعاقدة فى

ذلك، هو نوع من الإرهاب، وبشكل آخر. (كيف نصف أخذ حزب الله للرهائن فى لبنان، وصلته بالحكومة فى إيران).

وباستثناء عملية المبالغة الشديدة التى توفرها أجهزة الأعلام للعمليات الإرهابية، فإن الإرهاب – فى حد ذاته – ليس مسألة كبيرة؛ فخلال عقد كامل بين ١٩٨٠ – ١٩٨٩ حدثت ٦٥٠٠ حادثة إرهابية عالمية، خلفت ورائها خمسة آلاف قتيل، و١١,٥٠٠ جريح. وقد انخفض عدد مثل هذه الحالات بشكل كبير بعد عام ١٩٨٩ بنسبة أقل من الثلث عن ١٩٨٨؛ حيث كان الإجمالى ٨٥٥ حالة اعتداء. وحتى فى عام ١٩٨٩، نجد أن مواطنى أو ممتلكات أكثر من ٧٤ دولة قد وجهت لها عمليات إرهابية دولية، فى أكثر من ٦٠ دولة على مستوى العالم. وكان بين هؤلاء القتلى فى هذه العمليات الإرهابية رينيه معوض الرئيس اللبنانى، والفريد هيز هاوزن رجل البنوك الألمانى الكبير، والكولونيل ويليام هيجينز أحد رهائن الولايات المتحدة، الذى كان محتجزاً فى بيروت.

لقد تناقص العدد الكلى للأحداث الإرهابية بشكل كبير، ليس بسبب عوامل أحادية الاتجاه، (مثل: الحكومة الأفغانية التى أنهت عملياتها وحملاتها الإرهابية فى باكستان بعد انسحاب القوات السوفيتية، وكذلك منظمة التحرير الفلسطينية التى قلصت من دعمها للجماعات الإرهابية المنضمة إليها وحدث نوع من التفتيت والعزل لمنظمة «أبو نضال»)، ولكن كان هناك سبب مهم هو التعاون الكبير والمتعاظم بين قوات البوليس الدولية بعضها وبعض، واستحداث أنظمة أمن واقعية فى المطارات وعلى نقاط الحدود، إضافة إلى شروط أكثر صرامة لهؤلاء الذين تم القبض عليهم.

إن تعريف الإرهاب الذى ترعاه دوله معينة – بغرض تحقيق اتفاق شبه عالمى على النظر إليه، باعتباره إجراءً خارقاً للقانون– لابد ألا يكون بالنسبة لنا مهمة مستحيلة، بل علينا أن نحاول الوصول إلى مثل هذا الاتفاق شبه العالمى حول هذه المسألة، ورغم أن بعض الدول الحالية –والتى ترعى الإرهاب– ستتردد فى أن تعترف باشتراكها فى

عمليات إرهابية. إن القرصنة وعمليات تجارة الرقيق كانت تواجه الحضارة والمدنية الإنسانية بنوع من الألغاز المتصلة والكبيرة. ولكن مثل هذه الاتفاقيات الدولية لتجريم الإرهاب ستتطلب من الدول الكبرى أن تدخل ما يساء تسميته بقدراتها الاستخبارية، كما فعل الكونجرس الأمريكى (بعد عديد من الإحراجات) من أجل إدانة عمليات الاغتيال واعتبارها خارجة على القانون، واستخدام تلك القدرات لكشفها ودحضها. إن تعزيز هذه الغايات فى هذه الساحة العالمية -بالإضافة إلى مسائل حقوق الإنسان- يعتبر ضوءاً أساسياً لابد من الاهتداء به ليؤدى فى النهاية إلى وسيلة ما، تستطيع حكومة من خلالها أن تقنع حكومة أخرى بمثل هذه القضايا.

إن المسألة ستتزايد أهميتها، فى ألا نسمح لحكومة ما خارجة على القانون بأن تأخذ رهائن، أو أن تغير الموضوع الخاص بسلوكها إلى النظام الذى نرتضيه، بحسب شرائطنا الصفراء، كما كان يحاول أن يفعل النظام العراقى بعد استيلائه على الكويت، بأن قام باحتجاز آلاف من الرهائن الأجانب؛ ليمارس نوعاً من الضغط على الحكومات الغربية. إن الإشكالية هى حساسية التعامل مع القادة السياسيين فى تلك الدول، التى تحتجز مواطنيها كرهائن. إلا أنه ليس هناك حكومة تستطيع أن تدعى أنها يمكن أن تستطيع حماية كل مواطنيها، خاصة أولئك الذين يبقون فى منطقة ما أو دولة ما، بعد أن تحذرهم حكوماتهم من البقاء هناك، وتنصحهم بمغادرة تلك الدولة، كما كانت الحالة فى لبنان.

ويوجد هناك فى أى لحظة - على سبيل المثال - ١٪ من تعداد السكان الأمريكيين، يسافرون أو يعملون أو يعيشون فى الخارج وهم مثلى، (باعتبارى أسافر كثيراً)، وهم بشكل مستمر فى حالة مخاطرة. وإذا كانت حكومتنا ستقف مشلولة فى كل مرة، عندما يكون ثمة واحد أو مائة منا محتجزين أو فى وضع حرج، (كما كان الحال بالنسبة للرهائن الأمريكيين فى طهران فى ١٩٧٩ / ١٩٨٠)، فإن المستقبل سيكون بالتالى موضوعاً فى أيدى هؤلاء القراصنة والسفاحين.

إن الدليل الذى نستخلصه من الأزمة العراقية بين عامى ١٩٩٠-١٩٩١ هو أن الحكومات كانت تتعلم هذا الدرس، وتحاول جاهدة ألا تعامل المحتجزين باعتبارهم جزءاً أساسياً من القصة. (والشيء نفسه لا يمكن أن يقال بالنسبة لبعض المعلقين المعروفين جداً على شاشات التليفزيون، والذين على درجة التشوق والتحمس نفسها التى كان عليها صدام حسين، لأن ينظر إليهم باعتبار أن مسألة الرهائن تخيفهم) . ولفترة ما، بينما كانت عمليات الإرهاب التى تمارسها الدول تستوعب هذا الدرس، نجد أيضاً أن الرهائن وعائلاتهم سيكونون فى الخطوط الأمامية للحرب التى شنتها ضد الإرهاب. وبنظرة بعيدة المدى. . فإنه إذا أظهرت الحكومات عدم قدرتها على تغيير مواقفها بمثل هذه الضغوط الإرهابية الممارسة ضدها، باحتجاز بعض من رهائنها فى الخارج. . . فإن الرهائن أنفسهم يجب أن يصيروا بهذا المعنى أقل أهمية كوسيلة لممارسة الضغط أو الإرهاب على الدول. وبالتالى يصير كل المسافرين خارج دولهم الأساسيين على وضع أكثر آمنا واستقراراً؛ حيث لا تظل فكرة الرهائن مطروحة كخيار استراتيجى للدول الراعية للإرهاب. وعلينا أن نحتفظ بشرائطنا الصفراء فى أدراج الخياطة الخاصة بنا.

وعندما تأتى المسألة إلى المنظمين الخصوصيين، الذين يقومون بعملية التنظيم داخل الجماعات الإرهابية، فعلينا أن ننظر إلى مفاتيح تلك النظم الإرهابية، وليس من الصعب أن نجد تلك المفاتيح التى تتحكم فى التنظيمات الإرهابية. إن كل سيناريو إرهابى يحتوى تقريباً على ثلاثة عناصر : حفز أجهزة الإعلام لتعطى دعاية قوية وواسعة جداً لهذا العمل الإرهابى وتبريره وطلب فدية، ثم الحصول على طائرة والهبوط بها فى مطار أو عدة مطارات، ثم الاعتماد على واحد أو أكثر من الحسابات البنكية السرية.

ولنبدأ بدراسة هذه لعناصر بترتيب عكسى :

إن البنوك فى كل مكان فى العالم عرضة للتنظيمات القومية والعقوبات الدولية، ومن أجل أن يقوم أى بنك بحماية شخص ما قام باختطاف أو اغتيال أحد الأبرياء. . . فإنه

لابد وأن تكون هناك أحكام معينة وخطوات لحماية موظفى هذه البنوك أنفسهم، من خلال السياسات العامة.. ودون التعاون مع البنوك... فإن الإرهابيين وكذلك تجار المخدرات سيجدون أنه من الصعب بكثير إخفاء إجراءاتهم البنكية ومقاصاتهم غير القانونية. فليس هناك بنك قانونى أو بنوك قانونية يمكنها، يمكن أن تدعى أنها محايدة فى مثل هذه المسألة، إن ما يقال عن سرية الحسابات البنكية أو حفظ الودائع سالمة، تعتبر كلها مداخل إلى غسيل الأموال، وتكون دائمة مرتبطة بمرتكبى مثل هذه الجرائم.

إن فرص الدخول إلى المطارات هى مسألة تحت سلطة الدولة وتحكمها، حتى فى أكثر دول العالم ديموقراطيةً. ولا يرغب كل الإرهابيين فى الذهاب إلى مكان آخر بعد جريمتهم، ولكن إذا عرف هؤلاء مسبقًا أنهم لن يكونوا قادرين على الهبوط بطائرتهم فى مطار ما فى أى مكان.. فإن ذلك قد يؤدى إلى اختلاف كبير جداً فى المسألة. فعندما قرر كاسترو أن يسلم المختطفين الذين هبطوا بطائرة فى مطار هافانا، حدث هبوط حاد فى عمليات اختطاف الطائرات على الساحل الشرقى للولايات المتحدة الأمريكية.

إن الإرهابيين يفهمون جيداً مدى السلطة التى يمكن أن تتيحها لهم عملية تدفق المعلومات، وإن التكتيك الإرهابى الأول هو الاحتفاظ برهائن من الأفراد أو قتلهم؛ من أجل اجتذاب اهتمام وسائل الإعلام، وإذا لم تهتم بهم وسائل الإعلام كل هذا الاهتمام؛ أى إذا تجاهلتهم.. فإن الإرهابيين ستكون لهم فرصة أقل بكثير فى التحرك بهذه الطريقة.

إن التقاليد الخاصة بحرية الصحافة تحجم بشكل كبير ما يمكن للحكومات أن تفعله؛ من أجل منع هيمنة الإرهابيين على وسائل الإعلام واستغلالها، ولكن هذه التقاليد لا تمنع الفاعلين التنفيذيين فى أجهزة الأعلام من تطوير مواثيقهم الأخلاقية الخاصة بهم فى جهد جاد وعميق؛ من أجل ألا يكونوا متواطئين عندما يريد الإرهابيون لهم ذلك، وأن يصيروا موضع اهتمام من قبل أجهزة الإعلام.

وفى الولايات المتحدة، نجد أن معظم شبكات التليفزيون التجارية لديها نوع من الفهم غير الرسمى بأنهم لن يوجهوا الكاميرا تجاه المجانين، الذين يلعبون فى ساحة اللعب أثناء إذاعة مباريات كرة القدم تليفزيونيًا، وبالتالى . . فإنها لن تعطيهم فرصة لأن يحققوا ما يريدون من جذب للانتباه. إن الشعار المطروح بهذا المعنى حول حرية الصحافة يصير شعاراً ساذجًا بشكل غريب، ولكنه مؤثر بهذا المعنى إذا فهمناه فى مواجهة مثل هذه الأحداث، فإذا ما كانت معظم أجهزة الإعلام التليفزيونية تستطيع أن تكبح جماح نفسها فى مثل هذه المواقف . . فهل يمكن أن نتوقع أنه بإمكانها تحقيق درجة ما من درجات الضبط فيما يتعلق بأمور الحياة أو الموت؟

إن الاعتراض الذى سيوجه لمثل هذا الرأى، هو أن أجهزة الأعلام العالميةلا يمكن أن تضع لنفسها مثل هذه السياسة الذاتية، المتعلقة بكبح جماح رغبتها فى تضخيم الأحداث الإرهابية. ولكن الناس الذين يريد معظم الإرهابيين أن يصلوا إليهم، لايشاهدون كل شبكات التليفزيون الدولية، ومن الممكن أن يكونوا أقل من هذا بكثير، فهم يستمعون إلى الأخبار المذاعة بالراديو فى شبكات محدودة، وهم أيضًا يقرأون الجرائد المتاحة فى عدد قليل من مؤسسات الأخبار الدولية، تعد على أصابع اليد الواحدة. هل تعد القيادة لدى القادة الذين يهتمون بمسألة الاتصال الدولى، استجابة لمحدداتهم الأخلاقية الخاصة بهم، وليست أى محددات أخرى خاصة بالحكومة؟ (ولكن هل مثل هذه القيادة خارجة عن التساؤل؟) .

أما بالنسبة لوباء المخدرات . . فإننا نجد أنه يحتاج بالفعل إلى جهد عالمى كبير تقوده الحكومات. وبدلاً من ذلك فإن ثمة جدلاً غير مثمر ما بين هؤلاء الذين يفضلون التعامل مع عنصر الطلب على المخدرات - أى عنصر الاستهلاك، وهولاء الذين يفضلون التعامل مع عنصر إنتاج المخدرات؛ أى يتعاملون مع عنصر عرض المخدرات .

(كل من هذه التوجهات الثلاثة تحتاج إلى صحافة طويلة خاصة بها) . إن ما نحتاجه

بالفعل هو تصميم دولى على حل هذه المشكلة؛ أى وجود نوع من الغاية الأعم حول ما إذا كانت الحكومات أو المنظمات غير الحكومية -بمختلف أشكالها وأنواعها- تستطيع تعبئة استثمار دولى ضخم، يتم فيه تقسيم النفقات وتحمل التكاليف بشكل مشترك؛ من أجل تسيير النشاط فى كل ما يتعلق بوسائل هذا الحل المطروح.

إن التعليم والعلاج هما - بوضوح - الجزء المهم من الطرق والوسائل، التى يمكن بها معالجة هذه الكارثة. وحتى الآن نجد أن المجتمع الدولى للمعلمين وللجمعيات والوكالات الاجتماعية لم يجعل من قضية المخدرات قضية ذات أولوية قصوى. إن الصورة كما يقول بلومفيلد هو أن الطلب على المخدرات -خاصة فى الولايات المتحدة- يشابه ويحاكى صورة صدى الصوت، الذى يرتد من السوق العالمى، الذى ندعو إلى تحويله إلى سوق، تحكمه آليات العرض والطلب.

إن الجمع بين مواجهة المخدرات وتقوية آليات أخرى مضادة لها يعتبر -بشكل أو بآخر- مهمة دولية بالغة الأهمية والصعوبة، ولم تناقش بشكل عميق وكاف حتى الآن. ومن أجل أن نأخذ المسألة بشكل أكثر جدية.. فإننا نحتاج إلى جهد بوليسى دولى، على مدى واسع، دون أى حدود لهذا المدى. وبمجرد أن نبدأ التعامل مع ما أسميناه -سابقًا- بالصمام الذى تتعامل من خلاله مع الظاهرة.. فإننا نستطيع أن نتداخل بشكل مؤثر مع هذه القضية، بمجرد أن تصبح هذه الصمامات فى أيدينا.

اللاجئون والمشردون

فى عام ١٩٩٢، كان هناك قدر أكبر من اللاجئين الدوليين فى هذا العالم، والذين قدر عددهم بـ ١٨ مليون شخص فى هذا الوقت، وكان هذا الرقم أكبر من الرقم الذى سجل قبل ذلك حول المآسى والمشاكل فى معسكرات الهولوكوست، التى سجلت فى الحرب العالمية الثانية II، (والتى كانت تقدر وقتها بـ ١٦ مليون شخص)، وكان هناك - على الأقل - عدد مشابه لهذا العدد من اللاجئين من أشخاص آخرين، تم تشريدهم عن

أماكنهم، وطردوا خارج ديارهم بسبب الاضطرابات الحادثة فى بلادهم، ولكن افتقادهم لصفة اللاجئين الدوليين، جعلهم يتجولون بشكل عشوائى دون مأوى فى عديد من المعسكرات المبعثرة، ويعيشون كذلك فى معسكرات ومخيمات تشبه تلك المعسكرات القاسية، التى كانت تقيمها السلطات النازية، وكانوا ينتشرون فى كل من: لبنان، وكمبوديا، وإثيوبيا، وموزامبيق، والسودان، وأماكن أخرى من مناطق التوتر والرعب، التى تشكل خطورة كبيرة على حياتهم.

إن العالم فى ظل الحرب الباردة كان مقسما بين فئتين من الحكومات الوطنية، بعضها كان قلقًا حول مصير مواطنيها الذين يخرجون منها، وأخرى لديها قلق حول الكثير من المواطنين الذين ينزحون إليها. وعندما كانت قوات الشرطة تخرج عن نظامها التقليدى، كان الكثير من الناس ينالون حرية أكبر فى السفر؛ وعندئذ بدأت الدول الديموقراطية فى غلق أبوابها، ووضع سياجات على نوافذها؛ لتترك عدداً أكبر من الناس مشردين على حدودها، أكثر من ذى قبل.

ولحوالى نصف قرن، كان هناك بعض الناس، الذين يعاملون ويعيشون باعتبارهم لاجئين؛ أى يأخذ كل منهم صفة اللاجئ، أى الشخص الذى يفترض أن له خوفا ما من التعقب والملاحقة فى وطنه. ولفترة طويلة قبل أن تبدأ الحرب الباردة، وجدنا أن ثمة تتابعاً لعديد من المفوضيات العليا للأمم المتحدة، الخاصة باللاجئين التى واصلت توسيع تلك القاعدة الضيقة؛ من أجل حماية المزيد والمزيد من البشر الذين يهربون، ليس فقط من القمع، ولكن الهاربين أيضاً من الصراعات والحروب الأهلية، وكذلك التمييز المتعسف والكوارث البيئية، وفى بعض الحالات مجرد الفقر المدقع.

إن التعريف الواسع لأولئك الذين لهم الحق فى أن تقدم لهم المساعدة، لابد وأن يعكس عدداً من المتغيرات المتداخلة فى مشكلة حركة البشر، وهى:

* التغير من المشكلة الأوروبية الأساسية البحتة، التى كانت موجودة منذ ٤٠ عاماً إلى

حالة واسعة من النزيف البشرى العالمى؛ حيث يطرد المزيد من البشر خارج بيوتهم إلى مناطق أخرى.

* التغير من حالة التشريد والإبعاد المؤقتة التى يمكن حلها ببعض إجراءات التوطين التى يتم تحويلها إلى حالات مستمرة، تستوعب أعداداً كبيرة من اللاجئين والمهاجرين، تستمر فى عملية النمو كتكوينات، بينما تبقى أوضاعهم وأصولهم العرقية والجعرافية متغيرة باستمرار.

* التغير من مفهوم اللاجئين الدوليين إلى نوع من الاهتمام المتوازى بالبشر المشردين، حتى داخل دولهم نفسها.

* التغير من بؤرة الاهتمام السياسى وآثاره إلى فكرة أكثر كرماً وسخاءً، مؤداها أنه السبب الذى يهرب البشر من أجله، فإن لهم احتياجات إنسانية أساسية، لابد من الوفاء بها، ولهم حقوق إنسانية لابد من حمايتها.

* التغير من فكرة إن حركة البشر هى أساسا مسألة تخص الدول والحكومات القومية، للتعامل معها بنوع من القناعة الأخذة فى الاتساع بأن التشريد والأبعاد وإخراج البشر إلى مناطق أخرى، يحتاج إلى أفعال إنسانية سريعة تقوم بها الأسرة الإنسانية الدولية ككل.

إن الفوضى العالمية الجديدة التى أعقبت تحلل الشيوعية وتلاشى الحرب الباردة تعبر عن ذاتها فى مركبات معقدة من الفتن الطائفية والعرقية المندلعة، إضافة إلى أعداد كبيرة من البشر، يطردون إلى أطراف الحدود، وذلك يزرع المشكلة مرة أخرى فى أوروبا. فبالنسبة لبعض الأوروبيين الشرقيين.. فإن الحرية الجديدة التى أخذوها تعنى أن يصوتوا بأقدامهم، وأن يتوجهوا إلى الغرب.

إن الاحتقار الذى توليه أوروبا الغربية لهذا النوع من المهاجرين الما بين أوروبيين

(داخل أوروبا) انسحب على بقية اللاجئين الآخرين، الذين يريدون أن يستقروا فى أوروبا. وبما أن هناك قلقًا كبيراً للقلق حول حرية تدفق البشر التى كانت - لفترة طويلة- تعتبر من شئون السوق المنفردة؛ أى القرار الأوروبى الخاص.. فإن معظم الأوروبيين لايزالون يرغبون فى أن يساعدوا اللاجئين فى مناطق أخرى، طالما أنهم لا يريدون الدخول إلى أوروبا.

لهذا السبب.. فإن ساداكو أوجاتا من اليابان - فى فترة خدمتها فى عامها الأول فى المفوضية العليا للاجئين - كانت تقول فى ١٩٩١ إن الإجابة الجديدة لمعظم اللاجئين الذين كنا نراهم: هى اذهبوا إلى بيوتكم؛ حيثما كانت هذه البيوت، مع أن ذلك لم يكن سوى اسم مرادف للملاحقة. إن « الهجرة التطورية » أصبحت إحدى الكلمات المثيرة للتساؤل وللألغاز فى جنيف، وهذا يعنى مساعدة دول مثل المكسيك مثلا؛ لكى تكون مجتمعات ناجحة، وذات جاذبية؛ حتى يمكنها اجتذاب مواطنيها ليعودوا إلى حيث ينتمون إلى موطنهم الأصلى. إن المشكلة كانت فى أن معظم اللاجئين لم يوافقوا على هذه العودة، وكانت الفرص الديموقراطية والاقتصادية عنصر جذب كبير لهم، وبالتالى فإن هؤلاء الذين يستمتعون بهذه الفرص، سيجدون أن عليهم بالضرورة أن يشاركوا بهذه الفرص فى مجتمعات ستصبح متعددة الثقافات أكثر وأكثر سواء رغبت فى هذا أم لا.

ومهما كانت التطلعات المؤقتة بالنسبة للاجئين الأفراد.. فإن مغادرة المكان أو الاستقرار ستكون - عاجلاً أو آجلاً - جزءاً من المشكلة الأساسية الحالية والمزمنة للاجئين، تظهر بشكل واضح. إننا بحاجة إلى أن ننظم طريقة معالجتنا لمثل هذه المشكلة.

وحتى الثمانينيات، كانت المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة قد حققت سجلاً متميزاً للجهود القوية والمنافسة والخلاقة للتعامل مع هذه الأزمة، وكانت سلسلة

من المفوضيات العليا للاجئين فعالة فى تحريك التأييد لما يخص المعسكرات المؤقتة أو إمداد بعض اللاجئين بأوراق هوية دولية مؤقتة. إن هذا المكتب الخاص بالمفوضية العليا للاجئين قد ساعد عديداً من الوكالات التطوعية الخاصة لعدة سنوات، فى عديد من الدول. وكانت هذه الوكالات تكتسب أولى خبراتها فى التعامل مع هذه الثغرات، التى تنتج من اختلافات المحددات الثقافية لبعض الحكومات، ومعالجة المشكلة الأساسية المتعلقة بالتمويل.

ولفترة خلال الثمانينيات، فإن مكتب المفوضية العليا أصبح أقل فاعلية، وأصبح عرضة للانتقاد والفضائح والفساد، الأمور التى قللت من الدعم الذى يتلقاه من قبل الحكومات، ولكن سجله السابق، وعمله تحت قيادة جديدة مؤهلة فى بدايات التسعينيات أصبح أساس استعادته لدوره كوكالة تابعة للأمم المتحدة، ولكنها تظل - كما أرجو - شيئاً ما مشابهاً لوضعيتها الحالية، كوحدة تنفيذية دولية موحدة، لها لجنة استشارية من الحكومات، أكثر من كونها لجنة أرثوذكسية لأشخاص، ذوى سيادة داخل مناصبهم.

وأساساً ... فإن هذا المكتب يحتاج إلى وظيفتين: **الأولى**: هى اهتمام مؤقت بالبشر الموجودين على الأطراف (فيما يخص التعليم والصحة والحماية)، الذين لايستطيعون العودة إلى أسرهم، ولا أن يستقروا. ولهذه الوظيفة، فلابد من أن يكون هناك تمويل سخى، وأن يستخدم هذا التمويل لتطوير قدرات مستقبلية أكبر لمساعدة المجموعات التطوعية الخاصة على المشاركة فى هذه العناية المؤقتة، فهم يستطيعون بدورهم إضافة بعض الموارد الجديدة، وكذلك جمع التبرعات من مصادرغير حكومية.

والوظيفة الأخرى: هى أن نطور وأن نخلق ما أسماه بلومفيلد «وضعية قانونية موحدة للاجئين، والأشخاص، الذين ليست لهم دولة، أو الأشخاص المشردين عن إماكنهم»، والذين لا يمكن تعويضهم عن أوضاعهم تلك، كما لا يجب مطلقاً إعادتهم إلى ديارهم

رغماً عن إرادتهم: إن تحقيق مثل هذه الوضعية يحتاج إلى إجماع واسع من الحكومات، يتقبل ما تطرحه المفوضية العليا بأن تعطى جوازات سفر دولية أكثر بكثير إلى هؤلاء البشر، تكون لها درجة المصداقية والفعالية نفسها للمسوغات القومية التقليدية للدول.

إن مصطلح «شخص مشرد» هو مصطلح غير دقيق؛ لأنه لا يعنى فقط البشر خارج دولهم الأصلية، والذين لا يستطيعون تأسيس أنفسهم كلاجئين خرجوا من دولهم (بإقناع بعض السلطات بإمكانية تعرضهم للملاحقة والمطاردة والخطر، إذا ما عادوا إلى دولهم) ولكن هناك عدداً كبيراً جداً من البشر، الذين يتشردون داخل حدود دولتهم نفسها؛ كنتيجة للصراعات العرقية، أو الحرب الأهلية، أو أشكال أخرى من الاضطرابات الاجتماعية والسياسية. إن الوكالة الخاصة باللاجئين، والتى يتم تقويتها بشكل جديد الآن، يجب أن يتم تكليفها بأن تنسق مع السلطات القومية والمحلية؛ من أجل عمليات الإغاثة والإعانة وإعادة التأهيل، وبذل الجهود فى هذه العمليات؛ لإنقاذ أكبر عدد ممكن من البشر. وإذا تفاقمت المشكلة أكثر من هذا.. فإنه لابد أن يكون ثمة بعد جديد للجهد الدولى الذى نحتاجه، إضافة إلى ما تبذله وكالة الغوث واللاجئين التابعة للأمم المتحدة، والتى قامت بإنقاذ ملايين كثيرة من البشر، تم تشريدهم داخل دولهم، فيما بين ١٩٤٤ - ١٩٤٧ خلال الحرب العالمية الثانية.

مواجهة الكوارث

لابد وأن نتوقع بأنه ستوجد هناك دائماً كوارث كثيرة من مختلف الأنواع، بعضها يسببها البشر نتيجة تصرفاتهم، وبعضها يحدث بشكل طبيعى تبعاً لقوانين عدم الكمال الموجودة فى هذا العالم، والتى نفهمها. إن مثل هذه الكوارث سوف تفرض نوعاً من الاهتمام الإنسانى العالمى بشكل مؤكد، ولكن الشيء غير المؤكد هو أى نوع من الكوارث، وفى أى مكان، ومتى وكيف تحدث. إن الكوارث الخطيرة تحتاج لنظام دولى فعال وثابت، يستطيع القيام بعمليات الإغاثة الفورية فى مثل هذه الحالات.

وهناك ثلاثة أنواع من التخطيط للطوارئ نحتاج لتحديدها: الأول: هو أن نحصل على اتفاق دولى عام سبقًا على التصرف والتفاعل، لا يقتصر على التعاطف المعنوى فحسب. والثانى: هو التنسيق للحصول على التمويل؛ لتوفير الموارد التى يمكن الاعتماد عليها وتشكيل كتل من المعدات، التى تكون قريبة من مناطق المشاكل، وغير ذلك مما يستلزم تجهيزه (ولذلك كان يجب علينا - وإن لم يحدث هذا - أن نفرض تعويضات لهذا العدد الضخم من اللاجئين المتدفقين من العراق عام ١٩٩١)، و الأمر الثالث هو تأكيد توفير عدد كاف من الأفراد المدربين والمؤهلين والمجهزين للتعامل مع مثل هذه الكوارث والأزمات، التى تعد قضايا حياة أو موت، وبشكل مستمر طوال الوقت، دون أن نعرف بالتحديد متى وأين وكيف سيقومون بالاستجابة لهذه الظروف الجديدة. إن هذه الاجراءات تماثل فى أهميتها إنشاء غرفة طوارئ للعمليات فى أى مستشفى.

وفى الماضى، كانت العمليات الدولية التى تتم على مدى واسع، ناجحة فى إصلاح الدمار والتلف الذى تسببه الأخطاء الإنسانية بالاشتراك مع قوى الطبيعة؛ فمثلا من أجل حماية الصين واليابان -أى فيما بعد الحرب العالمية الثانية- فإن الصينيين حولوا مسار النهر الأصفر من مساره الطبيعى. ولمدة عقد كامل، كان النهر يسير عبر شمال الصين مخلفاً ملايين الأطنان من الرمل داخل أراضٍ زراعية خصبة جداً، وكان المشروع الوحيد الكبير الذى تبنتة وكالة الغوث واللاجئين التابعة للأمم المتحدة هو إعادة بناء حوض النهر الأصفر، واستعادة تدفقه إلى مساره الطبيعى. إن مهمة تحريك الأرض -أى إعادة بناء مسار النهر- هى مهمة كبيرة، تماثل فى حجمها مهمة شق قناة بنما. وبالتالى فإن محاولة هذا الشىء للمرة الثانية خلف سور الصين العظيم، كانت مهمة من أكبر مهمات الإنشاءات التى تمت فى التاريخ. وفى مرحلة لاحقة أخذت الأمم المتحدة مهمة إزالة حقول الألغام وتطهير قناة السويس، والتى وجدت كنتيجة لأزمة السويس قبل ذلك. إن هذه الإجراءات قد اقترحت أنه ليست هناك استحالة مطلقة لمثل هذه العمليات الدولية

الكبيرة أن يتم تنفيذها، بشرط أن تتعاون تلك الدول التى تمتلك هذه الموارد، وأن تعرف التقنيات التى تساعدها على إدارة هذه السيل الواسع من المهارات والإرادات، التى يمكن أن تتحرك فى مثل هذه الأهداف الإنسانية الكبرى.

وفى السنوات الأخيرة لدينا نوع من التجربة فى مواجهة الكوارث الناجمة عن الأخطاء البشرية، وهى انفجار مفاعل يونيون كاربيد فى مدينة باهوبال فى الهند، فعلى الرغم من أن الأمر لم يتطلب استجابة دولية كاملة، إلا أنه بقى كنموذج ومثال لما يمكن أن يحدث بالنسبة للصناعات الكيماوية فى أى مكان آخر فى العالم. لقد قال أحد المسئولين التنفيذيين فى إحدى الشركات الكيماوية الكبرى «إن باهوبال لم يكن المفاعل الخاص بنا، ولكن كان من الممكن أن يكون أحد مفاعلاتنا هو الذى ينفجر»؛ ولذلك فإن المسألة تتطلب الاستعداد للدخول فى عملية إنقاذ وغوث ضد مثل هذه الكوارث على أوسع مدى ممكن.

كذلك لم تكن الكارثة فى مفاعل تشرنوبيل هى الواقعة الوحيدة التى دفعت السوفيت إلى طلب معونة وكالة الطاقة الذرية الدولية التابعة للأمم المتحدة، والتى كانت تحوى فى داخلها مجموعة من أكثر علماء العالم كفاءة وموهبة، دون النظر إلى المشكلة الأيديولوجية، بل كان ثمة حرص شديد على الأخذ بنصائح هؤلاء لمعالجة قضية التسرب الإشعاعى الفجائى، الذى انتشر فى الجو بسبب ذلك الانفجار. (وطبقا لما قاله جوربا تشوف فإن تشرنوبيل حوَّل الكرملين إلى جهاز مؤثر وبناء حى فى معالجة قضايا الحماية البيئية).

إن الكوارث الطبيعية، مثل: الأعاصير والزلازل والبراكين هى شىء يمكن أن يحدث، طالما كانت هذه المناطق آهلة بالسكان. إن الزلازل التى حدثت فى مدينة مكسيكوسيتى أو فى منطقة جولان بإيران أو الفيضانات التى حدثت فى بنجلادش، جلبت فرصاً ضخمة لمد وتدفق المعونات المادية والفنية من مختلف مناطق العالم إلى تلك المناطق المنكوبة، ولكن مرة أخرى، كانت عمليات الطوارىء بهذا المعنى قد

وصلت بالفعل إلى أفضل نموذج لأدائها .

إن الفيضانات والمجاعات والأوبئة كانت تعتبر أيضا جزءاً من أفعال الطبيعة فى الأزمنة الإنجيلية، ولكننا الآن نعرف أنها تحدث نتيجة التدخل الإنسانى بقدر ما هى نتيجة للنظم الاجتماعية، ولعمليات التمييز ضد الفقراء، أو إساءة الحسابات التى يقوم بها البشر فى تعاملهم مع الموارد، كما أنها قد تحدث نتيجة لقوى أخرى غامضة بعيدة عن سيطرتنا. إن هناك دليلا على أن الجفاف الذى حدث فى بدايات السبعينيات فى منطقة السواحل الأفريقية، وكان هذا الجفاف مجرد القشة التى قصمت ظهر البعير، فدفعت عديداً من الفلاحين الأفارقة إلى ما تحت خط الفقر، وكما يقول «أندرو ماسكرى» - وهو خبير فى معالجة الكوارث - فإن الحساسية والقابلية لأى نوع من الخطر، تحدد أساساً بمدى الفقر.

ومهما كان هدف هذه الكارثة فى وقت معين فى زمان معين.. فإن إمدادات الغوث ضد الكوارث تظل مطلوبة بالقدر نفسه من الأهمية، مثلها مثل إجراءات حفظ السلام، وتوفير القوات والإمكانات الجاهزة فى المكان المحدد بقدرة وطاقة تنفيذية كاملة، وموارد كافية؛ من أجل أن تقوم بمهامها فى أسرع وقت ممكن، وبأعلى كفاءة ممكنة. إن الذين نحتاجهم بالفعل هم ذلك الطاقم المركزى، الذى يقوم بالتخطيط، كما نحتاج أيضاً إلى إجماع متقدم حول فكرة وجود مخصصات كافية من الأفراد الفاعلين والإمدادات الكافية، وإلى تطوير مهارات التعلم والتحليل السريع لما قد حدث، وما الذى يجب أن يتخذ بهدف المساعدة، ونحتاج إلى قيادة قادرة على جمع المتطلبات المختلفة، والإتيان بها من مختلف المصادر. وبالإمداد ببعض القوات الفاعلة، والتسهيلات فى صورة بناء - يمكننا أن نستخدم قوات مسلحة، ولكنها ليست مشتركة فى عمليات عدائية، بل يجب أن يكون هناك أفراد عسكريون عالميون بهذا المعنى، مؤهلون ومدربون للتدخل فى مثل هذه الظروف. إن القوات المسلحة الأمريكية تستخدم بشكل منتظم للقيام بمثل هذه المهام والواجبات الإنسانية، كما حدث فى ١٩٩٢ بعد إعصار أندرو الذى ضرب

فلوريدا، أو إعصار إينيكى الذى ضرب جزر هاواى. (ويقول الجنرال جون فيرى، الرئيس السابق للقيادة المركزية الأمريكية، إنه كان هناك خمس عمليات إغاثة إنسانية نمطية، عهد إلى القوات المسلحة الأمريكية القيام بها فى أى وقت) . وتحت الإرشاد الدولى، يمكن تدريب القوات هذه العمليات الخاصة بمواجهة الكوارث المفاجئة، وبالتالى يكونون ذوى دور مشابه لدور « جنود دون أعداء » .

إن هناك وكالة للأمم المتحدة لغوث الكوارث، وإن الخبرة معها - كما يقول بلومفيلد - هى خبرة غير جيدة تماماً، ولعل ذلك كما يقترح هو « أفضل نموذج لكيف يمكن لبيروقراطية ما بين الحكومات أن تفعل » . ولكن الآليات غير الحكومية العديدة المختارة، تعمل على أسس من الخبرة والكفاءة والإجادة التامة. وهناك نماذج عديدة لذلك يمكن أن تأتى فى أذهاننا، ويمكن مدها وتوسيعها ودعمها، مثل: لجنة الصليب الأحمر الدولية أو جمعية « أطباء بلا حدود » الفرنسية، وهى وكالة تطوعية فرنسية، ذات كفاءة عالية تعمل فى كل أنحاء العالم.

وكما هو موضح فى كثير من القضايا التى تمت معالجتها هنا، فإن الشىء الأساسى الذى نحتاجه هو إجماع واسع - مسبقًا - على أخذ هذه الإجراءات بشكل جدى، وهو ما يعنى السعى للوصول إلى التمويل اللازم لمساندة عملية التخطيط، وكذلك إتاحة كمية من الإمدادات والمعدات والحصول على وعود من بعض الجهات بتوفير النقل الجوى السريع عند الضرورة. وفوق هذا كله معرفة من الذى سيكون متواجداً - مسبقًا - بشكل فورى، للقيام بإدارة العمليات الكبيرة المفاجئة فى تلك الأماكن غير المعلومة والأوقات غير المحددة.

الفصل الثامن

الاقتصاد العالمي: الإدارة دون قائد

«إن أفكار الاقتصاديين والفلاسفة السياسيين، سواء أكانوا على حق أم خطأ، تكون أقوى مما يفهم الكثير غالباً، وبالفعل فهم غالبًا يحكم العالم دون سواهم، وغالبًا ما يكون الأشخاص العمليون عبيداً لأحد علماء الاقتصاد الراحلين، رغم اعتقادهم بأنهم لا يخضعون للتأثيرات الفكرية. إن المجانين الذين يمتلكون السلطة ويسمعون صدى أصواتهم، يجدون في الكتابات الأكاديمية التي ترجع إلى سنوات ماضية ملجئًا لتهدئة ثورتهم. وإنني لمتأكد من أن قوة الاهتمامات والمصالح مبالغ فيها، إذا ما قورنت بالانتهاك التدريجي للأفكار».

«جون ماينارد كينز - النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود»

***

لا تنظر الآن، فـ «اليد الخفية» قد شُلَّت.

لقد اختار معظم القادة البارزين في اقتصاد ما بعد الحرب طريق السوق لتحقيق الرخاء. وفي ديموقراطيات الأطلنطي والهادى، كان عدم النظام هو قصة الثمانينيات. لقد تراهنت أشد الظواهر بريقًا مثل كوريا الجنوبية، وتايوان، وسنغافورة، وقائمة مطولة من الدول المقلدة والمصدرة، على نظم تكون فيها الأسواق المفتوحة على اختلافها، عنصراً ليس له ثمن، وقد تم رفع الرهان. كما سمحت الدول المرتدة عن التخطيط

المركزى فى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى سابقًا، وحتى الطلبة فى بكين، بالبدء فى ظهور كثير من البيروسترويكا.

ولكن عندما بدا أن كثيراً من الأمم بدأ فى محاولة جعل اقتصاد السوق متكيفًا مع الظروف المحلية، كانت الأسواق العالمية تنسج دوائر غير متوقعة ولا يتم التحكم فيها. وكان لابد من أن ينتهى نظام آدم سميث إلى القول بأن «اليد الخفية» قد بدأت فى لعبة «اليويو».

من الأماكن.. إلى الشبكات

ماذا يحدث هنا؟ لقد أصبح التشخيص واضحًا الآن فى الوقت الذى أطاحت فيه ثورة المعلومات بمتاريس الدولة، وقد وطأت الأقدام معظم نظرياتنا الاقتصادية المفضلة مثل الرأسمالية والماركسية وسط هذا الهجوم. لقد كتب بيتر دراكر، معجزة إدارة الأعمال منذ سنوات إن «المعلومات قد أصبحت «رأس المال المركزى ومركز التكلفة ومصدر الاقتصاد الأساسى»، فقد كان بيتر يكتب عن الولايات المتحدة، وتلك الكلمات التى ذكرها يمكن أن تطبق الآن على ما قاله آلبرت بريساند، عالم الاقتصاد الفرنسى، الذى دمج الكلمتين؛ ليكون لهما تأثير بلاغى، وأطلق عليها «الاقتصاد العالمى».

تربط شبكات البيانات ذات السرعة والتعقيد غير العاديين تجار السلع، وهيئات تذاكر الطيران والمتحكمين فى المرور الجوى والمتنبئين بالمناخ، ومسئولى الصحة العامة، والمتأملين فى العملة، ومحبى الموسيقى، وأمناء المكاتب الحديثة، والمنفذين متعددى الجنسيات بعضهم ببعض. وتعتمد قوات البوليس والمجرمين الذين يطاردون بعضهم البعض بشدة على الشبكة الإلكترونية، فلدى تجار الحبوب نظام مخابرات (خاص بالموضوعات التى يشاركون فيها، وذات الاهتمام الحيوى مثل السياسة الداخلية للأرجنتين) يفوق القدرات المشتركة للمخابرات البريطانية والمخابرات الأمريكية

مجتمعة.

ولم يعد المكان الذى تجرى فيه الآن اتصالك الإلكترونى بالبائعين والمشترين مهمًّا. إن فكرة «سوق نيويورك» و«سوق طوكيو» و«سوق لندن» و«سوق زيورخ» هى فكرة جذابة، فقد تطايرت أمام أعيننا فى يوم الاثنين الأسود ١٩٨٧، كمعلومات عن الأسعار والتشاؤم الذى ساد العالم، ولم يعد هناك سبب يدعو لحماية التقاليد والارتياح الشخصى بالنسبة لأسعار بورصة نيويورك، لأن تكون فى نيويورك؛ إذ يمكن أن تعمل البورصة بالكفاءة نفسها، إذا كانت فى جنوب داكوتا جنباً إلى جنب مع عمليات وقروض سيتى كورب أو فى فورت لودرديل أو فلوريدا؛ حيث يدير بنك «أمريكان إكسبريس» أعمالاً على مستوى العالم بالاتصالات التى تتم بواسطة الكمبيوتر. حتى إطار الوقت تم تأريخه، فإذا كنت تبيع وتشترى النقود والمعادن النفيسة، والسلع، وتشارك فى الشركات الكبرى، فلابد أن تظل مستيقظاً أربع وعشرين ساعة فى اليوم، وإلا فسوف يتخطاك من يفعلون ذلك.

إن هذا الأمر لا يصدق بالنسبة للثقافة، ولكنه يصدق بالتأكيد على الاقتصاد؛ لأن الحضارة الحديثة تم بناؤها بالاعتماد أكثر على أساس مجتمعات الناس، دون الاقتصار على أساس مجتمعات المكان. فكل الأسواق المهمة هى أسواق عالمية، فقد تنبأ دانيال بيل- الفيلسوف الأول لمجتمع المعلومات- منذ زمن بعيد، بأن التغير فى طبيعة الأسواق يكون «من الأماكن» إلى «الشبكات»، وقد بدأ هذا التغير فعلاً.

لعبة الثقة

لم يمح الانتقال اللحظى (الفورى) للبيانات وعملياتها السريعة، لكى تصبح معلومات يمكن استخدامها، الحدود بين الدول فحسب، ولكنه محا كذلك الخط الفاصل بين الاستثمار والتأمل، وباعد بين عالم الإنتاج الذى يتحرك ببطء، وتجارة الخدمات والسلع، ومزق ارتباط تبادل العملات القومية بالمسئولية العامة.

إن ما جعل الأعمال العالمية سوقاً فردية لم تكن التجارة أو المساعدة أو الحلفاء أساساً. . حتى ذلك التحالف الناجح الذى استطاع أن يقضى على العداء الشرقى فى أوروبا. . . بل إن ما حدث هو أن الكمبيوتر والاتصالات السلكية ورأس المال (لأنها نوع من المعلومات) يمكنها أن تطير أسرع، وأكثر حرية من أى شىء آخر.

إن سعر صرف الأموال بين الدول ضرورة للدفع نظير حق الشحن وكذلك لمستقبل التجارة (وعود لشراء الأشياء التى لم يتم تجهيزها بعد)، وكذلك يتم إرسال الأموال عبر الحدود لشراء الأشياء، التى لا تتحرك مثل إنتاج مصانع السيارات فى أوروبا وغابات البرازيل ونباتات المطاط فى إندونيسيا وملاعب الجولف فى هاواى، ومركز روكفيللر فى نيويورك. وتسهم كميات كبيرة من الأموال، فى إحداث تضخم الائتمان فى البنوك؛ بهدف إيجاد فرصة أكبر لزيادة الأموال عن طريق شراء النقود نفسها، ومستقبل الأموال كذلك. لقد مكنت تكنولوجيا المعلومات مجتمعات البشر -الذين ينظمون الاستثمارات، ويحركون الأموال بين البنوك وهيئات الائتمان وأسواق أسعار الصرف الأجنبى وتجار المستقبل، وكل من تتصل أعمالهم التجارية بالتدفقات المالية- من خلق نمو انفجارى فى نشاطهم، يدوم بواسطة تضخم الائتمان الذى تعكسه تدفقات الأموال.

لقد وصلت أسعار صرف الأموال التى تشترى وتبيع الأرقام (التى كانت أوراقًا فى الماضى وأصبحت الآن بايتات إلكترونية) عام ١٩٨٩ إلى ٤٢٠ بليون دولار، وهذا يعد أكثر بأربع وثلاثين مرة من ١٢,٤ بليون دولار، التى يتم دفعها نظير الخدمات والبضائع (التى نطلق عليها التجارة). إن الأرقام المقارنة عام ١٩٨٠ كانت : ٩٤ بليون دولار، و٦,٧ بليون دولار. ولذلك ففى حقبة الثمانينيات، تم استخدام الأموال لتمويل التجارة التى توسعت بـ٦٣٪، بينما زادت أسعار الصرف الأجنبى بمعدل ٤٤٧٪، ويظل الاقتصاد العالمى مرتبطا بشدة بالاثنين معًا، ولكن داخل هذا الاقتصاد هناك شبكة

معقدة من تبادل الأموال.

إن هذه الأرقام ليست دالة فى حد ذاتها، والأفضل أن نستخدم استعارة، فكأن هناك ضوءاً متلألأ قريباً يشرق على الاقتصاد العالمى «الحقيقى»، ويؤدى إلى وجود ظل ضخم يؤثر على حائط بعيد: وهى فكرة معقدة مليئة بالارتدادات السريعة والتعديلات الحسابية، طالما يصدر الناس أحكاماً سريعة حول قيم المستقبل الخاصة بالحقائق المتعلقة بتخمين مدى القيمة المستقبلية لكل عملة قومية فى ارتباطها بالعملات الأخرى. وليس لدى أى ممثل فكرة واضحة عن سيناريو المشهد التالى، فكل مقرض يبيع الدين الذى يمتلكه للآخر، والذى عادة ما يكون أكبر (وغالباً ما يكون بأقل من القيمة الاسمية، وهذا يعكس التخمين المتفق عليه حول متى، وما إذا كان الدائن سيدفع أم لا).

إن هذا الهرم المظلل يستمر بواسطة الثقة، ثقة السكير الذى يؤكد لأصدقائه أنه يستطيع أن يشرب الكأس التالى وما يليه، دون أن يفقد وعيه، ولكن لعبة الثقة دائماً ما تكون معرضةً لتحطم الثقة والأمان. وأى فقدان للثقة فى استحقاقية الدين، يمكن أن يقلب الهرم؛ لأن كل ممثل فى الظل يلعب لكى يترك لعبة الثقة، قبل الآخرين.

ولا يستطيع أى فرد معرفة مدى كبر هذا الظل، فذلك يعتمد على المقرضين للملجأ الأخير. إن المستفيد الأمثل فى لعبة الظل للكراسى الموسيقية، هى الحكومات؛ خاصة حكومة الولايات المتحدة («إن الشركات ليست مثل الشركات؛ إذ لا يمكن أن تفلس الحكومات» ولقد ظهر فساد نظام اعتقاد البنك بالخبرة الحديثة). ولكن عندما أدركت بنوك الولايات المتحدة التى تحصل على الفوائد من الدول الفقيرة، وتزيد من قيمة المقاصة أن هذه الطريقة ليست الطريقة المثلى لاستمرار العمل، كانت ميزانية حقبة ريجان، ونقص التجارة والمدخرات وأزمة القرض قد أزالت كل ما كان يعتمد عليه أى فرد آخر فى لعبة الثقة من مقدرة ورغبة الولايات المتحدة فى الاستمرار بعد انتهاء اللعبة.

وقد تكون النتيجة هي أنه لا توجد الآن أى حكومة قومية تتحكم في قيمة أموالها الخاصة. تخلق البنوك والحكومات الأخرى دولارات، كما هو مطلوب: الكثير من الدولارات دون احترام واشنطن. إن النظام النقدى الدولى لم يصبح تحت التحكم القومي، ولم يندرج تحت التحكم الدولى بعد، وبذلك أصبح في مواجهة خطر التحطم العصبى الزمنى.

تميز النظام المالى بنوع من الاستقرار في النصف الأول من فترة ما بعد الحرب؛ أى عرفت الشركات والدول قيمة أموالها في الدول الأخرى؛ لأن معدلات الصرف في كل العملات كانت ثابتة بواسطة اتفاقية دولية (اتفاقية بريتون وودز التى يديرها صندوق النقد الدولى) . وعندما انسحبت الولايات المتحدة من هذا الركب عام ١٩٧٣، وحفزت العملات الكبرى الأخرى على عمل ذلك أيضاً، وبدأت العملات في « الطفو » في قيمها المقارنة. ومنذ ذلك الوقت تعتمد قيمة نقود الدولة (مقارنة بنقود أى دولة أخرى) على كيفية إدارة اقتصاد الدولة نفسها، وعولجت بمعدل النمو وتفادت التضخم، وشفيت من الكساد.

وفى الوقت نفسه، فإن كلمة السوق تعنى بالفعل السوق الدولى، وقد ساعدت الصفقات الناجحة (بين دول قليلة) على إزالة عقبات التجارة في ظل الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية (الجات) على زيادة حجم التجارة عبر الحدود بحوالى ٥٠٠٪ بين عامى ١٩٥٠ و١٩٧٥م، بينما ازداد الناتج العالمى بنسبة ٢٢٠٪، وهذا يعنى زيادة الاقتصاد « القومى » بعيداً عن سطوة الرؤساء ورؤساء الوزارة والبرلمان والكونجرس، أو حتى البنوك المركزية القوية.

وبما أنه، لم يكن هناك من هو مسئول عن النظام، فقد كان صنع السياسة يتم بواسطة المفاوضات بين الحكومات. وقد عارض خبراء التجارة في الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية (الجات) في جنيف، القواعد والأصول العالمية، حتى تتناسب

السياسة القومية مع نمو التجارة الدولية، وقام أصحاب البنوك بالاستثمار فى الأسواق المالية كى يعضدوا عملاتهم وعملات الآخرين، وألقى وزراء المالية محاضرات، كل للآخر حول أخطار التضخم، واجتمع رؤساء أكبر سبع ديمقراطيات صناعية (بريطانيا وكندا وفرنسا وجمهورية ألمانيا الفيدرالية وإيطاليا واليابان والولايات المتحدة) فى اجتماعات قمة، وكأنهم يديرون الركب العالمى. وفى الوقت نفسه فإن الركب كان ينجرف مع التيارات، التى أوجدتها ملايين البائعين والمشترين فى أسواق عالمية غير منتظمة، خاصة بالأشياء والخدمات والمعلومات والنقود.

الانفتاح هو أعمال جيدة

يميل كثير من الناس فى الحكومة والأعمال - والذين يشعرون أن السوق العالمى غير مستقر وغير متوقع - إلى إلقاء اللوم على انفتاح السوق.. ويخترعون طرقًا معقدة لإغلاقه ببناء خطوط ما جنويت لحماية الجزء القومى الخاص بهم فى السوق. ولذا فإن أولى الخطوات على سلم الفهم هى «أن الانفتاح هو حافز تكنولوجى فى مجتمع المعرفة العالمى».

كانت العاطفة الملحة الخاصة باقتصاديات السوق جزءاً مما ظهر -جنباً إلى جنب- مع طموحات الديمقراطية فى السياسة والحكومة، ولكن الديمقراطية والسوق هما استعارة (أقرب منها إلى التحليل السياسى بالطبع. ولكن غريزة المعارضين فى كل دولة شيوعية لجمعها معاً فى إطار بلاغى كانت فكرة صحيحة).

إن العلاقة بين الديمقراطية والسوق هى علاقة أساسية؛ فالسوق يقسم ويوزع القوة الاقتصادية، كما تفعل الديمقراطية بالسلطة السياسية. ويمكن أن تؤدى الأسواق إلى تركيزات القوة الاقتصادية (الخاصة بالمنتجين أو احتكارات العمل)، التى يمكن أن تكون خطيرة أو غير كفئة أو الاثنين معاً. وإذا عرفنا الديمقراطية فى إطار ضيق كدور

للأغلبية.. فإن ذلك يمكن أن يؤدى ذلك إلى تركيزات ظالمة للسلطة السياسية؛ ولذا فإن السوق والديمقراطية ليستا كافيتين للتجارب الجديدة (لأوروبا الشرقية) أو لديمقراطيات السوق التى مازالت فى طور التجربة، حتى لو كانت موجودة.

إن ما نحتاجه هو القواعد الدستورية، التى تعرِّف الحدود الخاصة بسلطة الأغلبيات السياسية ومراكز القوة الاقتصادية (سواء كانت عامة أو خاصة أو مختلفة). وبالاحتكام فقط إلى أساس قاعدة الأخلاق المستوعبة - وهو عقد اجتماعى، إذا رغبت فى ذلك - ولكن هل يمكن تحقيق توازن مقبول بين الحرية والمساواة؟ أو بين الكفاءة والعدل فى مجالى السياسة والاقتصاد؟ إن معظم المبادىء الدستورية المهمة هى التى تعرف وتحدد الفرق بين مجال الدولة؛ حيث يتم اتخاذ القرارات بحكم الأغلبية، والتى تهمل حقوق الأقلية والمجتمع المدنى، عندما يتم اتخاذ القرارات بواسطة تفاعلات لاحصر لها، مثل: اتفاقيات البيع والشراء، وترتيبات التصويت، وآلاف الأشكال الأخرى من التعاون، والمنافسة فى القطاع الخاص غير المستفيد.

لا يمكن معرفة هذا الحد الفاصل بين الدولة والمجتمع المدنى بواسطة أيديولوجيات قاطعة، فمثلاً سوف يتأكد العدل عن طريق جعل موظفى الحكومة يقررون كيفية توزيع ما يمكن إنتاجه أو ستكون الكفاءة مضمونة، إذا تم ترك مشروعات القطاع الخاص وحدها. إن تحديد وإعادة تحديد الحدود مشكلة أساسية تحتاج إلى تحليل دقيق، لقضية المخالفات، وتحديد قرار معين للسلطة العامة أو السوق الخاص.

تبدو أفضل النتائج الاقتصادية كنتاج للنظم المختلطة، وأسوأ النتائج هى التى تقسم - بصرامة - قرارات التوزيع وتميز بينها وبين القرارات الخاصة بالإنتاج، والتى تتضمن عقائد «الديمقراطية الاجتماعية» التى تهدف وجود مباراة مصارعة قوية بين القطاع الخاص (المسئول عن الكفاءة الإنتاجية) والقطاع العام (المسئول عن تقرير من الذى يستطيع أن يحصل على الكثير مما تم إنتاجه) أو عقائد «السوق الحرة» التى تعتمد على

العدالة على أساس افتراضها، والكفاءة، وترك التركيز على القوة الاقتصادية وحدها.

إن الترتيبات السياسية تحاول عمل توازن بين الحرية والمساواة فى آلاف الأمثلة الملموسة دون افتراض «أن لا أحد سوف يفوز بكل شىء»، وهناك حكمة فرنسية تقول «بين القوى والضعيف توجد الحرية التى تظلم والقانون الذى يحرر».

وثمة جزء من العلاقة بين الديمقراطية والسوق يتركز فى أن الناس الذين يحكمهم الرضا يؤدون العمل (محل، استثمار، عمل، مشاهدة التليفزيون) عبر الحدود بانفتاح على قدر الإمكان. أما الجزء الآخر فيتركز فى أن اقتصاد الديمقراطية (البضائع والخدمات التى تتم المتاجرة فيها، والمعلومات المشتركة) مفتوح بالضرورة وحتميًا على باقى العالم، وأن باقى العالم سيكون بالضرورة أكثر انفتاحاً. وهذا يؤكد الدور المتنامى للشركات العالمية وأكثر العناصر ديناميكية فى الشئون الدولية. وهى أيضاً ملزمة بزيادة سيولة القوة الاقتصادية من الحكومات القومية والمنظمين الدوليين، ومن نظم التعاون إلى الشركات الدولية غير الحكومية (الشركات العالمية والجمعيات القومية مثل الجمعيات الدولية للعلماء والمحامين وعلماء الاقتصاد) والسلطات والمشروعات الفرعية القومية (فى الولايات المتحدة، والدول التى تأخذ زمام المبادرة، يقول بيل: «دولة الأمة أصبحت صغيرة جداً بالنسبة لمشاكل الحياة الكبيرة، وأصبحت كبيرة جداً بالنسبة للمشكلات الصغيرة، وملخص ذلك أن هناك عدم توافق».

إن أكثر الصناعات نجاحاً (بما فيها الزراعة) أصبحت الآن تكنولوجيا عالية المستوى، وهى طريقة مختصرة لوصف العمليات ذات النسب غير العادية من الأداء العقلى، ولذلك فإنها وظائف أقل وأفضل. وأصبحت المعلومات أيضاً - وبتزايد - سلعة من سلع السوق ومنتجاً فى حد ذاتها. والنتيجة هى تغيير طبيعة الميزة المقارنة، ولم تعد المشكلة تتركز فى ثمن الموارد الفيزيائية، وتكلفة العمل، ودور الخيال الذى ليس له ثمن، وكذلك الإبداع، والوقت (ما المسافة بينك وبين منافسيك، وكيف تستطيع المحافظة على

أسرار التجارة لمدة طويلة؟) .

إن الامتياز المقارن يعنى أفكاراً أفضل، يمكن الاعتماد عليها، وأفضل فى الاستخدام لتحقيق التصنيع السريع والتسويق النشيط، والتكيف بطريقة أسرع عن طريق التعلم من الحياة الواقعية والمستهلكين والمعرفة الناتجة عن الحياة الواقعية، والتى تطبق كأفكار أفضل واختراعات عبقرية ونظم إنسانية أكثر مرونة، ودائرة مستمرة من المشروعات، لا يظل أحد الأفراد فيها على القمة لفترة طويلة.

ومما هو واضح للغاية فى تحقيق قمة التكنولوجيا العالية أن عامل الوقت هو العنصر، الذى ليس له ثمن فى الامتياز المقارن. وفى الأيام الماضية ما كان يهم هو أن يكون الشخص أول من يكتشف منجم الذهب أو بئر البترول. وبما أن المعرفة تفنى لدرجة كبيرة.. فإن ما يهمنا الآن هو أن نكون الأول (أو على الأقل مبكراً عما سبق) فى مجال الأفكار الجديدة والمهارات الجديدة والعمليات الجديدة. إن الذى جعل الولايات المتحدة ذات أكبر وأنجح اقتصاد، لم يكن بسبب مقدرة الأمريكيين على القيام بما هو أفضل (مثل تصنيع بعض الآلات)، وإنما بسبب نزعتهم الطبيعية، نحو تصميم نموذج تى فورد، والطيران أسرع من ماكينة الهواء، وانشطار الذرة، وخلط الجينات، وتطوير الكمبيوتر الحديث ثم ترويجه للاتصالات الإلكترونية، وهذه هى جائزة من يكون الأول، أو على الأقل المتقدم على الآخرين، وزيادة تطور الكمبيوتر وسرعاته العالية، وتخزين المعلومات.

لا يمكن أن تعبأ المعلومات، باعتبارها المادة الخام لإنتاج المعرفة، طويلاً، ولا يمكن أن تحقق أى شركة أو دولة احتكاراً للبيانات أو تخزين المعلومات والقدرة الاسترجاعية، بصرف النظر عن الحكمة المتحققة وومضات الحدث، حتى الولايات المتحدة التى ظلت فى المقدمة لمدة معقولة، قامت بعمل ذلك عن طريق تقديم فرصة ثقافية لتيار مستمر من المهاجرين الخياليين (إينشتين، فيرنر، ڤون نيومانز وآخرين) . وعن طريق تبادل العلم

والتكنولوجيا بالحماس فى المعلومات العالمية، والتى عن طريقها حصل الأمريكيون على قدر مساوٍ لما أعطوا.

ويبدو أن أفضل مصنعى التكنولوجيا العالية؛ خاصة هؤلاء الذين يبيعون المعلومات وتكنولوجيا المعلومات، مقتنعين بأن تنافسهم يعتمد على كيانهم (مثل جون رولواجين وتشيرمان فى بحث كراى) وكونهم «إسفنجة» للاختراعات والتجديدات والتطبيقات، «ولتعلم الكثير من العملاء كما يتعلمون منا»، ذلك أن أكثر من نصف عملاء كراى يوجدون خارج الولايات المتحدة. ويتحدث رولواجين عن «المنتج كمستقبل»؛ حيث يعتقد أن بيع الكمبيوتر لا يكون فى نهاية عملية التسويق، ولكن كبداية للتعلم النشط.

إذا احتفظت أى شركة أو دولة بأفكارها سراً سواء عن رغبة غير موجهة فى «أسرار التجارة» أم عن «اعتقاد غير موجه» فإن أى أمة تستطيع أن تظل عبر طريق احتكار المعلومات، وسوف تجذب أكبر قدر من المعلومات من الآخرين». والمعرفة الجديدة للمنتجات القديمة، هى التى تحدد ما إذا كانت الدول والشركات ستستطيع عمل ذلك فى المستقبل لما لم يتم عمله من قبل أم لا. وفى ظل بيئة معلوماتية متغيرة، فماذا يمكن أن تستمده الشركة أو الدولة من الانفتاح، والقيمة التى تستطيع أن تحتفظ بها بواسطة الاحتفاظ بسر، وما يعرف على حساب ما يمكن تعلمه.

مثل هذه الفكرة كانت بالطبع نقمة على الأيديولوجية الخاصة بالسوفيت القديم. وفى عام ١٩٨٨ سمعت أحد المسئولين السوفيت يقول بفخر لمعهد «آسبن» إنه تم التخطيط لعمل مليون كمبيوتر شخصى فى اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية، وفى العام التالى، ذهب نصفها إلى المدارس السوفيتية. وفى عام ١٩٨٩ أنفقت الولايات المتحدة حوالى ١٠٪ من إجمالى الناتج القومى على تكنولوجيا المعلومات، وحوالى ٣٩

مليون موزعين على الدولة، و١٧ مليون منهم مرتبطين.

لقد ضل قادة السوفيت الطريق ببساطة؛ لعدم تحركهم فى مجتمعهم الكلى إلى الثورة الصناعية الثانية، التى ظهرت فى الاستخدام الكبير للكمبيوتر المرتبط بالاتصالات. وفى السنوات الأخيرة، فإن حوالى نصف الزيادة فى الناتج العالمى ترجع لتكنولوچيا المعلومات. ولكن الفكرة القائلة بأن القيمة الإضافية يمكن أن تقوم على أساس الإبداع الإنسانى، فكرة خطرة لأن تترك تلك الصفوة التكنولوجية، وتنفق ما يقرب من ربع الدخل القومى السوڤيتى (أكثر من التقدير الذى وضعه قادة الكرملين لمواجهة المد الغربى الساحق) على برنامج الدفاع الضخم وسلسلة من إطلاقات الفضاء.

لقد تحركت اقتصاديات أوروبا الغربية واليابان وشمال أمريكا قدماً؛ لأنها طورت قدرتها على الإنتاج والاكتساب والمعرفة؛ خاصة المعرفة الجديدة. وفى صنع تكنولوجيا المعلومات مقارنة بالتكنولوچيا التعليمية، وفى الديمقراطيات الصناعية؛ خاصة فى الولايات المتحدة؛ حيث تطورت الكمبيوترات والاتصالات الإلكترونية (وصفقاتها) فى القطاع المدنى مركزة على كل جانب من جوانب حياة الناس وعملهم. وكانت النظم العسكرية قادرة على تغذية هذا البحث المدنى والاختراع والتجديد (والتى يتم تحويلها جزئياً بواسطة عقود حكومية). ولم تكن مثل تلك التكنولوجيا سرًّا غامضاً على الإطلاق بالنسبة للعلماء السوڤيت والمهندسين، وكما تظاهروا ليرى العالم بداية إطلاق سبوتنيك الأول عام ١٩٥٧. ولكن فى الاتحاد السوفيتى حدث التطور أولاً داخل جيش الحكومة السرى ومراكز الفضاء، وكان لذلك تأثير على باقى الاقتصاد السوفيتى الذى أصبح ضحلاً.

وكلما حاولت حكومات أوروبا الشرقية والاتحاد السوڤيتى القيام بأعمال اقتصادية

مؤثرة، فى الاقتصاد العالمى، لم يحدث أن تاق أى فرد فى أى مكان إلى تكنولوجياتهم المدنية والزراعة غير الكفؤة والتخطيط المركزى غير الأمين، وسياساتهم الفاسدة والمتعصبة.

بدأت الجمهوريات المتفككة الجديدة وديمقراطيات السوق المأمولة -وليست الموجودة بالفعل- ترتبط بالاقتصاد العالمى، وحدثت مأساة مذهلة كخطوة أولى. ومن المنظور العالمى - على أية حال - يمكن لأقل حركة أن تمتد حتى نهاية هذا القرن، فهم سيحتاجون -دون شك- إلى كميات من المنح والقروض والاستثمار والمساعدة الفنية من اقتصاديات المعلومات فى أوروبا الغربية، وشمال أمريكا وشرق آسيا.

وسوف تظل الصين لفترة من الزمن على هامش الاقتصاد العالمى؛ أى لمدة سنوات عديدة بعد أن يقرر الزعماء الجدد (إذا فعلوا ذلك) أن يمسكوا بزمام الفرس، فى سباق الديمقراطية السياسية واقتصاديات السوق. وحتى فى السياسة العالمية، فسوف ترتبط الصين - باستثناء الموضوعات الإقليمية مثل كمبوديا - بضعف هذه السياسة أكثر من قوتها. إلا أن خمس سكان العالم سوف يصبحون - عاجلاً أم أجلاً - عنصراً أساسياً فى تطور العالم، ومما يعد حادثة فى التاريخ، أن الصين قد أصبحت بالفعل شريكاً أساسياً فى سياسات الأمم المتحدة، وحق الفيتو فى مجلس الأمن.

ومن الأمور المهمة أن نحدد القضايا، التى يكون فيها الصينيون شركاء كاملين، مثل تقليل انبعاث الغازات الضارة بالغلاف الجوى، التى تعمل على رفع حرارة الطقس، وكذلك منع الانتشار النووى والكيميائى والأسلحة البيولوجية، وبعد ذلك المشاركة فى المشروعات العالمية، والتى تتميز فيها الصين - وكذلك روسيا - بحضارات عظيمة، ويمكن لهذه الدول أن تلعب أدواراً رئيسية فى إحياء هذه الموضوعات.

تراجع الترابط الجغرافى

خلال الأربعين عاماً من (١٩٤٩ - ١٩٨٩)، كان أكبر مخزنين للأسلحة غير المستخدمة مهمين جداً، لدرجة أن علاقات القوة الاقتصادية المتغيرة لم تحظ بمثل هذا الاهتمام. وعندما اختفى قطبا العالم، ظهرت ثلاثة مراكز عظيمة للقوة الاقتصادية. لقد توصل معظم العلماء والمحللين والكتاب والقادة السياسيين، ومن يجعلهم التفكير أذكى فى الترتيب والتصنيف - فى نهاية الأمر - إلى القول بأن عالم التسعينيات وما بعد ذلك سوف يتم تنظيمه حول ثلاث مناطق جغرافية، تسيطر عليها القاطرات الاقتصادية الخاصة بالعالم.

وأوضح دليل على هذه المجموعة العقلانية، هو الاتجاه إلى ثلاث كتل تجارية: « السوق الفردى » للمجتمع الأوروبى.. ومنطقة « التجارة الحرة » فى شمال أمريكا.. واليابان والتأكيد على « مناخ الرخاء التعاونى » فى آسيا الشرقية. وفى هذا السيناريو، يمكنك أن تقول وداعًا للأمة النامية، التى لن ترتبط بأى من هذه الإمبراطوريات التجارية الثلاث.

فى أوائل التسعينيات، بدأ منظمو هذه الكتل فى لعبة « دعنا نتظاهر »، وهى تزعم أن الاشتراك فى جماعات لا يضر - بشكل أو بآخر - بالتجارة الأكثر حرية والنمو الأسرع والنتائج الأكثر عدلاً، وكانت هذه نغمة مشهورة؛ فقد اتحدت الثلاث كتل بتيار النمو، الذى يؤدى إلى الرخاء فى التجارة العالمية؛ حيث « أثاروا المخاوف ». قال جاك لاروزيير رئيس بنك فرنسا فى عام ١٩٩١ : « سوف تنغلق هذه الكتل فى تكوينها، ولن تسمح بدخول شركاء من الخارج ».

وكان على اليابان أن يكون لها نصيب خاص من الائتمان، أو لوم تيار الكتلة الإقليمية، التى اندمجت طموحاتها وتغلغلت فى الأسواق الدولية مع قيود اليابان الداخلية، لتؤدى إلى ردود الفعل الدفاعية فى أوربا وشمال أمريكا، وهذا أدى - فى

المقابل - إلى إشباع المشاعر اليابانية بأن يجتمع باقى العالم فى عصابة ضدهم، وكان هذا هو الوضع بالفعل. وهناك حرب تجارية قديمة متوقعة، إذا تم تنظيم الكتل الثلاثة لحماية الأخيرة من الاثنين الآخرين.

لقد ظهرت الكتل الثلاثة لأن البديل كان يعمل بطريقة سيئة للغاية، وذلك البديل تمثل فى تجارة أكثر حرية فى كل الدول فى الحال، بواسطة قرارات عالمية، تم التوصل إليها فى مفاوضات خانقة مملة، تم تنظيمها فى جنيف، من خلال اتفاقية الجات.

لقد عملت مفاوضات جنيف من ١٩٨٥- ١٩٩٢ على وضع معيار جديد لكل هذا التأخر والدبلوماسية الصلبة (بين فرنسا والولايات المتحدة الخاصة بدعم المزرعة) والتقدم البطيء فى المفاوضات، الذى لم يستطع اللحاق بتغير التكنولوجيا، والتكامل الاقتصادى العالمى، أو ظهور معلومات أفضل من المصدر المسيطر فى العالم. إن فشل اتفاقية الجات يتطلب آلية أفضل لتحقيق تجارة حرة على مستوى العالم، وليس التراجع إلى الكتل التجارية التى تحكمها الجغرافيا.

ولكن الفكرة القائلة بأن الجغرافيا هى مفتاح القوة، وأن إمكانياتك تعتمد على مكانك، هى فكرة خاطئة تموت ببطء. إن الجغرافيا السياسية هى الفكرة القائلة بأن الأمة تعتمد إلى حد كبير على الجغرافيا: مدى جبهاتها المحمية، ومدى خصوبة تربتها، ومدى ثرائها بالودائع المعدنية، وصفاء مياهها العذبة، ومدى امتداد شاطئها. وغالباً ما تطورت المدن لأنها موانيء أو تقع على مجرى مائى، أو لقربها من طرق القوافل (فى الماضى)، أو قربها من طريق القوافل أو السكك الحديدية فيما بعد.

وغالباً ما تعتمد أهمية الدول على الموارد الطبيعية التى اكتشفتها والتطور، مثل: توابل الشرق، والمطاط والقصدير فى جنوب شرق آسيا، والفحم والحديد فى أوروبا الوسطى، والماس (واليورانيوم فيما بعد) فى جنوب أفريقيا، والفواكه فى أمريكا

الوسطى، واحتياطى البترول فى إندونيسيا والمكسيك وفنزويلا وشمال أفريقيا وشمال أمريكا وبحر الشمال والخليج الإيرانى (أو العربى)، والتربة التى أنتجت هذه « الأمواج من الرمال » فى أوكرانيا والسهول العظمى . وكان لهذه الموارد أثر بارز على السكان، الذين وجدوها واستغلوها مثل المستعمرين فى القرون الأولى، الذين أقبلوا من على بعد مسافات كبيرة .

ولذا . . فإننا يمكن أن نطلق الآن على الدول ذات المعلومات المتدفقة دولاً متقدمة . إننا نعلم أن أى شخص يمكنه استخلاص المعرفة من بحر المعلومات، الذى يغرقنا جميعاً، ولست مضطراً لأن تجده داخل حدودك، أو تصطنعها فى المصانع أو تضعها فى النباتات . ولكن لابد أن « تجمعها جميعاً » فى عقلك، ثم تربط بصيرتك وخيالك بالعمل الإنسانى فى الشركات والشبكات والتحالفات .

إن البعد فى عالم الكمبيوترات السريعة والأقمار الصناعية والاتصالات العالمية، هو أقل ما ينادى به، وهو أمر بالغ الأهمية فى مثل هذا الوقت غير العادى . إن الارتباط المتضائل للإقليمية الجغرافية يحمل فى طياته الشاهد على ذلك .

وفى أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات، كان مؤسسو نظام ما بعد الحرب (لم تتبق منهم إلا سيدة واحدة، هى إليانور روزفلت) يعتقدون أن الطريقة الوحيدة لتفادى الشلل العالمى -بواسطة كل فرد وكل شيء- هى بناء النظم الإقليمية القوية، وفيما عدا المجتمع الأوروبى لن يكون هناك نظام عالمى بواسطة القارات، حيث إن تحول الاقتراب الجغرافى يعد مبدأ قيِّما للتعاون الدولى .

وفى الأمور التى تتصل بالأمان تكون الشجاعة مساوية نسبيًا للمسافة من حيث المشكلة، وفى تجارة السلع تضاف القيمة مثل التى يتم جلبها من أى مكان توجد فيه، وبالنسبة للأشياء المشتركة مثل الحقائق والأفكار بواسطة تكنولوجيا المعلومات الحديثة، تعد الجغرافيا تقريباً غير مهمة .

وخارج أوروبا الغربية، نجد فى جنوب شرق آسيا - فقط - منظمة تقوم على أساس جغرافى، وهى جمعية الأمم الآسيوية لجنوب شرق آسيا، التى أظهرت شعاع حياة لهذه الأمم. أما الأمم فى أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية وأفريقيا وجنوب آسيا وجامعة الدول العربية فى الشرق الأوسط.. فإنها لم تكن فى يوم من الأيام اللاعبين المؤثرين فى القضايا الدولية، والبعض تحت التوظيف بدرجة ملحوظة. وإحدى الشيوعيات هى الكوميكون التى اختفت تماماً. وعلى عكس ذلك.. فإن الشبكات التى تربط بين المتشابهين فى العقلية فى كل مكان مثل كارتل البترول، وتجار المخدرات والمجتمع الدولى للعلماء، والإسلاميين الأصوليين، ونادى الأمم الغنية التى تسمى (الأوسد)، أثبتت أنها مرتبطة، وأكثر تحملاً وأكثر تأثيراً فى القضايا العالمية.

وفى هذا المنظور.. فإن الكتل التجارية التى تقوم على أساس الجغرافيا - حتى الكتل القوية جداً - تأصلت على تلك الفترة، قبل مشاركة المعلومات التى بدأت تضع حداً للأشياء التى تقع فى بؤرة الاهتمام، ومثلها مثل الديناصورات القديمة.. سوف تستمر فترة من الوقت، وهى تتطلب مخلوقات أذكى وأصغر، بدرجة تكفى لأن تتفادى أن تطأها الأقدام.

ولكن الأمر الشديد الاحتمال هو أن القطاع العام الدولى الذى ينظم كلاً من التجارة والمال لابد أن يقوم على التناسب مع الأسواق الخاصة للسلع والتصنيع، واستثمار رأس المال والنقود. ولا تتحكم الجغرافيا فى كل ما سبق، وكلها تعد موضوعات عالمية. إن هذه الاحتمالية الاقتصادية تتأكد أكثر بواسطة الأمر السياسى؛ فالاقتصاديات التجارية الرئيسية - دون أى مبالغة - هى الديمقراطيات الرائدة فى العالم، وذلك لما بها من الاهتمام المتبادل للتأكيد على البيئة الاقتصادية لنشر الديمقراطية السياسية فى العالم. وفى هذا السياق الأكبر، وهذه المجموعات الثلاثة للديمقراطيات التى تدور حول بعضها.. فإن النتيجة المحتملة هى محاربة بعضهم البعض دون أن يحقق أى فرد بغيته، وهذا الأمر ليس له معنى.

الحاجة إلى قطاع عام عالمى

لا تعتبر العلاقات الدولية الاقتصادية بالتأكيد سوقاً حرة، بمعناها التقليدى، والذى لايحمل تاريخياً أى أمثلة حية عليه. وهذه العلاقات ليست منظمة ومخططة بالمعنى المركزى الاشتراكى، ولا توجد أمثلة ناجحة دالة عليها، ولذا فإن النظريات التقليدية الخاصة بالأسواق الحرة والاقتصاديات المخططة مركزيًّا تعد أدوات صدأة للتفكير فى الأحوال والأوضاع الجديدة، فالاقتصاد العالمى كبير ومعقد جداً بالمقارنة مع المقاييس الكنسية للتخطيط والتحكم ولكنه مهم جداً للاستقلالية، والتحرك الحر غير المقيد باعتبارات الاستقرار والعدل.

وبالمثل. . فإن الأشياء الثلاثة يمكن أن تصدق على العقود الأربعة الماضية، وكلما قلت عقبات التجارة زادت التجارة، وكلما زادت التجارة نمت الثروة، وكلما زاد توقع قيمة النقود التى نحتاجها للعمل، زاد العمل (الذى يختلف عن التأمل) الذى يؤدِّى، ولكن الذى لا يوضحه هذا الدليل، هو أنه كلما زادت التجارة، أصبحت النقود الثابتة أكثر انتشاراً وأصبح توزيع الثروة أكثر عدلاً.

ويقترح چان برونك، الوزير الهولندى الذى استمر لفترة طويلة فى التعاون التنموى، أننا لاننظر أبعد من تلك «النظم الثلاثة للقيمة»، التى عملت فى دول مثل دولته، وهو مزيج من المشروع العام والخاص، كما أنه اهتمام عملى بالعدالة، وسياسة مشاركة تجميعية لإيجاد مفاتيح حل اللغز الخاص بالتعاون الدولى فى الاقتصاد العالمى: «إننا بحاجة إلى اقتصاد عالمى مختلط، يتضمن إطاراً دولياً قوياً وواضحاً للمؤسسة العامة القوية، وهو نوع من القطاع العام العالمى يزيد الثروة والرفاهية والقدرات الخلاقة فى القطاع الخاص العالمى. إننا بحاجة إلى جعل مفهوم الدولة الرفاهية مفهوماً عالمياً مع التحولات الدولية لإصلاح إجمالى عدم المساواة. إننا بحاجة إلى ديمقراطية جمعية دولية، التى من خلالها يستطيع العالم الثالث أن يكون شريكاً مؤثراً فى صنع القرار

الدولى».

ويتطلب نظام إدارة غير متمركز خاص بالاقتصاد العالمى خلط نوعين من النشاط وتمييز متعقل بين الاثنين:

* مستوى جمعى بواسطة السلطات الدولية العامة، مع مشاركة هؤلاء، الذين يعد تعاونهم فى المستويات المتفق عليها شيئاً أساسياً. إن الهدف هو تأسيس أخلاقيات مصممة لتأكيد العدالة، وتشجيع الأهداف الخاصة بالجدة والإبداع، وتعظيم التوقعات الخاصة بقيمة النقود.

* نشاط عمل دولى يقوم على أساس سوق غير متمركز، من خلال إطار عملى للأخلاقيات والمعايير المتفق عليها، للتبادل الفعلى للبضائع والخدمات والمشاركة فى المعلومات، والتعلم المتبادل، وتوضيح التحولات المالية.

إن التقلبات السياسية فى الديمقراطيات العالمية الأساسية خطيرة جداً، فالحكومات يمكن أن تظهر وتختفى، والوظائف السياسية يمكن أن تتحطم، ويمكن أن يكون لها شأن، حسب الطريقة المتبعة، ولكن لا أحد منها يختلف كثيراً عن الفقر المدقع وانتشار القنبلة السكانية أو العداوات الثقافية والدينية فى مناطق متعددة فى العالم، أو إيجاد بدائل سريعة للوقود، الذى يمكن أن يكفى حاجة العالم من الطاقة.

دعنا نقترح -ولو للحظة- أن الولايات المتحدة وكندا واليابان والمجتمع الأوروبى يمكن أن تطور الهدف والمقدرة لإعادة الحياة والقيادة السياسية، لكى يحققوا ما يطلقون عليه: تطوير نظام مفتوح للتجارة العالمية، وتحقيق نمو اقتصادى مستمر، والتحكم فى التغيرات المتوقعة فى قيمة النقود، وحماية البيئة العالمية، وبذل مجهود خاص لإزالة أسوأ الموضوعات الخاصة بالفقر فى العالم كله، وهذه هى أجندة أعمال من خلال القدرة العلمية والتكنولوجية والمالية فى الدول الديمقراطية فى العالم. ما الذى نحتاج عمله لفهم التفاصيل وعمل هذه الأشياء؟ إن باقى هذا الفصل يتحدث عن دعوة برونك

للقطاع العام العالمى. ويوجد نظاماه الآخران للقيمة والعدالة والجمعية فى الفصلين: العاشر والحادى عشر.

إننا نحتاج إلى مبادرتين بالنسبة للتجارة والنقود، وسوف أوضحهما بكل صراحة.

التجارة

لكن نحقق نمواً اقتصاديًّا مستمراً، ينبغى أن تعد الديمقراطيات القائدة بعضها البعض؛ بإزالة الحدود القومية على السلع والمنتجات الرئيسية، بواسطة تاريخ محدد، قل مثلا عشر سنوات من وقت الاتفاقية.

إن الطريقة التى يمكن أن نحقق بها ذلك ليست متعلقة بالتفاوض حول التنازلات أو المنتجات. لقد أبعدت «دورة أورجواى» ذات الأعوام السبعة اتفاقية الجات عن التفاوض، وكانت نتيجة المحادثات التجارية فى جنيف من ١٩٨٥– ١٩٩٢ (هى كما قدرتها جريدة «الإيكونومست» هى زيادة الدخل المشترك لأمريكا الشمالية وأوربا وآسيا إلى أقل من ١٠٠ بليون دولار فى العام، وإذا قللت هذه المناطق الثلاث تعريفتها الجمركية وحواجز التعريفة بحوالى ٥٠٪، سوف يكون الناتج الكلى أقرب إلى ٧٤٠ بليون دولار) حوالى $\frac{٣}{٤}$ تريليون دولار.

سوف يدفع السوق العالمى المفتوح فوائد الدخل القومى لتحرير التجارة فوق ثلاثة أمثال التريليون. وسوف يحمى النقص المتبادل لدعم الزراعة الذى وصل إلى الصفر (وقد وافقت الولايات المتحدة على هذه الفكرة) من فقد ٧٢ بليون دولار (حسب أسعار عام ١٩٨٨) من الدول المكونة (للأوسد)، وهو تسهيل البحث لدى الدول الغنية. وقدرت جريدة «الإيكونومست» أن ذلك سوف يرفع الحمل ثلاثة مرات بعيداً عن مستهلكى المنتجات الزراعية. «سوف تستفيد كل الدول الفردية من تحرير سياسات مزارعهم»، وسوف تفسح إزالة الدعم الزراعى المجال لصادرات المنتجات الزراعية والدول النامية بحوالى ٣٠ بليون دولار فى السنة، الأمر الذى يجعل كمبيالة المساعدة قابلة لأن

تدفع أكثر من ذى قبل.

إن وضع أهداف بعيدة المنال بالنسبة للتجارة الدولية (تبادل السلع والخدمات) والمشاركة (التكنولوجيا والمعلومات الأخرى) يتطلب شيئاً أكثر فعالية من نظام الأمم المتحدة، لجنة كبيرة (فى اتفاقية الجات لعام ١٩٩٠ والتفاوض، و١٦ لجنة) ذات فنيين على مستوى كفء، وهذا دور مشكوك فيه فى المؤسسة، التى تم وصفها فى الفصل الخامس، وفيما يلى الطريقة التى يحتمل أن تعمل بها.

* لابد أن تكون نقطة البداية هى التصرف لوضع هدف سياسى، بواسطة الدول التجارية الكبرى الرئيسية، مثل: الوعد المتبادل عشر سنوات، الذى تم اقتراحه مؤخراً (وسوف تتم مقارنة هذا الوعد الخاص بالحكومات المشكلة للمجتمع الأوروبى، عندما وضعوا نهاية عام ١٩٩٢ كهدف لتأسيس السوق الفردى).

* إن المؤسسة الجديدة سوف يتم تأسيسها بواسطة معاهدة، تحفظ الهيكل القومى، ودوره فى اقتراح المستويات والجداول الخاصة بتحرير التجارة، والمشاركة فى تحقيق الأهداف التى وضعتها الحكومة، والترتيب لعقد المفاوضات الخاصة بالموضوعات الشائكة التى لم تحظ بالاتفاق (التى يمكن أن تكون مرتبطة بالتغيرات المقترحة فى السياسات الداخلية) وتحفيز التقدم ضد الأهداف والمعايير والجداول.

* إن العضو المركزى للمؤسسة سوف يكون جهازاً تنفيذيًّا معيناً لمدة من السنوات بواسطة الحكومات (أو مجموعات من الحكومات)، ولكن يمكن إلغاؤه فقط بواسطة الحكومات المشاركة والتى تتعاون مع بعضها، وسوف يتصرف المفوضون حسب قوانين الإجراءات، التى يمكن أن يطورونها هم بأنفسهم.

* وسوف تكون للمفوضين آلية خاصة بالتنبؤ والتحكم فى الأسواق الدولية، ولهذا الغرض، فعليهم أن يشتركوا فى الجهات غير الحكومية، دون اهتمام مالى مباشر بإدراج الأسواق فى الأمر.

* يحتاج الوكلاء فى وضع المعايير والجداول إلى الحذر؛ فيما يتصل بجلب الاستشارة العامة للجهات غير الحكومية، مثل: الشركات العالمية والبنوك الدولية والمدافعين عن البيئة، وأصحاب الاهتمامات الخاصة الأخرى (العمل- الزراعة ووسائل الإعلام الخاصة بالاتصال) والجماعات المهنية مثل هؤلاء الذين يمثلون العلوم والهندسة والاقتصاد السياسى.

* إن الحكومات الموقعة على المعاهدة لابد أن يكون لها حق التصويت (وليس حق التحرير) الخاص بالتصرفات المقترحة، التى لابد أن تتم بواسطة المفوضين، ولابد أن تتصرف الحكومات بواسطة الرأى العام، وبعض أشكال التصويت، التى تعكس كلاً من أحوال الدول المختلفة فى الاقتصاد العالمى، والحاجة للعدالة فى الدول الصغيرة المنضمة للمعاهدة.

النقود

وبعد تحطم سوق البورصة بفترة طويلة فى ١٩ من أكتوبر ١٩٨٧ . . . جلست بعد الحادثة مع بعض المحركين المؤثرين فى التمويل العالمى، إنهم لا يعرفون إلى أين يتحركون، ولكنهم كانوا متأثرين بما حدث. ولكن الأمر الذى كان واضحاً لكل فرد فى الحجرة المقابلة فى المركز التجارى العالمى بنيويورك، أن الأسواق الخاصة بكل شيء مهم تكون أسواقاً عالمية (وكقضية تثير السخرية، كان بنك ويلز فارجو يبحث عن قرض مودع فى مانيلا).

ولم يكن لدى أى فرد حل، وكان الكل متحيراً حول ما هية التشخيص: فالمديرون الماليون المرعوبون مما حدث مثلهم مثل الأطباء، كان لديهم سبب أكثر إقناعاً، إلا أنهم كانوا متفقين حول شيء واحد: أن المشكلة دولية؛ فهى تبدأ وتنتهى مع عدم احتمال توقع القيمة النقدية. ويعتقد هؤلاء أصحاب السوق الحرة أن هناك حاجة ماسة لتنظيم الأسواق المالية الدولية. ولخص أحدهم الموقف قائلاً «إننا بحاجة إلى قواعد اللعبة التى

تسمح للممثلين الرئيسيين بالمحافظة على جنسهم بأقل ثمن».

وكما هو الحال بالنسبة للشئون المالية وكذلك فى التجارة.. فإن الحاجة الأولى هى إلى وجود قطاع عام قادر على صياغة القواعد والمعايير، ليس لتصفية التحولات، ولكن لضمان العدالة فى سوق غير مركزى.

ولكى نقوم بتحقيق بعض «القانون الذى يحرر» . .فإن هناك لجنة فعلية للسلطات، لها هيئة، وهو صندوق النقد الدولى (IMF)، ولكن ما هو أكثر قوة، هو أن نجمع معاً – فى هذه المرة – عملية صنع ووضع قواعد عامة لكل من: تحرير التجارة، والتحكم فى إمداد الأموال.

إن الفصل بين السياسة التجارية (التى تتضمن الآن البنوك والتأمين والاستثمار الأجنبى) والسياسة المالية التى لم يعد لها معنى.. إن كان لها معنى من قبل. إن الهوة بين الاثنين – أفراد مختلفون من وزارات قومية مختلفة، تقوم بخدمتها هيئات دولية مختلفة، تتقابل وتجتمع فى أماكن ومدن مختلفة – تؤكد وتثبت البعد بين السيولة النقدية والتدفق الضمنى للسلع والخدمات، واستثمار رأس المال والمعلومات؛ لدرجة أن السيولة النقدية تفوق ما يحتاجه البائعون والمشترون لإثبات صفقتهم فى الاقتصاد الدولى «الحقيقى»، ويخدم السوق النقدى نظام هائل بالكمبيوتر للمراهنة على القيم المستقبلية للعملات الدولية المختلفة؛ لأنها ترتبط ببعضها البعض، يوماً بعد يوم. ويبدو هذا الجزء من سوق الأموال بأنه يزيد من غنى الغنى، ويفتقد ما أطلقت محكمة الولايات المتحدة العليا عليه القيم الاجتماعية المخلصة.

ولكى نجعل الأسواق المالية الدولية متوقعة بالنسبة للتجار والمستثمرين، وأقل عرضة للتأرجحات القوية والمفاجئة، والتى تستفيد بدرجة كبيرة من التأملات.. فإنه يمكن التحكم فى الأموال وكأنها جزء من الموضوع نفسه مثل التجارة والاستثمار، وهذا يدل على ضرورة وجود قواعد للعبة، حتى تتطور من خلال إرشادات حكومية بواسطة

الوكلاء الخارجيين، كما تم الوصف عند مناقشة التجارة.

إن أى اقتراح لعمل شيء جوهرى حول طريقة استخدام النقود فى الأسواق العالمية يسبب كثيراً من المتاعب. إن هؤلاء الذين يحيون على أساس اختلاف أسعار الصرف وعدم استقرارها يودون أن يظل الحال كما هو عليه، ولكن هناك أيضاً من يسعون وراء نوع من الاستقرار، الذى أكد عليه نظام «بريتون وودز» فى منتصف الأربعينيات حتى ١٩٧٣، عندما قاد الرئيس نيكسون الحملة ضد الأسعار الطافية، لأن الاقتصاد الأمريكى لم يعد مسيطراً، كما استخدم الدولار الأمريكى كأى سلعة تبادل دولية، وكمقياس للقيمة واحتياطى مالى. إن تدفق الأسواق المالية الدولية قد أصبح كبيراً جداً، وهناك الكثير من اللاعبين فى اللعبة، ولذا فإنه من الخيال الاعتقاد بقدرة أى سلطة مركزية على تثبيت أسعار الصرف وجعلها تمضى على هذا النحو. إن نهاية «بريتون وودز» فى عام ١٩٧٣ كانت مجرد طريقة للاعتراف بحقيقة الحياة الاقتصادية.

وقد أصبح النظام بعد عام ١٩٧٣ غير مستقر، ولايرجع ذلك لسقوط البنوك المركزية (لاستمرار الحال كما هو عليه بقدر الإمكان)، ولكن يعزى ذلك إلى افتقاد ما هو أفضل، العملة الرئيسية فى العالم. وظل هناك عدم تأكد فى هذا النظام: إدارة ميزانية كبيرة، وإدارة العجز التجارى؛ الذى جاء نتيجة لاقتراض كميات من الأموال من بقية العالم، (وهذا لا يمكن أن يتم بالطبع، إذا لم تستمر الولايات المتحدة كواحدة من خزائن العالم للأموال، وتهرب من الأخطار وعدم الاستقرار فى أى مكان آخر).

إن علاج مثل هذا النوع من عدم الاستقرار، ليس مجرد محاولة غير مجدية لتثبيت أسعار الصرف، ولكن لتحقيق اتفاقيات دولية تتطلب مزيداً من النظام فى السياسات المالية والنقدية الداخلية. وبالنسبة للدول الضعيفة من ناحية التمويل، والتى أقبلت على صندوق النقد الدولى للمساعدة، حيث زال الصندوق يقوم بهذا الدور.. ومن ثم كان لابد أن تضع هذه الدول نصيحة الصندوق نصب عينيها، وإلا فلن يفتح الأبواب لهم.

ولكن لايستطيع أحد أن يخبر الدول القوية ماذا تفعل، إذا لم تكن ترغب فى ذلك، ففى اجتماعات القمة الخاصة بمجموعة السبع، لم تؤكد الدول على رؤساء الولايات المتحدة، ولم تساندها أى أصوات فى الكونجرس لنظام الميزانية.

ومعظم الخبراء والقادة السياسيين فى أمريكا ليسوا مستعدين بعد لاتخاذ هذا النظام من مجتمع دولى. ولكن إذا لم تستطع جلب هذا المثال والرأى العام داخلياً. . فإن الضغط سوف يأتى من الخارج دون شك. وعندئذ ستكون إعادة نظام البيت النقدى والمالى هى الإسهام الوحيد العظيم الذى يمكن أن يقوم به الأمريكيون، ليضعوه مكان الاقتصاد العالمى، الذى يعمل من أجل المنتجين والمستثمرين والمستهلكين. والأمر الأكثر أهمية للعالم الذى يتغير تغيراً سلمياً، هو المطلب الرئيسى فى عالم مضطرب ومتغير.

إلى أين توصلنا هذه المجادلة؟ إنها تسير قدماً فى طريق التعاون بين الحكومات القومية والبنوك المركزية، خاصة بين الديمقراطيات الصناعية؛ لأنها - ببساطة - تقوم بمعظم التجارة العالمية وتحصل وتنفق معظم أموال العالم. ولم تكن اجتماعات اللجنة الخاصة بالبنوك ورؤساء الحكومات حلاً لهذه المشكلة، ولكن من غير العملى أن تندمج عملات العالم كلها فى عملة واحدة، وأن يكون هناك بنك مركزى عالمى واحد لإدارة ذلك الأمر.

فى عام ١٩٨٨ فكر محررو «الأيكونومست» فى تشابه العملة العالمية، واقترحوا اسماً لهذه النقود الجديدة، وهو الفونكس، وقالوا إنه يمكن أن يكون هناك شىء من هذا القبيل بحلول عام ٢٠١٨.

لقد أصدر صندوق النقد الدولى «حقوق الرسم الخاص»، وهو نوع من النقود الدولية، التى تستطيع ان تتم بواسطة بنوك مركزية. إن قيمة «حقوق الرسم الخاص» ليست ثابتة؛ لأنها مرتبطة بسلة العملات الرئيسية (خاصة الين اليابانى والمارك الألمانى والدولار الأمريكى) ومحمية من الضعف المفاجىء أو قوة عملة معينة، وبالاستناد إلى

هذه الفكرة.. يأتى الخبراء بطرق جديدة للتحرك نحو عملة دولية، اى النقود المتفق على قبولها فى أى مكان للبيع والشراء والاحتفاظ بالاحتياطى. إن الفكرة هى إمكانية تحويل وحدة العملة العالمية إلى نقود، أو أن تستخدم كما هى بواسطة المستهلكين فى كل العالم، كما تستخدم كروت الائتمان (على الرغم من أن كروت الائتمان يسيطر عليها الدولار والين والمارك والفرانك والجنيه والليرة وغير ذلك). والسبب الأساسى لتحريك هذا فى الاتجاه المطلوب يؤدى إلى زيادة احتمالية البيئة الدولية للأعمال.. إن احتمالية القيم المالية هى الاسم الثانى للصحة الجيدة لنظام السوق.

إذا نجح المجتمع الدولى فى كسر المقاومة الثقافية إلى عملة أوروبية واحدة، وتأسيس بنك مركزى أوروبى، يمكن أن يكون أول خطوة نحو وحدة العملة الدولية وبنك دولى مركزى يتمشى مع ذلك. ولكن فى عام ١٩٩٢ مثل المجتمع الأوروبى دراما ليبين كيف أن النقود لا يمكن أن تتحد؛ حتى يكون هناك مجتمع سياسى موحد، يسمح بوجود عملة واحدة. وقبل أن نحاول إيجاد علاج للفوضى المالية فى العالم، فمن المهم أن نفهم مغزى الحكاية الحذرة من أوروبا.

وعلى مدى أكثر من جيل.. كانت هناك على الأقل نقطة واحدة ثابتة فى السياسة العالمية: وهى الصفقة المعقدة بين أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية. وكان هناك نوعان من الكيمياء السياسية التى أدت إلى بزوغ «فكرة الأطلنطى» إلى الحياة، أحدهما: هى الحاجة الواضحة إلى الصلابة فى مواجهة الاتحاد السوفيتى وأعوانه، والثانى: هو الحلم الخاص بالاقتصادى الفرنسى والدبلوماسى جين مونيه: أنه يمكن تشكيل أوروبا الفيدرالية بواسطة خطوات اقتصادية أساسية، وبعد ذلك حلم الفيدراليين بتجاوز أحلام التجارة والأموال إلى دفاع أوروبى مشترك، وحضور أوروبى متكامل فى القضايا العالمية.

وفى عام ١٩٩٢، أدت هذه الإستراتيجية التكنوقراطية للوحدة الأوروبية إلى وضع مجموعة عادات خاصة بالرخاء، وهى كتلة تجارية واسعة حرة (للبدء فى ١ يناير عام ١٩٩٣)، و«سوق واحد» للسلع والخدمات ورأس المال والعمل. وارتبطت الأسواق

المالية بآلية معدل الصرف (ERM)، التى عن طريقها استطاع البنك الألمانى الذى تحكم فى عملة أوروبا المستقرة القوية، أن يقوم بعمل سياسة مالية ومعدلات فائدة لأعضائها.

وكانت الخطوة الثانية هى «اتحاد نقدى أوروبى»، أى بنك أوروبى مركزى لإصدار عملة أوروبية واحدة، وكان ذلك هو أساس معاهدة ماسترخت، ولكن تم رفض هذه المعاهدة بتصويت عام فى الدانمارك فى أوائل ١٩٩٢م، وبعد ذلك بقليل تمت الموافقة عليها فى فرنسا أواخر ذلك العام.

وفى هذا التصويت الشعبى، كان موضوع توحيد العملة الأوروبية هو الموضوع الأساسى.. إذ سمح الاتحاد المالى الأوروبى باختيار صريح بين التعاون الفنى بين الدول والفيدرالية الرسمية فى موضوع قيمة المال.. وهذا أساسى لممارسة السيادة.

وفى عام ١٩٩٢، كانت لدى خمس دول فقط فى المجتمع الأوروبى عملات صعبة، وهى المانيا (على الرغم من تكلفة امتصاص ثلثها الشرقى) ومجموعة «بينى لوكس» (بلغاريا ولوكسمبورج وسويسرا)، وأقل اعتمادية نجد فرنسا. رأى قادة الحكومة أن قوة واستقرار أموالهم هى مفتاح استراتيجياتهم للنمو الاقتصادى، ورفضوا توسيع اقتصادهم عن طريق استخدام النظام الكينزى (نسبة إلى جون ميناردكينز) أو النظام الريجانى (نسبة إلى الرئيس الأمريكى رونالد ريجان)، والتى عن طريقها تنفق الحكومة أكثر مما تأخذ، وتطبع أموالاً جديدة لتغطية العجز الناتج.

أما الدول الأوروبية الأخرى فكانت لديها عملات «ناعمة»، فكانوا يعيشون فى تضخم ومعدلات فائدة عالية، وجذبوا رؤوس أموال كثيرة من المستثمرين، الذين أحبوا معدلات الفائدة العالية. ولم يكن المستثمرون بالخارج ساذجين، فقد كانوا يعلمون أن قيمة الجنيه البريطانى والليرة الإيطالية والبيستا الإسبانية كانت عالية، ولذا فقد كانت استثماراتهم هى التى جلبت «الرخاء رغم التضخم»، وجعلته ممكناً فى بريطانيا وإيطاليا وإسبانيا، ولكنهم كانوا يرغبون فى المخاطرة، لأن العملات الأوروبية الناعمة

كانت تبدو مرتبطة بالمارك الألمانى، وهذا الافتراض لم يلق تحفيزاً؛ ففى خريف عام ١٩٩٢م، انفصلت بريطانيا وإيطاليا عن آلية معدل الصرف، وإنقاص قيمة الصرف للعملات بواسطة قرارات غير ثنائية الطرف.

إن مجموعة العقبات التى تعترض طريق وحدة النقود، أثارت السؤال نفسه فى كل دولة فى المجتمع الأوروبى: من سوف يكسب من توحيد العملة الأوروبية التى يديرها البنك المركزى الأوروبى؟

إن دول العملات الناعمة غير موجودة، لأن معدل الفائدة يقل عن سعر النقود داخل النادى، ويسعى إلى تحقيق المساواة بين الأعضاء، وسوف يؤدى هذا إلى إزالة رأس المال المستورد الذى أدى إلى الرخاء. وإذا ظلت الدول الأضعف بعيداً.. فسوف تظل قيمة عملاتهم تتناقص باستمرار، وتزيد من التضخم وتكاليف العمل، مقارنة بالاقتصاديات التى يتم إدارتها داخل نادى العملة الواحدة. ولن تستطيع بعض هذه الدول أن تحصل على السماح بالانسحاب على أية حال، فقد وضعت معاهدة «ماستريخت» حداً للدين الداخلى للدولة العضو إلى ٦٠٪ من إجمالى الناتج القومى، وكان دين الحكومة الإيطالية عام ١٩٩٢م أكثر من ١٠٠٪ من إجمالى الناتج القومى الإيطالى.

وربما تكون فرنسا هى الشريك الأوروبى الرئيسى ذو العملة الواحدة المرتبطة بألمانيا المتضخمة، وبدون استغلال أى فرنك فرنسى، فسوف تخسر الحكومة الفرنسية اختيار تقليل القيمة. أما إذا استمرت الحكومة الفرنسية فى فقد التحكم فى تكاليف العمل.. فإن اقتصادها سوف يخسر الوظائف، بالإضافة إلى حدوث معدل عالٍ للبطالة (أكثر من ١٠٪)، وعند التنبؤ بهذا الناتج فى هذه القضية.. فقد اختار المفاوضون البريطانيون الشروط المالية الواردة فى معاهدة ماسترخت، حتى قبل التوقيع فى ديسمبر ١٩٩١م.

هل تصلح عملة أوروبية واحدة لألمانيا «أكثر الأجسام سمنة فى الزورق»؟ إن للبنك

المركزى الألمانى دوراً قيادياً مع العملات الأوروبية الأخرى المرتبطة بالمارك الألمانى. «إن البنك المركزى الأوروبى لا يمكن أن تسيطر عليه ألمانيا. وسوف يكون حكامه أكثر رفضاً للتوسع، وسياساته أكثر من البنوك الألمانية التى تعتبر كوابيسه تذكرة تيار التضخم فى أوائل العشرينيات وأواخر الأربعينيات.

سوف تجعل العملة الواحدة لكل دولة - سواء كانت قوية أم ضعيفة - الأمل فى التحكم فى قدرها، أكثر مما كان ذلك عام ١٩٩٢م، ولذا لم تكن الوحدة المالية فكرة أوروبية صالحة فى هذا القرن، ولن تتحرج الدول الأوروبية الاثنتى عشر - فى أى وقت حالى - من وحدة الجمارك ومنطقة التجارة الحرة للحكومة الفيدرالية، التى تتضمن النقود والدفاع والسياسة الأهلية. إن حلم چون مونيه لبناء «أوروبا» فى الوحدات الاقتصادية قد ذهب إلى ما هو أبعد من ذلك.

إن الخطوات التالية فى بناء «أوروبا» تبدو، وكأنها «تبنى إلى الخارج» أكثر من كونها «للداخل». وهناك أكثر من عشرة دول أوروبية تتوق لشكل ما من العضوية، وبحلول عام ٢٠٠٠ سوف يبدو المجتمع الأوروبى كوحدة فيدرالية صغيرة مثل أكبر سوق عام عالمى.

إن فكرة العملة الموحدة الموجودة فى الوحدة المالية الأوروبية تتبنى فكرة غامضة: إنها تتطلب بنكاً مركزيًّا لتحقيق وإيجاد نقود سليمة.. نقود تدار بالأولوية وثبات السعر، وتفادى التقلبات الاقتصادية العنيفة. وفى المجال العملى.. فإن النقود السليمة التى تم تعريفها، تتم حمايتها بواسطة نظام؛ تكون فيه الأموال القومية جنباً إلى جنب مع منافسة بعضها البعض.. تتنافس من أجل استقرار قوتها الشرائية، أو بمعنى آخر قبولهم النسبى كوسيلة للدفع ومقياس للقيمة، وهذا يفترض وجود «عملة قائدة» - على الأقل- من هذه العملات المتنافسة بواسطة الأعضاء الكبار الأغنياء فى النادى، والتى تتم

إدارتها على مدى فترة طويلة. وفى أوروبا.. فإن المارك الألمانى قد لعب هذا الدور الذى يفسر نجاح آلية معدل الصرف الأوروبى خلال هذا العقد من الثمانينيات.

دعنا الآن نوسع المجال لكى يشمل العالم. تقوم ثلاث عملات، وهى: المارك الألمانى والين اليابانى والدولار الأمريكى بهذا الدور الرائد، وكل منها يخدم عشرة أو أكثر من الدول التجارية وعديد من الأمم النامية، كوسيلة للتبادل، ومقياس للقيمة، وخزينة مضمونة لتخزين الاحتياطى. لقد تهدد المارك الألمانى، عندما كان على ألمانيا الغربية أن تمول وحدتها مع الثلث الشرقى. وتم محو استقرار الين بواسطة التوسع الطموح للبنوك اليابانية الكبرى والفساد وعدم الثقة فى السياسات اليابانية، وتم محو استقرار الدولار بواسطة عجز الحكومة الأمريكية الكبير، حيث أنفقت خلال الثمانينيات والتسعينيات عن طريق الطائرات المتحطمة باستخدام الدولار الأمريكى المحدد، بواسطة الأمان المقارن للنظام السياسى الأمريكى والحجم والاقتصاد الأمريكى.

وبالنسبة للمستقبل الذى تم استقراؤه.. فإن النظام المالى السليم يمكن تشكيله بواسطة المفاوضات المستمرة بين الاقتصاديات المسيطرة الثلاثة فى العالم: اليابان وأوروبا (الإدارة المالية بواسطة ألمانيا) والولايات المتحدة. كيف وأين تجرى هذه المفاوضات؟ إن ذلك لايهم بقدر أهمية مدى صحة هذه المفاوضات والإدارة المالية للاقتصاديات القائدة، وما يهم حقاً هو نجاح الأمريكيين فى الحصول على ميزانيتهم وعجز التجارة، ووضعهم تحت التحكم.

دع السلام يسود، اجعل الأسواق العالمية تعمل بكفاءة وعدل، نفذ واحفظ صحة العملات العالمية. وهذا يعد جولة أعمال طموحة «لتخطيط ما بعد الحرب دون الحاجة للحرب أولاً» ولكن مازال ذلك غير كافٍ. حتى الاستراتيجية الخاصة بالتغير السلمى لن تكون ذات فائدة، إذا تخلت عن دول العالم الفقيرة خارج الاقتصاد العالمى، وتحدت

الأمان العالمى باستخدام الأسلحة القوية، وساعدت بيئة الاستثمار العالمى غير المسكونة فى القرن الحادى والعشرين، وسوف تستحق كل الدول المحافظة على السلام، بهدف خلق الثروة، وخلق تحفيز النمو والاستقرار والحماية البيئية، التعليق اللاذع لجين جيراردوس: «إنها ميزة العظيم الذى يلاحظ الكارثة من الشرفة».

وهذا يعد توقعا غير سار لإحداث مغامرة عالمية لتحقيق النمو والعدالة فى تلك المناطق من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، حيث مازال الفقر مهماً أكثر من اقتصاديات السوق والديمقراطية السياسية. فمادامت هناك عزيمة فهناك طريق نمضى فيه..... استمر فى القراءة!!

الفصل التاسع

التنمية العالمية: نمو متزايد مع تحقيق العدالة

«إن هؤلاء الذين يجعلون الثورة السلمية مستحيلة، سوف يجعلون الثورة العنيفة حتمية».

(جون ف. كينيدى - ١٩٦٢)

* * *

لقد كان المسيحيون الأغنياء منذ ألفى عام يواجهون أنفسهم بقول المسيح، «لابد أن يكون الفقير دائمًا معك» (متى - ١١ - ٢٦)، واستطاع من يتبعون أديان أخرى أن يجدوا فى أجزاء متفرقة من الكتاب المقدس مايبرر الرضا العالمى حول استمرار الفقر.

وفى حقب حديثة أنقذنا الدين العلمانى والأخلاق من الإحساس الذنب، والألم بإفقار مليار شخص من الجنس البشرى. فإذا استطاع العالم أن يكوّن ثروة، أكبر وأكبر قلنا لأنفسنا، إن الفقير سوف يعلو مع التيار الاقتصادى، ولكن ذلك لم يحدث! فكل عام يرتفع عدد من هم تحت مستوى الفقر (بصرف النظر عن مكان هذا المستوى).

الأزمة الكامنة

تعتبر التنمية الحافز الدافع للنمو الاقتصادى مع العدالة الاجتماعية، ولم يكن ذلك منذ حقبتين، أساساً لصنع السياسة فى عواصم الدول الغنية بالمعرفة فى العالم، فقد

انشغل هؤلاء بالتنمية الخاصة بهم، بينما انشغل الأوروبيون الغربيون بتكاملهم الاقتصادى، كما انشغل الأمريكيون بالتحديات الخاصة بالمنافسة، وانشغل الكنديون بتكرار الأزمة الخاصة بالدستور، وانشغل اليابانيون بالتوتر بين النجاح الاقتصادى العالمى والترابط الثقافى الداخلى،بينما انشغلت كل من أستراليا ونيوزيلاندا بعمل مصالحة بين ماضيهم الأوروبى ومستقبلهم الآسيوى.

وأصبحت الدول المانحة والدول المقرضة على السواء غير راضية عن عدم قدرتها على التأكد من نتيجة ما تفعله فى المجتمعات من جعل الفقير غنياً بدلاً من أن تجعل الغنى أكثر ثراءً عما كان من قبل. وفى أوائل التسعينيات تبنت الجمهوريات الجديدة المتصارعة - والشيوعية سابقاً - الطريق إلى بداية طابور المساعدة الأجنبية.

حتى فى الدول النامية، فإن أشباح الحروب الإقليمية وإشاعات الحرب، وسباق التسلح مع زيادة الأسلحة التقليدية الخطيرة، وغير ذلك من الاهتمامات، مثل: تجارة المخدرات، والأمراض الوبائية، واختلاف المناخ والكوارث الطبيعية غالباً ما كانت تلقى بظلالها على التنمية.

إن أزمة عدم المساواة الكامنة كُتب لها أن تصبح الآن قضية مهمة فى السياسات الدولية. وفى كل عام بعد عام ١٩٨٤م، قامت الدول النامية بعمل تحول سلبى نحو الدول الصناعية بشكل كامل (أى أن إعادة دفع القروض القديمة أصبحت أكبر من القروض الجديدة التى يتم استلامها). ففى عام ١٩٨٨ مثلاً قامت الدول « الفقيرة » بتحويل أكثر من ٥٠ بليون دولار للدول « الغنية »، وفى الوقت نفسه قل الاستثمار المباشر للدول الغنية فى الدول الفقيرة. وفى الخمس سنوات بين عام ١٩٨٢ و ١٩٨٧ انخفض من ٢٥ بليون إلى ١٣ بليون، وخلال الثمانينيات كذلك، كان رأس المال الطائر أو المال المستثمر فى الخارج بواسطة الأغنياء والهيئات مطروحا من الدين الخاص بأسهم (والذى وصل فى عام ١٩٩١م إلى إجمالى ١,٣ تريليون لدى الدول النامية)،

ولايتم إعادة دفعها بأسعار الصرف، وكان ذلك رعداً منذراً بطقس عاصف للنظام المالى الدولى، وهذه «حقبة مفقودة» بالفعل.

وفى الوقت نفسه اتسعت دائرة الفقر وازداد عدد الفقراء كنتيجة هندسية لزيادة السكان؛ فقد كان هناك ١,٥ بليون نسمة على الأرض فى عام ١٩٠٠. وفى عام ١٩٩٠ أصبح العدد أكثر من ٥ بلايين، وذلك بالنسبة للأمم المتحدة (باستخدام التقدير المتوسط) وسوف تزداد عن ٦,٢ بليون عام ٢٠٠٠، و٨,٥ مليار عام ٢٠٢٥. وتتوقع منظمة الصحة العالمية عام ١٩٩٠ أن ١,٣ مليار، ٢٠٪ من سكان العالم «مرضى فى حالة حرجة وغير منتعشين» وأنه سيموت أربعون ألف طفل كل يوم، كما قال جيمس جرانت المدير التنفيذى لصندوق الطفولة فى الأمم المتحدة (يونيسيف): يموت خمسة وعشرون ألف منهم بأسباب لايمكن مقاومتها، وثمانية آلاف بسبب عدم التحصين ضد الأمراض. وفى كتابه «حالة أطفال العالم» ١٩٨٩، قام بتقدير مبلغ ٥ دولارات لكل طفل، فى العام لتخليصه من الأمراض البسيطة التى تتسبب فى وفاة كثير من هؤلاء الأطفال، ولم يكن هذا المبلغ (٥ دولارات) متاحاً، ولكن تريليون من الدولارات تم صرفها عام ١٩٨٨ على وسائل الرفاهية (بواقع ٢٠٠ دولار لكل شخص على كوكبنا). وقدم آلان ديورنغ عام ١٩٨٩ بحثاً فى جريدة «وورلد وتش»، أشبه بكبسولة مركزة عن الثروة والفقر: «يوجد فى العالم اليوم ١٥٧ بليونير، وربما يوجد ٢ مليون مليونير، ولكن مائة مليون شخص بلا مأوى يعيشون فى الطرقات بجوار سلات المهملات وتحت الكبارى فى العالم... هناك نصف بليون يأكلون إلى حد التخمة، وهناك العدد نفسه يأكلون بالكاد؛ بما يبقيهم على قيد الحياة».

فى هذه الظروف، لابد أن تكون الأقلية الغنية فى العالم ومعظم القادة السياسيين فى الدول الفقيرة التى تعتبر أنماطاً للسلوك المتحضر فى خطر. لقد انتشرت الأحداث الإرهابية التى تكره عدم وجود العدالة والاستغلال وتهديدات الهوية الثقافية. وأصبحت الخنادق التى تم بناؤها؛ لتحتوى هذه الكراهيات؛ خاصة «المساعدة الأجنبية»

الثنائية والاستثمار الخاص والقروض والمنح متعددة الأطراف اليوم ضئيلة للغاية ومتأخرة جداً. وبالفعل فإن هذه المقاييس الدولية أتلفت توزيع الثروة داخل الدول، وساعدت هؤلاء الذين عرفوا كيف يستغلونها ويتركون الباقى. وبالإضافة إلى ذلك.. فإنك إذا اعتبرت تأثير العدالة للثورات الأربع فى وقتنا الحالى.. الطاقة المتفجرة، والتكنولوجيا البيولوجية، وتكنولوجيا المعلومات، والتغير الذى أحدثه الإنسان فى البيئة العالمية.. فإنك تدرك أن هذه التأثيرات قد عملت على اتساع الفجوة بين الغنى والفقير، وبين الدول بعضها البعض.

إن الإدراك التدريجى لحقيقة أن الأسلحة النووية لاتستخدم حربياً قد ساعد على استبعاد الحروب. ولكن هذه الحروب مليئة بما يكفى من الأسلحة المدمرة والدوافع المريرة الكفيلة بأن تقتل وتشوه ملايين البشر، وأن تبدد الكثير مما تحصلت عليه دول العالم الثالث من عملات صعبة، وتزيد من إهدار حقوق الإنسان الأساسية.

وحتى الآن فإن الدول الأكثر تقدمًا تهتم بما هو جديد فى التكنولوجيا البيولوجية، بما فى ذلك الهندسة الوراثية، إنها ليست مؤامرة، وليس هناك من يهدف إلى هذه النتيجة العامة. ولكن بنفس الميزان ساعدت التكنولوجيا البيولوجية الغنى على أن يزداد غنى، وازداد الفقير فقراً. وإذا لم يتم اتخاذ تصرف إيجابى لإيجاد فرص لتطبيق التكنولوجيا البيولوجية لتحقيق التنمية والعدالة، وسوف تكون الحوافز الجديدة الواعدة جزءاً من المشكلة وليست جزءاً من الحل.

تولدت تكنولوجيات المعلومات الجديدة من التزاوج بين الكمبيوتر والاتصالات فى الثمانينيات، وتلك أيضًا تم استخدامها أولاً بواسطة الأقوياء والأغنياء؛ كى تزيد قوتهم وغناهم. إن هذا التيار هو – إلى حد ما – الذى أقنع ميخائيل جورباتشوف ومعاونيه بأنه إذا لم يقم الاتحاد السوفيتى بتحول سريع، فسوف يسقط وسط الديموقراطيات الصناعية. إن بعض الدول الصناعية الجديدة أدركت أن تعليم شعوبها كيفية استخدام

التيار الغنى للمعلومات التى تطوف العالم، سوف يساعد العالم فى أن يتخلص من الفقر الداخلى ووطنية الطبقة الثالثة الدولية.

أدى الوعى المتزايد بالتغير العالمى الذى أحدثته النشاطات الإنسانية على الأرض، والأخطار التى تزيد من المساوئ حيث يقرر الغنى منع التلوث الصناعى ولا يشجع الوقود الصلب، بينما تتعلم الحكومات وأصحاب المشروعات فى الدول النامية كيفية التصنيع وتزيد استهلاك الوقود.

لم يتوقع أحد مثل هذه النتائج، كما أن المنطق الداخلى للعلم والتكنولوجيا لايتطلب عدم العدالة وعدم المساواة. وحقيقة أن الانفجارات الكبرى ليس لها مكان فى الاستراتيجية الحربية يمكن أن تكون، أخباراً سارة بالنسبة لحفظ السلام الإقليمى وصنع السلام. إن معظم مصادر العالم البيولوجى - الإشعاع الشمسى والكتلة البيولوجية متمركز فى الدول التى يطلق عليها الدول الفقيرة. إنه التعليم من أجل التكنولوجيا البيولوجية المفقودة فى المجتمع العالمى؛ حيث تصبح المعلومات هى المصدر الرئيسى، مثل: مجتمعات جنوب كوريا وتايوان وسنغافورا (وكذلك اليابان فى بادىء الأمر)، حيث يمكن أن يصبح الفقير غنيا بعقليته الفذة، ولايعنى هذا أن التنمية لا تتوافق مع الحساسية البيئية، ولكنها تعتمد عليها).

إن اجتماعات جيلنا الحالى هى من أجل تنظيم نقلة فى الاتجاه فى مواجهة أربع حقب من القصور الذاتى وأنصاف مقاييس، تسمى المساعدة الأجنبية ومساعدة التنمية عبر البحار. إن بداية الحكمة الجديدة هى مواجهة ثلاث حقائق، ألا وهى:

١ - التنمية والعدالة معاً هو الدور الأساسى للقرارات المتعلقة بالاقتصاديات السياسية للأمم الغنية والفقيرة.

٢ - بينما تسعى الحكومات لتوضيح الطريق، سوف يكون النمو مع العدالة هو النتيجة الحتمية للمجهود والمشروعات، من قبل الجهات غير الحكومية، بدءاً من الفلاحين الصغار إلى الشركات المحلية.

٣ – إن الحملقة فى جبل الديون الذى لايمكن إصلاحه فى أسعار الصرف لاتعوق النمو والعدالة فى الدول النامية.

الشئون الداخلية هى شئون دولية

إذا كان الفقير – بصرف النظر عن أى شىء – هو موضوع يتصل بالتنظيم الداخلى، الذى يميز الفقير تشريحيًا وتنظيمياً؛ لأن إيجاد أى حل بالنسبة للفقر يتطلب مجهوداً شاقاً وقرارات صعبة، لدى كل من الأعضاء المتقدمين والأقل تقدماً فى الأمة. وذلك يعنى فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، اتخاذ قرارات بشأن ملكية الأرض وإعادة بناء الريف والنظم التعليمية، ومنحهم بعض التميز، وخلق فرص أفضل للسيدات، والتدريب على المهارات الفنية الجديدة وأحدث اتجاهات الإدارة، وتنمية استراتيجيات «الاحتياجات الأساسية»، وهذا يعنى زيادة حوافز الإنتاج وجذب الاستثمارات الخاصة، والقضاء على الفساد، وحماية حقوق الإنسان، وتوسيع الفرص لكل البشر؛ للمشاركة فى صنع القرارات التى تؤثر على مصيرهم.

وقد يتطلب ذلك فى بعض المجتمعات -على الأقل- ثورة من نوع تلك الثورات، التى أصبحت ضرورية فى أوروبا الشرقية، حتى أولئك من هم فى السلطة فى الدول الفقيرة لايكونوا فقراء بأنفسهم؛ خاصة إذا كانوا يعملون فى مكاتب لفترة معينة، ومن المحتمل أن يروا النمو الاقتصادى بشكل أوضح من العدالة الاجتماعية فى اهتماماتهم.

إن السياسات الداخلية فى الدول النامية بحاجة للمواجهة الصريحة والمناقشة، ذات الصوت العال فى التخطيط الدولى للنمو مع العدالة، على اتساع العالم.

ولكن.... سوف يقول القادة السياسيون والأساتذة فى الدول النامية إنهم بحاجة إلى مساعدة من مكان آخر؛ لتحقيق هذه المعجزات وليست فقط المساعدات. ولكن الأنواع الجديدة من القرارات الصعبة المرتبطة بموضوعات، عولجت على أنها سياسة داخلية فى الدول الصناعية. إنهم يريدون أن تتحكم الدول الغنية فى عجز ميزانيتهم

وإضافى التجارة؛ حتى تظل تكلفة المال صغيرة، مع التأكيد على أهمية أسواقهم الكبيرة وتقليل حماية منتجات مزارعهم. وتشجيع العلماء والمهندسين على العمل بجدية أكبر فى التكنولوجيات الجديدة المستخدمة فى الدول النامية وخارجها، والمساعدة على جذب الانتباه إلى الاستثمار الأجنبى، وتحويل موارد أكثر مساعدة فى التنمنية والإسهام بسخاء فى الصناديق الدولية والبنوك الدولية، وفتح الأبواب على مصاريعها أمام فرص التعليم للشباب من العالم النامى. ويود هؤلاء العلماء والأساتذة كذلك من الدول النامية أن تدير اقتصادياتها المتحركة بطريقة، لاتزيد من التضخم أو تؤدى إلى الكساد، وتعمل على إعطائها منحاً أطول؛ لتتواءم مع قواعد البيئة الجديدة، وتعمل على تنظيم الشركات متعددة الجنسيات فى الخارج، وإقناع البنوك بإعطاء فترة إعفاء للمدينين. وتحتاج الدول الأقل تقدماً قدراً مناسباً من الأمل: وهو الهامش الأول الفائض الذى يسمح للتنمية المتعلقة وسياساتها أن تُقبل ويتم تبنيها بواسطة الشعب.

وهنا أيضًا نتحدث عن نوع معين من الثورات، وهو: التغيرات الفجائية فى أنماط الفكر التقليدى وطرق العمل. إن كل موضوع من هذه الموضوعات حساس؛ لاتخاذ القرار (سواء كان عاماً أم خاصاً وغالباً الاثنين) ويتم التكفل به سياسياً، ويتم التعامل معه عموماً كمجال للسياسة الداخلية. إن صناع القرار ليسوا فقط منفذين سياسيين وخدمًا مدنيين، ومشرعين وقضاة. إنهم أيضاً قادة العمل يريدون حماية عمالهم ووظائفهم، وهم رجال الأعمال التنفيذيين الذين يريدون حماية هامش الربح، والبنوك التى تود أن تظل فى تيار العمل، والمزارع التى تود حماية الأسعار المرتفعة، وعلماء البيئة الذين يريدون حماية الطبيعة، والمستهلكين الذين يريدون حماية القوة الشرائية. هؤلاء وغيرهم من المجموعات ذات الاهتمام الخاص؛ خاصة إذا اتحدوا قادرين على وقف الحكومة، بل قادرين حتى على إسقاطها، كما تقدر على ذلك الحشود الكبيرة فى مدينة أو ميدان عام، تماماً كما يفعل الناس هذه الأيام.

إن السياسة الداخلية فى الدول الصناعية بحاجة إلى المواجهة الصريحة والمناقشة ذات

الصوت العالى فى التخطيط الدولى، من أجل تحقيق النمو والعدالة.

ولكن ... فسوف يقول القادة والأساتذة السياسيون فى الدول الصناعية إنهم بحاجة إلى المساعدة لتحقيق هذه المعجزات... إنهم يريدون المساعدة لمساندة المشرعين والبيروقراطيين، ومن يعملون فى البنوك والمنفذين فى الشركات، والجماعات ذات الاهتمام الخاص؛ وخاصة المصوتين، والتأكيد لهم بأن كل هذا المجهود سوف يؤتى ثماره فى مواجهة الفقر، فى كل دولة نامية داخلة فى هذه الصفقة. إن عدم الثقة - الناتج عن تجربة ماضية منذ ربع قرن - عمل - جزئيًا - على محو مساندة الشعب فى المساعدة الأجنبية؛ خاصة بين المساهمين التقليديين الكبار، ويعود بنا هذا إلى الوراء - كدائرة مكتملة - إلى السياسة الداخلية للدول النامية.

هنا نجد قاعدة لهذه الصفقات الكبيرة، ألا وهى الصفقات الخاصة بالترتيبات، التى تقدم التأكيدات الدولية لكل أمة مشاركة، فيما يختص بالسياسة الداخلية والإصلاحات، وحتى إعادة بناء الأمم الأخرى، التى تقوم بعلاقات دولية إيجابية ممكنة. إن الصفقات التى نحن بحاجة إليها ليست قرارات، إنها تتطلب مشاركة مستمرة كنتيجة مهمة للصفقة.

تعد النظم الموجودة الخاصة بمساندة التنمية محدودة الأغراض، من حيث تناولها العدالة وقضاياها بطريقة مباشرة داخل الدول النامية، وارتباطها الشديد بالمأموريات الرئيسية لإشراك الحكومات فى الدول النامية فى صفقة مرشحة حول العقبات الداخلية، أمام العدالة والنمو. بالإضافة إلى ذلك.. فإن مهامهم تستبعد أى صفقة تتعلق بالسياسة الداخلية للدول الغنية التى لاتحتاج إلى مساعدة.

إن صندوق النقد الدولى -مثلاً- يرسل بعثات من إدارته بواشنطن لتنمية الدول للتدخل فى المشاكل الداخلية، الخاصة بالسياسة الاقتصادية من جانب وزارات التمويل، وللدعوة للتحكم الصارم فى التضخم، ووضع شروط للمساعدة التمويلية فى الميزانية

والسياسات المالية المهمة، حتى أن الولايات المتحدة التى تبعد قليلاً عن ذلك، تجد متاعب في صنع القرارات الخاصة بها. إن غرض مثل هذه التوصيات التى يقوم بها صندوق النقد الدولى (IMF)، هو تقليل الطلب مع عمل توازن، وليست العدالة كهدف وئيسى. وغالباً ما تكون النتيجة تغطية تكاليف الإصلاح الاقتصادى، وصولاً إلى أفقر الفقراء، والذين لا يكونون فى موضع شكوى من افتقاد شيء ما، لأنهم لايملكون شيئًا. إن منطق الصندوق يمكن أن يكون مقنعاً بالنسبة للنخبة الممتازة فى العاصمة ومستشاريهم، الذين تعلموا فى مدارس غربية، ولكن سياساته غالباً ما تفشل فى التعامل مع سياسات العدالة أو اقتصاديات الفقر.

يقدم البنك الدولى قروضًا، وغالبًا ما تكون قروضاً كبيرة؛ من أجل المشروعات، وتتطلب مهمته التأكد من أن الحكومة تقوم بعمل صفقات؛ من أجل إعادة دفع القرض (الذى يأتى من النقود التى لابد أن يستعيرها البنك الدولى فى السوق المفتوحة). ومن المؤكد أن البنك الدولى يستثمر فى البنية التحتية العامة مثل الطرق والسدود حتى التعليم، وتنظيم الأسرة والحماية البيئية، ولكن التزامه بالتصرف كبنك يجعله فظًا فى إجراء الصفقة مع المدينين حول مثل هذه الموضوعات الحساسة، مثل خططهم لمواجهة الاحتياجات الأساسية للمواطنين. ولابد أن يتصرف البنك أيضًا كبنك، حتى إذا كان حكمه خاطئًا. ففى أفريقيا -وتبعًا لما قاله أحد الملاحظين- «فإن ٥٠٪ من خطط التنمية الريفية التى يمولها البنك الدولى لعام ١٩٨٦ قد فشلت، ولكن الرصيد مستمر بمقدار ١٠٠٪ من قيمته الاسمية».

تقوم هيئات المعونة الأخرى، سواء كانت دولية أم غير دولية، خاصة أم عامة بحماية نفسها، عن طريق الاستثمار فى المشروعات الخاصة، التى يمكن حمايتها لأنها مفيدة فى حد ذاتها، دون الحاجة لمواجهة المشكلات الخاصة بالتمييز الهيكلى للمجتمع ضد الفقراء، وينطبق الأمر على الاستثمار الخاص.. فهم قلقون على الاستقرار السياسى، ولكن غياب العدالة الاقتصادية بعيد عن سبب قلقهم.

إن ما نفتقده هو سياسة للسوق لعمل صفقات تصل إلى القرارات الداخلية، التى يعتمد عليها مجهود التنمية الصحية العالمية. إن الطريقة الوحيدة المستخدمة فى النظام الحالى تخلق كراهية مما يشكل عائقًا أمام إمكانية عمل شيء ما لمواجهة الفقر. وفى سياسة السوق هذه، فإنه على شركات القطاع الخاص ووكالاته أن تلعب دوراً أكبر فى المستقبل منه فى الماضى.

إن القطاع الخاص الدولى، الذى يعوق تحقيق العدالة والنمو هو عملية ضخمة شديدة التعقيد؛ فالشركات العالمية لها فروع فى القضاء الداخلى، والتى تمد المنفذين بجوازات السفر، وتحاول جمع الضرائب منهم. ولكن فى الوقت نفسه يقوم المنفذون بتحريك الموارد حول العالم؛ لكى تحصل على أقصى ميزة ممكنة من المهارات المتغيرة والإمدادات والنقل والتموجات النقدية فى البحث اليومى عن الأرباح، التى دونها لا يجدون عملاً. وتعمل الحكومات على مواكبة ما يقومون به وتدعهم ينظمون الصفقات.

يركز معظم المؤسسات الخيرية على التنمية، ويخصص جزءاً من ثروتها للتنمية وأحيانًا تجد المؤسسة فكرة خيالية بوسعها إحداث تغيير، وقد حدث ذلك عندما بدأت مؤسسة روكفيلر، وانضمت إليها فيما بعد مؤسسة فورد والبنك الدولى وآخرون وبدأ ما أصبح معروفًا بالشبكة العالمية لمعاهد البحث الزراعى، التى تركز على التربة والنباتات والحيوانات ذات الأهمية الخاصة فى تنمية العالم.

عمل علماء البيئة معًا لتعبئة الرأى والضغط على البنك الدولى. ويقيس علماء الجغرافيا الفيزيائية الأرضية، ويتبادل علماء الغلاف الجوى نماذج لمناخ الأرض ويستشيرون فى الحدود المحلية حول المناخ العالمى وطبقة الأوزون. ويجتمع علماء البيولوجيا لعمل كود أو مجموعة من الأخلاقيات لعلم الأحياء المجهرى، ويجتمع الناشرون لبيع الكتب ويشتكون بسبب عدم احترام حقوق النشر، وتتجمع وكالات البوليس المحلى لتتبع المجرمين، وجعل ذلك تصرفاً دوليًا. ويجتمع تجار المخدرات للاستشارة حول أنسب الطرق الجديدة التى تمكنهم من تفادى البوليس، ويندمج

المتعصبون، ليحددوا أهدافهم لإحداث مزيد من الرعب.

ومن خلال تلك اللمحة عن «ما الذى يعمل ولماذا»، يمكننا التنبؤ بالصراع الدولى والتعاون على النحو التالى: تفقد الحكومات سلطتها وتصبح الهيئات غير الحكومية قوية. ولذا فإنه عند صنع السياسة الخاصة بالمعايير والأخلاق، وضريبة التنمية، والموضوعات الأخرى التى تؤثر على الجهات غير الحكومية، فلابد وبشكل خاص من استشارة ممثلى هذه الجهات فى الاقتصاد العالمى، ولا ينبثق هذا الاقتراح من الموقف الأيديولوجى حول أهمية المشروعات الخاصة؛ فأسباب اشتراك الجهات غير الحكومية، هى أسباب عملية.

ومن ناحية.. تكون الجهات غير الحكومية -وخاصة المستثمرين فى المجال الخاص- قادرة على تحقيق النمو والعدالة أو أن تفشل فى ذلك. إنها طبيعة التعاون البشرية التى تجعل العاملين فى القطاع الخاص، يترجمون السياسات العامة العريضة إلى تصرفات عملية؛ ولذا لابد من استشارتهم قبل فوات الأوان، وإذا لم يتم ذلك.. فإن القطاع الخاص لن يعكس السياسة العامة، وعلى المنهاج نفسه، فإن المسئولين فى القطاع العام والمجتمعات الديمقراطية على جانبى صفقة التنمية العالمية للتنمية، يحتاجون إلى التأكيد على أن مديرى شركات الأعمال الكبرى وغير الربحية دوليًا، سوف يتصرفون بطريقة تتناسب، ليس فقط مع أغراضهم المحدودة الضيقة، ولكنها أيضًا تسهم فى حل مشكلة الفقر.

الدين يمكن أن يكون فرصة

إن كل فرد فى أوائل التسعينيات كان يعرف -على الرغم من أن البعض ممن هم ضالعون فى الأمر لا يود الاعتراف- أن معظم ديون الدول النامية تبلغ ١,٣ تريليون دولار، لا يمكن إعادة دفعها الآن أو فى المستقبل، بمعدلات قابلة للتمويل. والعجيب أن أكبر الدول المدينة مثل أمريكا اللاتينية (البرازيل والأرجنتين والمكسيك) لم تعمل

-منذ ذلك الوقت- على تكوين منظمة للمدينين على شاكلة الأوبك، وأن يحاولوا المساومة حول ما يجب سداده. وبدلاً من ذلك فقد كانوا يحاولون، دولة تلو الأخرى، التفاوض لإيجاد مخرج، وفى مقدمة الدول المدينة كانت المكسيك، وفى الطرف الآخر، كان City Bank (سيتى بنك) أكبر بنك تستحق له ديون معدومة. وقامت الحكومة الأمريكية بحث البنوك على أن تتصرف بمفردها، وهى التى (أى الحكومة الأمريكية) كانت لها مشاكلها المالية الخاصة.

وفى الوقت نفسه وصلت القيمة السوقية لدين العالم الثالث الخارجى إلى أقل من ثلث القيمة الدفترية، وركزت العلاقات بين الدول الغنية والفقيرة أكثر وأكثر على خدمة الدين أكثر من التنمية.

كيف أدت صفوة البنوك بالمقترضين إلى أن تلقى نفسها والمقترضين إلى مثل هذه الفوضى؟ لقد بدأت القصة بالطفرة الهائلة فى أسعار البترول فى السبعينيات، فقد بدأ العرب ثم معظم الدول الرئيسية المصدرة للبترول - الذين اجتمعوا معاً - فى رفع سعر البترول الخام على مراحل ليصبح أربع أضعاف، (وهذا ما جعل خط أنابيب ألسكا الذى كانت تكلفته أربع أضعاف، أثناء هذه الفترة، يبدو كأنه تخطيط استراتيجى ذكى). ولكن البترول كان ما يزال رخيصاً بالدرجة التى تسمح بضخه، كما كان الحال من قبل؛ ولذا فقد استفادت دول البترول كثيراً وكذلك التجار الذين قاموا بعمل مزايدة. وكان على الدول التى أثرت حديثاً أن تضع النقود فى مكان ما، فاندفعت بنوك أوروبا الكبرى وشمال أمريكا للحصول عليها. ومن ثم كان لزاماً على البنوك أن تجد مقترضين كبار، يحتاجون إلى دولارات بدرجة ماسة، وقادرين لقاء ذلك على دفع مبالغ أكبر من المبالغ التى تدفعها البنوك كفوائد الودائع.

فى الأيام الغابرة، كان كل ذلك يسمى ربا فاحشاً، وكان ينظر إليه على أنه شىء سىء. ولكن نحن المتحضرين نعتقد أنه قد خدم الحضارة بشكل جيد، وجعل معظمنا

قادرين على الحياة بصرف النظر عن قدراتنا؛ فقد كان النظام قائماً بالفعل؛ إذا لم يصبح كل فرد أكثر جشعاً، ولكن تدفق دولارات البترول كان إغراءً كبيراً جداً، جعل الجميع جشعين في الحال.

ووجدت البنوك الشغوفة أكبر المقترضين (عملاءها) في العالم الثالث، وشجع القادة السياسيون الطموحون الاقتراض، وزيادة الاقتراض من جانب هؤلاء الذين ينفقون الأموال. وكان من ضمن أشهر الذين ينفقون تلك الأموال، هم الأصدقاء المحليين لهؤلاء القادة السياسيين، والعاملون في البنوك المحلية، ومنفذو الأعمال، الذين رأوا الاقتراض مفيداً للعمل، ومناسباً لمتوسطي الدخل. أقبل بعض هؤلاء من الخارج للمساعدة في إدارة الثروة الجديدة، وفي وقت آخر ومكان آخر كان يطلق عليهم « راكبو البساط السحري »، طلباً للربح، والآن يطلق عليهم المستشارين.

كانت المؤامرة غير واعية، ولكن كل من سبق ذكره (أصحاب الودائع والبنوك والمقترضين والمنفقين) تشاركوا في وضع هذه الفلسفة على وجه العموم. لقد وجدوا في فيضان أسعار الصرف الأجنبي فرصة لتكوين ثروة في وقت قصير، ولم يفكروا في النتائج التي تترتب على المدى الطويل، وكانت هذه مشكلتهم بالفعل؛ إذ تراكم الدين.

ظل هذا التراكم غامضاً لفترة بواسطة الطريقة الخاصة، التي استخدمتها البنوك في السجلات. إذا كان لدى البنك كثير من القروض الغامضة، فبإمكانه أن يقرض المقترض نقوداً أكثر؛ ليساعد الأمة الفقيرة على دفع الفائدة على قرض بلا أمل. وهذا التحويل كان يتم حسابه مرتين كأخبار سعيدة في سجلات البنك، ثم يتم عمل قرض آخر للعميل، ويتم دفع الفائدة على القرض السئ؛ حتى تجعله قرضاً جيداً بعد كل شيء. لقد تمتع الكتاب النقديون أمثال لويس كارول وجوناثان سويفت بالتمويل الضخم في الثمانينات.

وفي أوائل التسعينيات كان من الواضح بشكل جلي أن حمل الدين لابد أن يتم

التخلص منه؛ حتى تستطيع الدول النامية الكبيرة والصغيرة أن تقوم بالمشروع الاقتصادى والقدرة السياسية والعدالة الاجتماعية والموارد التمويلية؛ حتى تكون هناك حرب حقيقية خاصة بالفقر وضده على اتساع العالم.

وكان للبنوك نصيب فى هذه الضربة.. فقد تسبب حكمهم الخاطئ بخصوص المخاطرة وإعادة الدفع - أكثر من أى شئ آخر - فى بناء المتاهة التى ضلوا طريقهم فيها، وكانت الحكومات التى تقوم بدور دافعى الضرائب جزءاً من الحل، ولكن المحللين ومن يعملون فى البنوك والقادة السياسيين قالوا أنه لا يمكن أن تكون النجاة شيئاً ما بالإضافة إلى كونه مكافأة على التفكير قصير المدى؟

لقد ظهرت بعض الأفكار الجيدة أثناء محاولة الإجابة عن هذا السؤال الحساس. وإحدى تلك الأفكار هى استخدام الدين فى المساواة والعدالة؛ أى استخدام الدين فى «شراء» مشروع إنتاجى محلى فى دولة مدينة (ولنقل مثلاً المكسيك أو البرازيل)، ثم التأكيد على إدارته بشكل فعال. وتم مناقشة مفاوضات أخرى: تشييد معاهد للتكنولوجيا البيولوجية والبحث، وبناء جامعات استبدال الدين باتفاقيات لحماية الغابات أوحماية البيئة العالمية.

إن ما تعنيه هذه الأفكار هو أن الدين الذى من المفترض أن يتم رده بالدولار، يدفع بالعملة المحلية «لتحقيق شيء فى الدولة المقترضة يكون ذا قيمة دولية». إن السابقة التاريخية العنيفة هى صناديق العملة المحلية، التى تم عملها منذ أربعين عاماً فى كل دولة أوروبية غربية؛ للتكيف مع الدولار عبر المحيط، والفوضى التى نتجت عن خطة مارشال. وتم تطبيق هذه الصناديق المحلية التى تخضع للرقابة المشتركة من كل دولة أوروبية ومفوضية الأمم المتحدة، التى تقيم هناك لكل أنواع مشروعات التنمية المفيدة، التى كانت تفتقد المساندة السياسية المحلية كى تُمَوَّل.

هناك خطأ سياسى كبير، حتى الحكومة الضعيفة ستتوقف فجأة عن التخلى عن أى

جزء من الثروة القومية للحكومات أو للشركات الأجنبية. ولذا لابد أن تكون كل مقايضة مشروعاً تعاونيّاً مع الدولة النامية كشريك كامل. فمثلاً، يعلن الدستور البرازيلى أجزاء من معظم غاباته الهشة؛ كى تكون « ثروته القومية »، ولكن فى شكل « مقايضة طبيعية تحتاج إلى الدين »، حيث تشترك مجموعة من الأمم المقترضة مع البرازيل فى إعلان بعض الأراضى الخاصة بالغابة « كثروة عالمية » فما كان ديناً مالياً صعباً، يمكن أن يتحول إلى استثمارات بواسطة البرازيل بعملتها. (والمال الناتج بالإضافة إلى المساعدة الفنية والاستثمار الجديد من الخارج) يمكن أن يخصص لحماية الغابات البرازيلية ذات الأهمية الدولية. ولابد أن تكون إدارة مثل هذا الصندوق مشتركة بين البرازيل ووكالة أو هيئة دولية، ويتطلب مفهوم « الكنز العالمى » تقليل السلطة من جانب البرازيل.

قبل أن يسود هذا النوع من الحس العام، فإننا سنتوقف عن التفكير فى « مشكلة الدين » كشىء يتم بسببه عمل صفقة بين الطرفين المسئولين عن الفوضى: الحكومات المدينة والبنوك الدولية. والتحدى هو توسيع دائرة المناقشة والأغراض التى يتم خدمتها فى كل مستوطنة، وفتح فرص لتحويل الدين إلى استثمار، وإعادة الدفع بالتنمية، وتحويل المشكلة إلى فرصة.

تحديد الاحتياجات الأساسية

إن أساس الصفقة الدولية لعمل شىء بالنسبة للفقر، لابد أن يكون رأياً عامّاً من قبل أعضاء الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية، فيما تم الاتفاق عليه على الورق من ضرورة أن يتمتع كل من يحظى بفرصة ضعيفة من الحياة ويعانى من الأمية؛ لأنه ولد فى أسرة إنسانية، وأن « خط الفقر » (وهو مفهوم متعارف عليه فى كل دولة متقدمة)، هو موضوع يحظى باهتمام وتعاون دولى. ولن تكون خطوة طويلة وسابقة أن نسعى

لتحقيق الاتفاق الدولى، وأن ننظر إلى مواجهة الاحتياجات الأساسية على أنها الكفيل الأول للموارد العالمية.

ليس من الضرورى أن نسعى للاتفاق الدولى حول المعايير الكمية للاحتياجات الأساسية؛ لأنها تتنوع تبعاً للجغرافيا والمناخ والثقافة والتقاليد والسمات الاجتماعية والميول الأسرية والفردية، ودوائر الحياة الفردية، والمراحل القومية للتنمية والوقت. ولكن من المهم أن تكون مواجهة الاحتياجات الأساسية قابلة لقياسها دولياً، وهذا يعنى دفعة جديدة للتنمية، تستخدم طريقة أفضل لتحقيق العدالة والنمو، دون اقتصار التركيز على إجمالى الناتج القومى، الذى يقدم الأداة اللازمة لقياس قوة أوضعف أو نجاح أو فشل الأمة.

لقد كان إجمالى الناتج القومى موجوداً منذ نصف قرن، وليس بخافٍ ما أحدثه من خطأين قاتلين؛ فحتى أوائل التسعينيات، لم يكن هناك منافسون جادون فى السوق من أجل المقياس الاجتماعى. وأحد هذين الخطأين، هو أن إجمالى الناتج القومى يقيس فقط من اقتصاد كل دولة، الجزء الذى يتم دفعه مقابل النقود والنقود النظيفة. لقد اشتكى الوالدان وربات البيوت من أن الاقتصاديين يخصمون لتقليل القيمة الخاصة بوظائفهم، بينما لا يشتكى المجرمون والمهربون والذين يأخذون عمولات نظير خدماتهم (أنت تثبت السقف وأنا سوف أصلح لك السباكة) بصوت عالٍ، فربما يستمع إلى شكاواهم جامعى الضرائب. وخطأ إجمالى الناتج القومى الثانى، هو أنه لا يميز بين البضائع والخدمات المفيدة والمضرة؛ فانتعاش الغذاء والمخدرات الضارة مؤشرات ايجابية.

تفقد الأداة الحادة شكلها عندما يقيس علماء الاقتصاد ثروة الشعب كله عن طريق حساب نصيب الفرد من إجمالى الناتج القومى. إن المتوسط يخفى كل الأسئلة المهمة المتعلقة بتوزيع الثروة مثل التعليم والصحة والحياة والموت. يقول تشارلز يوست —وهو

دبلوماسي شديد الذكاء، كان يعمل سفير الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة- «إن إجمالي الناتج القومي مؤشر غير مميز.... مثل تعريف أوسكار وايلد لكاتب ساخر أنه يعرف سعر كل الشيء وقيمة لاشيء» فكما هو واضح من اسمه «إجمالي».

توجد الآن أداة أفضل في متناول يدينا؛ ففي أواخر الثمانينيات عهدت كل من الحكومة السويدية وبرنامج التنمية في الأمم المتحدة إلى محجوب الحق -وهو عالم اقتصاد ذكي وسياسي، وكان وزير المالية في باكستان- مهمة عمل ملحق جديد للحكم، ومقارنة دولة بدولة فيما يفعله النمو الاقتصادي للناس، وفي عام ١٩٩٠ ولد تصنيف التنمية البشرية (HDI).

جمع تصنيف التنمية البشرية، بين ثلاث مؤشرات في النتائج التي توصل إليها: ألا وهي توقع الحياة، والأمية، والدخل (الحقيقي مع القوة الشرائية). وكانت النتيجة مبهرة؛ فقد أصبحت السعودية ذات البترول والسكان القليلة على قمة نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي. ووصف التصنيف أداء السعودية بأنه معتدل بعد الفلبين وقبل جمهورية الدومنيكان، وأصبحت كوستاريكا التي لا تمتلك جيشا وديمقراطية محتملة في الترتيب نفسه مع الاتحاد السوفيتي، وقبل كوريا الجنوبية وسنغافورة، وصعدت اليابان التي كان نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي بمعدل أقل من معدل سويسرا والولايات المتحدة والنرويج والإمارات العربية المتحدة... صعدت إلى قمة التصنيف بسبب الحياة الطويلة والتعليم العالي. (جاء ترتيب الولايات المتحدة السابع في العالم قبل فرنسا وبريطانيا، وبعد كندا والسويد).

إن تقرير عام ١٩٩٠ الذي أصدر، تتبع كذلك العلاقة بين عدد القوات المسلحة في كل دولة وعدد معلمي المدارس. وقادت إثيوبيا والعراق هذا السباق لأكثر من أربع مرات؛ حيث يوجد عدد كبير من المعلمين، ولكن البرازيل ركزت على التعليم - حتى أثناء الحكم العسكري - وعلى المدارس والأسلحة على حد سواء، ففيها حوالي أربعة وعشرون جندياً لكل مائة مدرس.

لقد جاءت تحسينات فهرست الأمم المتحدة فى عام ١٩٩١ جريئة وخيالية:

* أصبح للمعرفة بعد التعلم ثقل، عن طريق العمل على تحسين أثر سنوات التعليم، ونتيجة خريجى المدارس.

* وانتهى فهرست إضافى يدور حول دور المرأة إلى أن «التمييز النوعى» أصبح «مشكلة عالمية»، وفى فهرست «حساسية النوع» نجد الولايات المتحدة تنحدر من المركز السابع إلى العاشر فى العالم، بينما تراجعت اليابان من المركز الأول إلى السابع عشر؛ ففى اليابان مازال الدخل القومى للسيدات يمثل فقط ٢٦٪.

* يتم إنفاق ٥٠ بليون دولار سنوياً فى الدول النامية، ويقول تقرير عام ١٩٩١ للأمم المتحدة أنه: ينبغى أن ينفق معظم ذلك من أجل التنمية، ويمكن ذلك عن طريق تجميد الإنفاق الحربى فقط (وليس حتى التقليل) الذى يمتص ٥,٥٪ من ناتج القومى فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

* «الوقف الجبرى لتطاير رأس المال» ففى المكسيك والأرجنتين، هناك قدر مساو لـ٥٠٪ من النقود المقترضة فى الخمسة عشر سنة الماضية عادت للخارج مرة أخرى دون تحقيق الاستفادة المرجوة منها.

* «محاربة الفساد» والتى يمكن أن تحمى مبالغ طائلة. يقول التقرير الذى كتبه وزير الباكستان الأسبق «فى باكستان» أن المكسب الخاص غير الشرعى من المكانة العامة لشخص يقدر - بشكل غير رسمى - بـ٤٪ من إجمالى الناتج القومى، وهناك تقديرات أعلى للفساد فى أقطار أخرى عديدة.

* كان أجرأ تحسين لتقرير عام ١٩٩١، هو إضافة فهرست الحرية الإنسانية. وقد وصل فريق الأمم المتحدة باستخدام أربعين مؤشراً من السفر حتى التعذيب بتحديد ثمانى وثمانين دولة فى هذا الفهرست، وكانت السويد على رأس فهرس الحرية ١٩٩١ وجنت العراق - دون عجب - المحصول. (وظلت الولايات المتحدة مقيدة فى المركز

الثالث عشر مع أستراليا، وقبل بريطانيا واليابان).

* «الاستثمار المستمر للطاقات البشرية» حيث يقول التقرير لابد أن تزيد الطاقات الخلاقة، وتتحلل قبضة السلطة. وقبل «عام الديمقراطية» ١٩٨٩ لم يكن أى كاتب قادر على نشر مثل هذا الفهرست والتوصل إلى مثل هذه النتائج السياسية.

إن فهرست التنمية البشرية لا يحجب إجمالى الناتج القومى بعيداً عن الأنظار، ولكن الهدف الجديد الذى يشير إليه الفهرست، هو زيادة التقدم الإنسانى، وليس الإنتاج الاقتصادى فقط، وهذا يقدم لغير الفقراء أداة قوية لتحقيق تشكيل مستقبل أفضل.

عمل شئ ما لمواجهة الفقر

لم يعد مهمّاً معرفة كيف تستطيع كل دولة نامية خلط المشروع الخاص بالعام، وكيف تستخدم المبادرات والدعم والحوافز بمهارة لزيادة النمو والعدالة الاجتماعية، ومن الواضح أن العالم النامى (آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية بالإضافة إلى الجزر فى المحيط الهادى والكاريبى) بحاجة إلى منح عامة وقروض واستثمار خاص من أوروبا واليابان وشمال أمريكا؛ لتحقيق أنواع ومعدلات النمو التى تحقق العدالة، وتجعلها هدفاً يمكن الحصول عليه. إن سياسة «عمل شيء لمواجهة الفقر» تتطلب مصدراً مؤكداً لصناديق الحوافز من أجل التنمية، كما يمكن رفع هذه النقود بواسطة ضريبة التنمية الدولية، بطريقة أو بأخرى، كما هو واضح فى الفصل الخامس.

ما المبلغ الذى نحن بحاجة إليه، ومن أى النشاطات يجب الحصول عليه ؟ .. إنها صفقات صعبة بين الحكومات والهيئات الدولية غير الحكومية، وقبل أن تسأل كيف يمكن تنظيم مثل هذه العملية، وما الإجراءات التى سنقوم بها، علينا أن نركز على توضيح المهمة الأخرى التى يحتاج المجتمع الدولى إلى القيام بها لتحقيق النمو والعدالة على اتساع العالم.

إذا اتجهت حكومات العالم والهيئات غير الحكومية إلى مساعدة الأمم النامية؛ لتنمو أسرع ولتكون أكثر صحة لرفع مستوى الفقير والأفقر فوق مستوى الفقر، فلابد من اتخاذ تصرفين بالترتيب الآتي: أولاً، على كل دولة نامية أن تتوقع مساعدة بقية العالم لها. وذلك بأن تعرض على العالم استراتيجيتها الاجتماعية والاقتصادية بما فى ذلك تعريف الحاجات الإنسانية الأساسية، وشرح كيفية تنمية الاقتصاد (بمساعدة خارجية) الذى يمكن إدارته لمواجهة هذه الاحتياجات. ثانياً: لابد من مراجعة هذه الاستراتيجيات والحكم عليها دولياً؛ لكى تثبت للمساهمين الخارجيين (البنوك الدولية والأموال والحكومات والمانحين فى القطاع الخاص والمقرضين والمستثمرين) أن المساعدة الخارجية يمكنها أن « تفعل شيئًا فى مواجهة الفقر ».

وفى طبيعة السياسات، فإن السيادة القومية الظاهرية والعلاقات الإنسانية، لا تجيز لمثل هذه المراجعة وعملية التأكيد بأن تجعل الأمم الغنية تتحكم فى الدول الفقيرة. ومن إحدى الطرق لتفادى هذا الموقف أن تبدى الدهشة فى بادىء الأمر، تلك الدهشة التى يمكن أن تكون نتيجة تخصيص وكالة لتنظيم عملية المراجعة، والتى تحتاج فيها الدول للمساعدة الأجنبية، وسوف تراجع التنمية القومية لكل أمة واستراتيجيات الحاجات الأساسية.

هناك سلعة ناجحة لهذه الطريقة أو العملية؛ فمثلاً عندما تم الترويج لخطة مارشال، قرر مديرو الولايات المتحدة أنهم لا يريدون أن يكونوا حكامًا على خطط كل دولة أوروبية، ولكن بحاجة إلى أن يؤكدوا للكونجرس الأمريكى والشعب الأمريكى مدى جدية الخطط، كل على حدة أو مجتمعين، وهى مسألة تحسب بعناية لخدمة غرض خطة مارشال لتحقيق الشفاء الأوروبى، ولذلك فإن الولايات المتحدة ألقت على عاتق الأوروبيين مهمة تقسيم مليارات الدولارات للمساعدات الأطلنطية (متجمعة فى وقت ما فى منطقة التعاون الاقتصادى الأوروبى (أوبك) .

وباعتبارى موظفًا فى هيئة خطة المارشال فى واشنطن، أتيحت لى الفرصة لملاحظة بعض « مراجعات الدول » فى باريس، التى يتم عن طريقها اختبار الخطة القومية عن طريق الأوروبيين المستفيدين من مساعدة الولايات المتحدة. وقد تم إعداد الخطط القومية بدرجة كبيرة من العناية، وتكون عرضة لبحث نقدى مهذب، بواسطة محللين مؤهلين بالدرجة نفسها من دول أخرى، وقد اكتفى الأمريكيون بالملاحظة. أتذكر مثلاً عندما كان الإيطاليون فى مقعد الشاهد، تمت مواجهتهم بالدليل بأن خطتهم القومية تعمل على التفريق بين الميذوجيورنو (النصف الجنوبى الفقير فى إيطاليا تقريبًا)، وعلى المقابل.. فإنه عندما شرح الفرنسيون بدورهم احتياجاتهم المالية، سأل الوفود من دول أوروبية أخرى لماذا تراكم الدين الفرنسى بهذا النقص كل عام، وكانت بقية الوفود تبدو قادرة على إدارة السكك الحديدية القومية، دون فقدان أموال كثيرة.. وقال ناقد من إحدى الدول الأخرى الناطقة باللغة الفرنسية غير السليمة: « لماذا ينبغى أن تصل مساعدة خطة مارشال إلى فرنسا؛ كى تملأ الثقب غير الضرورى فى حساباتنا القومية؟ ».

ومنذ غاص الأوروبيون فى السياسات الداخلية الاقتصادية والاجتماعية والميزانية والنظم النقدية لكل دولة من دول (الأوبك)، لم يصرخ أحد مستغيثًا، وظهر مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية؛ وذلك لأن هذه العملية كانت عملية عادلة، وكانت تنفذ بين أنداد كما كان هناك شيء مهم ومؤثر (كانت هناك ٥ بلايين دولار فى العام الأول، وحوالى ١٤ مليار دولار مساعدة على مدى أربع سنوات تحت الحظر)، ولم تطرح السيادة القومية جانباً، فما حدث هو أن السيادات المتعددة غاصت فى مجهود عام؛ بدا منه الأوروبيون الغربيون فائزين، وهى إحدى انتصارات القرن العشرين للتعاون الدولى. (إن فكرة المراجعة بين الأنداد يمكن أن تظهر فى عمل البنك الدولى لإعادة البناء والتنمية، وتنهض لمساعدة أوروبا الشرقية من الاقتصاديات المخططة إلى اقتصاديات السوق).

وبالنسبة للمعاهد عبر القومية التى تجادل فى تقديم نموذج أوروبى مماثل، فذلك أمر متعب. ومن اليسير أن نفكر فى عشرات الطرق التى تكون فيها التنمية فى علاقات الشمال والجنوب، وتختلف عن مشكلة الشفاء الأوروبى منذ أربعين عاماً. وفى تنمية العالم.. ذلك فإن يتطلب مجهوداً أكبر، ويحتاج وقتاً أطول فالاحتياجات متناقضة، والدول النامية الموجودة فى نصفى الكرة الأرضية، وفى ثلاث قارات ليس بينها تشابه فى الفكر؛ كى يجمعها، كما فعلت أوروبا الغربية الموجودة فى نصف قارة.

إن الفكرة الأساسية هنا موحية، إذ يمكن أن تتصرف الدول النامية كمجموعة (أو كمجموعات عديدة تبعاً للجغرافيا وموقف التنمية، أو حتى التناسب السياسى)، وأن تفعل ما لا يمكن أن تفعله منفردة. علينا أن نثق بأن المجهود العالمى الآتى لتغلب على أسوأ مظاهر الفقر فى العالم يهدف إلى ذلك، وإن إجمالى المساهمين فى العملية يعتمدون عليه.

مجتمع التنمية الحقيقية

هل يستطيع المجتمع العالمى أن ينظم مجهوداً معقداً وذا آثار بعيدة، كما وصفت أنا هنا؟ بالطبع نعم، فعند نهاية الحرب العالمية الثانية، أسست الأمم المتحدة هيئة كبيرة عاملة، لإدارة الإسكان لمساعدة الدول، التى تم تخريبها (ومن ضمنها إيطاليا واليونان ويوغوسلافيا وأوكرانيا والصين)، بالإضافة إلى ستة ملايين لاجىء؛ فالمشكلة لا تكمن فى التقديرات والتعقيد، ولكنها تكمن فى العزيمة والرضا السياسى.

قبل ثورة الاتحاد السوفيتى فى أواخر الثمانينيات، والتى جعلت ثورات عام ١٩٨٩ السلمية ممكنة فى أوروبا الغربية، وحروب الشرق والغرب على ثلاث قارات، كان من الصعب أن تتخيل وجود مسرح عالمى، يمكن أن تجعل النمو الفعلى والعدالة والمجهود الجاد ممكناً، ولكن التخطيط بعد الحرب جعل من اليسير أن نخطط دون حدوث الحرب الأولى، وهذا الأمر مدرك وليس فقط مجرد تكهن.

إن ما نحتاجه لتحقيق هذه المهمة، يكمن وراء قدرة اللجنة العادية للسيادات داخل الهيئة. إن النوع المطلوب من المنظمات تم وصفه فى الفصل الخامس. ومثل هذه المنظمة لابد أن تكون مسئولة – بشكل مثالى – عن مجلس الحكومات، (مثلما كانت وكالة الأمم المتحدة للغوث واللاجئين) وتتحكم فيها القيادة التنفيذية القوية الواثقة، تضطر إلى أن تحلل المشكلات والمبادرات من وجهة نظر دولية، قادرة بما يكفى على التعامل مع وزراء الحكومة كنظراء، وواثقة من أنها تعمل بوضوح ومرونة، لتخلق وكالات دولية عامة أخرى، ووكالات دولية خاصة غير حكومية.

إننى أتردد فى إطلاق اسم عليها وكتابته بحروف كبيرة، ولكننى أفكر فيه على أنه: «مجتمع تنموى»، والذى لابد أن يكون معهداً دوليًّا كبيراً وجديداً لتحقيق النمو والعدالة بطرق عملية للغاية، وبموارد تخولها أن ترتفع فوق السلطة (وهذه هى الطريقة التى تتبعها الحكومات المحلية والمقاطعات)، ويمكن أن يقوم عديد من المنظمات الدولية القائمة ومقاصاتها المتخصصة وقيودها الخاصة بالمساعدة، ولكن لا تستطيع إحداها التنظيم وإعطاء طاقة، وهو مجهود عالمى «لعمل شىء لمواجهة الفقر»، فالبداية الجديدة تتطلب بداية جديدة.

وفى اعتقادى.. فإن الوكالة الجديدة يمكن أن تؤسس داخل إطار ميثاق الأمم المتحدة، ولابد أن يكون عرضها محدداً ودقيقًا، كما يقول منطوق الميثاق «لتشجيع التقدم الاجتماعى وخلق معايير الحياة الأفضل بحرية أكبر»، و«لتوظيف الآلية الدولية لدفع التقدم الاجتماعى والاقتصادى للناس».

يمكن أن يتم التأسيس داخل الميثاق وخارج الأمم المتحدة كهيئة، ولقد تم تأسيس كل من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، بواسطة اتفاقية «بريتون وودز»، وتم العمل بها عملياً من خلال الأمم المتحدة. ولكن الأغراض والمبادىء الأساسية هى نفسها الموجودة فى الميثاق. ولذا فمن الأفضل بالنسبة للهيئة الجديدة أن تبذل مجهوداً جاداً «كى تفعل

شيئًا لمواجهة الفقر» على مستوى العالم؛ حتى يتم تشريعه بواسطة المجلس العام للأمم المتحدة.. وليس التنمية على مستوى العقد، وليست وكالة متخصصة أيضاً، ولكنها نوع جديد من الوكالات، تقوم على المبدأ الذى تم شرحه سالفاً.

يمكن أن تقوم الوكالة الجديدة -- على أن تمنح قدرات مطلقة - بالآتى:

* تاسيس معايير وأخلاق لعملياتها ولمساعدة أعضائها، ومن ضمن ذلك تعريف الاحتياجات الإنسانية الأساسية، التى تكون كل دولة نامية حرة فى التعامل معها بطريقتها الخاصة.

* رفع الأموال الخاصة بالتنمية من خلال الضرائب الدولية فيما يتصل بالأنشطة والتحويلات. ويمكن أن توافق الحكومات على تسهيل تجميع ضريبة التنمية (المصدر الآخر الممكن للعوائد المنتظمة هو بيع البضائع بواسطة الحكومات. ولكن نشاطات الضريبة التى تستفيد من العالم السلمى، تتفادى التغير السنوى بواسطة المشرعين القوميين، الذين يعانون من مشكلة الميزانية).

* الدعوة لاستراتيجيات التنمية القومية، والمصممة بهدف تحقيق النمو والعدالة معاً.

* ترتيب عملية دولية لمراجعة هذه الاستراتيجيات، وإظهار زيادة التقدم فى مقابل الأهداف، التى وضعتها الدول الأعضاء أنفسهم.

* التقرير الخاص بالدول المانحة والمقرضة والمستثمرين والأمم المتحدة (من خلال المجلس الاجتماعى والاقتصادى)، الذى يتناول كيف تستطيع كل دولة - سواء كانت مستقبلة أم مانحة للمصادر الخاصة بالتنمية - أن تحدد الغرض الخاص بتحقيق النمو والعدالة.

* ترتيب عقد صفقة بين الدول الأعضاء (النامية والمتقدمة) حول السياسات الداخلية، التى تتصل بكيفية التعاون لتحقيق النمو والعدالة فى كل أنحاء العالم.

* الخدمة كعامل حفار فى ترتيب مقايضات الدين. وبما أن معظم ديون الدول النامية تكون معلقة، ولا يتم دفعها بأسعار الصرف؛ فمن المنطقى أن يتم إلغاؤها أو اعتبارها جزءاً من الصفقات، التى تستخدم بالعملة المحلية لخلق تنمية جديدة مرتبطة بالبحث مثل (التكنولوجيا البيولوجية)، أو لجذب انتباه المستثمرين فى القطاع الخاص لشراء المشروعات الإنتاجية المحلية.

* تخصيص العوائد الخاصة بالتنمية، مع إتباع المرشد المتاح من مراجعات استراتيجيات النمو والعدالة. ولا يمكن أن تتعرض عوائد الضرائب لقرارات الحكومة عاماً بعد عام، ولكن يمكن أن يتم تخصيصها مباشرة للحكومات، أو يتم تطبيقها من خلال عقود مع الوكالات الأخرى الخاصة بالتنمية، مثل: البنك الدولى ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الطفولة الخاص بالأمم المتحدة.

يتم تنظيم المعايير والأخلاقيات الخاصة بالنمو والعدالة بواسطة التنفيذ الجماعى فى الاستشارة مع الحكومات وغير الحكومات، والتى تعد قاعدة لعمل المنظمة الجديدة، ولها اهتمام سياسى واقتصادى. وتتم المناقشة فى مجلس الأمم المتحدة العام.

وفى المراجعة الدولية لاستراتيجيات النمو والعدالة، وكذلك ترتيب الصفقة الخاصة بتذليل العقبات الداخلية أمام التعاون الدولى، وتحقيق النمو والعدالة. ولكن الجدال الذى يدور فى العالم يدور حول دور التنمية فى الدعوة السياسية، أشبه بما حدث فى الاسم الخاطيء «حوار الشمال والجنوب» فى منتصف السبعينيات إن المنفذين الجماعيين للمجتمع التنموى الجديد يستطيعون ترتيب حوارات فيما بين المجموعات الصغيرة للدول المتقدمة والنامية حول القضايا ذات الاهتمام الخاص لديهم، وتكوين مجموعات إدارية للقيام بالمراجعات المتبادلة لاستراتيجيات تحقيق النمو - العدالة.

ومنذ سنوات عديدة عندما كنت أعمل فى المساعدة الأجنبية فى واشنطن، كنت أشكو أننا «نتناول مشكلات على مدى عشرين عاماً، مع خطط كل خمسة أعوام توجه

بإدارة أفراد كل عامين، وبتمويل سنوى»، وهذا لايزال وصفاً دقيقاً غير مستساغ لمشروع التنمية العالمية.

فى هذه اللحظة المفتوحة (الحساسة) فى السياسة الدولية.. فإنه لدينا الفرصة لنتناول من جديد مصادر العلم والتكنولوجيا والروح الإنسانية ومشكلة الفقر، التى أصبح الآن من اليسير حلها، وبالمقارنة بتكاليف الحرب.. فإن المهمة لا يمكن أن تقدر بأنها باهظة التكاليف.

الفصل العاشر

أشياء عالمية مشتركة: وكالة خاصة من أجل البيئة الدولية

«من المعتقد أن الإنسان الأول الذى أقام فى قطعة من الأرض وأحاطها بسور، وظن أنه هو المالك لها وقال هذه ملكى. وقد وجد الناس من السذاجة إلى حد أنهم صدقوه، هذا الرجل هو المؤسس الحقيقى للمجتمع المدنى. وبعد عديد من الجرائم والحروب وعمليات القتل، وبعد كل هذه الحوادث المخيفة وسوء الحظ.. لا أعتقد أن هناك من تدخل لانقاذ البشرية بأن يصيح فى رفاقه: احذروا الاستماع إلى هذا الدجال فسوف تنتهون إذا نسيتم مرة واحدة أن ثمار هذه الأرض لنا جميعا وأن الأرض نفسها ليست ملكا لأحد».

(جان جاك روسو - العقد الاجتماعى)

* * *

لايمكن تجاهل الحشود الضخمة من المتعلمين الذين يلوحون باللافتات. وهذا هو الدرس الذى تعلمه الدكتاتوريون، والقادة الديموقراطيون على حد سواء فى السنوات الأخيرة. وقد وجد الكثيرون منهم أنفسهم فجأة بلا وظيفة، وعندما تصل هذه المظاهرات إلى حد معين يمكن أن يفيض على جوانب ميدان فى مدينة كبيرة، فإنه لايمكن أن تقمع الحشود المعارضة حتى ولو بالقوة.

إن الانصهار بين التعليم والشعور بالإحباط له أثر مدمر. إن عمال الصلب فى بولندا،

والقرويين الهنود والسود فى جنوب أفريقيا، وعمال المخيمات فى المكسيك، وعمال المناجم فى رومانيا، وعمال السيارات فى كوريا، والليبراليين فى موسكو، والأمريكيين سواء مع أو ضد حق الإجهاض، كلهم تعلموا كيف يخلقون أحداثًا فى وسائل الإعلام، تؤدى إلى إ ذلال وكسر شوكة السلطة المستقرة؛ من أجل تغييرها.

ولكن أكبر حشد حتى الآن (٢٠٠ مليون من ١٤٠ دولة، وهى أكبر مظاهرة فى التاريخ من عامة الشعب) كانت فى «يوم الأرض، ١٩٩٠». إن الذين «مكثوا فى المنازل»، كانوا يرون أن نقل التليفزيون لصور عمليات إعادة تصنيع النفايات (وهى الأسهل فى التصوير عن تصوير الغلاف الجوى للأرض) كان عملاً تافهًا، وأنه استهزاء وسخرية، من المتظاهرين الذين تركوا خلفهم الكثير من القمامة ليقوم شخص آخر بإزالتها... وينفرون من المناظر هنا وهناك لشبان نصف عراة، وقد غطوا وجوههم بالأصباغ الملونة، وهم يلهون في ضوء الشمس.

وعبر بعض المحافظين الذين يخشون على النمو الاقتصادى، عن قلقهم بصوت عال قائلين إن اللون الأخضر ربما يكون لون الكساد. وكان رد فعل بعض الليبراليين، مثلما ردَّ فعل أحد كتاب الأعمدة وليام راسبرى، والذى قال: «أنا لا أعتقد أننى، أو من هم مثلى هم الأعداء الحقيقيون للأرض». كان هذا تعليقه الذى يشكو فيه فى «يوم الأرض»، فهو يعتقد أن الملوثين هم الآخرون مثل الأوغاد الذين يعملون فى الشركات الكبرى التى تسكب البترول، والذين يلوثون الهواء بأعمدة الدخان، فى الهواء النقى المخصص للناس، ويصنعون السيارات ذات المحركات التى تنفث أدخنة العوادم. إن الملوث – فى نظره – ليس المستهلك الذى يستخدم البترول، أو يشترى المنتجات الصناعية، أو الذى يقود سيارة كما يقول راسبرى.

وقد حذر راسبرى قائلاً: «ربما يؤدى يوم الأرض إلى حدوث ضرر كبير» عندما يقتنع الناس أن «كل شيء سوف يصبح على ما يرام إذا نحن نظفنا تصرفاتنا الفردية»، إلا أن تصرفات الأفراد هى التى تؤدى إلى التهديد الشامل للبيئة العالمية.

التغيير الكبير فى العقل

إن الفقراء والأغنياء هنا يتعاونون معا لتدمير البيئة التى نتشاركها سويا بطرق مختلفة ولكنها مؤثرة، إن المشكلة هى - بكل دقة - فى تصرف الناخبين الأبرياء الذين لايرغبون فى فرض ضريبة على التلويث؛ والمزارعين الأبرياء الذين يقطعون الأشجار، والأزواج الأبرياء الذين ينجبون أطفالاً أكثر مما يستطيعون تربيتهم؛ حتى يجعلونهم أصحاء ومنتجين، والمواطنين الأبرياء الذين يعتقدون أن لوائح الحكومة ومسئولية الشركات موضوعات ليست من اختصاص «ناس مثلنا».

إننا نتعامل الآن مع مشكلات من نوع جديد، إنها مشكلات عالمية وكذلك سلوكية. أولاً هى مشكلات عالمية لأن الإجابات توجد فقط، عندما نوسع وجهة نظرنا العالمية ونغير عقولنا، حول أبعاد وحجم ما نواجهه. وهى أيضا مشكلات سلوكية لأن الإجابات تتطلب حرفياً مئات الملايين من الناس، وليس فقط غرفة مملوءة بالخبراء والقادة السياسيين، كى نفعل شيئاً أو نتوقف عن عمل شىء.

إن المجتمع العالمى - حسب المدى المحدود الذى نعتبره فيه مجتمعًا - كانت له خبرة فى تناول القضايا البيئية على مستوى العالم؛ حيث لم تصل بعد كل الحقائق، ولكن المطلوب كان التصرف وبسرعة بواسطة ملايين الناس. فالجدرى مثلاً قد قضى عليه عن طريق إعطاء أمصال لحشود لا تحصى من الأطفال، والكبار أيضاً، وإنشاء شبكة محطات بحث زراعية دولية والتوصل إلى إجماع دولى حول تأمين الطيران المدنى، وتنظيف البحر المتوسط والبحار الإقليمية الأخرى.. كل هذه الأعمال لم تتطلب الكثير من الناس ليشاركوا شخصياً كما حدث فى عملية أمصال الجدرى، ولكنها تطلبت فعلاً موافقة عدد كبير من الناس على تغيير سلوكهم. لقد كانت هذه التصرفات تتطلب التعود على طعم الأرز الجديد الغريب، والخضوع لمضايقات علميات التفتيش فى المطارات، وتعديل ممارسات التخلص من النفايات.

وبطريقة أخرى.. فإن التهديدات التى تحيط بالأرض الواسعة، والتى تؤدى إلى

الحشود الكبيرة من المتظاهرين، لم تكن لها سابقة، فقد تعودنا على التصرف لحماية البيئة، عندما يصبح الأمر واضحاً، أن شيئاً سيئاً يحدث بالفعل؛ أى بعد أن نستطيع شم الهباب وتشخيص الإشعاع السام، ونرى الأسماك تنقلب على بطنها ميتة فى البحيرة المحببة إلينا، ونقيس الحفر الصغيرة التى تسببها الأمطار الحمضية على قبور أجدادنا، ونشاهد تجرد الشجر من الأوراق فى غابة مجاورة، ونحلل الكيماويات التى تسربت إلى مياه الشرب من بركة مجاورة.

ولكن عندما نأتى إلى حماية طبقة الأوزون، التى تحمينا من سرطان الجلد أو التنبه إلى التحذير من سخونة الأرض فى القرن الحادى والعشرين نجد أنه لم يحدث أى شيء سيء بالفعل حتى الآن. فمازال العلماء يناقشون ما إذا كان جفاف صيف عام ١٩٨٨ الرهيب، الذى جذب انتباه القادة السياسيين ووسائل الإعلام كان دليلاً على أن سخونة الجو المتنبأ بها قد بدأت بالفعل. كيف يمكن التوصل إلى إجماع الآراء حول السياسات التى تؤثر على ملايين، والقائمة على أساس حسابات الخبراء؟

تكمن الإجابة فى الاستغلال الكامل لتكنولوجيا المعلومات، الذى يمكننا جميعاً من الإدراك التام لما يقوله العلماء من خلال وسائل الإعلام الشهيرة، وأن نفهم كيف ولماذا نحطم ونخرب الكثير دون إدراك حقيقى لأننا نخرب أى شيء مثل: تخريبنا للتنوع الناشيء عن الچينات الوراثية فى الغابات الاستوائية، ونقاء البحيرات والجداول والبحار الداخلية وحتى المحيطات، ونوع الهواء الذى نتنفسه، وتوازن غازات الغلاف الجوى التى تحافظ على كوكب الأرض وتجعله صالحًا لإقامتنا. وكنتيجة مباشرة لتكنولوجيا المعلومات، اكتشف المجتمع العلمى الدولى اهتماماً مشتركا فى «التغير العالمى»، وهذا تعبير مختصر لما يسميه العلماء «تفاعل نطاق الحياة مع مجال الجغرافيا».

وبالنسبة لحدوث تغيرات كبيرة فى التفكير، نجد أن غالبية من المجتمع العلمى كانت تسير خلف الرأى العام، وتسخر من أخطار التقدم التكنولوجى، ويشكون أننا بحاجة إلى مزيد من الأبحاث، قبل أن نجزم بأى شيء؛ فيما يتعلق بمشاكل مثل الطاقة النووية

والمخلفات السامة، وثلاث عقود من سباق التسلح، حيث نجد أن العلماء الذين خالفوا تعريفات الحكومة والصناعة السائدة عن التقدم كانوا أقلية، ولكن هذه الأقلية كان صوتها مدويًّا وسط زملائهم .

ولكن التغيير العالمي هو استثناء ملحوظ، فقد كان العلماء الأمريكيون – ثم تبعهم بسرعة عدد متزايد من الخبراء حول العالم – هم الذين أطلقوا صفارة الإنذار بالدمار البيئي العالمي .

ويتسلم العلماء أوسمتهم، ويرقون في مهنهم المختارة من خلال التفوق والخيال عن آفاق تخصصاتهم الضيقة نسبياً . ولكن تغير العالم قد أحدث نوعا من الصدمة الثقافية، ودفع بأعداد كبيرة من علماء الصف الأول إلى البحث والتوصل إلى رؤى وبعد نظر أوسع يمكن أن تأتي فقط من زملائهم الذين يعملون في مجالات مشابهة لأبحاثهم. وقد كتب جون أ . إيدي من المركز القومي للأبحاث الخاصة بالغلاف الجوي عن « الحركة العالمية في العلوم البيولوجية وعلوم الأرض »، التي تؤدي إلى جمع شمل حركات علمية، كانت تركز على الغلاف الجوي والمحيطات والزراعة والجيولوجيا والفيزياء الجغرافية والفضاء الخارجي، وكان كل منها يعمل وحده . (كما أن طلاب المجتمع، وعلماء الاقتصاد وعلماء السياسة وعلماء النفس المتخصصين في المجتمع يحاولون اللحاق بالركب) .

ويقول إيدي « سوف يؤدي تقدم الفهم وتطوره حتماً بمناطق الدراسة المحددة إلى المجالات المجاورة » ويذكر « الأهمية المتبادلة والمفيدة لاتساع دائرة دراسات الطقس بواسطة الأرصاد ودراسة الحياة النباتية والإنتاج بواسطة علماء البيئة المتخصصين في النبات . وقد نشطت هذه الحركة مؤخراً بعد اكتشاف تغيير في كمية ثاني أكسيد الكربون، المحصورة في ثلوج منطقة جرينلاند، وهذا يكشف الدور المهم للعمليات الحيوية في التغيرات الأرضية التي وقعت في الماضي . وتم ذلك أيضاً بواسطة التقدم في نماذج المناخ الأرضي وعلم البيئة المحلي، والتأكيد على أننا الآن نكاد نصل إلى الهدف النهائي للنماذج

العددية المزدوجة للنظام الأرضى كله» ولكن الكمبيوتر السوبر ذا الكفاءة العالية لايمكنه أيضًا حتى الآن أن يجارى التعقيد الذى لايمكن تخيله فى نظام الأرض. إن العلماء الذين ضاعفوا مطالبهم بالربط بين عديد من النظم، سوف يستمرون فى محاولة تحقيق زيادات هائلة في سرعة عمل وتخزين المعلومات فى الكمبيوتر.

فى منتصف الثمانينيات، بدأ تأثير غاز ثانى أكسيد الكربون المتزايد في الجو يجذب الانتباه العام. وفى المناقشات الدولية للبيئة العالمية، اعتبر العلماء هذه الظاهرة – على سبيل المجاز – حالة جديدة من التحول. وقبل نهاية الثمانينيات، وصف فرانك برس رئيس الأكاديمية القومية الأمريكية للعلوم، هذا التحول قائلاً «لقد أصبحت البشرية عاملاً أكثر أهمية في تغيير البيئة عما تفعله الطبيعة».

كان العلماء يقولون إن زيادة سخونة الأرض يمكنها فى فترة لا تزيد عن عمر شباب اليوم أن تحيل المناطق المعروفة بأنها مناطق إنتاج الحبوب، توفر الخبز لباقى أنحاء العالم... تحيلها إلى أرض ترابية لا تصلح للزراعة. وتزيد هذه السخونة أيضًا من كمية المياه فى البحار، وتذيب بعضًا من الثلج القطبى، وتؤدى إلى ارتفاع مستوى المياه فى المحيطات بطريقة لا يمكن إعادتها إلى ما كانت عليه. وقد لفت انتباهى عالم المستقبليات جيمس داتور إلى لافتة كبيرة زرقاء اللون، معروضة فى أستراليا تصور «الأشرعة» المشهورة لدار أوبرا سيدنى، وهى الأشياء الوحيدة الظاهرة فوق المياه المرتفعة. وكانت الكلمات المكتوبة على الإعلان تقول: «إذا تصرفت على أساس أن الأمر مهم، بينما هو لا يهمك فعلاً فإن الأمر لايهم. ولكن إذا تصرفت وكان الأمر لا يهمك، بينما هو فى الحقيقة يهمك فإن الأمر يهم».

فى عام ١٩٨٨ عندما دعت الحكومة الكندية إلى اجتماع فى تورنتو بحضور ٣٠٠ خبير ومستشار ومسئولين، ومسئول من ٤٨ دولة، اعتقدوا بالتأكيد أن تأثير غاز ثانى أكسيد الكربون كان كبيراً لدرجة أن رئيس وزراء النرويج جرو هارليم برانديتلاند، الذى

كان قد رأس لتوه مفوضية دولية خاصة فى تفويض عالمى خاص بالبيئة والتنمية، قال إنها لا يجب أن تسمى بـ « البيت الأخضر » ولكن تسمى « مصيدة للحرارة » .

كان اللقاء هناك حافلا بالانزعاج والنشاط « إن البشرية تمارس تجربة هائلة غير مصرح بها وواسعة الانتشار عالميا، وسوف تكون نتائجها مشابهة لنتائج حرب عالمية نووية » . هكذا أعلن بيان مؤتمر تورنتو، وهو مقتبس من تعليق صدر قبل المؤتمر بسنوات، على لسان العالم روجر ريفيل . وبعد ذلك بأربع سنوات، وفى خلاصة نتائج قمة الأرض الكبرى فى ريودى جانيرو، ازداد الانزعاج والنشاط بشكل كبير.

وتلوح سخونة الأرض بالفعل كأكبر قضية بيئية فى الأفق السياسى . لقد أصبحت تلك قضية لأن تكنولوجيا المعلومات، ومنها : جمع البيانات بواسطة القمر الصناعى، ودراسة نماذج للغلاف الجوى بواسطة أقوى الكمبيوترات، والمشاركة فى التحليلات على مستوى العالم، عن طريق أجهزة الاتصالات الإلكترونية . . كل هذه التكنولوجيا أعطتنا مادة خام للمعرفة والحكمة والعمل القائم على التخمين، وكان ذلك ممكنًا فقط فى بداية الثمانينيات، عندما ظهرت الكمبيوترات السوبر، وأمكن دمجها مع أجهزة الاتصال اللاسلكية .

إننا بحاجة إذًا إلى التعامل مع البيئة العالمية ليس كسلسلة من الألغاز، التى يمكن فصلها فى استراتيجية تعاونية أو في سياسة قومية، ولكن كأجزاء مترابطة فى خطة تكاملية عامة يكون مسئولاً عن سلامتها مئات الملايين من الناس، لأن سلامتها هى مفتاح سلامتهم .

الأرض والبحر والسماء

هناك أربع بيئات كبرى، لم يتم استكشاف معظمها بعد، وتجرى معاملتها فى القانون والعرف الدولى، كأجزاء من تشاركية عالمية . فالمحيطات والفضاء الخارجى والغلاف الجوى والقطب الجنوبى مرتبطة فيزيائيا وجغرافيا، وأيضا من الناحية

البيوكيميائية، إلا أن لكل واحدة منها تاريخها الخاص فى العلاقات الإنسانية.

* **المحيطات**:

فالمحيطات لها أطول تاريخ إنسانى؛ لأنها أتاحت العبور لعدد قليل من البحارة الشجعان، ولكنها كانت لغزاً خطيراً لمعظم سكان الأرض. لقد ظلت المحيطات طريقًا رئيسيًا، غير منتظم لهؤلاء الذين لديهم السرعة والمهارة التكنولوجية لأن يسافروا عبرها.

يعلن أحدث قانون «لمعاهدة البحار»، الذى اكتمل فى الثمانينيات أن المحيط العميق وقاعه يعتبران «الميراث المشترك للجنس البشرى»، وكانت لهذه العبارة أوراق اعتماد جيدة: فقد تحدث البابا عام ١٩٧٨ عن المبدأ «المقبول عالمياً»، الذى يرى أن البحار هى «الميراث المشترك للجنس البشرى»، على الرغم من أن مفكرى البابا أهملوا شرح من أين حصل الجنس البشرى على هذا الميراث.

وعندما اكتشفت الموارد البحرية المفيدة، وأوشكت أن تصبح نادرة، حاولت الدول أن تضع قواعد استغلالها. ولكن صعوبة التنظيم تزداد كلما ابتعدنا عن الشاطىء (البترول بجوار الشاطىء والمعادن فى قاع البحر)، وتعبئة الموارد (السمك). وإحدى السخافات الناجمة عن ذلك، هى صدور مرسوم لا يمكن توصيفه من الكونجرس يقول إن سمك السالمون، الذى يبيض فى الأنهار فى غرب الولايات المتحدة، يحمل معه الجنسية الأمريكية، عندما يسافر عبر المحيط الهادى.

وفى ظل هذه المعاهدة، يتم الاحتفاظ بأجزاء كبيرة من المحيط تصل إلى ٢٠٠ ميل من شواطىء العالم كمناطق اقتصادية. ولكن حتى فى هذه المناطق، لابد أن تتم إدارة هذه الموارد بواسطة الدول المجاورة لها كنوع من الوصاية للجنس البشرى عموماً. الجزء الذى لم ينفذ فى هذه المعاهدة، هو أنه كان مصدراً لإقامة شركة عالمية لتنظم استخدام المعادن الموجودة فى قاع البحر. وقد رفضت الولايات المتحدة وقليل من الدول الأخرى توقيع

المعاهدة كلها لوجود ذلك الشرط فيها. وبعد وقت ليس بطويل، أعلن البيت الأبيض فى واشنطن أن بقية المعاهدة يمكن أن ينظر إليها على أنها «قانون دولى عادى»، وربما كان ذلك يمثل رقماً قياسياً فى التحول من العادة إلى القانون.

* **الفضاء الخارجى:**

تفترض معاهدة الفضاء الخارجى، بالتوازى مع مفهوم «المناطق المشتركة» أن الكشف الإنسانى للعالم الخارجى، سوف يكون فريداً، وينشئ نوعاً من الاحتكار، تكون فيه القرارات البشرية محددة بشكل قاطع نهائية.

ولقد تم اتخاذ مثل هذه القرارات بالفعل، فالأسلحة النووية الموضوعة في مدار حول الأرض والصواريخ المضادة للصواريخ البالستيكية تم حظرها بواسطة معاهدة خاصة بذلك. وفى الثمانينيات، قامت حكومتا الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى بعمل بحث عن العمليات الحربية، التى تجرى فى الفضاء، وأدى ذلك إلى اعتبار نزع السلاح فى الفضاء الخارجى موضوعاً هشاً، وإذا تركنا التطبيقات العسكرية غير المشجعة، نجد أن هناك قرارات بشرية نحن فى حاجة ماسة إليها: مثل معالجة مشكلة الحطام فى الفضاء، وتخصيص المدارات المرغوبة بعدالة. وأفضل المدارات المنخفضة حول الأرض هى مورد محدود، وهناك «مشكلة أماكن لمحطات الفضاء للوقوف» فى المدار المتزامن جغرافيًا.

* **الغلاف الجوى:**

لم يكن المناخ والطقس (المناخ هو تعبير عن حالة دائمة من الطقس على مدى زمنى طويل) من نصيب أى أمة تدعى ملكيتها الخاصة لها. فالسحب والرياح والعواصف على عكس منتجات الإنسان مثل الطائرات والبالونات، تتحرك من خلال «المجال الجوى القومى»، دون أن تلتقط معها أية علامات من السيادة القومية، فلقد أنشىء جهاز مراقبة الطقس الدولى، دون أى ادعاء واحد بأن المناخ ملك لأحد.

إن تلوث الغلاف الجوى هو بوضوح مسئولية كل فرد. كما أن «معاهدة التعديل البيئى» تحظر التغيير المعادى فى الغلاف الجوى. ويمكن تغيير الطقس لمدة قصيرة حسب طلب الإنسان، ولكن حتى فى الأماكن التى حدث فيها ذلك لمدة سنوات عديدة (مثل محاولة إسرائيل جعل السحاب فى شرق البحر المتوسط تسقط مزيداً من الأمطار، ليس فقط فى إسرائيل، ولكن فى سوريا والأردن).. فإن ذلك لم يثر أى اعتراض دولى.

*** قارة القطب الجنوبى:**

تم تأسيس قارة القطب الجنوبى كنوع خاص من المشاركة العامة، عندما وقعت ١٢ دولة فى عام ١٩٥٩ معاهدة القطب الجنوبى (وكانت معظم الدول الموقعة قد ادعت ملكية قطع أشبه بالنظائر من هذه القارة الخالية)، واشترك قلائل آخرون فى هذا النادى الذى مازال خاصًّا.

ويمكن لأى أمة لديها المقدرة التكنولوجية أن تقوم بإجراء البحث العلمى، أو مجرد الاستكشاف فى أى مكان على أرض القارة الثلجية. أما العمليات الحربية فغير مسموح بها والأسلحة النووية محظورة. ولست بحاجة لتأشيرة سفر؛ كى تزور قارة القطب الجنوبى، ولكنك تحتاج إلى كثير من المساعدة كى تصل إلى هناك وتبقى حيًّا.

وجرت مراجعة المعاهدة عام ١٩٩١، ولم يتغيب أحد من الأعضاء المؤسسين، ولم يحاولوا تأكيد مزاعمهم السابقة بملكية أجزاء من القارة. وأرادت بعض الدول خارج المعاهدة المراوغة في موضوع اكتشاف المعادن القيمة تحت الثلج أو عند الشاطىء، ولكن ذلك كان يبدو حلماً بعيداً؛ لأن الاتفاقية تمنع استغلال المعادن التجارية لمدة خمسين عاماً.

هذه البيئات الأربع الضخمة لا يمكن تقسيمها عمليًّا، فهى مرتبطة ببعضها البعض، وتؤثر على سلوك بعضها البعض، ولابد أن يحسب كل منها حسابًا للآخر؛ إذ لا يوجد أى شخص أو شركة أو أمة تستطيع أن تدعى وحدها ملكية المحيطات أو الفضاء

الخارجى أو الغلاف الجوى للأرض أو قارة القطب الجنوبى.

وفى الواقع يمكن لأى شخص أو شركة أو أمة أن تحاول التحكم فى بعض الموارد التى قد تحتويها هذه البيئات الأربع، وليس المعلومات التى تحتويها، لأن المعلومات تتسرب. ولكن السمك والبترول والمعادن الصلبة ومنافذ الطاقة وآبار المياه الباردة وإسقاط المطر صناعيًا، وإنتاج المصنوعات دون جاذبية، والطاقة الشمسية والهيدروجين، وعناصر إنسانية أخرى مفيدة، ولكن تأسيس أو التعلق بحقوق الاستخدام أو إساءة استخدام المناطق المشتركة يعتمد - مثل أى قرار - بالإجماع على موافقة هؤلاء الذين يهتمون، وعلى سلبية هؤلاء الذين لا يهتمون بالرأى العام على إدراك من يهتمون، وعدم مبالاة من لا يهتمون.

ريو : بداية جديدة

اجتمع كثير ممن يهتمون بالبيئة العالمية وبعض الذين لايهتمون معا -- حوالى ٣٠ ألف شخص - من بينهم القادة السياسيون من ١٧٨ دولة فى ريو دى جانيرو فى الأسبوعين الأولين من يونيه عام ١٩٩٢؛ لمناقشة ما ينبغى عمله بالنسبة للمخاطر العالمية، وكيف يمكن الحث على عمل ذلك. وقد ظهرت وثيقة من ثمانمائة صفحة، تمت الموافقة عليها بواسطة الرأى العام، تناول فيها دين آتشيسون الأزمة الدبلوماسية، وهو مفكر لاذع، وكان وزير خارجية هارى ترومان ويقول: «يمكن أن يحصل الفرد على موافقة الجميع على بحث ما بواسطة زيادة غموض عباراته وعموميتها».

ولكن إعلان ريو قد بعد عن الدبلوماسية بطريقة مهمة. وعند دق أجراس الخطر حول تلوث الأرض.. فإنه لم يتناول الفقر كملوث أساسى، ودعا إلى «إزالة الفقر». لقد نتجت الأخطار البيئية الضخمة من الاستخدام السيىء للموارد بواسطة الأغنياء، وبالطريقة التى يهدر بها الفقير الغابات والتربة والمدن؛ لأن مشروع قانون إزالة الفقر لم يتم تناوله، ووافق الجميع على ذلك.

وأعلنت الوثيقة أنه «لابد أن يتحمل الملوث تكلفة التلوث». وكانت هذه الفكرة المهمة مختفية خلف بعض التحفظات، وصفت في «مدخل ما»، وتبنى مبدأ «عدم تشويه التجارة الدولية والاستثمار» وأدركت وفود الحكومة الالتزامات ووافقت.

لقد جاء إعلان ريو من أجل السيدات والشباب والمظلومين من جراء نقل التكنولوجيا للدول النامية، وجاء كذلك لنشر «المعلومات المناسبة»، ولتحقيق النمو الاقتصادى، و«لنظام دولى مفتوح»، ولتعويض «ضحايا التلوث» ولمعرفة الآثار على الآخرين، ولإيجاد حل سلمى للنزاعات، ولتحقيق الاستقلالية و«المشاركة العالمية» وفوق كل شيء «التنمية المستمرة». ووافق الجميع على ذلك، ولم لا؟ لم يكن أى فرد ملتزمًا بعمل أى شيء خطير أو غالى التكلفة على وجه التحديد.

ووراء الغموض المختفى، ظهر الوجه الواضح، الذى يمثل الانفصال بين الغنى والفقير – الشمال والجنوب. فى ريو، كان الجنوب بحاجة إلى المساعدة لمواجهة المتاعب البيئية، وعلى الرغم من ذلك ظهر الأمر أمام كثير من النقاد كنوع من مساعدة القوى الأجنبية لتقليدية، ووافقت كل الدول الغنية على الدخول فى هذه اللعبة. وقد وعدت اليابان برفع مساهماتها لتحقيق «التنمية المستمرة من ٨٠٠ مليون دولار إلى ١,٤ بليون دولار فى السنة خلال عام ١٩٩٦. وتعهدت أوروبا بـ ٤ بلايين دولار، ووعدت ألمانيا وحدها بأكثر من ٦ بلايين دولار. أما الولايات المتحدة التى أصرت على إزالة البنود الواضحة للمساعدة من الوثائق، التى تمت الموافقة عليها، والوعود الصريحة بالتنفيذ من نسخة المعاهدة الخاصة بالسخونة التى يعانى منها العالم، ووعدت بـ ٢٥ مليون دولار لمساعدة الدول على تحليل كيفية تقليل الغازات المنبعثة من الصوبات، و١٥٠ مليون دولار لحماية غابات العالم.

كان على التكتيك الأمريكى الذى حير علماء البيئة الأمريكية ،وحلفاء أمريكا الصناعيين، وأثارت غضب غالبية الدول النامية أن يؤكد الحقوق الأمريكية القومية،

وتتفادى القيادة الدولية، وكانت بعض المزاعم الأمريكية الخاصة بالتمثيل القومى مؤثرة بالتأكيد: انبعاثات الرصاص أقل من ٩٧٪، وأول أكسيد الكربون أقل من ٤١٪، وخصائص الغلاف الجوى أقل من ٥٩٪. ولكن الولايات المتحدة رفضت الاتفاقية الدولية الخاصة بالأهداف الصريحة فى المستقبل؛ فقد عرقلت معاهدة الطقس، ورفضت أيضاً توقيع مسودة معاهدة، تهدف إلى إبطاء المعدل الذى لا يتباين عنده الاختلاف بين الكائنات الحية.

ونتيجة لحساسية قضية الإجهاض فى الانتخابات الرئاسية، اعترضت الولايات المتحدة على اللغة التى يمكن أن تربط بين النمو السكانى والخراب البيئى. وظهر مبدأ آتشيسون - على مسرح الأحداث - مرة أخرى: وافقت ١٧٨ دولة على «إيجاد سياسات ديموغرافية مناسبة» وسُمِع رئيس اجتماع ريو، «تومى» فى سنغافورا، الذى حرك الاجتماع الضخم بسرعة إلى حوار مفعم بالسخرية، يقول معلقاً: «سوف يعلم ذلك الأمم المتحدة ألا تعقد مؤتمراً فى عام الانتخابات الأمريكية».

ولكن مثل هذا التجمع العالمى لايتم الحكم عليه بواسطة التصرفات الخاصة ذات تأثيرات وقتية. وعلى الرغم من سنوات الإعداد للتقدم، التزم مؤتمر ريو بتقديم أكثر من بداية، ولم يهتم بالنهاية، قال موريس سترونج الذى نظم التجهيزات، وخدم كسكرتير تنفيذى فى ريو : «هذه شبه مهمة وليست تثبيتاً سريعاً».

إن مسئولية الأمم ومواطنيها عن صحة البيئة العالمية أصبحت الآن قضية عالمية عامة؛ فمثلاً لأول مرة توضع إدارة الغابات - بشكل حازم - فى جدول الأعمال السياسى الدولى. إنها تحتاج إلى كثير من التحليل العلمى والاستشارات القومية والدولية، وكثير من المعاهدات والقواعد والقوانين، وفوق كل شىء معرفة عامة عن طريق التعليم العالمى لترجمة المسئوليات العامة إلى سلوكيات محددة، بواسطة الحكومات والمؤسسات والأفراد فى كل جزء معرض للخطر فى العالم.

هناك أكثر من ٥ بلايين نسمة، يشكلون الآن عاملاً أساسيًا فى تغيير الطبيعة « كل فرد على الأرض هو جزء من القضية، بما يجعل من الصعب تنظيم استجابة مؤثرة. ولكن كل فرد على الأرض يميل إلى المعاناة من النتائج، التى تقوم بعمل استجابة أساسية مؤثرة، وينبغى أن يجعل من الممكن إيجاد إحدى هذه الاستجابات يدرك النمط العالمى بشكل واسع» . هكذا كتب عضو مجلس الشيوخ، والسيناتور آل جور، الذى رأس وفد الولايات المتحدة فى ريو، فى كتاب نشر فى أوائل عام ١٩٩٢ . وبعد شهر من عودته من ريو، تم اختيار جور بواسطة الحزب الديموقراطى ليكون نائب الرئيس فى الولايات المتحدة. كانت البيئة العالمية قد تحركت إلى المرحلة الوسطى، ولقد تم اختيار جور لأنه قد عمل بجد؛ لكى يفهم ماذا يعنى هذا بالنسبة للولايات المتحدة وللعالم.

لقد كان الرأى العام مؤثراً، ولكن نتيجة مؤتمر ريو تمثلت فى الافتراض المعروف فى اتفاقيات الأمم المتحدة من الممثلين الحقيقيين فى القضايا الدولية، وهم الدول. ويتم معظم تلوث العالم فى الماضى، ومعظم التصرفات البيئية المستقبلية تتم بواسطة الهيئات غير الحكومية من الفلاحين الأفراد إلى الشركات الكبرى. وكان معظم الشركات – إن لم يكن المزارعين – على هوامش الحوار فى ريو. وقد حاول موريس سترونج بصعوبة أن يخلق مجالات أوسع للمشاركة. ولكن النتيجة النهائية كانت ما الذى يمكن أن تضعه الحكومات القومية فى الاعتبار؛ لصنع سياسة بيئية. وفى الدورة التالية اشتركت المؤسسات ومنفذوها فى الحوار فهم الذين يقدرون على تحمل نوايا المتحدثين.

كان التركيز على الدول متعباً بطرق مختلفة؛ فالمراقبة والتقييم البيئى تم التعامل معهما على أنهما أشياء، لابد أن تقوم بها الحكومة. ولكن فى القرن الحادى والعشرين هل يترك موضوع البيئة العالمية كمهمة للمفاهيم العالمية والتكنولوجيا والمعاهد؟ وبالإضافة إلى ذلك فالشئون العالمية لاتخص الدول. وكنتيجة لذلك، فيما عدا المناقشات الخاصة بالغلاف الجوى، فإن هذا الجزء الأكبر من البيئة العالمية يتركز على حافة اهتمام المسئولين فى ريو.

وهناك تعليق مهم قبل أن نترك قمة الأرض، إذ تكون العبارات المستخلصة مفيدة إذا أدَّت إلى تصرفات عملية وتعاون عملى. ولكن هل تؤدى التنمية المستمرة إلى «إزالة الفقر»؟ لقد أصبحت كلمة «مستمرة» كلمة مشهورة فى الوقت الحالى، والحوار سهل جداً فى سبيل عدم تحقيق نمو باسم الحرية البيئية.

لا ينبغى أن يكون عرضنا للبيئة العالمية مجرد حمايتها من التدهور، أو مجرد حمايتها من أنفسنا. بالتأكيد.. فإنه علينا حماية أنفسنا من أن تكون الشئون العالمية شئوناً إنسانية، ولكن «مأساة الموضوعات العامة» الحالية هى أننا لانستخدم ما تقدمه. ولم تستخدم الأقمار الصناعية أو تكنولوجيا المعلومات لتضييق الفجوة بين الغنى والفقير؛ لأنها تساعد الغنى لأن يعمل أكثر كفاءة مع وضد بعضهم البعض.

إننا نضيع معظم أشعة الشمس المفيدة بدلاً من تحويلها إلى طاقة مستخدمة، كما أننا مازلنا نتجاهل الطاقة الكامنة فى اختلاف درجة الحرارة بين سطح البحر الاستوائى وأعماق المحيطات. لم نمد موهبتنا البيوتكنولوجية لاستخدامها؛ لتنمية الموارد التى تجعل الدول الفقيرة غنية، أى استعمالهم المكثف باستخدام الكتلة الحية، والإشعاع الشمسى.

إن فكرة الاستمرارية تدعونا لمناقشة أى بيئة تركناها... وهى ليست فكرة ديناميكية بالحد الكبير الذى يؤدى إلى توليد دفعة عالمية لتحقيق النمو والعدالة.

إدارة السلوك العالمى

إن المشكلة ليست مشكلة إدارة الشئون العالمية، بل إنها تكمن فى إدارة السلوك الإنسانى فى الشئون العامة؛ فالطريق ملىء بالاختيارات الأخلاقية لعمل مصالحة بين ما هو ذا كفاءة، وما هو متعقل وعادل.

* ما دعوى أجيال المستقبل على صناع القرار فى الوقت الحالى؟ إن الطريقة التقليدية

لوضع الأحفاد فى الحسبان هى «التقليل من مشاكلهم». ولكن لا يجب أن تكون أسعار منتجات اليوم بتكلفتها الاجتماعية الحالية، متضمنة ما تستعيره من هؤلاء الأحفاد؟ هل لابد من تفضيل الفقير اليوم على أبناء الأغنياء فى الغد؟ من ممن يمكنهم اتخاذ القرار وصنعه يمكن أن ينصرف إلى تحقيق شكاوى الشكاوى من سيولد؟

* إن معدلات الاستهلاك هى اسم آخر لمعدلات التلوث. هل يمكن أن نتوقف عن تدعيم عدم الكفاءة (كما هو فى الطاقة) والإضافات فى (الطعام) والفضلات السامة؟ تتوقع الصين مضاعفة إجمالى الإنتاج فى خلال سنوات قليلة، باستخدام الفحم الناعم وابتعاث ثانى أكسيد الكربون الذى يعمل على تسخين العالم، التى تشارك فيها الإنسانية كلها مع الصينيين. هل يمكن أن يكون ذلك معقولاً، كمقياس الحماية البيئة العالمية ولبقيتنا من أجل حماية الصين لصنع ٢٥٠,٠٠٠ ألف غلاية وقود، تعمل بكفاءة؟

* «نحن الناس» سوف نصبح ٦,٣ مليار بحلول عام ٢٠٠٠، وقد تم ذلك فى خريطة، سواء ثبت عدد سكان العالم عند ٨ بلايين أو ١١ بليون أو ١٤ بليون، وأصبح ذلك السؤال أهم الأسئلة الخاصة بالبيئة العالمية. من الذى يكون مسئولاً عن ذلك؟ ولماذا لايتم ذلك؟.

(عندما حدث انهيار خطير فى اقتصاديات السوق، توقفت شركات القطاع الخاص عن محاولة بيع موانع الحمل حول العالم خوفاً من المقاضاة والمتاعب مع حكوماتهم. والنتيجة الساخرة هى زيادة حادة فى استخدام الإجهاض كطريقة لتحديد النسل).

* إذا لم يلوث الإنسان البيئات العالمية العامة باختياره. من الذى يضع القيود على سلوك الإنسان فى الأشياء العامة؟ هل هؤلاء هم فقط ذوو الشجاعة الفنية القادرين على اقتحام انتاركتيكا وتشويه المحيطات، وتخريب طبقة الأوزون وسكب غازات ساخنة

فى الأرض، ونشر الصخور فى الفضاء الخارجى؟ أم هم بعض الموظفين القضائيين المتفق عليهم، لكل فرد يمتلك الأشياء العامة؟

دعنا نشرح الموضوع بشكل آخر: ينتج التغير العالمى الآن بسبب ما يفعله مئات الملايين من الأفراد والأزواج، وسوف يتغير اتجاهه وسرعته إذا توقفت مئات الملايين من الأفراد والأزواج عن عمل شىء، أو قامت بعمل هذا الشىء.

وبما أن هذا النوع الجديد من المشكلات يعتمد على مثل هذه المشاركة الواسعة، ويصل إلى مجالات فنية ومهنية عديدة، ويلمس كثيراً من الاهتمامات الاقتصادية والأمور السياسية الحساسة.. فإنه ليس من المتوقع أن يكون أى نظام حكومى صالحاً. وثمة شىء واحد من المؤكد أنه لن يحدث، ألا وهو تبنى دستور لهذا النوع من المشكلات، ذلك أن المشكلات العامة يتم الحكم عليها جميعاً أم لا.

يمكن أن نعتقد أن الشئون العالمية - على أحسن الأحوال - «نظام»، وليست مكانًا أو فضاءً. ولذا فنحن بحاجة إلى ما يطلق عليه موريس «الشروط الحدودية» و«الروابط» فى النظام العالمى. فبمجرد فهم حدود النشاط الإنسانى بصورة فعالة، سيتاح المجال أمام الاختيارات الجمعية والأيديولوجيات؛ حيث يكون واضحاً ماذا نعنى بالنشاط الإنسانى والشروط الحدودية، ونعرف ما نحب أن نفعل، وما يجب أن نتوقف عن فعله. لم يستطع مؤتمر ريو أن يدفع بالمنطق إلى هذا الحد لتأسيس الشروط الحدودية، التى يفضل عدم تخطيها.

ويمكن هنا تطبيق مبدأ المنظمة ذات الاتجاهين. إن النظم العامة وأخطار التدهور والنزاع تستلزم تأسيس أخلاقيات عامة ومعايير وقواعد وأصول الطريق. وهنا يمكن أن نتناول مناقشتهم واستخدامهم بواسطة المشاريع الخاصة والعامة والمشتركة داخل إطار المعايير والأخلاق المتفق عليها. هذا الإطار هو الذى اشترك العاملون فى صنعه، ولكن لهم دوراً استشارياً.

من ذا الذى يضع قـواعـد مـثل هذه اللعـبـة؟ لابد أن يكون ناديًا يتـحـدث باسم «البشرية» كلها، الملاك الجماعيين للشئون العالمية. وهذا النادى الذى يتحمل تلك المسئولية، لابد أن يكون ذا حجم معقول، ولابد أن يمثل الناس الذين يستطيعون صنع شىء ما من أجل المشكلات التى تواجه العامة؛ أى الذين يلوثون الهواء العالمى والمياه العالمية؛ ويقطعون الغابات الاستوائية، ويتركون بقايا الصخور فى الفضاء الخارجى، ويفرشون الأراضى البور فى قارة انتاركتيكا، وإذا لم يتفقوا على ما يجب أن نفعله، فلن يتم فعله. إن الشىء المهم هو عدم الجدال واللوم، ولكن التنظيم من أجل العلاج.

هناك جزء غير مستخدم، من الآلية الدولية يمكن أن يستخدم استخداماً مفيداً لحماية ومراقبة تراثنا العام المشترك. إنه وكالة الأمم المتحدة للوصاية، وهى جزء كبير من ميثاق الأمم المتحدة (موازٍ للجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن)، الذى تركه نجاح تقليل الاستعمار، فى أنحاء العالم، دون وظيفة.

سوف يعترض خبراء الأمم المتحدة بأنه من المعقد جداً صقل وكالة الوصاية من مهامها الراكدة، وتحريكها تجاه الموجات العنيفة فى الشئون الدولية. وبالتأكيد.. فإن هدفها الأصلى (صنع السياسة للأقاليم التى تحت شرعية ما، أو البعيدة عن الدول الأعداء كنتيجة للحرب العالمية الثانية» أو بالأحرى غير القادرة على حكم نفسها)، كان يختلف عن صنع السياسة من أجل الشئون العالمية، كما كان فى الأربعينيات، عما أصبحت عليه فى التسعينيات. وكبداية فإن الاسم صحيح، ولابد أن يتصرف الشخص من أجل البشرية كوصىٍ على البيئات المحيطة الأربع.

يمكن ألا تقوم وكالة الوصاية بهذا الدور، فأعضاؤها الأصليون يفترض أنهم خليط متناسب من الدول، التى تدير أقاليم الوصاية، وعدد متساو لمن لايفعلون ذلك. إن أى تغيير فى صيغة العضوية الثابتة يعنى تعديل ميثاق الأمم المتحدة، بما يفتح المجال أمام هذه الوثيقة لمناقشة التلوث الخاص، بتلك الأغراض البلاغية فى المقدمة والفصل الأول. ولكن المجلس الحالى المؤقت يمكن أن يشكل تفويض وصاية خاص بالشئون العامة، يتكون من

الدول الأكثر قدرة على حماية «التراث العام للجنس البشرى» والاحتفاظ به، ليس فقط تلك «القوى العظمى التقليدية»، ولكن كذلك الأمم العظمى مثل البرازيل التى تعد دليلاً خاصًا على الأشياء العامة، وبعض الأعضاء غير الثابتين كما هو الحال في مجلس الأمن.

إن مثل هذا التفويض أحادى الاتجاه لا يستطيع إدارة أى شيء، فمهمته هى التفاوض حول الأخلاق والمعايير والإرشادات اللازمة لاستكشاف واستغلال الأشياء العالمية، ولحفظ سلامة البيئات العامة فى ظل المراجعة الصريحة والمستمرة. ويمكن أن يكون دور المفوضية فقط استشاريًا، دون الاقتصار على التصويت، وسوف يسمح ذلك لأعمال المؤسسات غير الحكومية الكبرى (المجموعات البيئية، والمتحمسين لحقوق الإنسان، والأكاديميات العلمية، والهيئات المهنية الأخرى)، التى يمكن أن تأتى لتفويض الوصاية بنتائج التحليل السياسى والفنى، وتأكيد استشارة المعايير والأخلاق، وسوف تكون أكثر فعالية للاسترشاد بها فى جدول الأعمال اليومى.

لن يتضاعف التفويض الجديد، ولكنه سوف يستخدم فى تحليلاته المستمرة، وإظهار أدوار المراقبة للوكالات الدولية الأخرى؛ مثل خدمة المراقبة البيئة العالمية الطموحة (GEMS) التى نظمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وربما تضاف إلى ذلك قدرة القمر الصناعى الخاص بالأمم المتحدة (UN) (المقترح فى الفصل السابع كعنصر من عناصر نظام الأمانات العالمى الجديد).

إن الأمر الرسمى لتفويض الوصاية من أجل الاستخدامات الإنسانية للشئون العالمية يمكن أن يرفع مباشرة من ميثاق الأمم المتحدة (المادة ٧٦)، لوكالة الوصاية الأصلية: «لتطوير الأمان والسلام ولتحفيز التنمية والتقدم السياسى والاقتصادى والاجتماعى والتربوى، وكذلك لتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، دون تمييز بسبب الجنس والعنصر واللغة والدين، وتشجيع إدراك الاعتماد المتبادل بين الناس

فى العالم، والتأكيد على المعالجة الاجتماعية والاقتصادية والأمور التجارية لكل أعضاء الأمم المتحدة وقومياتها».

وعندما لاتشترك الأمم المتحدة ذاتها فى العمليات، فإن تفويض الوصاية القوى يدعم الوكالات الدولية الأخرى وغير الحكومية، أو الأفراد كمراكز أولية تسهم فى حل المشكلات الخاصة، كما فعلت منظمة اليونيب (UNEP) فى تنظيف البحر المتوسط ومعاهدة الأوزون.

أما معاهدة انتاركتيكا، فإنها حالة خاصة، فهناك مجموعة من الدول عملت معًا على مدى أكثر من ثلاثة عقود، عن طريق استشارة مستمرة بين بعضها البعض، دون وجود منظمة دولية. ولكن من هم خارج نادى انتاركيتكا، لديهم الحق فى أن يعرفوا أن ما يتعلمه من هم داخل القارة لا يحرم الخارجين من الاستفادة العلمية التى قد يتوصل إليها العلماء بالنسبة لآخر قارة عالمية، غير مكتشفة. ويمكن أن يدعم تفويض الوصاية الخاص بالشئون العالمية كالمنتدى، الذى يمكن أن تتحكم فيه دول معاهدة انتاركتيكا، وتتناقش فيه بصراحة حول ما يمكن تعلمه من العمل فى إنتاركتيكا دون محاولة التفويض، أو اقتراح برامج قومية للقواعد العلمية بين الدول الموقعة على المعاهدة.

ومن خلال إطار السياسة التى أرستها المعايير والأخلاق، هناك أدوار لأنواع كثيرة مختلفة من المؤسسات غير الحكومية للجماعات المحلية، والخاصة الذين لايُعَدُّون مشاركين فى العلاقات الدولية؛ خاصة فى زيادة الوعى وتعليم الشعب التغيرات المطلوبة فى السلوك الفردى والجماعى؛ لأن ذلك يؤثر على الشئون العالمية.

يوجد ممارسو التحليل السياسى فى الجامعات والوكالات البيئية والجمعيات الطبية والصحية ومعامل البحث. وهم يستطيعون مد يد العون فى تصميم المعايير والمستويات والأخلاق وشرحها لمن يقومون بإرشادهم. وهناك دور «لنقاط الاعتماد» لمعرفة وجهات النظر السلطوية عن كيفية استخدام البيئات العامة، دون الوصول بها إلى التدهور.

وهناك دور لقادة الأعمال فى تنظيم سلوكياتهم البيئية، وشرح أهمية ذلك للمساهمين والمستهلكين. وهناك بطبيعة الحال دور لوسائل الإعلام فى خلق الاهتمام العام وعمل الاستعارات المناسبة.

وربما يكون الدور الأكثر أهمية هو دور المعلمين فى التأكيد للأطفال فى كل الثقافات أن يطوروا مع آبائهم شعوراً بالقضايا العالمية والسلوكية الجديدة، ويربطون هذا الشعور - بشكل فعال - بهوياتهم وتقاليدهم الثقافية. ولابد أن يهدف التعليم الخاص بالشئون العالمية قبل المدرسة - من خلال تعليم البالغين - أنماطًا سلوكية ونظمًا قيمية متناسبة مع البيئة المشاركة. ولا يعنى ذلك أن تكون المدارس وحدها صاحبة هذه الرسالة، بل إنه على الصحافة والقادة السياسيين والمؤسسات غير الحكومية بجميع أنواعها، أن يصبحوا معلمين لكيفية توافق حياة الإنسان فى صراعها مع الحياة الجمعية.

العلاج يبدأ من عندنا

أدت الشئون العامة العريضة والبعيدة الغامضة، والفضاء الخارجى، والغلاف الجوى، والمحيطات وقارة انتاركتيكا إلى مرض يمكن ككاثره، ولا يمكن انعكاسه. إن تصرفات البشر الجبرية تفوق التطور البطىء فى المخطط العالمى للأشياء، والشرح يسير، والعلاج هو نحن.

إننا نتحرك فى الشئون العالمية بغير انتظام نحو الفكرة العامة التى نلاحظها، وليس من الحكمة أن نصدر للعامة القوانين والعادات والممارسات، التى أثبتت فائدتها على الأرض الجافة.

ويقوم إطار العمل فى السياسات الدولية والأمان والتجارة والتمويل، وحركة الشعب على أساس من يملك ماذا. وفى مثل هذا الإطار يتم تبادل الأرض والمصنوعات البشرية. وتسمى الأماكن التى تتم فيها الصفقات والتفاوض حولها بأماكن التبادل. حتى الناس والرهائن والجواسيس وسجناء الحروب يتم تبادلهم، وكأنهم ممتلكات شخص ما. ولكن

الشئون العالمية بطبيعتها نظام مشارك، والبيئات الأربع التى تصنع الشئون العالمية بطبيعتها لا يمكن شراؤها أو بيعها أو إعطاؤها أو استلامها أو قياسها أو تناسبها، ومن ثم فلابد أن نشترك فيها جميعًا، ولكى نشارك. . فإننا بحاجة إلى الجسد الصلب لقانون أو نظرية فى الاقتصاد السياسى.

وهذا يفسر عدم فائدة الصراع والمنافسة وقوانين الحرب وتقاليد اقتصاد السوق، فى عمليات التفكير فى الشئون العالمية، ولذا فإن حماية المناطق المتجمدة وأشد الأجزاء رطوبة؛ مما يحيط بنا من أماكن، وتنقية الهواء الذى نتنفسه، واستخدام ضوء الشمس بحذر يساعد على استمرار الحياة، وقد أصبحت كل المفاهيم التى تشبه الكومنولث والمجتمع غامضة.

هل يجب علينا أن نفرض قيمنا على الأشياء العامة؟ وأنها حقيقة. . أنه أينما نلمس ذلك، فإننا نضل طريقنا عبر دووب غير معروفة عما أنتجته ملايين السنين. أن البحث الحالى يتقيد بشرط «لاتلمس» «لاتلمس» (أيًا كانت اللغة المستخدمة) وسؤال كهذا لم يتم طرحه لخمسة وعشرين عاماً رغم أنه لازال يستحق البحث عن إجابة وهو: هل تعتقد أنك تستطيع تولى مسئولية الكون وتستطيع أن تعمل على تحسينه؟.

وكطريقة عملية، لايمكن أن نترك الأشياء العامة بمفردها؛ فالمشكلة هى تنظيم الرأى العالمى مكانًا مكان، وقضية قضية، بطريقة تحفظ توازن شهيتنا بين المغامرة وتحقيق رسالتنا المدنية للاحترام الصحى لعامل الجشع فى كل مشروع بشرى.

الفصل الحادي عشر

نادى الديمقراطيات: تحالف الراغبين

«الديمقراطية هى شكل خلاب للحكم، ومليء بالتنوع والفوضى، كما أنها تقيم نوعاً من المساواة بين المتساوين أو غير المتساوين على حد سواء».

[أفلاطون، الجمهورية].

* * *

ألمحنا إلى الكيفية التى أدت بها السيطرة الإلكترونية عن بعد، والسرعة الهائلة، وتعقد الاتصالات العالمية، والتى تحسنت من خلال المعالجة السريعة للبيانات، إلى إدخال أسواق محلية فى شبكات باتساع العالم، ووسعت من نطاق الصراع المحلى ليدخل فى زمرة قضايا الأمن العالمى، وحولت الفقر المحلى إلى مشكلة تنمية عالمية، ومكنتنا من رؤية الكيفية التى تتراكم بها سلوكيات الأفراد لتصير تهديدات بيئية شاملة.

وفى المقابل، تقتضى كل من هذه الأمور اتساعاً فى طرق تفكيرنا، ومفاهيم واسعة عن الإدارة والحكم. فعلاوة على ذلك ستظل الشئون الدولية فى المستقبل المنظور موضعاً، يسيطر عليه عدد قليل نسبيا من الدول ما بعد الصناعية –أقل من اثنتى عشرة إذا حُسبت الجماعة الأوروبية كواحدة فقط– ودستين (٢٤ دولة) فى إطار قضايا تغرى الدول الأوروبية بوضع علاماتها التجارية بشكل منفصل.

لقد اتخذت – بالفعل – ثلاث مجموعات من مجتمعات المعلومات المتقدمة، كنواة

لناد ناشيء ومفتوح للديمقراطيات. وسواء طال الزمان أم قصر، ستكون دول أوروبا التى لاتضمها الجماعة الأوروبية، وعدد لا بأس به من الاقطار النامية الأكثر نجاحاً، مؤهلة كدول مؤثرة لأن تحكم حكماً متوافقاً مع النمط الديمقراطى، وستنضم إلى النادى سواء رغبت الدول الديمقراطية الأكثر رسوخاً فى ذلك أم لا.

وإذ تعمل هذه العضوية الممتدة على تغيير أنماط التعاون والتنافس، فإنها ستقرر مبدئيا حتى الجيل القادم أيًا من توسعات الأمم المتحدة، سيتم حفزه ودعمه ليعمل، وأى من أعضائها سيعملون مع بعضهم البعض، داخل إطار ميثاق الأمم المتحدة، ولكن بعيداً عن إجراءاتها، وتحديد أى عدالة واستقرار سيتم التوفيق بينها فى إطار حفظ السلام، وصنع السلام، وفى إطار النمو الاقتصادى والتنمية الاجتماعية، وفى استخدام وحماية العموميات العالمية. وخلاصة القول، ما إذا كانوا،، سيعملون معاً على النطاق العالمى؛ وكيف سيتم ذلك من أجل مستويات أفضل للحياة فى ظل حرية أوسع.

سياسات التحالف

حينما جلب حاكم العراق كابوس منتصف صيف ١٩٩٠، فإنه قد هيأ المسرح كذلك من أجل الاختبار الأبعد مدى للباب الأكثر عنفاً فى ميثاق الأمم المتحدة. وقد أوضح علاوة على ذلك، أنه ما لم يقم حلفاء الحرب العالمية الثانية المنتصرون (الذين أسموا أنفسهم الأمم المتحدة حتى أثناء الحرب) بتأسيس مجلس الأمن بالأمم المتحدة، بالفعل لكان لزاماً أن تبتكره فى العقد الأخير من القرن العشرين.

فمن أجل التحكم فى الأسلحة الغريبة وإدارة عمليات صنع السياسة العالمية الأخرى، شهدنا حاجة لوجود نظم ذات مستويين؛ بغية وضع قواعد كونية أو شبه كونية، ومن ثم ساعية للتأكيد أن سلوك المواطنين والقادة والحكومات الوطنية والمنظمات الدولية متفق مع المعايير العالمية، لقد أوضحت الأزمة فى الصحراء بالضبط نموذجًا كهذا.

ولوضع مثل هذه القواعد، فإنه ليس ضروريًا بالنسبة للشعوب أو الحكومات أن توافق على مبرر الاتفاق عليها. ففي حالة العراق، انتهكت حرمة البعض نتيجة العودة إلى الغزو الاستعماري في هذا العصر، الذي شهد تصفية العصر الاستعماري. لقد أدرك البعض ضرورة حماية إمداداتهم من النفط والحفاظ على أسعارها منخفضة. وكان لكل من الأطراف الأخرى غايته التي ينشد تحقيقها. فقد كان السوفيت مشغولين بالانفراج مع الغرب، واستهدف الأتراك الكشف عن أنفسهم كأوروبيين لا بأس بهم، وأراد الإيرانيون التأكيد على أن الخليج فارسي ما أمكنهم ذلك. وابتغى مشايخ النفط الأثرياء الحفاظ على عروشهم، بقدر اهتمامهم نفسه بالحفاظ على ثرواتهم، وأراد كل القادة العرب تحقيق درجة أعلى من الوحدة العربية، بيد أن معظمهم لم يتوهم صدام حسين بوصفه صلاح الدين العقد الأخير من القرن العشرين.

ما احتاجه الجميع لمتابعة أهدافهم المختلفة، هو مبدأ يدور حول موضوع التحالف وأداة هذا التحالف. وسعيًا لمبدأ لا تثار بشأنه الأقاويل، احتاجوا بصعوبة إلى أن يتجاوزوا الفقرة الأولى من المادة الأولى، من الفصل الأول من ميثاق الأمم المتحدة:

« ١ - لحفظ السلم والأمن الدوليين، وتحقيقا لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التى تهدد السلم، ولإزالتها. وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم، وتتذرع بالوسائل السلمية، وفقًا لمبادىء العدل والقانون الدوليين، لحل المنازعات الدولية التى قد تؤدى إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها.

وبالمثل، كانت أداة تحقيق التحالف معدة سلفاً: مواد الميثاق المتعلقة بالسلم والأمن غير المستخدمة، والتي يعلوها الغبار، فأدانت قرارات مجلس الأمن الحاسمة غزو وضم الكويت، بعد ساعات فقط من حدوثه، وقررت فرض عقوبات اقتصادية ملزمة، وأعلنت العراق بوجوب ترك كل المغادرين من مواطنى الجنسيات الأجنبية. وألزمت دولاً أن تعد

حصاراً أولاً على الطرق البحرية ثم الجوية بعدئذ، وذلك لجعل العقوبات الاقتصادية ضد العراق مؤثرة. وقد كانت هذه الإجراءات بمثابة أكثر التدابير المتعلقة بالعدوان سرعة وصرامة، خلال خمس وأربعين سنة، خلت بعد تبنى ميثاق الأمم المتحدة فى سان فرانسيسكو.

لقد أضفوا الشرعية على انتشار قوات أولئك (بقيادة الولايات المتحدة وبريطانيا) الذين كانت لديهم النية السريعة للعمل، ووفروا الغطاء السياسى لمن احتاجوه (الاتحاد السوفيتى، تركيا، إيران، واثنتى عشرة دولة عربية يقودها الرئيس المصرى حسنى مبارك). وساعدوا على إيجاد إحساس بالخزى إزاء التعاون، مع أولئك الذين رغبوا فى بادىء الأمر أن يبقوا على صداقتهم للعراق، وكأن شيئا لم يحدث. لقد تم التخطيط أيضا لإعطاء الانطباع بأنه وغد فى عزلته. وعلاوة على ذلك، افترضوا بعض الأسئلة الشيقة، التى تختبر للمرة الأولى مدى جدية حدود الفصل السابع من الميثاق، والتى تحول حوار المجتمع العالمى إلى قوة عالمية.

فبمجرد إعلان مجلس الأمن للعقوبات، ثار التساؤل عما إذا كان مشروعاً بالنسبة لمجموعة من الدول أن تفعل ما تراه ضرورياً لجعل العقوبات فعالة؟. كانت الإجابة «نعم» حيث تقر المادة الحادية والخمسون من ميثاق الأمم المتحدة «الحق الطبيعى للدول، فرادى أو جماعات، فى الدفاع عن أنفسهم، إذا اعتمدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة». ومن ثم فإن «تحالف المتطوعين» لديه حرية التصرف ليجعل قرارات الأمم المتحدة فعالة. لقد كان الأسطول البحرى الذى تجمع فى الخليج الفارسى فى عام ١٩٩٠ بمثابة التطبيق الدقيق لمثل هذا التحالف: وحينما أدلى أعضاء مجلس الأمن بأصواتهم للتأكد من تشديد العقوبات.. فإن ذلك لم يجعل الأسطول قوة تابعة للأمم المتحدة، وإنما تم تشكيل تحالف لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة.. وعلى نحو ما عبر السفير الأمريكى توماس بيكرنج، فإن السلطة الممنوحة لهذا التحالف «واسعة بدرجة كافية لاستخدام القوة المسلحة.. اعتماداً على الظروف التى قد تقتضى ذلك» ويذكر الميثاق الحصار

تحـديداً فى هذا الإطار. حـتى فى أثناء أزمـة الصـواريخ الكوبيـة سنة ١٩٦٢، كـان القانونيون يتعاملون بحذر مع هذه الكلمة (أى كلمة الحصار) (وأطلقوا بدلاً منها اسم المقاطعة السياسية والاقتصادية كأول أعمال المشاركة في الحرب)، لأن الحصار فى ظل القانون الدولى يعد من أعمال الحرب الفعلية، ولكن بطبيعة الحال يعد الفصل السابع ميثاق حرب للتعامل مع فعل خارج على القانون.

لقد تمت الموافقة على تجميع التحالف المحتمل لمواجهة العراق، دونما معارضة فى مجلس الأمن. بيد أن هذا لم يكن بالضبط ما قصده واضعو الميثاق لأن يحدث أولا، ولكنهم افترضوا أنه فى حالة عدم فعالية العقوبات الواردة فى الفصل السابع، فإنه ينبغى على مجلس الأمن (طبقًا للمادة ٤٢) أن يضطلع بمهمة تقوية هذه العقوبات مستخدماً القوات الجوية، والبحرية، أو البرية التى يسهم بها أعضاء الأمم المتحدة. وقد كان سيؤثر من حيث أنه سيجعل من الأسطول الحربى والقوات الجوية والقوات البرية.. قوة الأمم المتحدة.. وأنه كان ينبغى تعيين قائد يتبع الأمم المتحدة، وأن يرسل تقاريره إلى مجلس الأمن من خلال هيئة الأركان العسكرية، ذلك الكيان المتجمد طوال خمس وأربعين سنة بسبب الحرب الباردة.

ويمكن القـول أن عـمليـات الأمم المتـحـدة قـد تكون مطلوبة فى بعض الحـالات المسـتـقـبلية. ولكن فى عـام ١٩٩٠ أرسى مـجلس الأمن قـانونـاً جـديداً؛ حـيث أخـذ التحالف التطوعى على عاتقه تدعيم مستوى السلوك الدولى المعترف به على نطاق واسع، فيما قد يعد سابقة مهمة للغاية؛ إذ إنها تفضح أنه بمجرد وجود اتفاق عالمى وشيك فى الأمم المتحدة بشأن ما ينبغى فعله، فإن المنظمة العالمية نفسها لا تبرر بالضرورة ما ينبغى عليها إثبات أن أمراً ما يستحق أن يكون مهمة معقدة ومرتفعة التكلفة. وقد تكون العملية أكثر ملاءمة للقدرات أو التلاحم السياسى لمجموعة أصغر، مثل القوى الإقليـمـيـة فى جنوب شرق آسـيـا أو نصف الكرة الغربى، أو الجـمـاعـة الأوروبيـة فى منطقـتهـا.. بغض النظر عن التقسيمات الجغرافية اتحاد منشأ لغرض خاص لأولئك

المهتمين يكفى للعمل معاً لتدعيم قواعد الميثاق، والمتطوعين للإسهام بالرجال والنساء والقدرات والمعدات والأموال والخيال اللازم؛ لتحويل الإرادة التى عبر عنها المجتمع العالمى إلى أفعال ملموسة الأثر.

فن المشورة

يمكن القول بأن ما يحافظ على هذا التحالف متماسكاً، هو هدف عام يتم تكريسه على نطاق واسع من خلال مشاورات متواصلة، وهذا ما جعل الناتو يعمل أثناء أعوامه الخمسة وأربعين بوصفه الحلف الأكثر نجاحاً فى أوقات السلم عبر التاريخ. لقد كان التشاور فيما سبق هشًا، فالولايات المتحدة، ومن حين لآخر معها حلفاء آخرون كانوا يعدون غالبًا بإمكانية التشاور، ويحصلون على نصائح مسبقة بشأن قرارات وطنية اتخذت بالفعل، وكان هذا الضبط هو الحال خارج نطاق اتفاقية شمال الأطلنطى.

فى أكتوبر ١٩٦٢، أرسل الرئيس كينيدى دين أتشيسون إلى باريس؛ ليجرى محادثات مع الرئيس الفرنسى شارل ديجول بخصوص أزمة صواريخ كوبا، وما تقترحه الولايات المتحدة بشأنها. لقد كان سؤال ديجول الأول – على نحو ما تذهب رواية الحدث – متعلقًا بصميم علاقة التحالف: «هل أعلمتمونى أو استشرتمونى؟» أجاب أتشيسون الذى يعرف بدرجة أكبر كيف يدعى حقًّا ليس له، بأن هذه كانت نصيحة مسبقة، وليست تشاوراً. فابتسم الجنرال، مؤكدا على النقطة التى أثارها، قائلاً «فى هذه الحالة، فإننى أوافقكم على قراركم».

وبالنسبة لأولئك الذين يتحملون مسئولية اتخاذ القرار ومناقشته قبل العمل، يعتبر التشاور المستمر بمثابة درس يصعب أن يتذكروه. وفى الثمانينيات فقدت الولايات المتحدة عادة التشاور، حتى مع أفضل أصدقائها، وأصبح هذا التشاور فى إطار منفرد مع خصومها (الذين قد يكونون أحيانا على القدر نفسه من الأهمية). وفى إطار تتبع «نيويورك تايمز» لمثل هذه السوابق، تذكرت قيام ريجان بسحب قوات مشاة البحرية

الأمريكية من لبنان، دون إخبار بريطانيا وفرنسا وإيطاليا الذين وضعوا أيضاً وحداتهم العسكرية هناك تأكيداً لتماسك الناتو. كذلك فقد ظلت جهود البيت الأبيض لبيع الأسلحة لإيران وتمويل الكونترا فى نيكاراجوا، سراً ليس فقط على الكونجرس فحسب، ولكن كذلك على حلفائها، رغم أن لديهم ما يراهنون عليه فى هذه المناطق. لقد هاجم الأسطول الأمريكى – منفرداً مع تحذير بسيط – منصات البترول الإيرانية بالخليج الفارسى، وقد أوضحت السنوات الأولى من إدارة بوش النمط نفسه؛ إذ قامت الولايات المتحدة بغزو بنما دون إخطار جيرانها فى أمريكا اللاتينية، وأثارت حفيظة حلفائها الأوروبيين بإغلاقها السفارة الأمريكية فى أفغانستان دون استشارة أى من حلفائها، كما ضايقت بعض الحلفاء الآسيويين بسحبها المفاجىء لدعمها الأحزاب المعارضة فى كمبوديا. لقد كان مشاهدو المقابلة التليفزيونية مع وزير الدولة فى برنامج صباح يوم الأحد، هم أول أناس يعلمون بنية الولايات المتحدة فى اعتراض طريق التجارة العراقية فى البحر، وذلك قبل الموافقة على فرض الأمم المتحدة ذلك الحصار.

وبينما أصبحت مهمة التعامل مع العراق واسعة النطاق، ومشروعاً عسكرياً طويل الأجل ليشمل جميع أنحاء العالم، كان الرئيس بوش وأقرب مستشاريه يقومون بكثير من المشاورات، وتحدثوا مع – واستمعوا إلى – عشرات من الزعماء الوطنيين بالتليفون والزيارات الشخصية والدبلوماسية المتواصلة ساعة بساعة فى مقر الأمم المتحدة بنيويورك ومنظمة حلف شمال الأطلنطى (الناتو)، ومقر الجماعة الأوروبية فى بروكسل، وفتح قنوات اتصال طويلة غير نشطة (على سبيل المثال مع سوريا).. كل ذلك ساعين لتوفير الإطار الملائم لعودة الاتحاد السوفيتى؛ للتعاون فيما يتعلق بالشئون العالمية.

وقد وصف الفيلسوف جون جاردنر السياسات التشاورية فى الشئون العالمية، أثناء كتابته عن المجتمعات المحلية الأمريكية قائلاً «لعبة المصالح المتصارعة فى إطار أهداف مشتركة مثل دراما المجتمع الحر، وهى عمل شاق ذو جلبة، ليس لضعاف القلوب ولا منظمى التفكير... إن هدف عصرنا متنوع مندمج تماماً.

السياسات العالمية هى سياسات محلية

ما نوعية تحالفات المتطوعين التى سوف تتشكل، ولأى أهداف مشتركة، وما درجة صعوبتها وجلبتها، ليس هذا مبدئيا من اختصاص السياسات الخارجية للاعبين الرئيسيين، الدول ما بعد الصناعية، والتى توجه وتدير عجلة قيادة نادى الديموقراطيات. إن ما يحدد ما إذا كانوا - وكيف - سيعملون معاً فى أى قضية، هى قدرتهم وإرادتهم فى أن يحكموا أنفسهم بطرق تتوافق مع الاقتصاد السياسى العالمى، الذى يقتضى تغيرات مطلوبة دون عنف، ودون مسئولية على أحد... عموماً ليس ثمة أحد منهم لم يفعل ذلك بعد.

- **الولايات المتحدة:**

فى الولايات المتحدة، فإن عجز الميزانية العامة مرتبط بشدة بخلل الميزان التجارى، واتجاه «بيع أمريكا للمستثمرين الأجانب»، والقروض الضخمة من بنوك أوروبا واليابان، كانت جميعاً بمثابة إشارة على وصول الديموقراطية إلى مأزق. والشعب الأمريكى، المرضى فى هذه العيادة المدارة بشكل سىء، غير مستريح وغاضب على الأطباء، ومتوقع أن يؤخذ بين لحظة وأخرى إلى غرفة الطوارئ.

وفى المقابل.. فإن الاقتصاد الضخم لهذه الدولة الرأسمالية العظمى، والذى يعانى قصوراً فى رأس المال كان قوياً جداً وشديد المرونة، ذلك أنه على الرغم من وصول الدين القومى إلى ٤ تريليونات دولار (تضخمت من ٩٠٠ بليون دولار خلال الثمانينيات) وتأرجحها من الدائن الأكبر فى العالم إلى المدين الأكبر فى العالم، وتناقص قدرتها التنافسية فى بعض القطاعات المنظورة بدرجة عالية، مثل: أشباه المواصلات والسيارات، وانخفاض معدل الادخار بها (٥٪ مقارنة باليابان ١٨٪)، وقصور التعليم المدرسى بها، والفقر الحضرى بها، وانتشار المخدرات، والتوترات العرقية، والقدرة على النفاذ من حدودها الجنوبية، وارتفاع تكلفة الرعاية الصحية بها، وكباريها المتداعية وطرقها غير

المستوية، ومتاعبها البيئية، وإنشائها للمخلفات السامة، وعلى الرغم من كل هذا التنوع من جوانب القصور فى الثمانينيات.. فإن معدل النمو الاقتصادى الأمريكى كان موجباً بدرجة غير كبيرة (٢ إلى ٣٪)، وكان معدلا البطالة والتضخم بها (نحو ٥٪) منخفضين، مقارنين بالمستوى العالمى، إذا لم تقارن بالمستوى فى اليابان أو ألمانيا. وسجل إنتاجها الإجمالى رقما عالمياً يربو على ٤ تريليونات دولار، وإنفاقها العسكرى (نحو ٣٠٠ بليون دولار سنويا، أكثر من ٧٪ من الدخل القومى) مثل الدعم الرئيسى لحلف الناتو الناجح. علاوة على ذلك، بقيت الولايات المتحدة، بوصفها المقصد الأكثر تفضيلاً من قبل اللاجئين والمهاجرين من أى مكان آخر (عبر الممثل الكوميدى جاك بار، وهو غير خبير فى السياسة الخارجية عن ذلك بقوله «الهجرة أصدق تعبير عن الإطراء».

كان الإحساس بتأثير عجز الموازنة الأمريكية واختلال الميزان التجارى الأمريكى فى البداية بدرجة أكبر فى الخارج أكثر منه داخليًّا، الأمر الذى جعل من الصعب على قادة الولايات المتحدة علاج الأمر بوصفه أزمة وطنية، أكثر من كونها كرة قدم سياسية (لقد عبر هيوبرت همفرى السناتور المحترم الألمعى عن ولاية مينيسوتا، قبيل وفاته عام ١٩٧٨، عن المناقشات حول الميزانية الأمريكية فى مطلع التسعينيات بقوله «أن يخطىء فهو إنسان وأن يلقى بالتبعة على شخص آخر فهذه سياسة». ولم يبد أن معدل نمو اقتصادى متواضع مع درجة معقولة من التضخم أو نقص الوظائف، هو أمر بالغ السوء بالنسبة لمعظم الأمريكيين، حتى لو أمكن حدوث ذلك فقط من خلال قروض ضخمة، أضعفت الدولار فى سوق الصرف الدولية، واقتضت استقبالا مثيراً للضجر لتدفقات كبيرة من الاستثمارات الأجنبية بشكل غير مسبوق، منذ أن قدم إليها الأجانب، وقام المهاجرون ببناء السكك الحديدية عبر القارة فى القرن التاسع عشر.

وما المحصلة النهائية؟ تذكر هذه المحصلة فى أن الولايات المتحدة لاتزال دولة قوية، ولاتزال قادرة على أن تكون الأولى بين طرفين متساويين فى إطار أزمة (مثل الأزمة العراقية فى عامى ١٩٩٠، ١٩٩١)، بيد أنها مشوشة بفعل بعض المتاعب الداخلية، التى تعوقها عن القيادة من خلال الإنفاق المالى، على نحو ما فعلت كندا، منذ أربعة عقود

خلت فى مشروع مارشال.

- **كندا :**

لايحب أى من الأمريكيين ولا الكنديين النظر إلى كندا بوصفها دولة تابعة للولايات المتحدة، ولكن عندما يدخل الأمر فى إطار السياسة الاقتصادية فإن كل دولة من هاتين الدولتين، تعد الشريك الأكبر تجارياً للآخر، بل إنهما يعدان بلداً واحداً أكثر من كونهما بلدين، فكندا مثل الولايات المتحدة، تقبل المهاجرين دون شروط كبيرة، وتتناول بعض القضايا الاجتماعية (مثل الرعاية الصحية) بشكل أفضل، وبعض قضايا التماسك السياسى (مثل إقليم كويبك Quebec) بدرجة أقل. والقضايا العالمية لاتأتى غالبًا فى مقدمة الاهتمامات بالنسبة لجارتها الكبرى فى الشمال، مثل الاعتراف بالصين الشيوعية، وإدارة المساعدات الأجنبية، والمساهمة فى قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولكن كندا تعد - كعامل فى الاقتصاد العالمى - بالضرورة شريكًا وثيقًا للولايات المتحدة، هذا بالإضافة إلى دعمها، وإن كانت غير قادرة على تعويض ضعفها.

- **اليابان والباسيفيك :**

استشعرت اليابان مع مطلع التسعينيات ضجراً سياسياً من جراء نجاحها الاقتصاد المدهش، ذلك النجاح الذى أثار عجب العالم. لقد تم إنجاز هذا النجاح، ليس فقط من خلال الانضباط والعمل الشاق، ولكن أيضًا من خلال القدرة الملحوظة على تحقيق التراضى الوطنى؛ من أجل تحقيق الأهداف الوطنية الكبرى، والبحث والتطوير الصناعى الإبداعى، ونظم إدارة أعمال فريدة، ومعدل ادخار شخصى لايبارى إلا بما هو فى العالم الصناعى فقط (ياللمفاجأة) ، والذى يحققه الإيطاليون، ومعدل استثمار رأسمالى كبير (حيث كانت اليابان تنفق بالفعل أكثر على الزراعة والآلات، وبما يتجاوز ضعفى ما تنفقه الولايات المتحدة، التى يفوق اقتصادها حجم اقتصاد اليابان بنحو مرتين)، وكذلك من خلال فوائض ميزان المدفوعات الكبيرة التى جعلت من اليابان - بشكل

سريع نوعاً - المانح الأكبر للمعونات للعالم النامى.

كان التعبير عن الضجر المذكور تقريبا متعادلاً، حكم حزب واحد، بلغ الشقاق به حواف الانهيار، وسقطت المناصب العليا التى به فى براثن الفساد، ولم يبق من بقى فى الحكم فقط إلا لعدم البديل المتاح أو تطويره حتى الآن. نصيب الفرد من الدخل القومى- وهو ليس بعيداً عن ذلك الموجود فى الولايات المتحدة - هو بمثابة قناع لدخل حقيقى، بالغ الانخفاض بفعل الأسعار التى ترتفع كالسهم النارى، التلوث فى الهواء وعلى طول السواحل، وازدحام الطرق السريعة واكتظاظ فى المساكن الحضرية غير المحتملة. كما أن التطور الديموجرافى لليابان على المدى الطويل، كان يمثل تهديداً لحركيتها المتواصلة: ففى عام ٢٠٢٠، يتوقع أن يمثل السكان، الذين تتجاوز أعمارهم الخامسة والستين نحو ٢٤٪ من إجمالى عدد السكان عند مستوى الاستقرار.

لقد أدى تعارض سياسات التجارة والاستثمار بالفعل إلى إفساد علاقات اليابان مع أخلص حلفائها.. الولايات المتحدة، فى مطلع التسعينيات. لقد كان الصدام وشيكاً بين الرغبة اليابانية الخالصة للاحتفاظ بالنقاء العرقى من ناحية، وكل أنواع الالتزامات إزاء القوى الكبرى فى الداخل والخارج من ناحية أخرى، وهى تراوحت بين الحاجة إلى امتصاص المزيد من اللاجئين والكوريين، الذين ثبتوا أوضاعهم فى اليابان بوصفها أموراً ضرورية للقيام بأعمال شاملة فى إطار عالم متعدد الإثنيات، ويتسم بالاعتماد المتبادل. ومن ناحية أخرى... لقد تجلت المعضلة ضمناً فى ذلك التناقض بين التصور اليابانى فى أخذ زمام القيادة من ناحية، وافتراض لدى بقية العالم بأن ثروة اليابان قد ألزمتها أن تمضى قدماً، وتساعد على تشكيل التغير السلمى فى الفوضى العالمية الجديدة.

توجد مشكلات أكثر سوءاً من كونها غنية، ومتوقع لها أن تحدث نواتج أكثر، بيد أن المعضلة لن تكون خافية؛ فاقتصاد اليابان سيكون محتمل الاستمرار فى النمو عند الحد الفاصل لمجتمع المعلومات العالمى. ولذلك.. فإن القوة المالية والتكنولوجية اليابانية

ستحسن اعتمادها المتبادل عالميًّا.

ولكى يصبح وجود حلول أمراً محتمل الحدوث، من خلال نظام تجارة أكثر انفتاحاً مما لو أصبح عالماً متجانساً بشكل طبيعى، ومن خلال تأسيس مشروعات عالمية طموحة، خصوصا فى العالم النامى، تم تمويلها بواسطة اليابان ومستثمريها بدرجات متفاوتة، سيكون لزاما على معظم اليابانيين تعلم دروس، أخذ الأمريكيون وقتاً طويلاً ليتعلموها، وهى: أن القدرة على الدفع ليست هى القدرة نفسها بالنسبة لما تعرفه عنها ككل. وليس ثمة أمة واسعة الغنى تحتكر قدراً هائلاً من العمل العقلى والخيال والإدارة المبدعة للتغيير السلمى تصبح عرضة للاحتياج.

وفى منطقة الباسيفيك، سجلت بعض من أكثر شعوب العالم حركية (ديناميكية) نجاحات ملموسة من حيث مستوى النمو. ويحتضن المحيط الهادى والباسيفيكى، المجتمعات العالمية ما بعد الصناعية الأولى والثانية، ومعظم طاقات صادرات العالم من الغذاء، ومعظم الاقتصادات (كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج وسنغافورة) التى خرجت فى السبعينيات والثمانينيات من دائرة الدول الأقل نمواً، ولقبت باسم النمور. وبأخذ الاستثناء المهم (وربما المؤقت) الخاص بالصين فى الاعتبار، يمكن القول أن الأسواق تتجاوز مقولات ماركس.

لاتزال توجد جيوب فقر كبيرة لكن خلال جيل من الزمن، لن توجد هناك دول فقيرة فى شرق آسيا والباسيفيك إذا أمكن تجنب الحرب، وإذا ما صبر الأمريكيون، الذين فعلوا الكثير لجعل هذا الهدف المهم ممكنا، على البقاء طوال ذلك.

لايزال مستقبل الباسيفيك - بطبيعة الحال - مفعماً بعدم التيقن، فهل ستظل الصين، بمجرد رحيل الحرس القديم، تنظر إلى الحركية الاقتصادية بوصفها خطراً بالغًا من الناحية السياسية؟ وهل ستجتذب أرض الصين الرئيسية الصينيتين الآخريين: هونج كونج وتايوان لأحضانها أم أن جاذبيتها ستشد أقاليم المملكة الوسطى الجنوبية إليهما؟

وهل ستعيد روسيا تلك الجزر الهامشية إلى اليابان، وتتصرف حينئذٍ - فى المقابل - بدرجة أكبر كقوة باسيفيكية؟ وهل ستتبرم شعوب روسيا الآسيوية بتبعيتها لروسيا آخذة بزمام مستقبلها بنفسها؟

وهل سيصبح الواقع مشابهاً للاستعارة اليابانية عن تشكيل الأوز الطائر؛ حيث اليابان هى الأوزة القائدة بينما دول شرق آسيا الأخرى تتخذ مواقعها على الخط طبقاً لمدى تحسن أداء اقتصاداتها؟

أم هل ستظهر مجموعات باسيفيكية أوسع، على طول خطوط التعاون الاقتصادى الخاص بآسيا الباسيفيكية؛ فتربط كلاً من الولايات المتحدة واليابان مع القدرات غير العادية لقوى الباسيفيك المتوسطة (جمهورية كوريا والنمور الآسيوية الأخرى، بالإضافة إلى كندا والمكسيك وأستراليا ونيوزيلاندا) فى شراكة تجعل القوة اليابانية المتنامية والمؤثرة، تبدو آمنة بالنسبة لجيرانها، مثلما صارت ألمانيا أكثر قبولاً فى أوروبا تكاملية بشكل متزايد؟ إن منظمة التعاون الاقتصادى لآسيا الباسيفيكية مفتوحة بالفعل لانضمام دول جديدة مثل الصين حينما يحظى شعبها بحقه فى حكم نفسه، وأمام روسيا الآسيوية حيثما تسترد وضعها فى القرن الحادى والعشرين.

وربما يعد اقتسام المحيط على الأقل أساساً جيداً للتعاون مثل اقتسام الأراضى الواسعة. لقد أصبح شمال الأطلنطى فى القرن العشرين عبارة عن شبكة مغزلية كثيفة من الاتصالات: أمن متبادل، تجارة واستثمارات، تبادل ثقافى، حركات تحررية للشعوب والأفكار، وبالمعدل المخبأ نفسه من أجل حوض الباسيفيك فى القرن المقبل.

* أوروبا:

تمضى أوروبا فى طريقها بشكل جيد؛ لكى تصبح السوق العالمية الأوسع، بل وربما القوة الاقتصادية الأكبر أيضاً. بيد أنها لم تعد بعد «أوروبا» الموحدة سياسياً، بل وربما لن تصير أكثر تكاملاً مما وصفها دافيد كاللو «عملية تامة وجدلية نوعاً ما... اتحاد

كونفيدرالى بين دول.. ولا يوجد هيكل بيرواقراطي جماعى يربط بينها لايوجد» ثم يضيف «هذه طريقة سيئة لحكم اقتصاد قارى».

بعد أربعين عاماً من محاولة إخراج حلم جين مونيه إلى النور، بقيت الأمم الأوروبية قوية ثقافيا وسياسياً، حتى وهى تسهم بنصيب من سياداتها، حيث رسمت بحرص سبيل إنجاز الاتحاد الاقتصادى. وفى المقابل، كانت الحركات الاقتصادية ذات تأثير قوى. وفى مطلع الثمانينيات، كان الأوروبيون وأصدقاؤهم عبر الأطلنطى يهزون رؤوسهم عجباً لحالة تصلب الشرايين الأوروبية، كما أن تكلفة رأس المال والعمل العالية الخاصة بهم قد أعطتهم مزيداً من القناعة بتشاؤم المستقبل الأوروبى. ومع مطلع التسعينيات، وفى ظل هدف سوق ١٩٩٢ الموحدة للسلع والخدمات، والعمل الذى أخذ بجدية شديدة، صارت المعنويات والحيوية والمشروعات والطموح فى حالة خارقة للعادة. لقد اجتذبت الاستثمارات اليابانية والأمريكية، والمشروعات المشتركة العملاقة فى عديد من مجالات التكنولوجيا الفائقة. وقياساً بالتجارة بين الدول، كانت أوروبا بالفعل متكاملة بدرجة عالية: ففى ١٩٨٨، سجلت التجارة بين أقطار المجموعة الأوروبية نحو ٢٠ إلى ٢٥٪ من ناتجها المحلى الإجمالى المشترك، وبما يقارب معدلات (٢٥ إلى ٣٥٪) تجارة معظم ولايات الولايات المتحدة مع بعضها البعض.

كانت ألمانيا – حتى فى ظل عودة أبناء العمومة الشرقيين الأفقر إلى الحظيرة – الاقتصاد الأقوى ولكنه – وكما عبر كورت بيدنكوف – لايزال «اقتصاد يبحث عن دولة». فى الواقع.. فإنه إذا لم يكن قانوناً، صار البنك المركزى الألمانى بنكًا مركزياً للقارة، وكان دور البنوك المركزية للدول الأخرى فى مساعدة الألمان الذين يصنعون قراراتها كان باهتاً. لقد خرج تلوث الأنهار الأوروبية العزيزة ودعمه الحضرى من حيز التحكم، وبرزت جماعة «الخضر» فى بؤرة السياسة. وكما هو الحال فى اليابان، كانت الاتجاهات الديموجرافية (السكانية) المستقبلية فى قارة مسنة مثيرة للقلق على المدى الطويل: ففى ١٩٩٠ كان المتقاعدون الألمان يقدرون بثلث القوة العاملة النشطة. وفى عام ٢٠٣٠ سيقدرون بثلثين، هذا على الرغم من الهجرات الواسعة من كافة الأنحاء،

التى غيرت من الطابع الإثنى لألمانيا وجيرانها الأوروبيين.

ومن جراء ذلك صارت المتاعب الأوروبية ملموسة فى مطلع التسعينيات، ولم تكن كل المعجزات قابلة لأن تتحقق، وحتى المستقبل القريب، بدا قدر أوروبا مبشراً وصارت الحركية (دينامية) الجديدة للجماعة الأوروبية تجتذب بسرعة كلاً من الدول المحايدة والشيوعية السابقة إلى فلكها الاقتصادى. ورغم التطور.. فإن السياسة الخارجية الأوروبية مثيرة للقلق، لا سيما فى ما يتعلق بقضايا، تتصل بالعدوان العراقى والانهيار اليوغسلافى، حيث ظلت أوروبا كتنوع محدد من ثقافات، تعد بمثابة ملخص للرؤى العالمية عموماً.

حتى حينما واجهت أوروبا تهديداً مميتاً لخطوط إمدادها بالطاقة من الشرق الأوسط، كان المجتمع الهش فى بادىء الأمر فى حاجة للتحول من انشغاله بالتكامل الاقتصادى إلى تفكيره فى وضع الاندماج السياسى. ففى فرنسا - ورغم وجود حكومة اشتراكية - كان تردد وحيرة جوليه واضحة للعيان فى اقتفاء أثر الولايات المتحدة بحرص بالغ. وقد أفصح استطلاع للرأى فى أغسطس ١٩٩٠ عن ترحيب نحو ٦٥٪ من الشعب الفرنسى برد الفعل الأمريكى السريع تجاه الأزمة العراقية. بينما وافق ٦١٪ على إحساس حكومتهم بالضيق إزاء عقوبات الأمم المتحدة. وقد علق أحد كتاب الأعمدة فى جريدة الـ «فيجارو» متهكماً: «بكل منهما يوجد ١٢٦٪ من الشعب الفرنسى، أو أن بعضاً منهم يعتقد أن فرنسا لم تعد قادرة على لعب دور شديد السطحية فى قضايا بالغة الأهمية عالمياً». وفى غضون أسابيع من أخذ الرهائن، وانتهاك العراق للأعراف الدبلوماسية، لم يعد ثمة ما يتفاوض بشأنه، ومن ثم اشتركت فرنسا مع المملكة المتحدة وآخرين فى إرسال قوات برية إلى الصحراء.

لم تلبث أن برزت سياسة أكثر غموضاً وحساسية، وثيقة الصلة بالجماعة الأوروبية نفسها، حينما أعلنت كل من كرواتيا وسلوفينيا استقلالهما، واندلعت الحرب الدولية

على حدود الجماعة الأوروبية. لقد أرادت ألمانيا وإيطاليا الاعتراف بالدول المستقلة عن يوغسلافيا، بيد أن دولاً أوروبية أخرى، مثل إسبانيا والمملكة المتحدة، لديها مشكلاتها الإثنية الانفصالية الخاصة، والتي تثير قلقها. وفي البداية وتجنباً للانشقاق، حاولت الجماعة الأوروبية التوسط بين الصرب والكروات، وتوصلت فقط إلى سلسلة من اتفاقات وقف إطلاق النار، والتي تم خرقها فيما بعد. حينئذٍ، ولتجنب الانشقاق ثانية، وافقت الجماعة على إمكانية شروع أعضائها في التعامل مع دول يوغسلافيا المنفصلة كدول مستقلة، ينبغي تعهدها بالرعاية.

وضعت اتفاقية ماستريخت، التي وقعت في مطلع ١٩٩٢، آلية رسمية لتطوير السياسة الخارجية الأوروبية. وبالفعل، جعلت التحولات في الاقتصاد السياسي العالمي (الصعود النسبي لليابان، وتبخر الاتحاد السوفيتي، والأفول النسبي للولايات المتحدة، والاتجاهات الديموجرافية في أوروبا الشرقية، وإعادة توحيد ألمانيا كجزء من أوروبا الغربية) الأمر ممكنا لأوروبا، لأن تمارس دوراً فعالاً أكثر كقوة عالمية في السياسات والأمن.

وعلى الرغم من أن أوروبا العربية كانت في سبيلها لأن تصبح اقتصاداً موحداً، إلا أنها كانت لاتزال بعيدة عن أن تصير «أوروبا» الموحدة في كل الأهداف. فعلى حد تعبير جورج بيرثون عضو اللجنة الثلاثية عن فرنسا: «لقد افتقدنا عادة مناقشة حلول لقضايا عامة». وكما ذكر نائب رئيس سيتي بنك: «لقد وجد مراقبي الأمريكي المفضل في أوروبا ليصبح بمثابة أخي المقيم في باريس» وأردف بأن «الوحدة السياسية تقتضي افتراضات مسبقاً بوجود شعور بالانتماء لجماعة يعدها قدره... جماعة دول لديها إرادة أن تلعب دور قوة عظمى بشكل شامل في إطار الدفاع وإبراز القيم المتميزة في الحضارة الأوروبية. ودون هذه الإرادة السياسية والطموح الأيديولوجي، فإن الوحدة الأوروبية ستظل من قبيل الصياغات الفنية.. مفيدة، إلا أنها .. بلا تربة وبغير جذور. على حد تعبير شارل ديجول.

دروس حلف الناتو العالمية

كانت الحرب الباردة بمثابة غذاء سياسى ومواجهة نووية شديدة البرودة، متمركزة فى أوروبا. لقد هبت رياحها فى المراحل المبكرة على أوروبا: إعادة توحيد ألمانيا مع ضمان أمن جيرانها، ومساعدة أوروبا الشرقية فيما يتصل بالتداعيات الاقتصادية المترتبة على اختياراتها السياسية، ومحاولة التقدم على صعيد التكامل الاقتصادى، تبين ما إذا كان هناك مستقبل للناتو..

لقد كان واجبا أن يظل حلف الأطلنطى فى العمل لبضعة سنوات قادمة على الأقل؛ ليتعامل مع المخلفات الخطيرة للحرب الباردة، تلك القضايا القديمة التى صارت حالياً مؤهلة للحل بفضل العناية الإلهية. لقد كان ذلك التركيز الضخم من الرجال والعتاد العسكرى والتهديد والشواذ، وحتى الأمور المضحكة يقتضى الحد منه وبسرعة.. لقد كانت تلك هى المهمة الأساسية، والتى كان واجباً على الناتو أن يخوض غمارها، وأن يحتفى - لا أن يضيق - بنجاحه فيما جاء لإنجازه.

يوجد بالفعل منتدى أكثر تفككاً؛ من أجل قضايا أوسع، حيث كان من الملائم أو من الضرورى لكل من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة / كندا أن تنضم إلى منتدى يربط بين قدرات ديموقراطيات أوروبا الشرقية الوليدة، والدول الأوروبية المحايدة (هل كان يوجد أى يسار بالنسبة للسويد وفنلندا والنمسا وسويسرا لتكون محايدة بشأنه).

هذا هو إطار الأمن وحقوق الإنسان الخاص بلجنة الأمن والتعاون فى أوروبا، والتى كان عدد أعضائها عند التأسيس خمس وثلاثين دولة (تضم كندا والولايات المتحدة) وقد أسست من خلال الميثاق الختامى لمؤتمر هلسنكى فى عام ١٩٧٥، هذا مع توسع فى عدد الأعضاء، دون زيادة فى مساحة الإقليم، عندما تفكك الاتحاد السوفيتى. لقد أنجز عمل مفيد تحت مظلة هذه المنظمة بالفعل لتنمية إجراءات بناء الثقة فى أوروبا (تقديم

إخطار مسبق عن حركات التسلح، ومثل هذا النوع من الأشياء) وتحد من إطلاق يد الحكومات فى انتهاك حقوق الإنسان. لقد كان يطلق عليها اسم عملية هلسنكى، حتى أثناء الحرب الباردة... تلك العملية التى أرست بوضوح أن تعامل الحكومات مع مواطنيها، شأنه شأن أى عمل آخر كذلك.

ولذا.. يوجد عديد من الآليات التى تدور حول قضايا محورها أوروبا، وسوف تكون الجماعة الأوروبية فى مركز هذه الأشياء، ليس فقط مع السوق الموحدة، التى ستثير الإعجاب الحضارة الأوروبية التى تأمل تحقيقها، ولكن أيضاً مع الرؤية الأوروبية الموحدة المتماسكة للعالم.

لم يعد قدر أوروبا موجوداً بعد فى أوروبا وحدها... إنه مرتبط الآن بمستقبل الكون – بالأمن العالمى – الاقتصاد العالمى – التنمية العالمية – ذلك أنه لايوجد ما يمكن اعتباره حلاً أوروبيا لمثل هذه القضايا. وتطرح إعادة ترتيب القوة فى السياسات العالمية الدور الأوروبى المحتمل، بعمق فى إطار عالم أرحب، واللغز هو ما إذا كان التكامل الاقتصادى الأوروبى سينتج أيضا نوعًا جديداً من القوة العالمية، مشروع جماعى لحضارة أوروبية.

فى هذه الظروف الجديدة، صار سؤال «ماذا سيكون مستقبل الناتو؟» ذا مضمون أقل فأقل. ما الذى يمكننا تعلمه من تجربة الناتو، فيما يتعلق بتنظيم نادٍ أوسع للديموقراطيات؟ هذا هو السؤال.

لقد كان الناتو ضرورة: ١ – لمواجهة الاتحاد السوفيتى الطموح والتوسعى، و٢ – لدعم انتعاش ألمانيا لتصير ناجحة وآمنة، و٣ – لتوفير الأمن اللازم لتحقيق الازدهار الأوروبى. وهناك الآن تشابه فى جميع أنحاء العالم إزاء كل من هذه الاحتياجات.

١ – إن التصميم العقائدى الجامد للنظم التسلطية، الذى يعنى أن تسيطر على جيرانها، وأن تحرم شعوبها من الحقوق، لايمكن اعتباره احتكاراً شيوعيا. وسوف تستمر الأسلحة الخطيرة بشكل متجدد وطنان ومزعج فى إذكاء طموحات متماثلة فى

أماكن أخرى، سيكون من الواجب عزلها واحتواؤها.

٢ – وبالنسبة لألمانيا، الخصم السابق، واليابان، فإنه بحاجة لأن يكون قادراً على تنمية قدراته التأثيرية، فى إطار من الديموقراطية والتعاون والخلو من القلق. تحتاج الدولتان أن تصبحا ممولتين متعاونتين بشكل تام مع ذلك النظام، بما يمكنها من أن تصيرا حيث هما الآن.. كما عبر برثوين لقد استغرقت ألمانيا (الجزء الغربى المسيطر منها) أربعين عاما فى ممارسة هذا الدور. ولكن اليابان ظلت بمثابة الرجل الغريب المقيم خارج – وليس فقط جغرافيًّا – المنظومة الغربية. كذلك، ومن خلال بعض السبل، أمكن لأستراليا ونيوزيلندا أن تكونا على علاقة بالغرب من خلال الثقافة، وكذا من خلال التحالف القلق الذى كونته أستراليا ونيوزيلندا مع الولايات المتحدة. وتوجد كذلك مجموعات متزايدة الدول، التى حققت نجاحاً اقتصاديا، وكذلك النمو الديموقراطى فى آسيا، بل وأيضاً فى أمريكا اللاتينية، التى تتخذ موقعها كديموقراطيات قادرة على مواصلة الحياة.

٣ – تحتاج ألغاز الفقر والتنمية – وهى قابلة للحل حاليًا، دون اكتشاف علمى جديد وحيد – إلى نظام أمن عالمى؛ حيث النمو مع العدالة، وحيث يمكن للتنوع الثقافى أن ينشأ عن التحرر من الخوف، كما ازدهر الانتعاش الاقتصادى الأوروبى خلف درع الناتو وسيفه.

وبالفعل.. فإن نادى الديموقراطيات المفتوح، هو فى طور التشكيل بالفعل، باعتباره النمط الأفضل لمعيشة، تشير إلى الحركات الديموقراطية فى الأعوام المقبلة. إنه تجمع استشارى لتلك الإرادات، وقدرتها على العمل معًا، فى أشكال متباينة، ومع قيادات مختلفة، ومن أجل حل مشكلات متنوعة؛ وفى قضايا تتطلب درجة غير عادية من التعاون الدولى لفعل أى شىء.

كان نادى الديموقراطيات محور مقاومة العدوان العراقى فى الخليج، وتُرى بؤرته

الاقتصادية فى اجتماعات القمة الدورية لمجموعة السبعة، بشأن القضايا التجارية والنقدية، وهى تعد بمثابة قلب وظيفة الأمم المتحدة فى حفظ السلام، والأغلبية المحددة فى مجلس الأمن، والمصدر الرئيسى لتمويل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، والقوات المتحركة خلف هذه الحوادث المنفصلة، مثل اتفاقيات حماية غلاف الأوزون، وقمة الأمم المتحدة الخاصة بالطفولة فى عام ١٩٩٠.

لايعد نادى الديموقراطيات منظمة جديدة كاملة، ذات سكرتارية وأمانة دائمة بأى شكل، ولكنها عبارة عن كونفيدرالية من المنتمين لها، ومركز للمبادرة، وإطار للتشاور.

يقوم النادى بتنسيق سياسات الحكومة، حينما تكون الحكومات هى الفاعل الرئيسى، وسيكون ملتزماً بإحضار المنظمات غير الحكومية للتشاور، حينما تكون هى أيضًا فاعلا رئيسياً، كما يتجلى ذلك بشكل واضح فى الاقتصاد العالمى، وفى التنمية الدولية، والبيئة العالمية.

ولو أنك استحضرت تلك الدول التى تحكم من خلال الاتفاق والتراضى، وأضفت تلك الدول التى تحاول بطريقتها الخاصة بلوغ ذلك المثال، سيتجلى لك من خلالها ذلك الناتج الاقتصادى العالمى الضخم، وخطوط الاتصال، والعلوم والتكنولوجيا، والموارد المالية، والقوة العسكرية. وهذه القوة تحتاج إلى أن تعبأ للمساعدة فى تطوير قواعد، ذات أطر مؤسسية عالمية (الأمم المتحدة ووكالاتها الفرعية المتخصصة - ولقاءات من وقت لآخر، مثل مؤتمرات الأمم المتحدة الخاصة بالبيئة الإنسانية، والتى عقدت فى ستوكهولم فى عام ١٩٧٢، وريو ١٩٩٢) ولجعل هذه القواعد ذات فعالية؛ من خلال العمل معاً لحفزها والدفاع عنها.

إن أولئك الذين لديهم قدم راسخة فى الديموقراطية العالمية، هم من لديهم الموارد. ولو أنهم عملوا معاً، لإحداث تغيير على صعيد السلام والازدهار، ومن ثم مساعدة الديموقراطية نفسها لأن تزدهر فى إطار أنماطها الخاصة المتنوعة. وينبغى لجاذبيتها،

وإرادتها لمساعدة الآخرين والأمم المتحدة فى حفظ السلام، وإحباط العدوان، وتغذية النمو الاقتصادى، وحض العدالة وحقوق الإنسان، ينبغى أن تجتذب شعوباً عديدة مازالت ترزح تحت نير الطغيان والإرهاب، حتى لو كان واجبًا عليها أن تتخلص من طغاتها أولا ثم تحييد إرهابييها؛ فقد دفع البولنديون والمجريون والتشيك والسلوفاك والروس والأوكرانيون والكازاخستانيون وآخرون بالفعل ثمن - أو فاتورة - السماح لهم بدخول نادى الديموقراطيات، وهو أمر يتجلى باستعراض كيفية حدوث ذلك فى باقى دول العالم.

سوف يحدث أحيانًا أن تعير حكومات وطنية ومنظمات أخرى مشاركة فى نادى الديموقراطيات قوتها أو مواطنيها للأمم المتحدة، أو للمنظمات الإقليمية؛ للقيام بأعباء الوسائل العادية، واختصاص تلك المنظمات، أو أداء مصلحة حيوية لكل تلك الدول المحكومة برضا شعوبها. ولعل من أهم أمثلة ذلك: التعبئة السريعة لقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، والهجوم على الإيدز AIDS فى مختلف أنحاء العالم، بالتنسيق مع منظمة الصحة العالمية W.H.O، والبرنامج الإقليمى الطموح للتعاون الاقتصادى؛ من أجل التنمية، والجهد العالمى لابتكار وتسويق التقنيات الحيوية؛ خاصة لمعاونة الدول الاستوائية ومجتمعات الجزر.

إن إدخال كل فرد فى فعل كل شىء غالباً ما يُعد بمثابة اعتذار عن عدم فعل أى شىء. ويمكن تنظيم أداء أشياء بشكل أفضل، حينما تكون متطلبات أدائها واضحة، وحينما يكون من لديهم القدرة على التصرف راغبين فى التصرف فعلاً. وفى الوظائف والمناطق التى لايتوفر فيها هذان الشرطان، فإن المنظمات الدائمة التى تنتظر اتفاقًا ومساهمات، ربما تواجه بالفعل عقبات لتطوير هذا الاتفاق واجتذاب هذه المساهمات.

وفى قضايا عديدة يوجد اتفاق عالمى تقريباً على ضرورة فعل شىء: عزل الصراعات الإقليمية حتى يمكن تسويتها، حظر الأسلحة الكيماوية والبيولوجية قانونيًا، والرقابة

على البيئة العالمية، وتثبيت معدلات الفائدة، وتطوير موارد بديلة للطاقة إلخ... إلخ. ولكن لا تستطيع كل دولة أو تريد أن تساهم، والمبدأ ثنائي المستوى يتطلب: أنه بعد صنع السياسة، فإنه يلزم على الأقل أن يتجمع بعض أولئك، الذين ساهموا فى المحادثات لفعل شيء بشأن هذه السياسة.

دور الولايات المتحدة: قيادة الأنداد

سيكون لزامًا على نادى الديموقراطيات أن ينشط النظام العالمى، متغلباً على تعقيدات الحكم الدولى، فى عالم يفتقر إلى قوى عظمى استعمارية مسيطرة. فمن يقود وكيف يقود حيث لاتوجد دولة ولا عنصر ولا عقيدة ولانظام ماثل بشكل عام؟. (تذكر أن الديموقراطية ليست نظاماً: وجوهر ذلك أنه ليس ثمة فرد أو جماعة يمكنه أن يقول، ويكون قوله ملزماً، فيما يتصل بماهية الديموقراطية).

فى التسعينيات على الأقل، انحسرت حوادث القرن العشرين لدرجة أن دولة واحدة فقط، هى التى كانت تستطيع أخذ زمام المبادرة فى إنشاء نادى الديموقراطيات، الذى يمكنه صياغة تحالفات التطوع فى دعم أغراض ميثاق الأمم المتحدة. ولأن هذه الدولة هى الولايات المتحدة، ولأنى أمريكى قد يعتقد منه التحيز، فإنه ينبغى أن أوضح أننى انتبهت لهذا الرأى بشيء من الضجر. لقد قضيت جانباً كبيراً من حياتى فى التشاور مع غير الأمريكيين، محاولين إنتاج نتيجة تتسم بعالميتها الأصيلة، وكذا فى تعليم الشباب (أمريكيين وطلاب من مختلف أنحاء العالم) لجعلهم راغبين فى التعاون مع بعضهم البعض، ولممارسة القيادة الاستشارية فى معظم النظم القائمة.

وبالنظر إلى نصف القرن الأخير بموضوعية قدر الاستطاعة، يجب أن أستنتج أنه خلال هذه الفترة، كانت الولايات المتحدة الدولة القومية الوحيدة ذات الإمكانات العالمية بشكل حقيقى، ليس بالتحديد فى المجال العسكرى أو مجالات الفضاء، ولكن كذلك أيضًا فى العلم، والتقنية، والقوة الاقتصادية، والثقافية، والقيم الإعلانية (مثل

حقوق الإنسان)، والأيديولوجيات الديموقراطية المؤسسية. إنه لمن المنصف كذلك - كما أعتقد - أن نستنتج من خلال وقائع الحرب العالمية الأخيرة أن الشعب الأمريكى لم يكن راغباً فى الواقع أن ينخرط فى النظام العالمى، وأنه لو كان ثمة نسق إدراكى أمريكى متوافق آنذاك، فقد كان جوهره أنه ينبغى «أن يترك الآخرون ظهورنا» وأن يقوموا بمسئولياتهم وبالتعبير الحالى، وجوب المشاركة فى الأعباء.

وهذا النسق الإدراكى لم يكن مسبوقًا فى الإمبراطوريات المبكرة، ربما لأنها كانت المرة الأولى التى تصنع فيها السياسة الاستعمارية الإمبراطورية، من خلال الشعب ككل، أكثر أن تصنع بالمقارنة من من خلال عدد قليل من القادة. وأيًا كان السبب، فقد كان الدليل جليًا فى الحماس الأمريكى فيما بعد الحرب، والمدعوم بالمساعدات الأمريكية العامة والاستثمار الخاص بغرض إنعاش وتوحيد أوروبا الغربية، واستيعاب ألمانيا قوية، ولكن ديموقراطية، ومن أجل خلق يابان قوية وإنما ديموقراطية كذلك، ومن أجل توفير فرصة للشعوب المقهورة لاختيار قادتها السياسيين، وبهدف المعاونة حيث قبلت بعض الدول النامية (خصوصًا فى شرق أوروبا ونصف الكرة العربى) إنجاز هدف اعتمادها على نفسها، وبغية حفز المشروع الخاص، ومن أجل التصور والمبادرة المطلوبين لخلق ودعم الأمم المتحدة ووكالاتها الفرعية المتخصصة؛ لتمكينها من الاستمرار فى العمل، حتى لو وجدت الدول الأقوى نفسها عاجزة، أو لا تريد أن تعمل فى جهاز ما.

وإنه لحقيقى أن واشنطن، حاولت خلال الثمانينيات سحب البساط من تحت بعض هذه البرامج ذاتية التمويل الأمريكى (مثل عمل الأمم المتحدة فى مجال السكان، والذى اقترح أولاً بواسطة الرئيس كيندى فى مطلع الستينات) وإخراجها من عباءة نظام الأمم المتحدة نفسها، من خلال عدم دفع الالتزامات المقدرة والملزمة بموجب الاتفاقية الخاصة بها. وخلال هذا «العقد الضائع»، عجّلت الولايات المتحدة أيضا من تناقص مساهمتها النسبية فى الاقتصاد العالمى، فى إطار تزايد العجز غير المسبوق فى كل من الموازنة العامة، والتوازن العالمى للتجارة، أو تباطؤ معدل النمو بشكل ملموس.

وعلى الرغم من ذلك، فإن التأثير الصافى لكل من سياسات الولايات المتحدة الليبرالية والمحافظة بين أواخر الأربعينيات ومطلع التسعينيات، كان موجهًا لزيادة القوة، ودرجة الاعتماد على النفس لدى الديموقراطيات الصناعية الأخرى، وخصوصاً الإسراع بعلاج ألمانيا الغربية واستيعابها فى تكامل أوروبا الغربية، كما كان موجهًا لإحياء قدرة شعب اليابان على العمل الشاق، وليدهش العالم بإنتاجيته، ولتوفير نقطة البداية للانطلاق الاقتصادى لبعض الدول النامية.

وفى عام ١٩٩٢ كانت الولايات المتحدة، اشتركت فى منطقة التجارة الحرة مع كندا، لإرساء ملامح الاقتصاد الأوسع فى العالم. ولكن قاطرة الاقتصاد العالمى السابقة، والنجم المرشد لنظامها النقدى، زادت من اعتمادها على الآخرين بشكل ضخم من أجل الطاقة، والأسواق والعمالة الرخيصة، واقتراض الأموال. لقد أصبح لغز النظام العالمى أكثر غموضاً وانتشرت القدرة على الفعل وتبعثرت.

لقد تكون النظام العالمى بشكل واسع من المبادرات النابعة من واشنطن، والمستندة إلى رغبة الولايات المتحدة فى أن تدفع تكلفتها. أما الدول الأخرى فتتبع الخط العام لأنها تفتقر للموارد أو للقوة أو إرادة توليد بدائل. لقد فقد هذا النمط القديم من القيادة الدولية سحره وفقد دفتر شيكاته، وليحل محله عمليا نظام آخر، يعمل فى ظل قيادة مقيدة بمشورة حقيقية ومبادرات مستندة إلى المشاركة فى الأعباء، فهى إدارة جماعية الطابع لنظم غير مركزية.

اعتادت قيادة العالم أن تدفع ثمن القيادة، وأن تحقق التناغم. والآن.. تكمن السخرية فى أن الأكثر قدرة على الدفع ممنوعون تاريخيًّا من ممارسة دور عسكرى كبير. وأن أولئك الذين يحوزون القوات المسلحة الأكبر (الصين وروسيا وبعض جيرانها) لايطمحون فى القيام بتأثير يتجاوز التأثير الإقليمى. وهؤلاء الذين يملكون التكنولوجيا العسكرية المتقدمة (الأمريكان) يتسمون بالضعف المادى حاليًا وعدم اليقين السياسى.

وتشير حالة الشك المتعلقة بالأسلحة النووية - التى اعتادت أن تميز القوى العظمى عن غيرها من الدول - إلى نمط جديد؛ حيث لا توجد قوى عظمى، فقط قوى أكثر أو أقل استعداداً لأن تأخذ زمام القيادة، حينما تكون هذه القيادة فى حاجة لمن يأخذ بزمامها.

وبهذا المنطق، وسواء رغب بعض الأمريكان فى ذلك أم لا، لا تزال الولايات المتحدة الدولة الوحيدة المؤهلة لدور قيادة اللجنة التنفيذية لنادى الديموقراطيات؛ حيث يمكنها أن تستخدم القوة اللازمة لحفظ النظام العالمى، والازدهار، والتنمية. وبالتالى فإن كلا من الناخب الأمريكى والقادة الذين ينتخبهم سيكون لزاماً عليهم أن يتسلقوا المنحنى الشاهق الخاص بخبرة سياسات ما بعد الحرب الباردة. فبالنسبة للولايات المتحدة فلابد أن تقوم بدور القيادة من خلال الخيال والتشاور والإقناع، وليس تحديداً الإقناع النابع من إغراء الثروة، على نمط مشروع مارشال، فهو نمط يصعب اتباعه فضلاً، عن أن الكثير سوف يعتمد على مدى فعاليته.

ربما تضاءلت القوة الأمريكية نسبياً، فلقد كان هذا هو الهدف المضمر، وربما كان الهدف الموجود فى اللاوعى الخاص بالسياسة الخارجية الأميركية فى منتصف القرن العشرين، ولكن القوة قد تضاعفت، فالقدرة على الفعل تحدد الرغبة فى الفعل. ومن ثم فإن أولئك الذين كتبوا عن الولايات المتحدة على نحو ما فعلوا، ربما فوجئوا بنمط السيطرة الدولية على النحو الذى يتطور به حالياً.

«جذور هذا الكتاب»

يعتبر هذا الكتاب محصلة لخطين متقاطعين من التفكير؛ فلقد أخذت أفكر فى الكتاب باعتبار أنه حدث ثم انتابتنى حالة من الحيرة عند تقاطع معين دفعتنى إلى الكتابة.

فكرتان حاكمتان

لقد مر حوالى عقدين من الزمن، منذ أن قدمنى جون ميشيل، لما أسماه «البيئة المعلوماتية المتغيرة»، ذلك العنوان لكتابه الذى نشر لأول مرة عام ١٩٧٥، وكذلك بالنسبة لأعمال دانيال بل وفريتز ماكهولف، وجراهام موليتور، ومارك بورات، وآخرين.. من الذين أعانونى على الوصول إلى تركيز حول فكرة المعلومات. كمصدر مختلف تماماً عن الموارد الفيزيائية الطبيعية فى انتشارها وإمكانية النفاذ إليها. إن هناك كثيراً مما يصعب إخفاؤه أو التمويه حوله. وقد كان ذلك الدليل يبدو مقنعاً ومغرياً بفكرة أن المعلومات «التى يتم تمريرها إلى معرفة، وإلى مبادرات لافتة وهامة، يتم تجميعها ودمجها فى صورة حكمة خالصة»، تلك الفكرة التى صارت فى حد ذاتها المورد الرئيسى المهيمن على معظم من الدول المتقدمة، وبشكل تلقائى على المستوى العالمى ككل.

إن تلك الفكرة كانت تظهر بشكل جزئى، بسبب أن هناك نوعاً من التناقض الزائف ما بين الحكمة التقليدية السائدة وما تعكسه فكرة حدود «النمو» وغيرها من المقولات الأخرى، بسبب نفاذ الموارد واستنفاذها. لقد أصبح واضحاً الآن وبالدليل القاطع أن حالات النقص النسبية لن تكون فى الأشياء، ولكن فى الأفكار «والخيال» والإرادة «والقيادة».

لقد كنت مهتما طوال عديد من السنوات بمسألة « القيادة »، سواء من خلال ممارستها كفاعل تنفيذى عام، أو ما أكتبه انعكاساً لها ككاتب، ولذلك كنت - بشكل طبيعى - أبدأ فى التشكك والقراءة والكتابة حول فكرة كيف يمكن للثورة المعلوماتية أن تؤثر على أدوار وظائف التنفيذيين؟ إن تفكيرى حول تلك المسألة أنتج العشرات من المقالات وعديداً من المحاضرات والسيمنارات، وأنتج نوعاً جديداً من التربية القيادية « فى جامعة مينيسوتا وفى معهد هربرت . هـ . همفرى للعلاقات العامة بتلك الجامعة » . وأنتج كذلك كتابا هو « تنفيذ المعرفة، حول القيادة فى المجتمع المعلوماتى » نشر فى نيويورك، ١٩٨٥ ، وأعيد نشره فى ١٩٨٩ .

إن المجال الآخر الواسع الذى أدى إلى تقاطع الأفكار، كان اهتمامى لفترة طويلة بالمنظمات الدولية وقدرتها على لعمل، خاصة عندما تجد الدول القومية صعوبة أكبر وأكبر فى التوافق مع المستجدات والسير فى سياقها. وهنا مرة أخرى فقد مزجت النظرية بالممارسة فى صياغة العملية نفسها، وبدأت مع بدايات كونى مديراً فى مجال الغوث وإعادة التأهيل فى الأمم المتحدة، وقد أمضيت سنوات الستينيات كسكرتير مساعد للدولة فى مجال شئون المنظمات الدولية، ثم كسفير للولايات المتحدة فى حلف شمال الأطلنطى (الناتو)، وخلال السنوات ١٩٧٤ - ١٩٨٠ كمدير لبرنامج معهد « أسبن » للشئون الدولية، مما ساعدنى على جمع خبراء من الحكومات والمنظمات الدولية؛ لاستكشاف ما كنا نسميه وقتها « الصفقة الكوكبية »، والتى كانت تركز على قضايا الشمال والجنوب، وعلاقات الأغنياء بالفقراء. وقد أدى هذا إلى الكثير من الكتابة والحديث وإصدار كتابين طبعاً من خلال معهد آسبن هما : « المحاولة الثالثة فى نظام عالمى » ١٩٧٧ ، « النمو البشرى، مقالة فى النمو، والقيم ونوعية الحياة ١٩٧٨ » وهما اللذين كتبهما « توماس ويلسون الأصغر » .

وعندما انتقلت إلى جامعة مينيسوتا من أجل تطوير معهد هربرت . هـ . همفرى للعلاقات العامة بالجامعة، وأصبحت العميد الأول لهذا المعهد، وحاولت إبقاء المسألة

«المنظور الكونى»، متواجدة على الساحة، كنت أدرس دورة دراسية عنوانها «إدارة السلام»، وكنت أنظم مجموعة العمل الخاصة بالمشروع الدولى، «إعادة النظر فى الحكم العالمى»، والذى شرحته فى المقدمة والتعريف فى صدر هذا الكتاب.

إعادة النظر فى الحكم العالمى

إن كلمة «حكم» فى مفردات المجموعة البحثية لم يكن مقصوداً منها الإشارة إلى حكومة عالمية، ولكن المقصود منها تجميع المؤسسات من أجل التعاون والتنسيق والفعل المشترك ما بين الدول ذات السيادة والمنظمات غير الحكومية، التى تشكل إدارة عملية السلام.

لقد قررنا فى بداية الشروع فى هذا العمل، ومن خلال تلك المهمة الطموحة أن نعهد بالإشراف عليها مؤسسة تمويل ليندبرج، وكذلك ورشة أخرى فى بولدر وكلورادو، وأشرف عليها المركز القومى للبحوث المناخية، كما كانت ثمة جلسة تحضيرية فى يونيو ١٩٨٩، إستضافتها مؤسسة ونجسبريد، للإعداد للقاء الثالث والأخير للمجموعة، والذى استضافه وشارك فى الإشراف عليه مجلس العموم فى كاتالونيا، فى برشلونه بإسبانيا فى أكتوبر ١٩٨٩.

إن ثمة ورقة حول الثورة النووية قد تم إعدادها وتقديمها فى سبرنج هيل، من خلال المعهد الكندى للسلام والأمن، وكان هناك تحليل أكثر عمقاً لمؤسسات الأمن العالمى قام بإعداده البروفيسور لنكولن بلومفيلد من مركز ماساشيستوس، والذى كان عضواً فى لجنة التنسيق للمجموعة.

كما كانت هناك أوراق تحليلية فى الاقتصاد العالمى، قدمها «مارتن لى»، الذى كان عضواً فى المجموعة، وكذلك جى إدوارد شوت، الذى كان موظفاً سابقاً فى البنك الدولى، وهو الآن عميد معهد همفرى.

وقامت بدعم البحث البروفيسور ماجدة كورديل ميشيل، والتى خدمت فى لجنة التنسيق للمجموعة، والسفير جيرى جوزيف الذى عمل معى فى مينابوليس كمدير مشارك للمشروع.

ومن خلال العمل، تم إعداد ٤ منشورات أعدت للنشر، وكانت على الترتيب التالى:

١- هارلان كليفلاند، ولنكولن بلومفيلد «إعادة التفكير فى التعاون الدولى، مينا بوليس، معهد هيوبرت. هـ. همفرى للشئون العامة ١٩٨٨، الطبعة الثانية ١٩٨٩.

٢- هارلان كليفلاند، ليابورديت (محررين)، المشتركات الكونية، واحتوى على أور ن من دين ابراهامسون، ولنكولن بلومفيلد، وآرثر س. كلارك، وهارلان كليفلاند، وجون كريفن، وجون فيرور، ولوثر جيرلاش، ومينا بوليس، ومعهد هيوبرت هـ. همفرى للشئون العامة (١٩٨٨، ط٢ ١٩٨٩).

٣- هارلان كليفلاند، وموشتار لوبيس، مستقبل التنمية، مينا بوليس، معهد هـ. همفرى للشئون العامة ١٩٨٩.

٤- لنكولن بلومفيلد، إعادة التفكير فى الأمن العالمى، مينا بوليس، معهد هيوبرت همفرى، للشئون العامة ١٩٩٠.

وكان هناك مشروع ثانوى بعنوان «أى الأعمال؟ ولماذا؟»، عبارة عن دراسة لمدة عامين، فى معهد همفرى لدراسة أكثر من ١٢ نموذجاً ناجحاً للتعاون الدولى، ودراسة الأسباب الكامنة وراء هذا النجاح، وكانت هناك نسخة ملخصة لتلك الدراسة المتميزة وغير العادية، يمكن الحصول عليها، وعلى غيرها فيما يتعلق بالعمليات الخاصة بالتعاون الدولى، من خلال العنوان الذى طبع، وهو «إدارة السلام»، وهى عبارة كتبتها لجريدة دورية فصلية، تصدر عن مكتب المحاسبة العام فى الولايات المتحدة، وكان تاريخ طباعتها هو شتاء ١٩٩٠- ١٩٩١ تحت رقم (١١).

إن الدراسة حول «المشتركات الكونية» قد استخدمت فى يوليو ١٩٨٩، باعتبارها أساساً للقاء الخاص بالذكرى السنوية الأربعين لإنشاء معهد «أسبن»، وكانت محصلتها هى كتاب تحت عنوان «المشتركات الكونية»، سياسة من أجل هذا الكوكب، حرره هارلان كليفلاند، وتم طباعته بالمشاركة فى ١٩٩٠ من خلال معهد أسبن، وجامعة الصحافة الأمريكية.

وكانت هناك جهة تتولى جمع ودمج كل تلك النشاطات الخاصة بإعادة التفكير فى هذه المسائل، ثم عرضها فى برشلونه فى أكتوبر ١٩٨٩، وكان عنوانها «التغيرات التكنولوجية والحكم العالمى» ورغم أنها لم تطبع فى حد ذاتها، إلا أن المناقشات حول ذلك العرض الذى أثير فى برشلونه خدمت الكتاب، باعتبارها الأساس لبعض التحليلات الموجودة فى هذا الكتاب، والورقة نفسها متاحة بمكتبى الخاص فى معهد هيوبرت همفرى للشئون العامة فى جامعة مينيسوتا.

هوامش الكتاب

«المصادر، والملاحظات ، والتعليقات»

لم أقم باستخدام الهوامش ولا اعتقد أن ذكر المصادر مفيد، خاصة عندما يكون هناك دليل من النص نفسه، فالملاحظات والتعليقات التالية تقدم اقتراحاتها بالمكان الذى أستقيت منه أفكارى، فى حين أن ثمة مناقشة أكثر إسهاباً لبعض الأفكار يمكن رصدها، وكذلك إشارة إلى كل من قال وكتب تعليقات معينة. إن الملاحظات تتبع فى ورودها ترتيب ظهورها فى فصول الكتاب نفسها، أو المقالات التى تحال إليها.

الفصل الأول: لحظة فاصلة فى التاريخ وتفجر الاختيار السياسى

إن الهامش الافتتاحى لهذا الفصل، هو جزء من خطاب قدمته رئيسة وزراء ليتوانيا خلال زيارتها لواشنطن، وهو مقتبس من جريدة النيويورك تايمز فى عددها الصادر يوم ٤-٥--١٩٩٠.

إن التلخيص الذى قدمته «باربارا وارد لما أسمته «معضلة من التاريخ» قد تم التعبير عنه فى نسختها الأولى، لما ظهر فى مطبوعه تالية محوراً بمشاركة رينيه دوبو بعنوان «كوكب أرضى واحد فقط نورتون، نيويورك ١٩٧٢».

إن التعليق الرصين الذى قدمه «توماس ويلسون الأصغر» حول الجنس البشرى، الذى يستهلك بيئته الذاتية قد كتب أصلاً لإلقائه فى محاضرة فى معهد ثورن الإيكولوجى فى آسبن بكلورادو فى يونيو ١٩٨٤، وقد تم طبع المحاضرة فى جريدة «التربية

الاجتماعية» في مارس ١٩٨٥ . لقد أعاد دى توكفيل طرح شكوكه وملاحظاته، من خلال كتابه «الديموقراطية في أمريكا» عام ١٨٣٥ ، وكان تعليقه الأخير مقارناً بشكل متوازٍ لما يحدث ما بين الديموقراطية والاشتراكية، من خلال ما قدمه كخطاب إلى الجمعية الدستورية في ١٢-٩-١٨٤٨ .

إن مناقشتي لعملية «إعادة البناء» الموجودة في الصين، والتي تتم من أعلى إلى أسفل بشكل هرمي تتابعي تنبع جزئياً من الملاحظات والمقابلات التي تمت مع مخططي الاقتصاد الصينيين والموظفين الرسميين، خلال زيارتي لبكين في عام ١٩٨٨ .

إن المحلل النفسي ريتشارد فارسون يقدم تحليله حول سلوك القادة الصينيين، كما طرحه في عام ١٩٨٩ ، خلال المؤتمر المنعقد بخصوص إقامة لقاءات باستخدام أجهزة اللاسلكي بالكمبيوتر، والذي أشرف عليه المعهد الغربي للعلوم السلوكية في لاجولا بولاية كاليفورنيا .

إن الاقتباس المأخوذ من جورج كينان، أثناء مقابلة تليفزيونية معه في ديسمبر ١٩٨٨ ، قدمه روبرت ماكنيل . وكذلك يمكن أن ترجع إلى تعليقات كينان في «اللاخصوصية» المنشورة في «الخطاب الإخباري السياسي الأمريكي الخارجي في ديسمبر ١٩٨٩ .

إن التحليل المختصر لثورات ١٩٨٩ في أوروبا الشرقية، مشتق من المصادر المعاصرة للأحداث، خاصة تلك المصادر المفيدة، التي أوردت الوقائع والتحليلات المتاحة من قبل مجلة نيويورك تايمز، وكذلك مجلة «العرض العلمي» المسيحية، وكذلك مجلة الإيكونومست، وكانت لي فرصة مناقشة تلك المسائل، وما حدث بالفعل مع بعض من شكلوا هذه الأحداث وأداروها، من خلال اجتماعاتي عام ١٩٩٠ في اتحاد الدراسات المستقبلية العالمي في بودابست بالمجر .

إن تعليق جون بلات حول «دراما الحياة المعاشة فى التليفزيون» مأخوذ من ورقته المعنونة بـ «الاتجاهات الكونية فى العقدين القادمين»، والتى أعدت من خلال ورشة عمل «الطاقة» التى أقيمت بإندونيسيا فى ١ /٧ /١٩٨٩ .

لقد رأيت لأول مرة التداعيات الخاصة بثورات أوروبا الشرقية «والتى أخذت ١٠ سنوات فى بولندا ، و١٠ أشهر فى المجر، و١٠ أسابيع فى ألمانيا الشرقية، و١٠ أيام فى تشيكو سلوفاكيا، و١٠ ساعات فى رومانيا» من خلال حوار بالكومبيوتر مع باول ليڤنستون، الذى كان رئيساً لمؤسسة التعليم المترابط فى مدينة نيويورك، وعندما سألته عن متابعة هذه التداعيات، وجد أن هناك متابعة قدمها جان تى جروس إلى تيموثى آش تحت عنوان «الفانوس السحرى» فى الكتاب التجميعى للنيويورك تايمز فى ٢٢ / ٧ / ١٩٧٠، والذى اقتبس منه آش هذا الاقتباس بهذه الطريقة.

وعند الوصول إلى براغ فى اليوم السابع ٢٣ / ١١ /، عندما كان إيقاع التغيرات قد أخذ يجذب الأنظار، ويبهر الأنفاس.. فإننى قد قابلت ڤاسلاف هاڤيل فى الحجرة الخلفية للبدروم، المكان المفضل بالنسبة له، وقلت إن التغييرات قد أخذت ١٠ سنوات فى بولندا، و١٠ أشهر فى المجر، و١٠ أسابيع فى ألمانيا الشرقية، وربما ستأخذ فى تشيكوسلوفاكيا ١٠ أيام. ثم يعلق المعقب على هذه التداعيات بأنها كانت تمثل مستقبلاً رائعاً على مستوى العالم كله، إلا أنها سببت بعض المضايقة لكثير من أصدقاء آش البولنديين.

وفى ذلك الحين كان السيناريو فى رومانيا لم يحل بعد. وفى الوقت الذى كان باول ليڤنستون قد بدأ فى استخدام هذه الفكرة لمدة شهور تالية، فإنه قال بأن هناك نوعاً من المنطق التكوينى التغييرى الذى أضيف إلى حالة أعلى من استقطاب التداعى الذى حدث أثناء تلك الساعات العشر فى رومانيا.

الفصل الثانى : عالم متباين : ثورة العدل

إن تعليقاتى التاريخية حول مدى « العدالة » كانت مكتوبة بداية فى مقال « المعلومات، العدالة، ووضعية النساء » والتى ظهرت فى مجلة مستقبليات فبراير ١٩٨٩).

إن فكرة حقوق الإنسان باعتبارها عملاً جديداً فى تاريخ الحضارة، قد تم تطويرها فى ورقة كتبها البروفيسور إيلين باجليز إلى برنامج معهد « أسبن » للشئون الدولية، وكان الطرح الكامل لها قد ظهر فى الكتاب، الذى حررته أليس هينكين بعنوان « الكرامة الإنسانية »، الذى طبع فى نيويورك معهد « أسبن » ١٩٧٩ . والتعليقات المختصرة فى هذا الفصل حول التنمية والمعونات الأجنبية ومعظم المقترحات فى الفصل التاسع، تم تقديمها أولاً فى كتيب، ضمن مشروع إعادة التفكير، الذى حرره هارلان كليڤلاند وموشتار لوبيز تحت عنوان « مستقبل التنمية » طبع فى مينابوليس، معهد همفرى للشئون العامة ١٩٨٩.

وكانت تعليقات سوديجتاموكو قد طرحت فى ملتقى معهد « أسبن » فى ١٩٨٩، وتم وصفها فى كتاب « المشتركات الكونية، سياسة من أجل هذا الكوكب » الذى تمت الإشارة إليه سابقاً.

إن تعليق إليز بولدنج حول العشرة آلاف مجتمع، الذين يعيشون داخل ١٦٨ دولة قومية قد تم التعبير عنه فى مقابلة شخصية مع كينيث واليز بولدنج فى مقر مجلة « العرض العلمى » المسيحية، فى ٢٢ أغسطس ١٩٩٠ ص ١٢ .

إن تعليق ماجدة ميشيل عن الهوية الثقافية باعتبارها "collage" تم الحصول عليه، من خلال اتصال شخصى مع المؤلف.

ويأتى الاقتباس من أندريه مالرو من حديث، أورده چورچ برثون الفرنسى، والذى

كان المشرف الأوروبي على البعثة الثلاثية؛ للحصول على الزمالة الخاصة بمعهد «آسبن» في كلورادو في ٣٠/٧/١٩٩٠.

إن التوتر بين الدفع الخارجي للعلم والتكنولوجيا والدفع الداخلي للثقافة العرقية والمجتمعات الباروكية قد تمت مناقشتها في ورقة مفاهيم للمجموعة، أعدها لينكولن بلومفيلد، وأنا، وقد تم نشرها «كإعادة للتفكير في التعاون الدولي» مينابوليس معهد هيوبرت همفري للشئون العامة (١٩٨٨ - ١٩٨٩).

الفصل الثالث: التشابه الزائف - فشل الدول القومية

إن معظم التاريخ المقارن في الجزء الأول من هذا الفصل، وفكرة «السلام في جزئيات» منبثق أساساً من ورقة قدمتها إلى معهد «أسبن»، وتمت طباعتها في ١٩٨١ باعتبارها واحدة من الأوراق الرئيسية المقدمة تحت عنوان «حكم عالم تعددي».

وأنا ممتن إلى سيدني هيمان التي قامت بتحرير هذه الأوراق - لما قدمت من مقترحات حكيمة وبناءة كثيرة.

لقد شارك «توماس وويلسون الأصغر» في وصف سياسات فشل الطاقة، والتي كانت بسببها الأزمة العراقية في (١٩٩٠- ١٩٩١)، باعتبارها أزمة لها تداعيات درامية على مستوى الطبيعة ستأتي فيما بعد.

لقد نوقش أحد مصادر تسرب القوة من الدولة القومية الحديثة، في عدد مجلة إيكونومست، الصادر في ٢٣-٦-١٩٩٠، من خلال افتتاحية تحت عنوان «وداعًا للدولة القومية» والتي توقعت إعادة رسم الحدود كما أسمتها الصحيفة وقتها. ووصفت حالة التسرب هذه بهذه الكيفية، قائلة «في هذا الوقت نجد أن هناك أشكالاً جديدة سوف تظهر على أحد مستويين: أولهما، المستوى الفوقي، وهو جو ومناخ غير نقي وغير مستقر؛ حيث لاتدار حياة الناس من خلال الحكومات القومية، ولكن من خلال تجمعات

إقليمية مثل الاتحاد الأوروبى أو النافتا أو الـ CSCE، أو ما شابه ذلك.

وثانيهما المستوى التحتى، والذى سيكون أقل مستوى لهذا العالم، وفيه تقع الأطراف الانفصالية: الأريتريين، التاميل، والاوزبكستانيين.

الفصل الرابع: النظام الدولى - ماذا يعمل ولماذا؟

خلال عامين سابقين، قمت أنا وجيرى جوزيف بالعمل مع مجموعتين من خريجى معهد همفرى، كانوا على درجة عالية من الذكاء والإبداع الخلاق، كما كنا نتمنى، وكنا ندرس ما بدا وقتها بأنه صفة للنظام الدولى، بما فى ذلك عشرات الحالات التى تمت الإشارة اليها فى هذا الكتاب. ولأن ذلك المقرر الدراسى كان خاصاً بالخريجين.. فإننى وجوزيف شعرنا بعدم وجود ضرورة بأن نفرض على الطلبة أسئلة كانوا يعرفون إجاباتها بالفعل.

كان الهدف من الدراسة هو العمل من خلال هذه النجاحات التى قدمناها بالفعل، وأصبحت قواسم مشتركة، وليس فقط الاقتصار على دراسة كيفية عمل البرامج؟ ولكن دراسة لماذا تعمل هذه البرامج؟

وبالإضافة إلى ذلك استخدام ما اعتبر ورقة عمل للمجموعة، فإن جوهر المشروع البحثى للطلبة كان قد تم تقديمه فى الذكرى العشرين لاجتماع نادى روما، الذى عقد فى باريس فى الفترة من (٢٥-٢٨-أكتوبر ١٩٨٨)، وفى الاجتماع السنوى عام ١٩٨٨ للجمعية الأمريكية للإدارة العامة فى بورتلاند، أوريجون. وكان الأعضاء من ملتقى الخريجين، الذين كانت مشروعاتهم وأفكارهم على درجة عالية من الأهمية والقيمة لمشروع «إعادة التفكير»، والذى عمل كل من الآتية أسماؤهم فيه مع أجزاء النظام الدولى الذى عملوا فيه.

جريج . إف . أدانر	مراقبة المناخ العالمى .
	نظام معاهدة انتاركتيكا
	صندوق النقد الدولى
ديريك شتيالا	المفوضية العليا للاجئين فى الأمم المتحدة
	المعلوماتية والاقتصاد العالمى
تشارلز ب . فين	إدارة الذبذبة العالمية، الاتصالات من خلال الأقمار الصناعية .
سكوت جرڤيز	البحوث الزراعية على مستوى العالم
	البحار الإقليمية (البحر المتوسط)
ماساتو هرما	إعادة النظر فى التمويل المعلوماتى
سوميت ماجومدار	الشركات المتعددة الجنسية
روك . جى . باركر	التكنولوجيا الحيوية والتنمية .
شارون فيفر	
فيكتور رايموند	صنع قانون الفضاء الخارجى .
	دبلوماسية المواطنين .
جوان سواتسبرج	استئصال الأمراض المعدية
	الغوث الحيوى .
جوليانا تاننج	حماية طبقة الأوزون .
	قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام .
كارولين تروث	ISPN والتعاون الدولى
مارليز زورين	عولمة التدفق الإعلامى الدولى
	إجراءات بناء الثقة .
	المفوضية العليا للاجئين فى الأمم المتحدة .

إن معظم تلك القصص الناجحة، سواء ما يتصل منها بمراقبة المناخ العالمى، أم استئصال الجدرى أم عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، أم معاهدة الفضاء الخارجى، أم الترتيبات الخاصة بالقارة القطبية (انتاركتيكا) . . . كلها كانت برامج ساعدت فى بدايتها أو نشأتها، الأولى عندما كنت السكرتير المساعد للدولة لشئون المنظمات الدولية، خلال فترتى رئاسة كينيدى وجونسون خلال الأعوام ١٩٦١-١٩٦٥ . وكان جزء من المفاوضة حول قانون البحار المتعلق بالتعدين فى البحار العميقة، واحداً من النماذج الأولى، وكان مشروع مراقبة الغلاف الجوى العالمى نموذجاً أخر، وكلاهما يمثلان تجميعاً لاستخدام النماذج الكومبيوترية فى البحث والدراسة.

وكان اليوت ريتشاردسون، سفير الولايات المتحدة لمفاوضات قانون البحار، هو الذى جذب الانتباه إلى هذا المجال، أمام ت . ب . تومى سفير سنغافوره، والمشرف والمسئول عن النموذج، الخاص بعمليات قاع البحر، وقد أقنع « كوه » بدوره زملاءه من العالم الثالث، بإعادة بناء النموذج الخاص المستخدم فى عملية التفاوض تلك . وقد أوضح دونالد شتراوس هذا الجانب من المسألة، وهو الذى كان الرئيس السابق لجمعية المحكمين الأمريكيين.

ويمكن العودة إلى الجزء الخاص بثقافة الكومبيوتر فى Annals of the New York Academy of sciences, Vol 426, 1984, and James K. Sebenius. Negotiating the law of the sea (Cambridge, Mass, Harvard University Press, 1984) p. 45.

وتوجد القصة الكاملة للتفاوض حول الأوزون، فى المراجع المشار إليها سابقاً، ولدى ريتشارد . إ. بندكت فى كتابه المعنون « دبلوماسية الأوزون » .

الفصل الخامس : إدارة السلام - خطوط إرشادية للمحاولة الثالثة

إن الاقتباس الافتتاحى حول التعلم المجتمعى على مستوى العالم،قد جاء من حديث نوت همرشولد، الذى كان مديراً لفترة طويلة لجمعية النقل الجوى العالمية، والذى قدمه فى

سان فرانسيسكو فى ٢٦ يونيو ١٩٧٦، فى الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والأربعين للأمم المتحدة.

وقد قمت بتطوير المحددات الغامضة لسنة ١٩٤٥، والخطوط الإرشادية للمحاولة القادمة لتحدى السلام للمجموعة البحثية بالاشتراك مع لينكولن بلومفيلد وكان ذلك فى نسخة مبكرة لهذا التحليل، ظهرت فى مطبوعة بعنوان «إعادة التفكير فى التعاون العالمى» التى تم الإشارة إليها سابقاً.

إن نظرية النموذج التشريعى للمؤسسات الدولية، تعود – أساساً – إلى دين راسك، وظهرت فى مقالة له تحت عنوان «الدبلوماسية البرلمانية المناظرة فى مواجهة التفاوض» فى مجلة «أضواء على الشئون الدولية» فى ١٩٠٥ ٢٦ (٢).

إن الهيكل الخاص بالمنظمة فوق القومية، والتى تم وصفها لأول مرة من خلال الفرنسى جورج بريشون، والذى كان بيطرياً يعمل فى الاتحاد الأوروبى، وكذلك مفهوم الضريبة العالمية... كلاهما كان نتاجاً لأبحاث المجموعة الدولية، التى التقت فى معهد «أسبن» تحت رئاستى، خلال عامى ١٩٧٤– ١٩٧٥.

وكان التقرير الذى يحمل عنوان «الصفقة الكوكبية»، المنشور فى نيويورك ضمن برنامج الشئون العالمية معهد آسبن للدراسات الانسانية ١٩٧٥ محط إجماعنا.

وفى نهاية هذا الفصل، هناك بعض الفقرات الإرشادية الخاصة بميثاق الأمم المتحدة، تمت الإشارة إليها. ولإرضاء القارىء.. فإننا نقدم ثلاث جزئيات مهمة للقانون الدولى والسياسى، من خلال افتتاحية الميثاق، والفصل الأول، والفقرة ٥٥ من ميثاق الأمم المتحدة.

افتتاحية ميثاق الأمم المتحدة

«نحن شعوب الأمم المتحدة، قررنا أن نحفظ الأجيال التالية من ويلات الحروب، والتى

سببت – فى مرتين من حياتنا – كثيراً من الحزن الذى لا يمكن وصفه للبشرية، ونحن نعيد تأكيد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان فى الكرامة، وفى جدارة تمتع الإنسان بحقوق متساوية للرجال والنساء، وللأمم والشعوب كبيرها وصغيرها، ولإيماننا بتأسيس ظروف أفضل يمكن من خلالها إيجاد العدالة والاحترام للالتزامات، التى تقرها الاتفاقيات والمصادر الأخرى للقانون الدولى، وأن يتم الحفاظ عليها والدعوة إلى التقدم الاجتماعى، وإلى مستويات أفضل للمعيشة، ولحريات أوسع. وللوصول إلى هذه الغايات، قررنا أن نمارس التسامح، وأن نحيا سوياً فى سلام، باعتبارنا جيراناً جيدين، وأن نتوحد ونوحد قوتنا للحفاظ على السلام والأمن الدوليين، وأن نؤكد قبولنا بالمبادىء والمؤسسات والطرق، التى يجب على القوات المسلحة ألا تستخدم فيها، وأن نحافظ على الصالح العام، وأن نوظف الآليات الدولية فى الدعوة إلى التقدم الاقتصادى والاجتماعى لكل البشر. وقد انتهينا إلى ان نجمع كل طاقاتنا لتحقيق كل هذه الأهداف.

من الفصل الأول الأغراض والمبادىء، الفقرة ١ : «الحفاظ على السلم والأمن الدوليين».

.... ومن أجل هذه الغاية، تتخذ الإجراءات الجماعية الفعالية لمنع وإزالة التهديدات التى تهدد السلام، ومن أجل دحض التصرفات العدوانية، أو تلك التى تهدد السلام، وأن نقيم وسائل سلمية، تتوافق مع مبادىء العدالة والقانون الدولى وتعديل وتسوية المنازعات الدولية أو المواقف، التى يمكن أن تؤدى إلى خرق السلام».

٢– أن ننمى العلاقات الودية بين الدول والشعوب، والتى تتأسس على الاحترام المتبادل لمبادىء الحقوق المتساوية، وحق تقرير المصير للشعوب، واتخاذ إجراءات أخرى مناسبة لتقوية السلام الدولى.

٣– تحقيق التعاون الدولى فى حل المشاكل الدولية، سواء اقتصادية أم اجتماعية أم ثقافية

أم إنسانية، والدعوة إلى تشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، دون تفرقة، تستند إلى العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين.

٤ – أن نكون محايدين فى التنسيق بين الأفعال والتصرفات التى تقوم بها الدول والأمم فى ضوء تلك الغايات النهائية المشتركة.

الفقرة ٢ :

إن المنظمة وأعضاءها، وهم فى سبيل السعى إلى الأهداف المعلنة فى الفقرة ١، فإنهم سيتحركون وفق المبادىء التالية :

١ – أن المنظمة مؤسسة على مبدأ المساواة فى السيادة بين جميع الأعضاء.

٢ – من أجل التأكيد على حقوق كل عضو من الأعضاء والفوائد العائدة عليه، فإنهم سوف يؤدون التزاماتهم المفترض تأديتها، بالتوافق مع الميثاق الحالى بإيمان عميق.

٣ – سوف يقوم جميع الأعضاء بتسوية جميع نزاعاتهم، من خلال الوسائل السلمية، بالطريقة التى تحفظ السلم والأمن الدوليين، ولا تهدد أيًّا منهم.

٤ – يمتنع جميع الأعضاء فى علاقاتهم الدولية عن التهديد باستخدام القوة ضد السيادة الإقليمية والاستقلال السياسى، لأى من الدول، أو استخدام أى وسائل أخرى تتعارض مع أهداف الأمم المتحدة.

٥ – سوف تمنح الأمم المتحدة كل مساعدة ممكنة لجميع الأعضاء فى أى عمل يتخذونه بالتوافق مع الميثاق الحالى. . وسوف تمتنع عن إعطاء المساعدة لأى دولة ضد أى دولة أخرى، كما أنها ستتخذ ضدها إجراءات منع أو إجراءات قوة.

٦ – سوف تؤكد المنظمة بأن كل الأعضاء، الذين لا يتمتعون بعضوية الأمم المتحدة، سيعملون على التوافق مع هذه المبادىء إلى الحد، الذى يكون ضروريًّا للحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

- لا يخول أى مما هو متضمن فى الميثاق الحالى للأمم المتحدة حق التدخل فى الشئون الداخلية لأى من الأعضاء؛ أى الشئون التى تقع أساسًا داخل حدود القضاء الداخلى، ولن يطلب من الدول الأعضاء إدخال تلك المسائل للتسوية تحت مظلة الميثاق الحالى، ولكن تلك المبادىء لن تمنع من تطبيق الإجراءات المنصوص عليها، تحت الفصل السابع.

الفقرة ٥٥:

بالنظر إلى خلق الظروف الخاصة بالاستقرار والعيش الكريم الضرورى للعلاقات السلمية والودية ما بين الدول، والمؤسسة على مبادىء الحقوق المتساوية وحق تقرير المصير للشعوب، فإن الأمم المتحدة ستدعو إلى:

أ - مستويات أعلى من المعيشة، وتوظيف كامل، وظروف أفضل من التقدم الاقتصادى والاجتماعى والتنمية.

ب- حلول للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والصحية، وما يتعلق بها والتعاون التعليمى والثقافى الدولى.

جـ - الاحترام العالمى لحقوق الإنسان ومتابعتها والحريات السياسية للجميع، دون تفرقة بسبب الجنس أو العرق أو الدين.

الفصل السادس: فوضى دولية جديدة - تآكل القوة العظمى

إن تعريف كينيث بولدنج للسلام فى المقدمة، مأخوذ من مقالة «إيجاد الجبهات التالية للسلم، المنشور فى مجلة «العرض العلمى» ٢٢ أغسطس ١٩٩٠ ص١٢»، ومن خلال مقابلة مع كينيث واليز بولدنج، وقد تم الإشارة إليها بالفعل فى هوامش الفصل الثانى، والتعليق التالى مباشرة لبولدنج مرتبط بهذه الإشارة كذلك؛ إذ يقول إن الحرب وسيلة فقيرة جداً من وسائل إدارة النزاع.

إن الاقتباس ذا الدلالة الإيحائية المهمة للسياسة الخارجية الأمريكية فى عهد الرئيس جون كينيدى، يأتى فى خطابه الافتتاحى فى الجامعة الأمريكية، فى واشنطن DC، فى العاشر من يونيو ١٩٦٣ . وتقول الجملة - بالكامل - والتى كانت موجهة أساسًا إلى القيادة السوفيتية : «إذا لم نستطع أن ننهى الآن خلافاتنا فعلينا أن نجعل العالم آمنا من أجل التنوع" . إن الاقتباس المأخوذ من ت . س . اليوت من قصيدته «الأرض الخراب» والمعنون الجزء الثالث منها بـ«طقس النار» يقول: «مثل تاكسى يتوقف منتظراً ما بين حياتين» .

إن الأرقام المأخوذة حول الأسلحة النووية مأخوذة من مقال مزيج القتل النووى، والذى كتبه روث سيفارد فى «نفقات العالم العسكرية والاجتماعية» عام ١٩٨٩ ، وكذلك من ليستر براون وآخرين فى كتاب «أوضاع العالم ١٩٨٩ »، منشور فى نيويورك ولندن نورثورن ١٩٨٩ ، ومأخوذ كذلك من دورية المناخ العالمى ١٩٩٠ .

إن تعليق روبرت ماكنمارا حول طبيعة الأسلحة النووية مأخوذ من كتاب «بعيداً عن البرودة ، تفكير جديد للسياسة الأمريكية الخارجية والدفاعية فى القرن الحادى والعشرين»، وهو منشور فى نيويورك ، سيمون وشوستر ١٩٨٩ » .

تم إجراء دراسة الأدميرال جون مارشال لى حول الاستخدام النووى والقابلية للاستخدام، قد تم إجراؤها من أجل مشروع الشئون العامة فى جامعة مينسوتا، ويمكن العثور عليها فى المؤلف الذى حرره هارلان كليفلاند ولينكولن بلومفيلد بعنوان «منظورات حول صناعة السلام، دليل المواطن إلى استراتيجية نووية أكثر أمناً»، كمبريدج ماس، Mit press، ١٩٨٧ ، ص ص ٢٥-٦٤ .

إن العرض الذى قدمه ريتشارد جاروينز سنة ١٩٨٨؛ لمزيد من الإسقاط المتبادل العميق ما بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة للأسلحة النووية، يأتى فى نشرة العلماء المتخصصين فى النوويات، المنشورة فى مارس ١٩٨٨ ص ص ١٠-١٣، وكذلك

يمكن العودة إلى روبرت ماكنمارا، وتأكيده عام ١٩٩٠ على إمكانية إحداث مزيد من الخفض فى الأسلحة النووية، والذى يظهر فى كتابه « بعيداً عن البرودة »، والمشار إليه سابقاً.

إن الحكم الذى أطلقه روجر هيلزمان بأن هناك ثلاثة الآف رأس نووية، مقابل ٧٥٠٠ رأس نووية عابرة للقارات، موجودة على كلا الجانبين الروسى والأمريكى ، وأن روسيا والولايات المتحدة لابد وأنهما لا يزالان يحتفظان بالقدرة على مزيد من القتل، تحدث معظم التداعيات العميقة، يبدو فى مقاله الافتتاحى بجريدة "News of the day" « أخبار اليوم » بعنوان « منظورات »، والمنشورة فى الأحد ٢٨ يونيو ١٩٩٢ .

وثمة معلومات مفيدة حول الانتشار النووى، موجودة فى تقرير ١٩٩٠ لمجموعة « آسبن » الإستراتيجية، وهى فريق عمل من الخبراء غير الحكوميين، تم تجميعهم فى معهد آسبن، وهناك مقالة مبنية على هذا التقرير بعنوان « تهديدات العالم الثالث »، كتبها وليام بيرى، لوبى إنمان ، جوزيف ناى، روجر سميث، وصدرت فى فصلية معهد « أسبن »، فى صيف ١٩٩٠ ص ص ١٠-٣٢.

وهناك مصدر أساسى لذلك القسم الخاص بالحرب الكيماوية والبيولوجية، عرفته من خلال كارل جوران هيدين من الأكاديمية الملكية السويدية للعلوم، وهو عضو فى الجماعة البحثية، وكذلك من رايموند زالينسكاس. من جامعة ماريلاند، والذى يعمل فى مركز القضايا العامة فى التكنولوجيا البيولوجية فى هذه الجامعة، كما أننى ممتن بشكل خاص لكل منهما؛ للمشاركة معى فى كتابه مخطوطة تلك الورقة، التى كان عنوانها « ميثاق الحرب البيولوجية نحو وسيلة للتعاون الدولى، والتى حررها ج. ليوندن، فى سياق مشروع أكبر، تحت عنوان « منظورات حول الإجراءات الممكنة للتأكد من سريان مواثيق الحرب البيولوجية »، طبع فى ستوكهولم، على نفقة معهد ستوكهولم الدولى لأبحاث السلام ١٩٩١.

وتوجد اقتباسات أخرى غير متضمنة من هذه الورقة المشار إليها سابقاً، كذلك يمكن العودة إلى رايموند زالينسكاس فيما كتبه حول الحرب البيولوجية والعالم الثالث، ضمن دورية « السياسة وعلوم الحياة » الصادرة فى أغسطس ١٩٩٠ ، وكذلك دراسته حول الإرهاب والحرب البيولوجية التحالف غير القابل للفصل، والتى نشرت فى دورية « منظورات حول البيولوجيا والطب » عدد خريف ١٩٩٠ .

إن المراجع التى تشير إلى تقرير المجموعة الاستراتيجية لمعهد « أسبن » فيما يختص بالصواريخ الباليستكية المتعددة الانتشار، مأخوذة من دراسة بعنوان « تهديدات العالم الثالث » نشرت فى فصلية معهد « أسبن »، وأشير إليها سابقاً . ويمكن العودة أيضاً إلى دراسة « انتشار الصواريخ البالستيكية » ورقة حول الخلفيات، نشرت فى سبتمبر ١٩٩٠ ، من خلال المعهد الكندى للسلم والأمن الدوليين.

حول الإمدادات المتبادلة فيما بين العراق والأرجنتين فيما يخص أسلحة الرعب، انظر دراسة إيريك هيرمان بعنوان « الكروت المتوحشة للقوة النووية العراقية » المنشورة فى مجلة « العرض العلمى »، فى ٤ سبتمبر ١٩٩٠ . وحول مفاوضات الأسلحة الكيماوية فى جنيف، يمكن العودة إلى مارتن لانكستر فى مقاله حول « التوحد ضد الحرب الكيماوية » المنشور فى الكريستيان ساينس مونيتور ، ١٢ سبتمبر ١٩٩٠ .

إن الاقتباسات المأخوذة من مجلة « الإيكونومست » حول الامتداد الكيماوى، تأتى من المقالة المعنونة بـ « باب إلى مالا يفكر فيه »، والمنشورة فى ١٨ أغسطس ١٩٩٠ .

الفصل السابع : الأمن العالمى – الدور النشط للمحايدين

إن ما قاله داج نوت همرشولد إلى نيكيتا خروشوف تم اقتباسه من خلال محادثة للمؤلف مع من أصبح -بعدئذ- سكرتيراً عاماً للأمم المتحدة فى ١٩٦١ .

إن مناقشاتى حول التكنولوجيا الإعلامية فى إدارة الأزمات ومناهضة العنف والإنذار

المبكر، ودور المنظمات غير الحكومية، وكذلك قضايا التزام المجتمع الدولى بالتدخل فى شئون السيادة الداخلية للدول . . . كلها تعتبر ناتجة من عمل مشترك كبير مع بعض النصائح والإرشادات، التى قدمها لينكولن بلومفيلد .

ويمكن الرجوع أساسًا إلى ما كتبه بلومفيلد حول إعادة التفكير فى الأمن العالمى، والمنشور فى مينا بوليس، معهد هربرت همفرى للشئون العامة ١٩٩١، والتى يمكن العودة فيها – كذلك – إلى اقتباسات له . وتعرف السياقات التى طرحها بلومفيلد، إن المناقشات حول فواقد كفاءة رؤساء الولايات المتحدة فيما يخص هذه المسائل موجود فى بحث تاريخى، أجرى فى كتاب سابق لى بعنوان « مستقبل الإدارة التنفيذية ، دليل إلى مديرى الغد »، نشر فى نيويورك، هاربر ، رو، ١٩٧٢ . والمؤرخ المشار إليه للرئيس لينكولن، هو المؤرخ إدوارد كامب .

إن التعليقات حول متخيلات الاستشعار عن بعد كلها مؤسسة على دراسة، أشرفت عليها فى مجلس البحوث القومى بعنوان « الاستشعار عن الموارد من أجل التنمية »، موجود فى "Washington D.C, National Academy press 1977".

إن الفكرة الخاصة بقدرات المراقبة المتعلقة بالأقمار الصناعية التابعة للأمم المتحدة، قد تم طرحها من خلال كليفلاند وبلومفيلد فى دراستهما حول نزع السلاح والأمم المتحدة مطبوعة فى (برنسيتون N.J معهد أسبن ١٩٧٨)، وكذلك فإن ما طرحه آرثر كلارك حول تلك الفكرة فى تعليقه، موجود فيما كتبه بعنوان « عصر الشفافية »، والذى قدمه فى خطاب تكريمه فى لينبرج فى ١١٩٨٧ فى باريس، وأعيد نشره فى منشورات معهد همفرى، ضمن عنوان « المشتركات الكونية » عام ١٩٨٨ .

ثمة تحليل مبكر لمسألة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وهى الاستخدام الأول لعبارة « جنود دون أعداء » قد ظهر فى كتابى، تحت عنوان « التزامات القوة » (نيويورك ، هاربر، رو ١٩٦٦) ص ص ٧٣– ٨٤ .

إن الوثائق التى تشكل مع بعضها البعض الوثيقة الدولية للحقوق كلها، مجمعة فى ملحق مفيد للغاية للكتاب، الذى أصدره معهد أسبن بعنوان «الكرامة الإنسانية»، والمشار إليه سابقاً. إن المعلومات والأحكام حول اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولى باعتبارها فاعلاً محايداً، مأخوذة من لقاءات الكاتب الشخصية فى جنيف، فى سبتمبر ١٩٩١. كما أن الإحصائيات حول الإرهاب الدولى فى الثمانينيات مأخوذة من دراسة بعنوان «الإرهاب الدولى»، منشورة فى واشنطن D.C بإدارة الدولة، يوليو ١٩٩٠.

من أجل معلومات مفيدة حول اللاجئين الدوليين، أسجل شكرى وامتنانى إلى المفوضية العليا للاجئين، وإلى لجنة اللاجئين الأمريكية، ولجنة الولايات المتحدة للاجئين، وكذلك مجموعة سياسات اللاجئين.

كل التعليقات حول سجلات ما بعد الحرب العالمية الثانية الخاصة بوكالة الغوث واللاجئين الدولية، التابعة للأمم المتحدة مأخوذة من خبرتى الشخصية، كنائب رئيس لبعثة الوكالة لإيطاليا ما بين عامى ١٩٤٦، ١٩٤٧، وباعتبارى المدير الأخير لمكتب الوكالة فى الصين بشنغهاى فى عامى ١٩٤٧، ١٩٤٨.

إن تعليق أندرو ماسكريز، الخاص بالمخاطر الطبيعية المرتبطة بالفقر، مأخوذ من تقرير له بعنوان «التعامل مع الكوارث، منظور مبنى على الاستمرارية» منشور فى ١٩٦٩ فى دورية «مستقبليات»، عدد سبتمبر - أكتوبر ١٩٩٠، ص ٥١.

الفصل الثامن: الاقتصاد العالمى - الإدارة دون قائد

فى المقدمة الافتتاحية، نجد أن ملاحظة جون ماينارد كينز، والذى لم يكن هو ذاته اللورد كينز عندما كتب هذا، هى إحدى الملاحظات الختامية فى كتابه الأساسى والمهم بعنوان «النظرية العامة للتشغيل فى الفوائد والأموال» المنشور فى لندن، ماكميلان ١٩٣٦، ص ٣٨٣.

إن ورشة عمل جنيف حول إعادة التفكير فى الحكم العالمى، والخاصة بهذا المشروع

قد عقدت فى ١٩٨٨ واهتمت -بشكل عميق- بمسألة انعكاسات التحول إلى نظام معلوماتى على الصعيد الدولى، وكانت ورقة المناقشة التى كتبتها تحت هذا العنوان لورشة العمل هذه، قد جمعت حصيلة التفكير لعدد من الأعضاء والمستشارين فى المجموعة البحثية، بما فيهم ألبرت بريساند، وكريسيتيان لوتز، وماجدة ميشيل، بالإضافة إلى المادة المقدمة من كتابات سابقة كتبها دانيال بيل، وجون ميشيل، وجوان رادا وأنا شخصياً، وثمة أجزاء من هذا الفصل متعلقة بالاقتباسات المأخوذة من بل، ورادا، وبريساند، وكلها معتمدة على تلك الورقة، ومعاد تشكيلها، من خلال المشاركات الخاصة بالمشاركين فى هذا المعمل.

لقد استفاد هذا الفصل كثيراً من القراءات الدقيقة والتعليقات الناقدة التى قدمها أخى الاقتصادى هارولد ڤان كليڤلاند، والذى كان نائب الرئيس السابق لسيتى بنك، ومحرر كتاب مع توماس هورتاز حول التاريخ المحدد لهذا البنك، تحت عنوان «سيتى بنك ١٨١٢- ١٩٧٠»، كمبريدج ماس، مطبوعات جامعة هارڤارد ١٩٨٥.

كذلك فإنه جذب انتباهى إلى تعميم تاريخى لاحق، له طبيعة تثير الإعجاب، قدمها أحد الاقتصاديين الفرنسيين تحت عنوان «كل الأزمات الكبرى فى القرنين التاسع عشر والعشرين قد نتجت من النمو الزائد للائتمان، ومن وعود الدفع، وتحويلاتها إلى مبالغ نقدية، وكذلك بسبب التذبذب الذى حدث بسبب هذا النمو»، ومن كتاب موريس اليز والمعنون: «الشروط النقدية لاقتصاديات السوق»، باريس، الجمعية الفرنسية لعلم الاقتصاد، ١٩٨٩، ص٨).

كذلك فإن أخى هذا - على أية حال - قد ابتعد عن مسئولية إطلاق الأحكام وتقديم المبادرات، التى قمت باستقائها من محاضرته التى درّسها حول تضخم الائتمان.

إن إدراك بيتر دراكر المبكر حول المعرفة، والتى أسماها نوعاً من الطاقة والتى توجد فقط فى حالة قيامنا بعمل، أصبحت المصدر السائد فى المجتمعات المتقدمة التى ظهرت

فيها، بالإضافة إلى عديد من التخمينات المفترضة حول المستقبل، وكان ذلك فى كتابه الذى نشر عام ١٩٦٨ حول «عصر اللا استمرارية» نيويورك ، هاربر، رو، ص ٢٦٤ .

وكذلك فإن ضغط فكرة الاقتصاد العالمى فى كلمة واحدة، كانت جزءاً من المساهمة الخطابية، التى قدمها البرت بريساند – ذلك العضو الفرنسى فى المجموعة – فى عنوان مقاله فى مجلة الشئون الخارجية .

إن الحجم المبهر لمقاصات التبادل الأجنبية، والتى تقارن بالتجارة الدولية، قد تم استقاؤها من كليفلاند من إحصائيات ١٩٨٩ ، الموجودة فى التقرير الفصلى لبنك الاحتياطى الفيدرالى لنيويورك .

إن الذاكرة الثقافية للتضخم الذى قد حدث، أصبحت عاملاً أساسياً للتفكير الخاص بصناعة السياسة الألمانية، وبالتالى السياسة النقدية الأوروبية ككل، ولم أكن فى سن مبكرة بدرجة كافية؛ كى أشاهد أثر التضخم على ألمانيا فى عام ١٩٢٣ ، ولكنى كنت فى الصين عام ١٩٤٧ ، عندما كانت هناك اعتبارات خاصة بحكومة الكومينتانج الخاصة بشان كاى شيك، والتى تم التعبير عن أحداثها من خلال معدلات تضخم سائدة وقتها، والتى يمكن مقارنتها فى ذلك الوقت، بأنها وصلت إلى ٣٠٪ كل شهر، وكانت البعثة الخاصة بنا فى شنغهاى تتحكم فى مسألة معينة، تتعلق بسياسات تمويل البيع، والتى كانت سابقة على التحويلات الموازية لها فى العملة المحلية، وتم تخليقها فى مرحلة لاحقة من خلال خطة مارشال .

وقد أقنعنا الحكومة الصينية بأن تترجم تلك الفوائض التمويلية، إلى بالات من القطن، أكثر من ترجمتها إلى عملة وطنية صينية؛ لحمايتهم من حالة التضخم التى تسود .

وخلال الأسابيع الأولى بعد الاتفاق، كان البنك المركزى الصينى قد نسى تماماً التعامل من خلال فكرة تمويل القطن، كمعدل فائدة مرتبط بتوقعات التضخم، وهى

المسألة التى ارتبطت بتعظيم معدلات الفائدة التجارية، وبالتالى فإنه تبعاً لذلك كان تمويل القطن – الذى تكلمنا عنه – قد تضاعف خلال ثلاثة أشهر. وقد ذكرت هذه المسألة باعتبارها واجبة لإثارة الانتباه بالنسبة لمحافظ البنك المركزى، وكان هو الشخص الأول الذى احتضن هذه الفكرة، ثم غلبته خفة ظله، عندما قال: «آه لو لم نكن شيئاً». ثم أخبرنى بابتسامة واسعة قائلاً: «إنه فى سنوات قليلة جداً ستكون الأمم المتحدة قد امتلكت كل الصين». كما أن هناك مساهمة مفيدة بشكل خاص لتحليل التحولات فى العمليات المصرفية الدولية خلال الثمانينيات، مطروحة فى التايم ، ٣٠ يوليو ١٩٩٠ ، ص . ٤٨–٥٠ .

إن مناقشتى حول هزيمة الأمن ذاتياً وحول فوائد الانفتاح التكنولوجى، تجذب أطرافًا كثيرة من العمل الذى قمت بإنجازه؛ باعتبارى مستشاراً لهيئة أبحاث Cray، وهى محصلة لاجتماعات رأستها فى معهد «آسبن» حول سياسات التحكم فى ضبط صادرات التسلح الأمريكية.

وهناك تقرير تحت عنوان «الدينامية الاقتصادية وضبط الصادرات» حول نقل التكنولوجيا الدولية فى عالم كثيف المعلوماتية. وكان هذا تقرير وتوصيات لاجتماع خاص بالسياسة، عقد فى «آسبن»، بكلورادو فى الفترة من ٢٥–٢٨ أغسطس ١٩٨٨، ونشر فى كوينزتون بمعهد أسبن سنة ١٩٨٨ .

إننى ممتن لزميلى فى جامعة منيسوتا، وهى البروفيسور مارجريت ديور، للمساعدة التى قدمتها لى لفهم التأثيرات والنتائج اللاوظيفية، التى تحدث من جراء تدخل الحكومة لتعويض الخسائر الاقتصادية لنظام السوق.

إن التعليقات حول الملكية الفكرية مأخوذة من كتاباتى السابقة حول هذا الموضوع، وانظر على وجه التحديد، الفصل الخامس فى الكتاب، الذى يحمل عنوان «الملكية ، المعرفة، الموارد المشتركة»، وكذلك فى كتاب «المعرفة التنفيذية» (ص ص ٧٣–٨٦)،

والجزء الخاص بكيف يمكن حماية الملكية الفكرية فى كتاب «التغير»، الذى طبعته الجمعية الأمريكية للتعليم العالى فى مايو ، يونيو ٣٩٨٩ ص ص ١٠-١١، وراجع أيضاً المقال الخاص بذلك، والمنشور فى مجلة الإيكونومست ، ١٥ سبتمبر ١٩٩٠ ص ص ١٩-٢٠، والذى يناقش فكرة أن هناك أسلوباً ما لتشجيع الابتكار، يجعل المبتكرات الحديثة أكثر ابتعاداً بشكل متزايد، عن أن تكون ذات صلة وعلاقة بما هو مطلوب. لقد قام بول ستراسمان - والذى كان أحد المديرين التنفيذيين لمؤسسة زيروكس- بدراسة عميقة لاستخدام وإساءة استخدام التكنولوجيا المعلوماتية فى المؤسسات والهيئات.

إن المدى الأوسع لتفكيره المثير بالأسئلة حول هذا الموضوع، موجود فى كتابه المعنون بـ «قيمة الأعمال التجارية للكمبيوتر» والذى طبع فى (نيو كانان ، كون، مطبوعات الاقتصادية الإعلامية ١٩٩٠).

إن هناك بدايات مبكرة للأطروحة، التى أقدمها فى هذا الجزء، حول فكرة قدمتها سابقاً فى كتاب «المعرفة التنفيذية»؛ خاصة فى الفصل السابع، الذى عنوانه «الجغرافيا السياسية، تجاوز حدود المسافة البعيدة» وكذلك فى مقال بعنوان نهاية الجغرافيا «أوراق عالمية نوفمبر ١٩٩١).

وهناك تعليقات ذات طبيعة حكمية، قدمها جان برونك من خطاب ألقاه فى أبريل ١٩٩٠ ، فى جلسة خاصة فى الجمعية العامة للأمم المتحدة، حول التعاون الاقتصادى الدولى، وهى موجودة فى ملفات إفدا المنشورة فى يوليو سبتمبر ١٩٩٠.

إن مناقشات السياسة التجارية ترجع -فى جزء كبير منها- إلى المسح الشامل، الذى أجرى على التجارة العالمية تحت عنوان «لا شىء نخسره إلا القيود» الإيكونومست، ٢٢ سبتمبر ١٩٩٠).

الفصل التاسع: التنمية العالمية - دعوة لتحقيق النمو مع العدالة

إن الاقتباس الافتتاحى مأخوذ من اقتباس، ألقاه كينيدى أثناء اجتماعه مع دبلوماسيى

أمريكا اللاتينية فى البيت الأبيض، بواشنطن، فى ١٢ مارس ١٩٦٢ .

إن معظم الافكار والمقترحات والعروض فى هذا الفصل مأخوذ من أوراق، أعدت للمجموعة بواسطة موشتار لوبيز من إندونيسيا بالمشاركة معى، وتم تجميعها فى مطبوعة بعنوان «مستقبل التنمية»، تمت الإشارة إليها سابقاً .

إن الأرقام المطروحة عن الحروب الأهلية والمصابين فيها مأخوذة من مقابلة مع مدير اليونسيف جيمس جرانت «قمة الطفل، والتحرك نحو عهد أخلاقى كونى»، لقاء التنمية، عدد سبتمبر - أكتوبر ١٩٩٠» .

وكذلك من تقرير اليونسيف، وضعية الأطفال فى العالم ١٩٨٩، وكتاب آلان دورنينج «الفقر والبيئة، مراجعة معهد وورلد ووتش، واشنطن ١٩٨٩ .

وفى ١٩٩٠ اقترح تيموثى ستانلى، رئيس معهد الدراسات الاقتصادية الدولية فى واشنطن أنه بحلول ٢٠١٠ فإن ٨٠٪ من شعوب العالم سوف يكون لديهم ٢٠٪ من ثروة العالم، والعكس صحيح. وكان تيموثى يستخدم التقديرات، التى قدمتها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، والتى تأسست على عام ١٩٩٠، وتم تدويرها. وهناك اقتباس أنه من حوالى ٢٠ تريليون- هى حجم الناتج العالمى الكونى - فإن الولايات المتحدة لها ٥ تريليونات دولار، وتتقاسم اليابان وروسيا ٥ تريليونات أخرى، وباقى الدول الأعضاء فى OECD لها خمسة، والتى يساهم فيها الاتحاد الأوروبى بحوالى ٤ تريليونات، والباقون لهم ٥ تريليونات أى ٢٥٪.

ومد هذه البيانات على استقامتها لمدة عشرين عاماً - فى ظل معدلات النمو الاقتصادى والسكانى - خلال العقد الماضى - يكشف بأن هناك نسبة ٨٠-٢٠ اقتصادياً يقابلها ٢٠-٨٠ سكانياً، يمكن حسابها بحلول عام ٢٠١٠ .

إن المناقشات حول الدين الخارجى للدول النامية يكتسب معظم مرجعيته إلى ورقة غير منشورة، أنجزت فى مايو ١١٩٩٠ بعنوان «تخفيف الديون من أجل تنمية مستمرة

الحل الرابح – الرابح » بواسطة مصرفى، اسمه كارل زيجلر.

ويتم وصف خطة المنح الدراسية لدراسة المديونيات فى جامعة هارفارد، من خلال اللقاء التنموى العالمى، نيويورك ، « مشروع الجوع »، نوفمبر ١٩٩٠.

إن هناك جهوداً لتعريف وقياس الحاجات الإنسانية الأساسية، لها تاريخ طويل، وهى التى استبعدت هنا. ولكن يمكن العودة إليها وإيجادها فى المقدمة الطويلة، التى أعددتها « لجون وماجدة ميشيل « الحاجات الإنسانية الأساسية، إطار للعمل » (برونزويك، الكتب المتبادلة ١٩٧٨).

وقد جاء هذا العمل إلى أحد لقاءات معهد « أسبن »، التى نظمتها فى صيف ١٩٧٧، وحضرها ٤٥ شخصاً من ٨ دول ، و٣٣ مهنة مختلفة، وكانت ثمة قوة عمل عالمية تعمل فى هذا المجال؛ من أجل تحليل حالة السخط المنتشرة عالميا حول أخلاقيات النمو، وتحاول قوة العمل هذه أن تخمن الأسباب المؤدية إلى هذا الوضع.

ويمكن أيضاً الرجوع إلى (جون وماجدة ميشيل فى كتاب « الاحتياجات الإنسانية، مستويات الإمداد والمحددات الخارجية » برينستون. ن.ج، برنامج فى الشئون الدولية ، معهد « آسبن » للدراسات الإنسانية ، ١٩٧٥)، وكذلك يمكن العودة إلى، هارلان كليفلاند وتوماس ويلسون، « النمو الإنسانى : النمو ، القيم ونوعية الحياة »، نيويورك، معهد أسبن ١٩٧٨).

لقد قدم الدبلوماسى والكاتب شارل يوست تعليقاً حول محددات النمو كمؤشر اقتصادى، ظهر فى مقاله المعنون بـ « حالة الغموض فى الناتج القومى الإجمالى » (مجلة « العرض العلمى »، ١٦ يوليو ١١٩٧٦).

إن القاعدة الإحصائية الأساسية التى تكمن خلف فهرس التنمية البشرية، يمكن الرجوع إليها فى تقرير التنمية البشرية، ١٩٩١ ، وبرنامج الأمم المتحدة لتنمية مطبوعات جامعة أكسفورد (١٩٩١)، وهناك ملخص جيد للمنهاجية المستخدمة فى دراسة

مقياس جديد للتقدم، وقياس أبعاد التنمية البشرية، مجلة «التنمية العالمية» مايو ١٩٩٠.

الفصل العاشر : أشياء عالمية مشتركة – توصية من أجل البيئة الدولية

إن التعليق الذى قدمه جان جاك روسو موجود فى كتابه «العقد الاجتماعى»، والنص الكامل موجود بشكل مرض فى «ساكس كومينز، روبرت لينسكوت محررون، الإنسان والدولة، الفلاسفة السياسيون». وهو كتاب من سلسلة مفكرى العالم العظام (نيويوك، راندوم هاوس ١٩٤٧).

إن تعليقات جون إيدى حول «حركة عالمية» فى العلوم الطبيعية تم التعبير عنها فى افتتاحية العدد الأول من خطاب إعلامى، عنوانه «مطلب الأرض» المركز القومى لأبحاث الغلاف الجوى، لولبدر كلورادو، صيف ١٩٨٧، وكان الحكم الذى أصدره فرانك برس رئيس الأكاديمية القومية الأمريكية للعلوم، قد وجد فى خطابه الذى ألقاه عام ١٩٩٠ فى مؤتمر باريس حول كوكب الأرض. ويوجد توثيق لمنظور الزيادة غير العكسية فى مستوى المحيطات له فى بحث «التغير فى مستوى البحار» وكان تقريراً للجنة الدراسات الجيوفيزيائية فى الأكاديمية القومية للعلوم، واشنطن، مطبوعات الأكاديمية القومية ١٩٩٠».

إن التقرير الذى قدمته البعثة الدولية للبيئة والتنمية، نشر فى كتاب «مستقبلنا المشترك» مطبوعات جامعة أكسفورد ١٩٨٧. كما أن كلمة المؤتمر وغيرها من الوثائق منذ عام ١٩٨٨، وجدت فى مؤتمر تورينو تحت عنوان «غلافنا الجوى المتغير»، فى وزارة البيئة، أوتاوا، كندا».

وهناك لقاء تم تنظيمه فى معهد «أسبن» كجزء من احتفاله بالذكرى السنوية الأربعين لتأسيسه، أخذ الموضوع العام له من فكرة قدمتها المجموعة بالفعل، وقدمت عليها ورشتى عمل، إحداها عن المفهوم الجديد بأنه من أجل أجزاء مهمة من البيئة الإنسانية.. فإنه قد

يكون من المفيد أن نفكر فى العالم باعتباره جملة من القواسم المشتركة، وأن نعمل على إدارة بعض الموارد بشكل مشترك، وقد تم جمع الانطباعات الناتجة فى كتاب بعنوان «مشتركاتنا كونية، سياسة من أجل هذا الكوكب»، تمت الإشارة إليه سابقا، ومنه جاء تعريف المشكلة فى النص الوارد فى هذا الكتاب.

إن الاقتباسات التى أخذت من موريس سترونج، هى من فصل حول تفكيره الخاص عن «المشتركات باعتبارها نظاماً» ص ٢٩ – ٣١. والجزء الخاص بقمة الأرض المنعقدة فى ريو دى جانيرو عام ١٩٩٢، هى عبارة عن انطباع وتأويل للتغطية الشاملة والمركزة لذلك المؤتمر، الذى قامت به الأمم المتحدة، والذى نشرت التغطية حوله فى عديد من الجرائد والمجلات، خاصة التحليلات العميقة فى مجلة «الأيكونومست»، والأحكام التى أطلقت لتقييم المؤتمر بعد انتهائه فى مجلة النيوزويك (٢٢ يونيه ١٩٩٢)، وكذلك النيويورك تايمز، التى صدرت فى ١٤ يونيو ١٩٩٢.

وهناك تجميع جيد قام به المراسل ويليام ستيڤنس، كما أن هناك انعكاساً وانطباعات مفيدة، قام بها الزملاء الذين كانوا هناك، خاصة ريتشارد جاردنر وريتشارد بينديك، والذين كانوا فى ريو دى جانيرو، كمستشارين لموريس سترونج.

وانظر بصفة خاصة ريتشارد جاردنر «التفاوض من أجل البقاء»، نيويورك، مجلس العلاقات الخارجية ١٩٩٢.

إن هناك كتاباً للسيناتور آل جور حول البيئة الكونية، تم العودة إليه فى النص بعنوان «الأرض فى الميزان، البيئة، والروح الإنسانية» (بوسطن، هاوتون ميفلن ١٩٩٢).

إن فكرة استخدام وكالة الوصاية فى الأمم المتحدة كأوصياء على المشتركات الإنسانية، قد لاقت اعتبار المجموعة، وأيدتها، وفضل بعض الأعضاء أن تكون هناك لجنة حول البيئة الكونية بموازاة خطوط المتابعة، التى تقوم بها البعثة، وتم الاتفاق على ذلك بالفعل فى مؤتمر ريو دى جانيرو. إن تفضيلى الخاص لاستخدام وكالة الوصاية كجهاز مخول؛

باعتبار أن وكالة الوصاية هى مؤسسة دستورية عليا فى نظام الأمم المتحدة. ويمكن مقارنتها بمجلس الأمن، والجمعية العامة، وكذلك لأن كلمة أوصياء هى أفضل تعبير عن الوظيفة التى سيقوم بها، وهى - من الناحية الكونية - جهاز عالمى يتابع، ويراقب الموارد والبيئة بشكل فيزيائى صحى ومعنوى، له دلالة، ويكون بعيداً عن سلطة المؤسسات التشريعية للدول القومية.

إن السؤال التحفظى الذى قدمة لاو - تزو موجود فى كتابه، الذى ترجمه جان فنج فى العدد ٢٧ (نيويورك Jintage Books ١٩٧٢).

الفصل الحادى عشر: نادى الديموقراطيات - تحالف الراغبين

إن النص الكامل من المقالة الأولى من وثيقة الأمم المتحدة يظهر فى المراجع والملاحظات والتعليقات، فى الفصل الخامس، والفقرة ٥١ التى تعلن عن الحق الموروث للفرد والجماعة فى الدفاع عن النفس، وهى تلك التى استخدمها التحالف لحصار العراق، كأساس للعمل العسكرى فى يناير ١٩٩١، ونصها بالكامل كما يلى:

«أنه ليس ثمة شىء فى الوثيقة الحالية للأمم المتحدة يمنع الحق الموروث للفرد والجماعة بالدفاع عن النفس، إذا كان هناك هجوم مسلح يحدث ضد أحد أعضاء الأمم المتحدة، إلى حين أن يقوم مجلس الأمن الدولى باتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وهذه الإجراءات يتخذها الأعضاء فى صورة ممارسة هذا الحق فى الدفاع عن النفس، ويمكن اتخاذها بشكل يتم تسجيله مباشرة إلى مجلس الأمن، ولايمكن - بأى حال من الأحوال - التأثير على سلطة أو مسئولية مجلس الأمن، فى ظل الوثيقة الحالية للأمم المتحدة، بأن يتخذ فى أى وقت مثل هذا الإجراء، باعتبار أنه تبدو درجة الحاجة وضرورتها من أجل الحفاظ أو استعادة السلم والأمن الدوليين.

إن المناقشة والاختلاف ما بين ديجول ودين أتشيسون قد تم العودة إليها بالنسبة لى، عن طريق السكرتير السابق للدولة، عندما زرت أتشيسون عام ١٩٦٥ لطلب النصيحة،

قبل أخذ منصبى الجديد كسفير للولايات المتحدة لدى حلف الأطلنطى (الناتو) .

إن هناك نظرية كبرى للمشورة الدولية، موضوعة فى الكتاب الذى كتبته بعد حوالى ٤ سنوات من وصولى إلى ذلك المنصب، تحت عنوان « الناتو » المفاوضة عن الأطلنطية (نيويورك، هاربر، ورو ١٩٧٠) خاصة الفصل الذى يحمل عنوان « القاعدة الذهبية للاستشارية » ص ١٣ – ٣٣ .

وخلال زيارة إلى مجلس شمال الأطلنطى فى ١٩٦٧ ، ثم زيارة إلى باريس قدم نائب الرئيس هربرت همفرى القاعدة الذهبية، باعتبارها دليلا لمشاورات التحالف، والقائلة بأن كلاً منا عليه أن يسير بسرعة، وبشكل منتظم وصريح كما أراد، وكلما أراد مع الآخرين من أجل طلب المشورة، وكانت عبارة التشاور عادة قد استخدمت، فيما بعد فى هذا الفصل من أجل بلورة، وتحديد فكرة نادى الديموقراطيات، والتى استخدمت فى عام ١٩٥١ ، من خلال لجنة الناتو فى مجتمع شمال الأطلنطى، لوصف العلاقات السياسية فيما بين الحلفاء الأطلنطيين .

إن تعليق جون جاردنر حول « الخلاف الكلى المتداخل » مأخوذ من مطبوعة « بناء المجتمع » (واشنطن D. C، القطاع المستقل ١٩٩٢) .

إن التأكيد الذى يطرحه القسم الخاص بسياسات العالم، باعتبارها سياسات محلية، يستند إلى أساس أن كلاً من الدوافع الداخلية والعوائق يشكلان نوعًا من التداخل فى الدول الرئيسية، التى تأثرت بالورقة غير المنشورة المعنونة لـ « الإدارة الدولية للاقتصاد العالمى »، والتى كتبت للمجموعة بواسطة مارتن ليز، وهو مستشار اقتصادى بريطانى، مقيم فى باريس .

إن « الطريق المغلق للديموقراطية هو عنوان كتاب للمؤرخ الأمريكى، جيمس ماكروجر . والعنوان الكامل هو « الطريق المغلق للديموقراطية، سياسات الأحزاب الأربعة فى أمريكا » هاربر ١٩٦٣) .

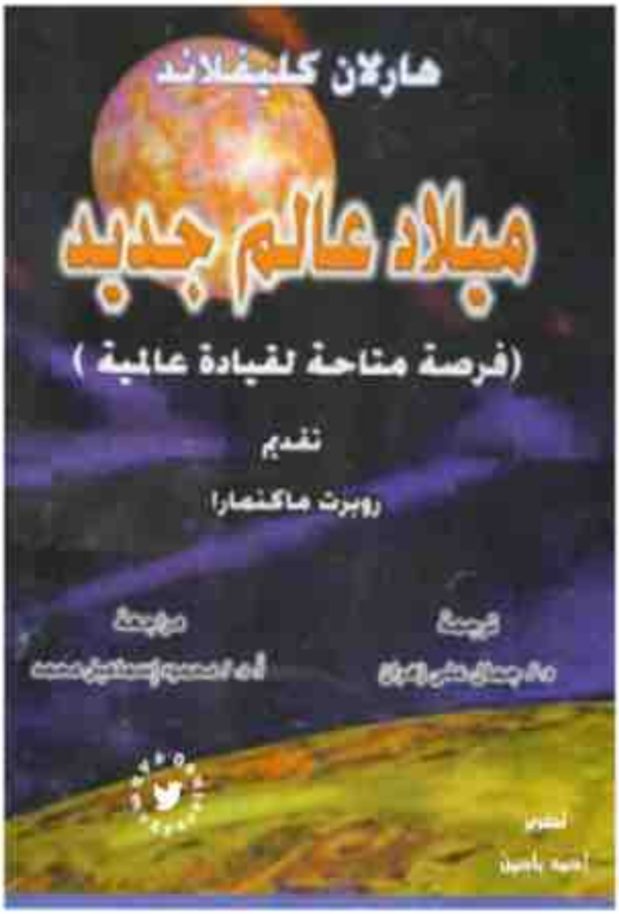
إن الوصف الذى يقدمه دافيد كاليو لحدود التكامل الأوروبى، موجود فى مقدمته إلى ديفيد كاليو وكلوديا مورجينستيرن بعنوان «إعادة تشكيل اقتصاديات أوروبا الاستراتيجيات القومية فى الثمانينيات، طبع الصحافة الجامعية الأمريكية ١٩٩٠).

إن الحلم الذى قدمه جان مونيه لوحدة أوروبية هو أفضل وصف لصفة الذاتية نفسها؛ فهى إحدى أهم السير الذاتية فى عصرنا الحاضر، والتى كتبها جان مونيه، بعنوان «ذكريات» (نيويورك ١٩٧٨).

إن تعليق جورج بيرثوان حول السياسة الخارجية الأوروبية وملاحظته الأخيرة حول دور ألمانيا واليابان، قد تم سردهما فى حديثه السابق الإشارة إليه، أمام معهد «أسبن»، وكان تشكك كليفلاند حول الإرادة السياسية الأوروبية والطموح الأيديولوجى، قد أخذ من النص الخاص بخطابه غير المنشور عام ١٩٩٠، وهناك تعليق موازٍ قدمه المؤرخ جون لوكاس قائلا بأن التاريخ لا تحدده الاقتصاديات، وهو ما يجعل من العبث افتراض أن الترتيبات الاقتصادية والإدارية عام ١٩٩٢ سوف تؤدى إلى وحدة سياسية حقيقية فى أوروبا، وقد نشر فى مجلة (هاربر، أغسطس ١٩٩٠ ص ٤٨).

رقم الإيداع
٩٩/٩١٢٥

مطابع الدار الهندسية


هارلان كليفلاند
ميلاد عالم جديد
(فرصة متاحة لقيادة عالمية)
تقديم
روبرت ماكنمارا
ترجمة
مراجعة